

الكتب القانونية

خُصُومَةُ الِاسْتِثْنَاءِ

أمام المحكمة المدنية

نظرية الطعن - شكل الاستئناف - رفعه - آثاره -
نظره - عوارض الخصومة في الاستئناف - الحكم
فيه واثرائه نقض الحكم .

محمد أحمد عابدين
رئيس محكمة

الناشر / منقفاً في الإسكندرية
جلال حنزي وشركاه



Bibliotheca Alexandrina



0027363

خُصُومَةُ الْأَسْتِيفِ

أمام المحكمة المدنية

محمد أحمد عابدين
رئيس محكمة

١٩٨٧

الناشر
مُنشأة الحروف الإلكترونية
بجدة - جدة - جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أخذ المشرع المصرى بنظام التقاضى على درجتين ، من هنا كان نظام الاستئناف ، وبمقتضاه يكون للمحكوم عليه أن يعاود طرح النزاع أو دعواه أمام محكمة أعلى من محكمة الدرجة الأولى والتي أصدرت الحكم لتعيد بحث النزاع والفصل فيه من جديد ، فقد يتمخض عنه إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله .

لذلك رأينا أن نخصص هذا المؤلف لحصومة الاستئناف وعوارضها متناولين إياها فى سبعة أبواب وكل باب مقسم الى فصول وذلك على النحو التالى :

الباب الأول : نظرية الطعن .

الفصل الأول : الأحكام العامة .

الفصل الثانى : محل الطعن .

الفصل الثالث : مواعيد الطعن .

الفصل الرابع : سقوط الحق فى الطعن .

الباب الثانى : شكل الاستئناف .

الفصل الأول : جواز الاستئناف .

الفصل الثانى : ميعاد الاستئناف .

الفصل الثالث : صحيفة الاستئناف .

الباب الثالث : رفع الاستئناف :

الفصل الأول : المصلحة فى رفع الاستئناف .

الفصل الثانى : المحكمة المختصة .

- الفصل الثالث : رفع الاستئناف
- الفصل الرابع : استئناف وصف النفاذ
- الفصل الخامس : الخصوم في الاستئناف
- الفصل السادس : الاستئناف المقابل والفرعى
- الفصل السابع : قيد الاستئناف
- الفصل الثامن : اعلان الاستئناف
- الفصل التاسع : رسوم الاستئناف

- الباب الرابع : آثار الاستئناف
- الفصل الأول : الأثر الناقل للاستئناف
- الفصل الثاني : الطلبات الجديدة والأسباب الجديدة
- الفصل الثالث : التصدي للموضوع

- الباب الخامس : نظر الاستئناف
- الفصل الأول : حضور الخصوم وغياهم
- الفصل الثاني : نظر المحكمة للاستئناف

- الباب السادس : ما يعترض سير الخصومة في الاستئناف
- الفصل الأول : اعتبار الاستئناف كان لم يكن
- الفصل الثاني : وقف الاستئناف
- الفصل الثالث : ترك الخصومة
- الفصل الرابع : سقوط الخصومة
- الفصل الخامس : انقضاء الخصومة بمضي المدة
- الفصل السادس : انقطاع سير الخصومة

- الباب السابع : الحكم في الاستئناف
- الفصل الأول : تسبيب حكم الاستئناف
- الفصل الثاني : أثر نقض الحكم

على هذا جرى البحث في هذا المؤلف بعون من الله وتوفيقه .

المؤلف

محمد أحمد عابدين

رئيس محكمة

محكمة استئنافية الابتدائية

الباب الأول

نظرية الطعن

- الفصل الأول : الأحكام العامة
- الفصل الثاني : محل الطعن
- الفصل الثالث : مواعيد الطعن
- الفصل الرابع : سقوط الحق في الطعن

الباب الأول

الفصل الأول

لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه
ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل
طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك^(١).

مقتضيات الطعن : الطعن حق ينشأ أو رخصة تتولد من حكم صادر
في الدعوى ولا بد لتحقيقه من توافر مقتضيات معينة بالنسبة للطاعن
والطعون ضده .

أولا - بالنسبة للطاعن :

فيجب أن تتوافر لديه الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون طرفا في الخصومة .
- ٢ - أن يكون محكوما عليه .
- ٣ - ألا يكون قد قبل الحكم .
- ٤ - أن تتوافر لديه الأهلية الاجرائية .

ثانيا - بالنسبة للطعون ضده :

١ - أن يكون طرفا حقيقيا في الخصومة التي صدر فيها الحكم
الطعون فيه .

- ٢ - أن يكون محكوما له .
- ٣ - أن تتوافر لديه الأهلية .

أولا - بالنسبة للطاعن :

فاما عن المقتضى الأول وهو أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة - فهذا

(١) مادة ٢١١ من قانون المرافعات .

حرده الى أن الخصومة فى الطعن لا تكون الا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه (٢) . ولأن القاعدة أيضا هى نسبة الاجراءات فالحكم لا يحتج به الا بين خصوم الدعوى الصادر فيها الحكم . وتفريرا على ذلك فالقير الذى لم يكن طرفا فى الدعوى لا يحق له الطعن فى الحكم الصادر فيها اذ أن هذا الحكم ليس له اثر على حقوقه ولا يحتاج به على الاطلاق .

ويعتبر طرفا فى الخصومة كل من المدعى ، المدعى عليه ، المستأنف ، والمستأنف ضده ، المخل فى الدعوى بنسأ على طاب الخصوم والمتدخل حجوميا ، والمتدخل انضماميا .

أما المخل فى الدعوى بنا على طلب المحكمة اذا كان الهدف من ادخاله مجرد المتول لتقديم مستند تحت يده مثلا فانه لا يعتبر طرفا حقيقيا على الخصومة بحيث يجوز له الطعن فى الحكم ، وأيضا لا يعتبر طرفا فى الخصومة من كان خصما فى الدعوى ثم اخرج منها ، ومن كان خصما فيها تم تنازل الخصوم عن مخاصمته أو تركت الدعوى بالنسبة له وحكمت المحكمة باتبات التنازل أو الترك بالنسبة له .

بيد أنه قد يحدث أن تغفل المحكمة الاشارة الى الخصم المتدخل فان هذا الاغفال لا يحول بينه وبين حقه فى الطعن على الحكم (٣) . ويختلف هذا الامر عن اغفال المحكمة الموضوعية الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية بحيث أن حدث ذلك فانه يجوز لصاحب الشأن أن يملن خصمه بصحيفة للحضور أمام ذات المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه وهو ما تشير اليه نص المادة ١٩٣ من تقنين المرافعات .

والذى لا يكون خصما أمام محكمة الاستئناف وكان خصما أمام محكمة أول درجة ليس له حق الطعن على هذا الحكم بطريق النقض ذلك أنه يعد خارجا عن الخصومة .

ولكن هل يشترط فى الطاعن أن يكون ظهر بنفسه فى الخصومة التى

(٢) نظى مدنى ١٢/١٢/١٩٥٢ المحاماة السنة ٣٥ ص ٤٩ حكم رقم ١٤ .

(٣) نظى ٩/٣/١٩٧٧ الطعن ٤٦٧ لسنة ٤٣ ق .

ونظى ٤/٣/١٩٧٧ الطعن ٧١٧ لسنة ٤٣ ق .

انتهت بالحكم المطعون فيه ؟ ليس في القانون ما يوجب ذلك ومن ثم يكفي أن يكون غيره قد ناب عنه نيابة صحيحة فالموكل له حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الذي مثله فيها وكيله ، كذلك فإن الغائب وعديم الأهلية لهما هذا الحق اذا زال عارض الأهلية أو تمت العودة من الغيبة وكذلك المفلس فله هذا الحق بعد انتهاء التفليسة وعودته الى ادارة أمواله .

والحكم ليس حجة على الخصوم وحدهم بل هو أيضا حجة على خلف الخصم عاما كان أو خاصا فهو حجة على الخلف العام كالورثة فهؤلاء يكونون محكوموا لهم أو عليهم بحسب ما يكون الحكم قد صدر لمصلحة مورثهم أو ضده .

ومن صور الخلافة العامة ادماج شركة في شركة أخرى . فالشركة المندمجة تنقضي شخصيتها وتذوب في الشركة الدامجة وتصبح هذه خلفا عاما لها وذلك يبين من حكم النقض^(٤) اذ قضى بأن اندماج شركة تضامن في شركة مساهمة اندماجا كليا تمنح به شخصيتها وتؤول به بما لها وما عليها للشركة المساهمة فان الشركة الدامجة تكون قد خلفت الشركة المندمجة في ذمتها المالية خلافة عامة تبين لها حق الطعن في الأحكام الصادرة باسم الشركة المندمجة سواء تحققت هذه الخلافة قبل أو بعد صدور تلك الأحكام وليس ثمة ما يمنع محكمة النقض في هذه الحالة أن تبحث لأول مرة في صفة هذا الخلف وما يقدم من أوراق لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع اثباتا لهذه الخلافة .

ولا يكفي أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة على النحو المتقدم حتى يثبت له حق الطعن بل يجب أن يرفع الطعن بصفته التي كان متصفا بها ومن ثم فاذا كانت انطاعة لم تخاصم في الدعوى بصفته الشخصية كما أن صفتها كناظرة وقف قد زالت بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي أضفى عليها صفة الحارسة على الوقف وكان الحكم المطعون فيه قد صدر عليها بهذه الصفة الأخيرة فإنه لا يقبل منها الطعن بصفته ناظرة وقف ويكون الطعن مقبولا منها بصفته حارسة على الوقف^(٥) .

(٤) نقض ١٩٥٥/٣/١٠ السنة ٦ ص ٧٦٣ .

(٥) نقض ١٩٦٢/٤/١٢ السنة ١٣ ص ٤٥٥ .

النيابة العامة وحققها في الطعن :

للنيابة العامة الطعن في الحكم في الأحوال التي يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام أو إذا نص القانون على ذلك (٦) .

وللنيابة العامة وظائف معروفة في المواد المدنية تارة تقوم بها ادعاء وتارة تقوم بها تدخلا . وليس معنى ذلك أنها تنضم في طلباتها في الدعوى إلى طلبات أي الخصمين ، بل معناه أنها تبدى طلباتها غير متحيزة فيها إلى جانب دون آخر وأنها تتوخى في ذلك مجرد إبداء الوجه القانوني الواجب اتباعه . فانضمامها إلى أي الخصمين في طلباته يفوت عليها الحق في طلب استئناف الحكم الذي يصدر بهذه الطلبات طبقا للمادة ٢١١ من المرافعات .

كذلك فإن للنائب العام وعملا بالمادة ٢٥٠ من قانون المرافعات أن يطعن أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي ، أيا كانت المحكمة التي أصدرته إذا كان الحكم مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وذلك بالنسبة للأحكام التي لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها أو الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن ولكن الخصوم لا يفيدون من هذا الطعن .

وأما عن المقتضى الثاني : وهو أن يكون الطاعن محكوما عليه - ذلك أنه يشترط أن تكون للطاعن مصلحة في طعنه ومناط المصلحة أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن بأن لم يجبيه إلى كل طلباته إذا كان مدعيا بها ، أو لم يأخذ بدفاعه إذا كان مدعى عليه وقضى عليه ! مصلحة خصمه بما طلبه . أما من صدر الحكم لصالحه محققا له كل طلباته فلا يقبل منه الطعن (٧) . ومن ثم فإذا قضى الحكم المطعون فيه بصد قبول الدعوى المقامة من الطاعنين لرقعها على غير ذي صفة فإنه يكون قد حقق دفاع المطعون ضدهما وبالتالي لم يلزمهما بشيء ويكون الطعن المقام منهما غير مقبول لانعدام مصلحتهما فيه (٨) .

(٦) المادة ٩٦ من قانون المرافعات .

(٧) نقض ١٩٧٤/٢/٢٤ الطعن ٢٤ لسنة ٣٨ ق .

(٨) نقض ١٩٧٣/٢/١٤ الطعن ٢٤ لسنة ٦١٣ .

الفصل في الطلب الاحتياطي مع رفض الطلب الأصلي :

قد يبسط الطاعن دعواه المبتدأة متضمنة طابئين أصلي واحتياطي ومن ثم اذا حكم في الطلب الأصلي قضت المحكمة برفض الاحتياطي . أما اذا قضت المحكمة برفض الطلب الأصلي وأجابته الى طلبه الاحتياطي فانه يكون محكوما عليه وأساس ذلك أن ما قد يسلم به الخصم اضطرارا أو احتياطيا لما عسى أن تتجه اليه المحكمة من اجابة بعض طلبات خصمه لا يعتبر اعترافا خالصا بوجود الحق الذي يكون محلا لهذا التسليم المبدئي(٩) .

الحكم بالمصروفات وأتعاب المحاماة :

القضاء الصادر بالزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة يكون ضارا به وله مصلحة في دفعه بالطعن فيه(١٠) .

الطعن من التوفى :

أشارت المادة ٢١١ من تقنين المرافعات الى أن الطعن في الحكم لا يجوز الا من المحكوم عليه وهذا يقتضى أن يكون المحكوم عليه على قيد الحياة وقت رفع الطعن لا أثناء نظره والا كانت خصومة الطعن في الحالة الأولى معدومة لا ترتب أثرا(١١) .

ولكن هل يعتبر محكوما عليه من قضى له ومصلحته بإجابته لطلباته في موضوع الدعوى وبرفض دفعه الشكلى أو الموضوعية . وبعبارة أخرى هل يستطيع هو أن يرفع طعنا فرعيا عما قضى به ضده من رفض الدفع ؟

من المعروف أن الاستئناف ينقل الى محكمة الدرجة الثانية الدعوى برمتها بما فيها من دفع ووجه دفاع وتعتبر قائمة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها وتقريرا على ذلك فلا حاجة للمستأنف عليه الى رفع استئناف فرعى باعتبار أن محكمة الدرجة الثانية ستتصدى لكافة الأمور والمسائل التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام أول درجة سواء الأوجه التى أغفلت الفصل فيها أو تلك التى تكون قد قضت فيها لغير مصلحته وذلك

(٩) نقض ١٩٦٢/٥/٣ - السنة ١٣ ص ٥٧١ .

(١٠) نقض ١٩٦٥/٦/٢٤ السنة ١٦ ص ٨٠٢ .

(١١) نقض ١٩٨٠/٣/٤ طعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق .

دون حاجة لاستئناف فرعى (١٢) .

اغفال الفصل في بعض الطلبات :

ذكرنا أنه من مقتضيات الطعن أن يكون الطاعن محكوما عليه وأن اغفال المحكمة القضاء له في بعض الطلبات لا يجعل منه محكوما عليه في خصوص هذه الطلبات حتى يرخص له الطعن على الحكم بصدها وإنما السبيل له في ذلك أن يلجأ الى ذات المحكمة التي حصل منها الاغفال لتدارك ما اغفلته وتحكم فيه عملا بالمادة ١٩٣ مرافعات .

المصلحة في الطعن :

يكفي لتحقيقها أن تكون قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه ولو زالت بعد ذلك ، والمصلحة التي يعتد بها هي المصلحة القانونية سواء مادية أو أدبية دون المصلحة النظرية البحتة ومن ذلك أنه لا مصلحة للطعن في حكم قضى برفض الاستئناف بدلا من القضاء بعدم جوازه (١٣) أو بسقوطه لرفعه بعد الميعاد أو قضى بعدم قبول الدعوى بدلا من القضاء برفضها ذلك أن مصلحة الطاعن هنا تعتبر نظرية (١٤) .

ثبوت الحق :

ولكن هل يلزم ثبوت الحق للقول بتوافر المصلحة في الطعن ؟

انه وإن كانت المصلحة شرط لقبول الطعن الا أنه لا يلزم ثبوت الحق للقول بتوافر المصلحة بل يكفي أن يكون لرافع الطعن شبهة حق ولا يلزم في حالة تعدد المحكوم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعا بل يصح رفعه من بعضهم حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة أو التزاما بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ولكن هنا يجوز لمن فات ميعاد طعنه أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو أن يتدخل فيه متضمنا اليه (١٥) .

(١٢) نظري ١٩٦٧/١/٣٦ السنة ١٨ ص ٢٥٦ .

ونظري ١٩٧١/٣/٢ السنة ٢٢ ص ٣٣٩ .

(١٣) نظري ١٩٧١/٦/٢٤ السنة ٢٢ ص ٨٢٨ .

ونظري ١٩٧٢/٣/٣٣ ص ٦٠١ .

(١٤) نظري ١٩٥٠/١٢/٢١ السنة ٢ ص ١٧٧ .

(١٥) نظري ١٩٨١/٣/١٣ المجلد ٧٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق .

الفتوى الثالث - ألا يكون الطعن له قبل الحكم :

سلف البيان أن الطعن حق أو رخصة متولدة من حكم صادر في الدعوى. ومن سمات الحقوق أو الرخص أنها قد تستعمل وقد لا تستعمل ، يرد عليها حق الاستعمال ويرد عليها التنازل المؤثر سواء أكان ضمنيا أو صريحا ، جزئيا أو كليا .

واستنادا الى ذلك فانه لا يمكن القول بأن تلك الرخص متعلقة بالنظام العام وآية ذلك ودلالته أن المحكوم عليه يملك وبارادته أن يفوت مواعيد الطعن بقعوده عن الطعن على الحكم وهو موقف سلبي من قبله وقد يكون التنازل باتخاذ موقف ايجابيا كان يطلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف وهذا منه يمد قبولا للحكم المستأنف ويترتب عليه عسدم جواز إقامة استئناف فرعى عن هذا الحكم (١٦) .

ولكن هل يجوز التنازل عن حق الطعن قبل صدور الحكم ؟

وبتعبير آخر هل يجوز قبول الحكم قبل صدوره ؟

التنازل أو القبول انما يرد في هذه الحالة على حق مستقبل لم ينشأ بعد ومن ثم فالقول أو الأخذ به انما يمثل عفوانا على قواعد نظام القضاء والتي يقصد بها استكمال حقوق الأشخاص وهو غير جائز . وخروجا على هذا فقد نص المشرع في المادة ٢١٦ من تقنين المرافعات على أن « للخصوم في غير الأحوال المستثناه بنص القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الأولى الصادرة في حدود اختصاصها الابتدائي » .

ويجوز الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى انتهائيا » .

اى أن مفاد هذا النص في فقرته الأخيرة أن الاتفاق على أن يكون حكم محكمة أول درجة انتهائيا هو بمثابة تصرف أو استعمال للحق ومن ثم يجب أن يكون طرفا التداعى أهلا للتصرف في الحق محل التداعى .

والاتفاق على أن يكون الحكم انتهائيا يجب أن يصدر من طرفي الخصومة لا من طرف واحد .

ولأن القبول عمل ارادى فيشترط لصحته فضلا عن وجوب صدوره من الخصم ذاته أو من وكيله المفوض فى ذلك (١٧) أن تتوافر فى القسابل أهلية النزول عن الحق ، كما وأنه لا يصح بالنسبة للمسائل المتعلقة بالنظام العام ، ولهذا فالقبول المتعلق بمسائل النظام العام لا ينتج أى أثر حتى للقسابل ذاته فيستطيع هو بعد قبوله للحكم أن يظمن فيه (١٨) .

لما يقتضى الرابع والأخير فإنه يجب أن تتوافر لدى الطاعن الأهلية الإجرائية - أى صلاحا لأن يظمن باسمه وتتوافر الأهلية الإجرائية فى الحدود التى تتوافر له فيها أهلية الأداء المعروفة فى التقنين المدنى .

والشخص الذى لا تتوافر له الأهلية الإجرائية يقوم مقامه فى تمثيله فى الطعن الولى أو الوصى أو القيم حسب الحال .

والأشخاص المعنوية الذين لديهم الشخصية القانونية يقوم بتمثيلهم من يتوب عنهم قانونا سواء أكان ذلك بحكم القانون أو بحكم نظام الشخص المعنوى . ويجب أن يكون الطعن الذى يجريه النائب عن صاحب الحق داخلا فى حدود السلطة المخولة له شرعا أو قانونا أو اتفاقا . وليس للمحكمة أن تتصدى من تلقاء نفسها لملاحقة الخصوم بوكلائهم الا اذا أبكر صاحب الشأن وكالة وكيله فلذا يشرى المحامى إجراء قبل أن يصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الإجراءات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (١٩) .

ثانيا - بالنسبة للطعون ضد :

القتضى الأول : أن يكون طرفا حقيقيا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وأن يختصم فى الطعن بذات الصفة التى كانت له فى تلك الخصومة فلا يجوز أن يختصم فى الطعن بالنقض من لم يكن خصما فى النزاع أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه (٢٠) ومن ثم فإنه اذا اختصم فى الطعن من لم يكن خصما فى النزاع أمام محكمة الموضوع فإن

(١٧) نقض ١٩٧٨/٥/١١ الطعن ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ .

(١٨) نقض ١٩٨٠/١٢/١٤ طعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٤٩ ق .

(١٩) نقض ١٩٧٠/١١/١٠ السنة ٢١ ص ١١٢٥ .

(٢٠) نقض ١٩٦١/٤/٢٠ السنة ١٢ ص ٣٦٢ .

الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول شكلا . ولو كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى .

الفتوى الثاني : أن يكون محكوما له - إذ لا يكفي أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون عليه وإنما يجب أن يكون قد أفاد من الوضع القانوني الناشئ عن هذا الحكم بحيث تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين ظهوره (٢١) . ويكون كذلك إذا كان قد حكم لمصلحته في كل أو بعض ما وجه إليه الطاعن من طلبات وبطبيعة الحال يجب ألا يكون قد تنازل عن الفائدة التي عادت عليه من الحكم . إذ هنا لن يكون للطاعن مصلحة في إجراء الطعن كما لن تكون للمطعون ضده أيضا مصلحة في الدفاع عن الحكم .

الفتوى الثالث : أن تتوافر لديه الأهلية - قدمنا أنه بالنسبة للطاعن فيشترط أن تتوافر لديه الأهلية الإجرائية - على أن الأعمال الإجرائية لا تنتج أثرها إلا بإبلاغها إلى الطرف الآخر ونتيجة لذلك يجب في إجراء الطعن فضلا عن توافر الأهلية بالنسبة للطاعن أن تتوافر هذه الأهلية بالنسبة للمطعون ضده .

(٢١) نفس ١٩٨١/١/١٩ ضمن ١٩٨ لسنة ٤٨ ق .

الفصل الثاني

محل الطعن

لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى^(١)

أعمال القاضى ليست كلها قضائية . فالقرار الصادر بتعيين وصى لا يعتبر حكماً وأيضاً قرار المرافعة بدوره لا يعتبر حكماً وتعرف بالأعمال الولائية ولا يسرى بشأنها ما هو مقرر بالنسبة للطعن فى الأحكام^(٢) .

ولكن إصدار أوامر الأداء لا يندرج أو يدخل فى عداد السلطة الولائية للمحاكم بل هو أمر يباشره القاضى فى حدود وظيفته القضائية^(٣) .

وهناك أعمال تقوم بها المحاكم منها تحديد مواعيد الجلسات ، وإدارتها ، وضبط النظام فيها فهل هذه الأعمال تدخل فى عداد الأعمال الولائية أم القضائية - من المقتطوع به أنها لا تندرج تحت أى منهما ولهذا فإنها لا تقبل الطعن فيها .

والمحكم لكى يكون محلاً للطعن يجب أن يكون من بين الأحكام التى يجيز القانون الطعن فيها .

والقانون فى حالات عديدة لا يجيز الطعن فى بعض الأحكام ومن قبيل ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من تقنين المرافعات والتى

(١) مادة ٢١٢ من تقنين المرافعات .

(٢) تقضى ١٩٨٢/٢/١٠ الطعن ٩٤ لسنة ٤٧ ق .

(٣) تقضى ١٩٦٣/٢/٤ السنة ١٤ مى ٤٧٥ .

تنص على أن « وإذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الأصلي وحده إذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير المصالحة والا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلب المعارض أو المرتبط بهاتهما إلى المحكمة الابتدائية المختصة ويكون حكم الإحالة غسماً قابل للطعن » .

وأيضاً ما نصت عليه المادة ١/٢٩٥ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « لدى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع في اقتدار الحارس أو في كفاية ما يودع على أن يتم إعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضي التنفيذ المختص ويكون حكمه في المنازعة انتهائياً » .

والحالة الثالثة ما نصت عليها المادة ٢/٣٠٤ مرافعات والتي تنص على أن « إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله لا تتناسب مع قيمة الأموال المحجوز عليها » . جاز للمدين أن يطلب من قاضي التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الأموال . ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقاً للإجراءات ويختصم فيها الدائنون المحجوزون » .

ولا يكون الحكم الصادر قابلاً للطعن بأي طريق » .

وأيضاً ما نصت عليه المادة ٤٥٦ من تقنين المرافعات من أنه « لا يجوز الطعن بأي طريق في الأحكام الصادرة وفقاً للمادة السابقة بإيقاف البيع أو القضي فيه » .

وكذلك ما نصت عليه المادة ١٤٥ من قانون الإثبات والتي تنص على أن « يحكم في طلب الرد على وجه السرعة ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيه بأي طريق » .

ومن ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة ٤/١٥٢ من قانون الإثبات والتي تنص على أن « ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بإبدال الخبير والزامه برد ما قبضه من الأمانة » .

والأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى والتي لم تفصل في موضوعها ولكنها منهية للخصومة كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى أو ببطان صحيفتها أو بسقوط الخصومة أو تركها يجوز الطعن فيها فور

صدورها لأنها قد أنهت الخصومة اذ بصدورها من المحكمة لن يعقبا حكم
فى موضوع الدعوى .

أما الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة فلا
يجوز الطعن فيها استقلا ومن قبيل ذلك الحكم بإحالة الدعوى على
التحقيق .

وقد استثنى المشرع من قاعدة عدم جواز الطعن على استقلال فى
الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى والتي لا تنتهى بها الخصومة كلها أو
بعضها بعض الأحكام إباح الطعن فيها فور صدورها دون انتظار الحكم النهى
للخصومة وهى :

١ - الأحكام الصادرة بوقف الدعوى لأنه لا سبيل الى الزام المتضرر
عنها بالانتظار حتى يزول السبب المطلق عليه الوقف وحتى يحكم بعد ذلك
فى الخصومة يحكم منه لها والاستثناء لا يشمل الحكم الصادر برفض طلب
الوقف لانقضاء الحكمة . ولقد نظم المشرع وقف الخصومة وأحكامها فى
المادتين ١٢٨ ، ١٢٩ مرافعات .

والوقف قد يكون بقوة القانون(٤) اذ يترتب على تقديم طلب رد
القاضى وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيها نهائيا .

وقد يكون الوقف بحكم المحكمة ومن أهم تطبيقات الوقف القضائى .
الوقف الى حين الفصل فى مسألة أولية(٥) .

٢ - الأحكام الوقتية والأحكام المستعجلة :

كل حكم مستعجل هو حكم وقتى كما قالت محكمة النقض أن
الأحكام التى تصدر من قاضى الأمور المستعجلة هى أحكام وقية
بطبيعتها(٦) . وفى نفس المعنى أيضا تقول الدكتور أمينة النمر أن كل حكم
مستعجل هو حكم وقتى وأما ليس كل حكم وقتى يعتبر مستعجلا(٧) .

(٤) مادة ١٦٢ مرافعات .

(٥) نقض ١٩٦٢/١١/١ السنة ١٣ ٩٦٨ .

(٦) نقض ١٩٥٤/٣/١١ السنة ٥ ٩١٥ .

(٧) مثالك الاختصاص والحكم فى المطاوى المستعجلة . رسالة ١٩٦٧ . ص ١١٨ .

٣ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى :

وهى تلك الصادرة فى طلب موضوعى متضمنة إلزام المحكوم عليه بأداء معين يقوم فيه بمعمل أو أعمال لصالح المحكوم له يمكن للسلطة العامة فى حالة نكواه عن أدائه أضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية^(٨) ومن ثم فالأحكام التى لا تتضمن التزاما بأداء معين تخرج من عداد الأحكام القابلة للتنفيذ .

والحكم لا يكون قابلا للتنفيذ الجبرى ما دام الطعن عليه بالاستئناف جائزا إلا اذا كان مشمول بالنفاذ المعجل حكما أو قانونا ولكن يمكن بمقتضاه اتخاذ الإجراءات التحفظية وهو ما تشير اليه المادة ٢٨٧ من تقنين المرافعات والتى تنص على أن « لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرا ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزا إلا اذا كان النفاذ المعجل منصوبا عليه فى القانون أو مأمورا به فى الحكم » .

ومع ذلك يجوز بمقتضاه اتخاذ الإجراءات التحفظية » .

والحكم يكون مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون وبغير كفاية فى الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التى أصدرته وأيضا فى الأوامر الصادرة على عرائض ما لم ينص فى الحكم أو الأمر على تقديم الكفالة كشرط لتنفيذه .

والحكمة أو العلة من إباحة الطعن المباشر فى الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى هى إباحة الفرصة لإيقاف تنفيذها ومن ثم ينبغى أن يقف الحكم الصادر من محكمة الطعن عند حد إيقاف التنفيذ دون أن يخوض فى نظر موضوع الطعن لما فى ذلك من تجاوز للاستثناء وخروج على غرض المشرع^(٩) .

مما تقدم وعلى هدى من نص المادة ٢١٢ من تقنين المرافعات يبين أن المشرع أرسى قاعدة عامة هى عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الجنائى المنهى لها فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام الصادرة فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ وهدف المشرع من ذلك هو عدم تقطيع أوصال القضية الواحدة وتشتييتها فى ربوع المحاكم وما ينتج عن ذلك من تأخير الفصل فى موضوع الدعوى مما يترتب عليه زيادة نفقات التقاضى .

(٨) نقتضى ١٩٧٩/٣/٢١ السنة ٣٠ ص ٨٩٧ .

(٩) نقتضى ١٩٨٠/١٢/٣ الطعن ٧١٠ لسنة ٤٧ ق .

امثلة لاحكام غير منهيّة للخصومة :

● الحكم برفض طلب وقف النفاذ لا ينهي الخصومة : متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على رفض طلب وقف النفاذ دون التصدي لموضوع النزاع فانه لا يعتبر منهيا للخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ السنة ٦ ص ١٦٤٤)

● الحكم بسقوط الخصومة بالتقادم بالنسبة الى أحد الخصوم وتحديد جلسة نظرهما بالنسبة الى الآخرين لا يقبل الطعن فيه استقلالا .

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٩ الطعن رقم ٨٤ سنة ٤٠)

● الحكم برفض وقف الدعوى لا ينهي الخصومة :

ولحكم برفض وقف دعوى الربيع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى للعين نزاع غير جدي هو حكم لا يقبل الطعن استقلالا وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات (المقابلة للمادة ٢١٢ جديد) ذلك لأن المادة المذكورة انما استثنت من الأحكام القطعية التي لا تنهي الخصومة كلها أو بعضها الحكم بوقف الدعوى اذ جوزت الطعن فيها استقلالا الأمر الذي يفيد سريان المبدأ العام الذي تقررته المادة على الحكم برفض وقف الدعوى ، اذ فضلا عن أن الحكم الذي يقضى برفض وقف دعوى الربيع لما أثر فيها من نزاع في ملكية المدعى هو حكم غير منه للخصومة لأن الخصومة التي تشير اليها المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي كل نزاع يثار في الدعوى بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين والتي هي في الدعوى الحالية المطالب بالربيع وهو طلب لم يسس بعد .

(نقض ١٩٥٣/٥/٢١ السنة ٤ ص ٤٤)

● الحكم بتوجيه اليمين المتحمة لا ينهي الخصومة :

الحكم بتوجيه اليمين المتحمة هو من الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنته به الخصومة كلها أو بعضها .

(نقض ١٩٦٢/٥/١٣ السنة ١٣ ص ٥٧١)

● الحكم بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لا ينهي الخصومة :

الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وإعادتها الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه

للخصومة ولو في بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلا عما بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات المقابل للمادة ٢١٢ جديد .
(نقض ١٩٦٠/٣/٣ السنة ١١ ص ٢١٠)

● الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى يرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يعتبر من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع التي لا تقبل الطعن على استقلال وانما تعتبر مستأنفة مع الحكم الصادر في الموضوع .
(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ سنة ٢٦ ص ٦٦١)

● الحكم بتخفيض الأجرة مع نذب خبير لتقدير الفروق لا يجوز الطعن فيه استقلا .
(نقض ١٩٧٧/٤/٦ طعن رقم ٥٥٥ سنة ٤٣)

● الحكم يرد وبطلان عقد البيع لا تنتهي به الخصومة الأصلية .
(نقض ١٩٦٩/٤/٣ السنة ٢٠ ص ٥٦٦)

● الحكم بتثبيت ملكية المدعي ونصب خبير لتقدير الربح المطالب به غير منه للخصومة كلها . علم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا .
لا يفر من ذلك القضاء برفض الدعوى المتضمنة طلب بطلان عقد البيع سند الملكية . اعتبارها دفاعا في الدعوى الأصلية ومندمجة فيها .
(نقض ١٩٧٨/٥/١١ طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٤٥)

● اذا كان الحكم الصادر ببطلان الحكم المستأنف قد قرر التأجيل لنظر الموضوع دون أن يتصدى له فإنه لا يعتبر بذلك منهيًا للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه استقلا وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .
(نقض ١٩٧٣/٥/١٥ المجموعة ٢٤ ص ٧٤٨)

● اقرار الصادر بإحالة الدعوى من دائرة الى أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية لتخصصها بنظر نوع من المنازعات بحسب التنظيم الداخلي للمحكمة . لا يعدو قضاء بعدم الاختصاص . عدم اعتباره حكما منهيًا للخصومة منا يجوز استئنافه حتى ولو استطردت المحكمة تزيدها بأنها تقضى بإحالة الدعوى وفقا للمادة ١١٠ مرافعات .
(نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٥ ق)

● قضاء محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الشق الأول من الدعوى وبإحالتها الى قاضى التنفيذ مع رفض ما عدا ذلك من الطلبات قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا .
(نقض ١٩٧٩/١/٢٠ طعن رقم ٨٩٨ لسنة ٤٣ ق)

● القضاء برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ورفض الادعاء بالتزوير وقبل الفصل فى الموضوع بانتقال المحكمة للاطلاع على مستند مودع بالشهر العقارى . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
(نقض ١٩٧٨/٦/١ طعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٠ ق)
امثلة لاحكام منية للخصومة :

● الحكم الوقتى فى التظلم من امر الحجر التحفظى . جواز الطعن فيه استقلالا .
(نقض ١٩٧٨/٤/٦ طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٥ ق)

● ضم دعوى لأخرى تسهلا للاجراءات . صدور الحكم فى احداها . جواز الطعن فيه استقلالا دون انتظار الحكم فى الدعوى الأخرى .
(نقض ١٩٧٨/٦/٢٧ طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٥ ق)

● القضاء بحل الشركة وتعيين مصيف لها . قضاء منه للخصومة . جواز الطعن فيه بالنقض طالما لم يطلب المدعى اعتماد نتيجة التصفية أو الحكم له بنصيبه فى تاريخ التصفية .
(نقض ١٩٧٩/٥/٢١ طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق)

● تضمنين صحيفة الدعوى طلبين مستقل كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما . فصل المحكمة فى احداها وإحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة للآخر . جواز الطعن استقلالا فيها فهين فيه .
(نقض ١٩٧٩/١/١٥ طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق)

● الحكم المطعون فيه الصادر بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به بالنسبة لبعض الطلبات مع الزام الطاعنة بأن تدفع للظلمون ضده مبلغ . . . وقبل الفصل فى موضوع الاستئناف وبالنسبة لباقى الطلبات بإعادة المأمورية الى الجبر لامتثالها على ضوء ما جاء بملصقات الحكم فانه يكون قابلا للتنفيذ الجبرى وبالتالي فانه يقبل الطعن استقلالا .
(نقض ١٩٨١/١/٥ طعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٤٩ ق)

الفصل الثالث

مواعيد الطعن

يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره
ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ اعلان الحكم الى
المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تغلف
عن الحضور في جميع الجلسات المعدة لتنظر الدعوى
ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك اذا تغلف المحكوم
عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع
الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير
فيها لأي سبب من الأسباب .

كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم اذا
حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدر
الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي
أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته ويكون اعلان
الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه ويجرى
الميعاد في حق من أعلن الحكم (١) .

المقصود بمواعيد الطعن : هي الآجال التي بانقضائها يمتنع على المحكوم
عاليه أن يطعن في الحكم .

والقاعدة العامة - أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم ، على
اعتبار أن المحكوم عليه طرف في الخصومة ويفترض فيه متابعتها وما يتم
فيها وعلى الأخص الحكم . ومن ثم فلا يقبل منه ادعاء عدم العلم بتاريخ
صدوره .

(١) مادة ٢١٣ من تقنين المرافعات .

وهذه القاعدة مقررة في التشريع المصري بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أما قبل صدور هذا القانون فقد كان ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ اعلان الحكم .

واستثناء من هذه القاعدة فهناك حالات لا يبدأ فيها مواعيد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره .

استثناءات :

١ - حالات يبدأ فيها الميعاد من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه .

أولاً - اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات التي حددت لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه - حتى ولو أعلن بصحيفة الدعوى لشخصه أو أعيد اعلانه والعبارة بجلوسات الخصومة اذا - ومن ثم اذا قدم طلب عارض باعلانه الى المدعى عليه ولم يحضر الموجه اليه الطلب أية جلسة لاحقة لتقديمه ولم يقدم مذكرة بدفاعه فان الطعن في هذا الحكم لا يبدأ من تاريخ صدوره وانما من اعلانه ولو كان المدعى عليه قد حضر جلسات سابقة على هذا الطلب .

ثانياً - اذا عجلت الخصومة بعد وقفها ولم يحضر المحكوم عليه أية جلسة تالية كما لم يقدم مذكرة فدفاعه حتى ولو كان المحكوم عليه قد حضر أو قدم مذكرة بدفاعه قبل وقف الخصومة . والحكمة من هذا هو احتمال عدم علم المحكوم عليه بتمجيل الخصومة . ويأخذ حكم الوقف أيضا شطب الدعوى .

ثالثاً - اذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم ضد من قام فيه سبب الانقطاع دون اختصام من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته .

رابعاً - وقد ينص قانون خاص على بدء ميعاد الطعن من تاريخ اعلان الحكم باعتبار أن النص العام الوارد في المادة ٢١٣/١ لا ينسخ أى نص خاص سابق عليه من ذلك ما تنص عليه المادة ٣٥٤ من القانون التجارى على بدء ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى شهر الافلاس من تاريخ اعلانه .

حملا على ما تقدم فان الحالات الثلاث المتقدمة لا يبدأ ميعاد الطعن فيها الا من تاريخ اعلان الحكم ويكون الاعلان لشخص المحكوم عايه أو موطنه

الأصلى ومن ثم لا يصح اعلان الحكم فى خصوص بدء سريان ميعاد الطعن فى الموطن المختار لاحتمال أن تكون علاقة الخصم بالموطن المختار قد انقطعت بمد صدور الحكم .

حالات لا يبدأ فيها ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم أو اعلانه :

أولاً - الطعن فى الحكم غير المنهى للخصومة الذى لا يقبل الطعن فيه على استقلال يبدأ ميعاده من بدء ميعاد الطعن فى الحكم المنهى للخصومة .

ثانياً - ميعاد الطعن بالمعارضة فى الأحكام الضيائية القابلة للطعن فيها بهذا الطريق من تاريخ اعلانه ، ولكن ميعاد الطعن فيها بطرق الطعن الأخرى من التماس ونقض واستئناف لا يبدأ الا من اليوم الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة أو من اليوم الذى يحكم فيه باعتبارها كأن لم تكن .

ثالثاً - الطعن بالاستئناف أو بالتماس إعادة النظر بسبب غش الخصم أو قيام الحكم على ورقة مزورة أو شهادة زور أو لسبب عدم اظهار ورقة قاطعة فى الدعوى احتجزها الخصم يبدأ من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

اعلان الحكم :

سبق بيان الحالات التى يبدأ فيها الطعن على الحكم من تاريخ اعلانه وقد نصت المادة ٢١٣ مرافعات فى فقرتها الأخيرة على أن اعلان الحكم يكون لشخص المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلى .

والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . ويجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما .

وتفريعا على ذلك اذا تعدد الموطن الأصلى للمحكوم عليه فيجوز اعلانه فى أى موطن منهم لا فى مواطنه المتعددة ، كما يصح الاعلان الذى يوجه الى القاصر أو المحجور عليه فى موطن وصيه أو المحجور عليه ، ولكن الاعلان الذى لا يوجه الى الموطن يقع باطلا ولا يعتد به أو ينتج أثره (٢) ومن ذلك أيضا

اعلان الموظف في المصلحة التي يباشر فيها عمله(٣) والاعلان الذي يوجه الى التاجر في محل تجارته في شأن لا يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة(٤) .

والاعلان هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق علم المعلن اليه ومن ثم لا يجوز عند عدم القيام به أو تعييبه الاستعاضة عنه أو تكملته بالمعلم بالفعل للواقعة(٥) . كما أنه اذا تم وفقاً للشكل الذي رسمه القانون وتطلبه فلا يقبل الادعاء بعدم العلم(٦) ويجب أن يكون الاعلان صحيح مطابق للقواعد الخاصة باعلان أوراق المضربين وتسليمها ، اذ يمكن أن يتم الاعلان بواسطة المضربين(٧) ، ولا يجوز الاعلان قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الخامسة مساءً ولا في أيام العطلة الرسمية الا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من قاضي الأمور الوقفية(٨) . ويجب أن يشتمل الاعلان على صورة كاملة للحكم المراد اعلانه ، ولا تكفي الصورة الناقصة للحكم . وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه عليه أن يسلم الورقة الى من يفر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار(٩) . وإذا لم يجد أي من هؤلاء أو امتنع من وجده من المذكورين من الاستلام وجب عليه أن يسلم اعلان الحكم في اليوم ذاته الى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن اليه في دائرته(١٠) . ويجب على المحضر الذي يباشر الاعلان وفي خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه الى المعلن اليه في موطنه الأصل أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة . أما اذا لم يكن للمحكوم عليه موطن معلوم سواء كان في مصر أو الخارج فانه يجب أن تشتمل ورقة الاعلان على آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها للتبليغ(١١) ويلزم لصحة الاعلان في هذه الحالة أن يكون طالب الاعلان قد قام بجميع التحريات الكافية والدقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن اليه(١٢) والا كان الاعلان باطلاً .

(٣) نفي ١٩٥٢/٧/٢ السنة ٢ ص ٤٤٤ .

(٤) نفي ١٩٦٢/١١/١٥ السنة ١٢ ص ١٠٢٢ .

(٥) نفي ١٩٦٩/٤/٢٦ الطعن ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق .

(٦) قانون القضاء المدني للدكتور نصي والي ج ١ ص ٧٢٢ .

(٧) مادة ٦ مرافعات .

(٨) مادة ٧ مرافعات .

(٩) مادة ٢/١٠ مرافعات .

(١٠) مادة ٢/١١ مرافعات .

(١١) مادة ١٠/١٣ مرافعات .

(١٢) نفي ١٩٥١/٤/٥ السنة ٢ ص ٦١٦ .

وتقدير كفاية التحريات أمر يخضع لتقدير قاضي محكمة الموضوع (١٣) .

أما إذا كان المعلن إليه له موطن معلوم في الخارج فيتعين تسليم صورة الاعلان للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز أيضا في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد اعلانه كي تتولى توصيلها اليه (١٤) . على أن القانون لم يشترط أن تكون الصورة التي تسلم للنيابة العامة بلفة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد اعلانه ولا يقدح أو ينال من ذلك ما توجه تعليمات النيابة العامة من أن تكون الصورة التي تسلم للنيابة العامة للاعلان بلفة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد اعلانه (١٥) ذلك أن هذه التعليمات لا ترقى أبدا الى مصادف نصوص القانون الملزمة .

ولكن ما هو الوقت الذي يعتبر فيه الاعلان قد تم وأنتج آثاره التي رتبها القانون عليه أهو وقت تسليم الصورة للنيابة ، أم وقت تسليم الصورة للمعلن اليه في الخارج ؟ اختلف في هذا الأمر : ففريق يرى أن الاعلان يرتب آثاره منذ تسليم الصورة للمراد اعلانه في الخارج أو امتناعه عن استلامها (١٦) وآخر يرى أن الاعلان ينتج آثاره منذ تسليم الصورة الى النيابة العامة على أن هذا الخلاف بالنسبة لاعلان الحكم لا قيمة له حيث تشترط المادة ٢١٣ من تقنين المرافعات أن يكون الاعلان للشخص المحكوم عليه ومن ثم لا يتم الاعلان ولا يرتب آثاره الا من تاريخ تسليم الصورة الى المعلن اليه أو امتناعه عن استلامها (١٧) .

حساب المواعيد :

١ - ميعاد الطعن يحسب بالأيام لا بالساعات .

(١٣) نفي ١٦٦٩/٦/٢٤ السنة ٢٠ ص ١٠٥٧ .

(١٤) المادة ٩/١٤ مرافعات .

(١٥) نفي ١٦٦٨/١/٢٥ السنة ١٩ ص ١٣٢ .

(١٦) الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية . دكتور رمزي سيف ص ٢٦٦ ، التعليق على نصوص قانون المرافعات الدكتور أبو الوفا ج ١ ص ٥٨ ، أصوله المرافعات للدكتور أحمد مسلم .

(١٧) نفي ١٩٦٣/٢/٧ السنة ١٤ ص ٢٢٦ .

٢ - يوم صدور الحكم لا يحتسب ضمن ميعاد الطعن فيه حسبما تنص المادة ١٥٥ من تقنين المرافعات من أنه « إذا عين القانون للمضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقررًا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين ولا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد » .

٣ - اعلان الحكم كطلب قلم الكتاب لا يبدأ به ميعاد الطعن (١٨) .

٤ - مواعيد الطعن بالاستئناف تمتد بسبب المسافة (١٩) .

٥ - مواعيد الطعن تمتد اذا صادف آخرها عطلة رسمية (٢٠) .

(١٨) نكض جنائي ١٩٥٧/١/٢٤ السنة ٨ ص ٩١ .

(١٩) استئناف اسكندرية ١٩٥٢/٢/٥ . المحاماة ٣٢ ص ١١٢٤ .

(٢٠) نكض ١٩٧١/١٢/٢٩ السنة ٢٢ ص ١١٤٣ .

الفصل الرابع

سقوط الحق في الطعن

يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام
سقوط الحق في الطعن • وتقضي المحكمة بالسقوط
من تلقاء نفسها^(١)

الحكمة من تحديد مواعيد للطعن هو تحديد فترة زمنية للخصوم
لتهئية مفترضات الطعن ، ويعتبر ميعاد الطعن مرعياً إذا تم ايداع صحيفته
قلم الكتاب قبل قوات اليوم الأخير من الميعاد • يستوى في ذلك أن تكون
رسوم الطعن قد سددت أم لم تسدد على أن ميعاد الطعن ينتهي بانتهاء اليوم
الأخير منه • ويمتد بسبب العطلة الرسمية شريطة أن يصادف آخر الميعاد
عطلة رسمية فيمتد ميعاد الطعن الى أول يوم عمل بعدها • أما إذا جاء يوم
العطلة الرسمية في بداية الميعاد أو في أثنائه فلا يمتد الميعاد^(٢) ويمتد ميعاد
الطعن أيضاً بسبب المسافة إذا كان القيام بإجراء الطعن يقتضي انتقال الطاعن
أو من يمثله • وقد نظمت المادتان ١٦ ، ١٧ من تقنين المرافعات كيفية حساب
مواعيد المسافة • وينظر في حساب ميعاد المسافة الى مسافة الطريق بين
موطن الطاعن وبين مقر المحكمة المرفوع اليها الطعن وتحسب يوم لكل
مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا • وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو
مترا يزداد له يوم على الميعاد ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام
وخمسة عشر يوماً لمن يقع موطنه في مناطق الحدود^(٣) •

وإذا طعن في الحكم بعد الميعاد جاز للمطعون ضده وللنيابة العامة إذا
كانت مثناة في الدعوى أن يدفعا بعدم قبول الطعن في أية حالة تكون عليها
الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما يتعين على المحكمة أن تقضي
بعدم قبول الطعن من تلقاء نفسها •

(١) المادة ٢١٥ من قانون المرافعات •

(٢) نقض ١٦٣٥/٦/٢٠ المحاماة ١٦ ص ٢٧٧ •

(٣) المادة ١٦ من قانون المرافعات •

وسقوط الحق في الطعن انما هو جزء مقرر لعدم اقامة الطعن في موعده المحدد ما لم ينص القانون على غير ذلك كان يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد بزملائه .

أو في تلك الحالة التي يجوز فيها للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه فاذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي تيعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلي ويزول يزواله .

على تعلقها بالنظام العام :

مواعيد الطعن تحصل بتنظيم اجراءات الخصومة وترمي بالضرورة الى وضع حد للنزاع ولذا فهي تتعلق بالنظام العام(٤) واستنادا الى ذلك فان الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد يجوز ابدائه في أية حالة ومن ثم فان السقوط كجزء مخالفه مواعيد الطعن هو بدوره متعلقا بالنظام العام وتقضى المحكمة به من تلقاء نفسها ودون ما تربيص لابدائه من أحد الخصوم ويمكن التمسك بالسقوط في أية حالة تكون عليها الدعوى واو لأول مرة أمام محكمة النقض .

أثر رفع الطعن الى محكمة غير مختصة :

رفع الطعن الى محكمة غير مختصة لا يترتب عليه إبطال الطعن ولكن قد يترتب عليه الحكم بعدم اختصاص المحكمة . وثمة فارق بين الإبطال وعدم الاختصاص . فالإبطال وحده هو الذي يستتبع عدم القبول وبالتالي الحكم بالسقوط اذا انقضى ميعاد الطعن . واذا قضت المحكمة المرفوع اليها الطعن بعدم الاختصاص فعليها واستنادا الى نص المادة ١١٠ من تقنين المرافعات أن تشفع حكمها بالإحالة الى المحكمة المختصة وفي هذه الحالة تلتزم المحكمة المحال اليها الطعن بنظره .

وقف ميعاد الطمن

يقف ميعاد الطمن بموت المحكوم عليه أو بفقد أهليته للتقاضي أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، ولا يزول الوقف إلا بعد إعلان الحكم الى من يقوم مقام الخصم الذى توفي أو فقد أهليته للتقاضي أو زالت صفته وانقضاء المواعيد التى يحددها قانون بلد المتوفى لاتفاذ صفة الوارث ان كان (١) .

يترتب على قيام أحد أسباب انقطاع سير الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التى كانت جارية فى حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التى تحصل اثناء الانقطاع (٢) .

وينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، أو بفقد أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من الغائبين (٣) وفى تلك الحالات لا يقف ميعاد الطمن الا اذا كان سبب الانقطاع قد قام بالنسبة للمحكوم عليه الذى قام برفع الطمن .

فى حالة وفاة المحكوم عليه فيصبح ورثته طرفا فى العلاقة موضوع الخصومة التى صدر فيها الحكم المراد الطمن فيه لأنهم قد لا يعلمون بهذه الخصومة فان ميعاد الطمن بالنسبة لهم يقف حتى يعلمون بذلك .

وفى حالة فقد المحكوم عليه أهليته للتقاضي فانه يفقد أهليته الاجرائية ويمثله الوصى أو القيم وميعاد الطمن بدوره بالنسبة لهما يقف حتى يعلم الوصى أو القيم بهذا الحكم .

(١) المادة ٢١٦ من قانون المرافعات .

(٢) المادة ١٣٢ من قانون المرافعات .

(٣) المادة ١٣٠ مرافعات .

وفي حالة زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن المحكوم عليه كما اذا كان المحكوم عليه قاصر أو كان يمثل المولى أو الوصى ولكنه بلغ سن الرشيد بعد صدور الحكم ضده فإن تمثيل المولى أو الوصى له في القيام بإجراء الطعن يزول ولا تكون له صلاحية القيام بالطعن نيابة عنه ولهذا يقف ميعاد الطعن بالنسبة له حتى يعلم المحكوم عليه بالحكم ليتولى هو رفع الطعن .

زوال الوقف : والوقف لا يزول الا بعد اعلان الحكم الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للتقاضى أو زالت صفته . وهكذا يقوم الخصم صاحب المصلحة باعلان من تقرر الوقف لمصلحتهم بوجود الخصومة والحكم الصادر فيها .

الباب الثاني شكل الإستئناف

الفصل الأول - جواز الاستئناف

الفصل الثاني - ميعاد الاستئناف

الفصل الثالث - صحيفة الاستئناف

شكل الاستئناف

الفصل الأول

جواز الاستئناف

فى جواز الاستئناف أو عدم جوازه يجب التصدى الى نصاب الاستئناف ، ولقد صدر القانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ وعمل به من ١٩٨٠/٤/٢٥ أى من اليوم التالى لنشره ليعدل فى قواعد الاختصاص القيمى وبالتالى فى نصاب الاستئناف .

فقد تناول هذا القانون المادة ٤٢ من تقنين المرافعات بالتعديل والتى أصبحت تنص على أن « تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا فى الدعاوى المدنية والتجارية التى لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه ، ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها . وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل فى الإفلاس والصلح الواقى وغير ذلك مما ينص عليه القانون » . على أن الذى حدا بالمشرع الى هذا التعديل هو ما طرأ على قيمة العملة من تغيير فى السنوات الأخيرة أدى الى انخفاض قوتها الشرائية ومن ثم بات من اللازم إعادة النظر فى الحدود المختلفة للاختصاص المذكور وتعديله التعديل المناسب وذلك برفع النصاب الابتدائى للمحكمة الابتدائية الى خمسمائة جنيه ومقاد ذلك هو التوسع فى القضايا التى تنظرها تلك المحكمة ، هذا فضلا عن أن النصاب الانتهاى للمحكمة الجزئية هو خمسين جنيه ، ولذلك يسمى مبلغ الخمسين جنيه بالنصاب الانتهاى للمحاكم الجزئية ، ومبلغ الخمسمائة جنيه بالنصاب الابتدائى .

تقدير نصاب الاستئناف :

تقدير قيمة الدعوى أمر جوهرى لمعرفة ما اذا كانت تدخل فى حدود النصاب الانتهاى للمحكمة الجزئية فلا تستأنف الأحكام الصادرة فيها ، أو تتجاوزها فيجوز استئناف الأحكام الصادرة فيها - مع مراعاة القواعد الآتية :

في حالة ضم دعويين متتلفين سببا وموضوعا للفصل فيهما بحكم واحد :

يحدث أن تكون هناك دعويين بين شخصين غير أن سبب الدعوى الأولى وموضوعها يفاير سبب وموضوع الدعوى الثانية وتقوم المحكمة بضمهما تسهيلا للأجراءات ويكون قيمة كل دعوى في حدود النصاب النهائي للقاضي الجزئي فهل يجوز استثنائهما ؟ من المعلوم أن ضم دعوى إلى أخرى لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد استقلالها وطالما كان المبلغ المطالب به في كل منهما يدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي فإنه إذا قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لا يكون حكمها قد خالف القانون (١) .

في حالة التدخل :

قد تكون هناك دعوى مطروحة وقائمة أمام المحكمة الجزئية في حدود نصابها النهائي كان يكون هناك نزاع على حصة في عقار قيمتها ثلاثون جنيها فيتدخل زيد من الناس مدعيا شراء العقار جميعه الذي يتنازع طرفا التداعى على جزء منه مستندا في ذلك الى عقد بيع صادر له من المورث مقداره ٣٣٠ جنيها . وبطبيعة الحال فإنه بقبول تدخله أصبح طرفا في الدعوى ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يكون حجة له أو عليه بالنسبة لصحة عقده أو عدم صحته إذ أن تدخله في الدعوى يكون موضوع الدعوى قد تحول الى نزاع في صحة هذا العقد الذي تزيد قيمته على النصاب النهائي للقاضي الجزئي بحيث إذا قضى برد وبطلان هذا العقد يكون جائز استئنافه إذ تقدر الدعوى في هذه الحالة بقيمة الحق المثبت في الورقة (٢) .

في المصاريف الدعوى :

استئناف الحكم بالنسبة للمصاريف منوط بقيمة موضوع الدعوى الأصلي لأن المصاريف من الملحقات التي لا تدخل في تقدير قيمة الدعوى ولذلك يجوز الاستئناف مادام موضوع الدعوى الأصلي يجاوز النصاب النهائي مهما قلت قيمة المصاريف .

(١) الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/٦/١٨

(٢) الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/٣

في دعوى التزوير الفرعية :

تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية بقيمة الدعوى الأصلية * ومن ثم اذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص القاضى الجزئى النهائى فان دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية (٣) *

العبرة بالمطلوب فى الدعوى لا بالحكوم به :

العبرة فى تقدير نصاب الاستئناف هى بقيمة المطلوب فى الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة ، فاذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب الزام المدعى عليه بتقديم كشف حساب عن ريع عقار وهو بطبيعة الحال طلب غير قابل للتقدير ومن ثم فان الاختصاص بنظره ينعقد للمحكمة الابتدائية . فاذا فحص المدعى الحساب المقدم من المدعى عليه وطلب الحكم له بنتيجته هذا الحساب حسبما انتهى اليه الجدير فى تقريره فان ذلك لا يعتبر عدولا عن الطلب الاصلى والخاص بتقديم كشف الحساب حتى يقال بأن الطلبات الختامية قد انحصرت فى الطلب الذى ابدى اخيرا وانما هذا الطلب يعد طلبا عارضا مكمل للطلب الاصلى الخاص بتقديم الحساب ومترتب عليه وتختص به المحكمة الابتدائية مهما تكن قيمته (٤) *

الطلبات الختامية للخصوم :

فيما يتعلق بنصاب الاستئناف فان الدعوى تقدر على أساس آخر طلبات للخصوم امام محكمة الدرجة الاولى ، فاذا ما عدل الخصم طلباته الواردة فى صحيفة الدعوى كانت العبرة فى تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الاخيرة لا بالطلبات الواردة فى صحيفة الدعوى فاذا رفعت دعوى امام المحكمة الجزئية مطالبة بمبلغ سبعين جنيها ، وعدل طلبه بقصره على مبلغ ثلاثين جنيها كان الحكم الصادر فى الدعوى غير قابل للطعن فيه بالاستئناف والعكس صحيح (٥) *

(٣) الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢١ ص ٧ و ٧٤٢

(٤) الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ ص ١٧ و ١٤١٥

(٥) الطعن رقم ١٧٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٠ ص ١٧ و ٣٦٩

والطعن رقم ٢٤٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ص ١٧ و ١٣٧٣

والوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية - رمزى سيف - الطبعة السابعة

ص ٢٤٤ وما بعدها *

في دعوى الشفعة :

اختلفت الأحكام بشأنها اذ أصدرت محكمة النقض حكماً لها (٦) ذهب فيه الى أن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع لأعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن ، وكانت الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التمليك فإن قيمتها تقدر بالثمن المقدّر بالسند .

ولقد تأيد هذا الحكم بحكم حديث آخر صادر في سنة ١٩٨٣ ذهب الى أن الدعوى تقدر قيمتها بالثمن الحقيقي الذي حصل به البيع دون قيمة العقار (٧) .

بيد أن محكمة النقض لم تقف عند هذا الحد بل راحت لتأخذ باتجاه يغاير هذا الذي ذهبت اليه في حكمها سسالفى البيان اذ قضت بأن (٨) المشرع اذ أورد الشفعة في القانون المدني باعتبارها سبباً من أسباب كسب الملكية ونص في المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وذلك دون اخلال بقواعد التسجيل فدل على أن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه وهو ما أكدته المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه واذا كان انبند الثاني من هذه المادة ينص على أن « الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات ... تقدر قيمتها بقيمة العقار » فإنه يتعين الرجوع في تقدير قيمة دعوى الشفعة الى ما ورد في البند الأول من هذه المادة الذي ينص على أن « الدعاوى التي يرجع في تقديرها الى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه أن كان مبنياً ، فان كان من الأراضي يكون التقدير باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصاية » .

في دعوى تثبيت الملكية :

تقدر قيمتها بقيمة العقار ولا عبرة بالثمن الوارد بالعقد .

(٦) نقض ١٩٦١/٤/٣٠ سنة ١٢ - العدد الأول من ٢٧٦ .

(٧) نقض ١٩٨٣/٦/٢١ طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ ق .

(٨) نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ ق .

الأحكام الجائز استثنائها :

القاعدة أن جميع الأحكام الصادرة من محكمة الدرجة الأولى يجوز استثنائها ، ذلك أنه من مصلحة الخصوم أن تتاح لهم فرصة اصلاح الحكم اذا لحقه أو شابه نقص أو عيب أو خطأ أصابه في شكله أو موضوعه بيد أن المشرع عدل عن هذه القاعدة في بعض حالات استثنائية لاعتبارات عديدة منها تفاهة قيمة الدعوى ، أو لأن الحكم لم يفصل في أى مسألة من مسائل النزاع بل قصد به تهيئة الدعوى للمرافعة .

كذلك فإن المشرع خرج من ناحية أخرى على هذه القاعدة وذلك بإجازته استئناف الأحكام دائما مهما تكن قيمة النزاع الأصلي بل ولو كان الحكم الصادر في موضوعه غير جائز استئنافه .

وهذه القاعدة مأخوذة من نص المادة ٢١٩ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « للخصوم في الأحوال المستثناة بنص في القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الأولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي » .

ويجوز الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى انتهايا ، .

فالقاعدة إذا أنه إذا كان الحكم صادرا في حدود النصاب النهائي للمحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية فإنه لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف . أما إذا كان الحكم صادرا في حدود النصاب الابتدائي للمحكمة الجزئية أو الابتدائية فإنه يكون من الجائز استئنافه .

ولقد أبحاث المادة سالفة البيان النزول عن الاستئناف مقدما قبل رفع الدعوى . وهذا الاتفاق هو من قبيل التصرف في الحق . إلا أنه ان جاز الاتفاق بين الخصوم على نهائية حكم محكمة أول درجة فإنه لا يجوز الاتفاق على عرض النزاع مباشرة على محكمة الدرجة الثانية لمخالفة ذلك بقواعيد واجراءات التقاضي المتعلقة بالنظام العام .

ويشترط في الحكم الذي يقبل الطعن عليه بالاستئناف أن يكون حكما قضائيا من أحكام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون صادرا في حدود نصابها الابتدائي .

فاما عن الحكم القضائي - فمن المعروف أن المحاكم تقوم بأوجه نشاط

مختلفة لا تعتبر كلها قضاء بالمعنى الصحيح فقد تصدق على صلح أو تعزل وصيا أو تقرر معافاة المدعى أو المستأنف من الرسوم القضائية وهذه كلها تعتبر أعمال ولائية لا يسرى في شأنها ما هو مقرر بالنسبة للطنن في الأحكام .

وأما عن كونه حكما من أحكام محكمة الدرجة الأولى فذلك لأن المشرع أخذ بنظام التقاضي على درجتين درجة أولى قد تكون جزئية أو ابتدائية ودرجة ثانية قد تكون ابتدائية أو دائرة من دوائر الاستئناف العالی . وفي هذا تنص المادة ٤٧ من تقنين المرافعات في فقرتيها الأولى والثانية على الآتي « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة » .

كما نصت المادة ٤٨ من ذات التقنين على أن « تختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية » .

وفيما يتعلق بالنصاب الابتدائي فإن النصاب الابتدائي للمحكمة الجزئية هو خمسمائة جنيه وما زاد عن ذلك يدخل في حدود النصاب الابتدائي للمحكمة الابتدائية .

ولا يتعارض تحديد النصاب الانتهائي مع ما هو منصوص عليه في المادتين ٤٢ ، ٤٣ من تقنين المرافعات . فتتضمن المادة ٤٢ من تقنين المرافعات على أن « تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها .

وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل في الإفلاس والصلح الوالي وغير ذلك مما ينص عليه القانون » .

كما نصت المادة ٤٣ على أن: « تختص محكمة المواد الجزئية كذلك

بالحكم ابتدائية مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا اذا لم يتجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يل :

١ - الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والساقى والمصارف .

٢ - دعاوى تعيين الحدود وتقدير المساحات فيما يتعلق بالمباني والأراضي والمنشآت الضارة اذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع .

٣ - دعاوى قسمة المال الشائع .

احكام قابلة للاستئناف :

١ - الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها . وبعبارة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها المقصود بها حتى ولو كانت صادرة من المحكمة المعروض عليها أصل الحق ومن ثم لا ينطبق عليها في هذه الحالة قاعدة تقدير نصاب الاستئناف بقيمة الدعوى .

وهناك احكام صادرة من قاضي التنفيذ بصفة مستعجلة كما هو الحال في اشكالات التنفيذ الوقتية فهي تسدرج تحت نص المادة ٢٢٠ من تقنين المرافعات ويجوز استئنافها فيما عدا الحالات المستثناء بنص القانون والتي تمنع الطعن على الحكم المستعجل كما هو الشأن في المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات .

وبالنسبة لاحكام قاضي التنفيذ يكون استئنافها على النحو التالي :

احكام قاضي التنفيذ اما أن تكون وقتية واما أن تكون موضوعية ، بالنسبة لاحكام الوقتية يكون استئنافها أمام المحكمة الابتدائية مباشرة استئنافية . أما الاحكام الموضوعية فينبغى اتساع الآتى اذا كانت قيمة الدعوى خمسمائة جنية أو اقل فان استئناف حكمها يكون أمام المحكمة الابتدائية - أما اذا كانت أكثر من خمسمائة جنييه فان استئنافها يكون أمام إحدى دوائر محكمة الاستئناف العالي . والحكمة من ذلك هو أن نظام قاضي التنفيذ نظام حديث لم يتقرر الا بموجب قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ . ورغبة من المشرع في أن تصل هذه الاحكام الى محكمة النقض لترسى بشأنها قواعد قانونية ومن ثم فقد خرج على القاعدة الأصلية وجعل الاختصاص في منازعات التنفيذ الموضوعية التي تتجاوز قيمتها

حُصْمَانَةٍ جَنِيَّةٍ مِنْ اخْتِصَاصِ الِاسْتِثْنَاءِ الْعَالِي (٩) .

٢ - الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من معاكم الدرجة الأولى في حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم (١٠) .

الحكم الباطل أو المبني على إجراءات باطلة ليس أيهما جديرا بأن يحوز حجبية الشيء المحكوم فيه ومن ثم فتح المشرع باب الاستئناف في مثل هذه الأحوال كضمانه لتعويض المحكوم عايبه من حرمانه من طريق الطعن بالنقض .

والقصد بالأحكام الانتهائية الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي .

وجواز الاستئناف في هذه الحالة قاصر على حالتين وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ومن ثم فهو لا يمتد إلى حالة خطأ الحكم في تطبيق القانون أو تفسيره أو تأويله ذلك أن هناك فارق بين بطلان الحكم وبين خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ البطلان عيب يشوب الحكم أو الإجراءات بحيث يؤثر في نتيجة الحكم ، أما الخطأ في تطبيق القانون فهو خروج على أحكام القانون أو استناده إلى قاعدة قانونية في غير موضعها .

الحكم المعلوم والحكم الباطل :

للتفرقة بينهما دلالة وأهمية خاصة ذلك أن الحكم الباطل يعد قائما ومنتجا لكافة آثاره إلى أن يلغى عند الطعن عليه بإحدى الطرق التي رسمها القانون بحيث إذا مضت مواعيد الطعن تحصن الحكم وأصبح له حجته ويفد كما لو كان قد صدر صحيحا في الأصل .

ولا يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الحكم وإنما السبيل إلى النيل منه هو الطعن عليه وفقا لطرق الطعن المقررة قانونا بحيث إذا فاتت مواعيد الطعن تحصن الحكم ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يوقف تنفيذ الحكم لبطلانه .

أما الحكم المعلوم فهو والمدم سواء ومن ثم لا يعتبر حكما ويجوز رفع

(٩) المادة ٢٧٧ مرافعات .

(١٠) المادة ٢٢١ مرافعات .

دعوى مبتدأة بانعدامه ، ويجوز لقاضى التنفيذ أن يقضى بوقفه وليس له مواعيد يتحصن بفواتها .

ما يعدم الحكم : أمثلة :

- ١ - صدور الحكم من قاضى زالت صفته .
- ٢ - صدور الحكم من قاضى لم يخلف اليمين القانونية .
- ٣ - صدور الحكم من قاضى موقوف .
- ٤ - صدور الحكم من محكمة غير مشككة وفقا لأحكام القانون كان يصدر من محكمة مشككة من قاضيين والصحيح صدوره من ثلاث قضاة .
- ٥ - صدور الحكم فى دعوى لم تنمقد فيها الخصومة كان يمان المدعى عليه بصحيفة الدعوى وتصدر المحكمة حكمها فيها ويستبين فيما بعد أن المدعى عليه قد توفى قبل رفع الدعوى فهنا يعتبر الحكم معدوم ويختلف الأمر إذا توفى بعد رفع الدعوى .

أسباب استئناف الأحكام الانتهائية :

وإذا كانت القاعدة أن الأحكام الانتهائية لا يجوز الطعن فيها بالاستئناف وذلك وفقا لمفهوم المخالفة لنص المادة ١/٢١٩ من تقنين المرافعات ، بيد أن المشرع خرج على هذه القاعدة وكما سلف البيان . والأسباب التى اعتمدها المشرع لجواز الطعن بالاستئناف فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محكمة الدرجة الأولى هى :

أولا - وقوع بطلان فى الحكم .

ثانيا - وقوع بطلان فى الإجراءات اثر فى الحكم .

فاما عن السبب الأول وهو وقوع بطلان فى الحكم . فبطلان الحكم إما أن يكون لاسب موضوعى اذ يشترط لصحة الحكم أول ما يشترط أن يكون صدره قاض وتلك هى الصلاحية العامة ويشترط أيضا ألا يقوم بالقاضى سبب من عدم الصلاحية كما إذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة ، أو إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى ومع زوجته ، أو كان وكىلا لأحد الخصوم فى أعماله الخصوصية أو وصيا عليه ، أو قىما أو مظنونة وراثته له ، أو كانت له صلة قريى أو

صاهرة المدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا الوصى أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى • أو إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيله عنه أو وصيا أو قيما عليه مصلحة في الدعوى القائمة أو إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى ، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل الاشتغال بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها - عندئذ يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة (١١) •

وقد يكون بطلان الحكم لعيب شكل والشكلية أداة نافعة في الخصومة وليست مجرد قالب ولهذا فإن إجراءات التقاضى من النظام الصام فيجب مراعاتها والا استحق الجزاء وهو البطلان ومن قبيل ذلك انعقاد الخصومة فلا يكفى فيها ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بل يجب أن تعلن بالطريق الذى رسمه الشارح لها حتى تنعقد الخصومة ومن ثم إذا كانت الصحيفة لم تعلن وحضر المدعى عليه بالجلسة فلا يجوز أو يساغ تسليمه الصحيفة وتوجيه الطلبات اليه لما فى ذلك من مخالفة للإجراءات التى رسمها المشرع ولا يقال أن القاضى أقوى فى الدلالة من المحضر ذلك أن المشرع لم ينط به اعلان صحيفة الدعوى وإنما أناط بذلك للمحضر ذاته كما لا يقال أن فى هذا افراط فى الشكلية لما سبق وأن أسلفناه من أن الشكلية ليست قالب •

ومن قبيل الشكلية أيضا ما تنص عليه المادة ٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أن الأحكام فى المحاكم الابتدائية تصدر من ثلاثة أعضاء ، وما نصت عليه المادة ١٤ من ذات التقنين من أن الأحكام تصدر من المحاكم الجنائية من قاض واحد •

وما تقضى به أيضا المادة ١٧٤ من تقنين المرافعات من أن ينطق القاضى بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ، ويكون النطق به فى علانية والا كان الحكم باطلا •

وما توجبه أيضا المادة ١٧٥ عن ايداع مسودة الحكم والتوقيع عليها فتقتض على أن « يجب فى جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على

أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا . . . ، والبطلان المترتب على مخالفة هذه المادة لا يتعلق بالنظام العام (١٢) .

وأما عن السبب الثانى وهو وقوع بطلان فى الإجراءات اثر فى الحكم الصادر بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى فإنه يشترط لاجازة الطعن بالاستئناف بسبب وقوع بطلان فى الإجراءات اثر فى الحكم ما يأتى (١٣) :

١ - أن يتخذ فى الدعوى اجراء باطل . ويستوى فى هذا الاجراء أن تكون الخصومة قد افتتحت به أو كان اجراء يتعلق بسير الخصومة أو اثباتها ، كما يستوى أن يكون البطلان منصوحا عليه ، من ذلك ما نصت عليه المادة ١٣٢ من تقييد المرافعات من بطلان جميع الإجراءات التى تحصل أثناء انقطاع سير الخصومة .

● اذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر اجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ أى اجراء من إجراءات الخصومة فى فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون وكل اجراء يتم فى تلك الفترة يقع باطلا بما فى ذلك الحكم الذى يصدر فى الدعوى الا أن البطلان وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بطلان نسبى قرره القانون لمصلحة من شرع الوقف أو الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته .

(نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ فى الطعن ٤٨١ لسنة ٤٩ ق)

وقد لا يكون البطلان منصوحا عليه وانما قد يكون مقروا بغير نص .

٢ - ألا يكون الخصم الذى شرع البطلان لمصلحته قد تنازل عنه أو قام بتصحيحه - فبطلان صحف الدعاوى وعلانها وبطالن أوراق التكليف بالمحضور الناشئ عن عيب فى الاعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة يزول بحضور العلن اليه فى الجلسة .

● انسداد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى .

(١٢) نقض ١٩٥١/١٢/١٧ السنة ٣ ص ٢٨٤ .

(١٣) نظرية الأحكام . الدكتور أبو الوفا ص ٣١٠ وما يفتى .

اغفال ذلك . اثره . بطلان الصحيفة . هذا البطلان لا يصححه حضور المدعى عليه . البطلان الذى يزول بحضور الممان اليه انما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الاعلان أو فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة .
(نقض ١٩٧٧/٦/٢٥ سنة ٢٨ ص ١٤٩٦)

والبطلان الذى يمكن التنازل عنه هو غير المتعلق بالنظام العام اذ أن الأخير لا يرد عليه التنازل ويمكن للمحكمة اعماله من تلقاء نفسها بل هو وجوباً عليها .

٣ - ألا تكون المحكمة قد قضت بصحة الاجراء الباطل ويستوى فى ذلك أن يكون الاجراء المحكوم بصحته صحيحاً أو تكون المحكمة قد اخطأت فى تطبيق القانون وقضت بصحته رغم بطلانه .

٤ - أن يبنى الحكم المطعون فيه على ذات الاجراء الباطل - وهذا يعنى وجود رابطة مباشرة بين الاجراء الباطل والحكم المطعون فيه .

٥ - أن يكون الطاعن هو ذات الخصم الذى مسه البطلان .

٦ - أن يتمسك الطاءن بالبطلان فى صحيفة الطعن اذ تنص المادة ١٠٨ من تقنين المرافعات على أن ٠٠٠٠ والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالاجراءات يجب ابدائها ما قبل ابداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها ويسقط حق الطاعن فى هذه الدفوع اذا لم يبدىها فى صحيفة الطعن - وهذه القاعدة لا تسرى على البطلان المتعلق بالنظام العام وهى من ناحية أخرى مستقلة عن قاعدة وجوب ابداء الدفع بالبطلان قبل التكم فى الموضوع (١٤) .

وإذا كانت المادة ٢٢١ من تقنين المرافعات قد أجازت استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى على النحو الذى بسطناه سلفاً فإنها أوجبت لقبول الاستئناف ايداع خزانة المحكمة مبلغ من النقود على سبيل الكفالة كما نصت عليه المادة المذكورة من أنه ٠٠٠ وعلى المستأنف فى هذه الأحوال أن يودع خزانة المحكمة الاستئنافية عند تقديم

الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهاً ويكفى ايداع امانة ولجنة في حالة تعدد الطاعنين اذا اقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن .

ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن اذا لم تصحب بما يثبت هذا الايداع .

وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الاستئناف لانتفاء البطلان .

الكفالة لقبول الاستئناف :

ان المادة ٢٢١ من قانون المرافعات اذ نصت على أن « » فقد دلت على أن ايداع الكفالة هو اجراء جوهري لازم لقبول الاستئناف ، استهدف المشرع منه تضيق نطاق الرخصة الاستثنائية التي يتيحها النص حتى لا يقدم عليها الا من هو جاد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضاءه الى أن الطاعن لم يودع الكفالة عند تقديمه صحيفة الاستئناف كما لم يتدارك أمر النص خلال الميعاد المحدد لرفع الاستئناف ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١٥) .

وعلى هدى من صريح نص المادة ٢٢١ من تقنين المرافعات وما استقر عليه قضاء النقض فانه يجب مراعاة الآتي :

أولاً - لا يجوز للمستأنف ايداع الكفالة في غير خزنة المحكمة الاستئنافية .

ثانياً - لا يجوز ايداع كفالة اقل مما يجب ايداعه أو تكملة هذه الكفالة الى نصابها المطالب به بعد قوات الميعاد .

الاعفاء من الكفالة :

قد تقام الدعوى بطريق المرافعة وذلك من بعد صدور قرار لجنة المساعدة القضائية ولكن هل الاعفاء من الرسوم القضائية يفيد الاعفاء من دفع الكفالة . قد يقال ان حكمة الاعفاء من الرسوم القضائية هو معاون

(١٥) نقض ١٩٧٦/٣/١١ الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٠ ق .

الفقير وعدم تكبيده أى نوع من المصاريف أو الرسوم القضائية ومن ثم يتعين إعفائه من سداد الكفالة بيد أن هذا القول لا محل له باعتباره أن أداء الكفالة طبقا لنص المادة ٢٢١ شرط لقبول الاستئناف ، وإن عدم سدادها من شأنه أن يطل الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فى حالة تحقق أسباب وجوب المصادرة .

هذا فضلا عن أن سداد الكفالة إنما يدخل ضمن إجراءات التقاضى واجراءات التقاضى وكما سلف البيان فى موضعه من النظام العام لا يجوز المساس بها أو التنازل عنها أو تحويلها ومن ثم وجبت الكفالة حتى ولو كانت الدعوى مقامة بطريق المعافاة ولا مجال للقياس بينها وبين المصاريف والرسوم القضائية إذ الجزء فى الأخيرة ليس هو المصادرة ولكن استبعاد من الرول بل ويمكن أن تضى المحكمة لتفصل فى الدعوى تاركة أمر تحصيل المصاريف لقلم الكتاب .

تعدد الكفالة :

إذا تعددت الطعون وجب ايداع كفالة لكل طعن ولو كان التقرير واحداً . ويعتبر الطعن متعدداً اما لتعدد الطاعنين أو تعدد الأحكام المطعون فيها . فإذا كان الطاعن واحداً وتعددت الأحكام المطعون فيها وكانت هذه الأحكام قد صدرت بين الطاعن وخصومه فى نزاع واحد وترتبت هذه الأحكام بعضها على بعض فالطعن واحد والكفالة واحدة . أما ان كانت الأحكام صادرة فى قضايا مختلفة وتميز بعضها عن بعض فالطعن متعدد الكفالة متعددة ، وإن كان الحكم واحداً وتعدد الطاعنون فيه وكانت مصلحتهم واحدة فى الطعن فالكفالة واحدة فإن اختلفت مصلحتهم أو كان لكل منهم وجوه خاصة قد تقضى الى نقض الحكم فى حقه فقط فالطعن متعدد (١٦) .

مصادرة الكفالة :

المصادرة واجبة فى حالة الحكم بعدم جواز الاستئناف لانتهاء الجبلان سواء المنسوب الى الحكم أو المنسوب لأى إجراء يكون قد أثر فى الحكم - أما فى غير هاتين الحالتين فلا تصادر الكفالة .

ولأن المصادرة تتم بقوة القانون فلا حاجة للنمى عليها فى الحكم .

(١) حامد نهى ومحمد حامد نهى - النظم ٥٨١ وما بعدها .

٣ - الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهازي إذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي وهو ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من أنه « ويجوز أيضا استئناف جميع الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهازي إذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي » وفي هذه الحالة يعتبر الحكم السابق مستأنفا بقوة القانون إذا لم يكن قد صار انتهازي عند رفع الاستئناف .

الحكمة من إباحة الاستئناف في هذه الحالة هو تلافي تناقض الأحكام في الموضوع الواحد .

وصور هذا هو أن يصدر حكم مغالفا لحكم سابق في الموضوع ولنفس السبب وبين نفس المحكوم فيجوز استئناف الحكم الثاني ولو كان صادرا في حدود النصاب الانتهازي ويشترط للاستئناف الشروط الآتية :

١ - أن يكون الحكم المراد استئنافه قد صدر في حدود النصاب الانتهازي ذلك لأن الحكم الصادر في حدود النصاب الابتدائي قابل للطعن عليه . والحكم الصادر في حدود النصاب الانتهازي المقصود به هو الحكم الصادر من محكمة أول درجة أما إذا كان الحكم صادرا من محكمة ثاني درجة فلا يجوز الطعن فيه بالاستئناف ويكون سبيل الطعن فيه هو النقض عملا بنص المادة ٢٤٩ من تقنين المرافعات .

٢ - أن يكون الحكم السابق لم يحز قوة الأمر المقضي . أي أن يكون الحكم السابق وقت صدور الحكم المراد استئنافه ما زال يقبل الطعن فيه بأي من طرق الطعن العادية أو يكون قد طعن فيه بالفعل ولم يفصل بعد في الطعن فإن لم يكن كذلك بأن كان قد صار نهائيا فإن النص الواجب التطبيق هو المادة ٢٤٩ مرافعات .

٣ - أن يكون الحكم المراد استئنافه قد صدر على خلاف حكم سابق . والمقصود بهذا الشرط هو تقاضي تعارض الأحكام . على أن الحكم يكون صادرا على خلاف حكم سابق إذا وقع بينهما تعارض كان يشتمل على نصوص متناقضة . ولا يفرب عن البال أنه يشترط فيما نحن بصدد أن يكون الحكمان صادرين في نفس الموضوع مع اتحاد المحكوم والسبب .

سلطة محكمة الاستئناف :

إذا طعن بالاستئناف في الحكم الانتهازي الصادر على خلاف حكم

سابق لم يحز قوة الأمر المقتضى به فالوضع عندئذ يدور بين حالتين :

أولاً - إذا كان الحكم السابق قد صار انتهائى عند ايداع صحيفة الطعن قام الكتاب فعندئذ فالمحكمة المرفوع اليها الاستئناف اما أن تقضى بالفاء الحكم المستأنف أو بتعديله بما يزيل التناقض بينه وبين الحكم السابق الذى حاز قوة الأمر المقتضى والفرض فى هذه الصورة ان الحكم السابق م يكن حائزاً قوة الأمر المقتضى وقت صدور الحكم المستأنف والا فانه ينبغي القضاء بعدم قبول الاستئناف ، وعلى خلاف ذلك (١٧) فهو يرى أنه اذا كان الحكم الأول قد حاز قوة الأمر المقتضى لحظة رفع الطعن بالاستئناف عن الحكم الثانى فان الطعن بالاستئناف يكون غير مقبول لخروج هذه الحالة عن نطاق تطبيق المادة ٢٢٢ من تقنين المرافعات ولا يكون هناك من مجال الا الطعن بطريق النقض .

ثانياً - اذا لم يكن الحكم السابق قد صار انتهائى عند رفع الاستئناف ففي هذه الحالة يعتبر هذا الحكم مستأنفا بقوة القانون لمجرد رفع الاستئناف عن الحكم الثانى وبالنسبة فان سلطة المحكمة تمتد الى نظر الحكيمين فتؤيد منهما ما تراه حقا غير متقيدة بالحكم الصادر أولا وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن « لكل حكم قضائى حجبة الشئ المحكوم فيه من يره صدوره أو كان قابلا للطعن فيه ، وهذه الحجبة تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بادعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التى أصدرته ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به اذا تمسك الخصم الآخر بحجبيته . الا اذا كانت هى المحكمة التى يحصل التنظيم اليها منه بأحدى طرق الطعن القانونية . الا أن هذه الحجبة مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة الى أن يقضى فى الاستئناف فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجبيته ، واذا ألغى زالت عنه هذه الحجبة . ويترتب على وقف حجبة الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه أن المحكمة التى يرفع اليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تنقيد بهذه الحجبة طالما لم يقضى برفض عدا الاستئناف قبل أن تصدر حكمها فى الدعوى . وقد أعمل قانون المرافعات هذه القاعدة فى المادة ٣٩٧ منه (المقابلة للمادة ٢٢٢ مرافعات) فاجاز استئناف جميع الأحكام الصادرة فى حدود النصاب الانتهائى اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الشئ المحكوم به . وينتزع الحكم السابق على المحكمة الاستئنافية اذا لم يكن قد صار انتهائى عند

(١٧) نيبيل مير . الطعن - بالاستئناف ص ١٨٦ وما بعدها .

رفع الاستئناف . ومفاد ذلك أن المحكمة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم الثاني المخالف لحجية الحكم الأول لا تتقيد بهذه الحجية . بل إن لها أن تعيد النظر في الحكمين غير متقيدة بأيهما طالما أن الحكم لم يكن قد صار انتهائيا وقت صدور الحكم الثاني ، لأنه بهذه الانتهائية يصبح حائزا لقوة الأمر المقضي التي لا تجوز مخالفتها (١٨) .

٤ - الأحكام الصادرة على الخصم الذي يطلب رد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا ، وهو ما نصت عليه المادة ١/١٦٠ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا » .

مفاد هذا النص أن طالب الرد وحده هو الذي له أن يطعن بالاستئناف في الحكم الذي يصدر برفض طلبه برد قاضي محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية و« لو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا » .

ومفاد هذا النص أيضا أنه ليس لنقاضي التي صدر الحكم برده أن يطعن فيه بالاستئناف ذلك أنه ليس من مصلحة القاضي أن يتشبث بالحكم في الدعوى ولأنه ليس خصما في الدعوى حتى يعطى له هذا الحق ومن أنصار هذا الرأي (العشماري) بند ٩٠٩ ومحمد حامد فهمي - النقض ص ٥٩٣ وأبو الوفا في التعليق على قانون المرافعات ص ٥٢٩ وقانون القضاء المدني لفتحى والى بند ١٥٧ . وعلى خلاف هذه الآراء رمزي سيف - الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة الثامنة بند ٦٥ .

٥ - ما نصت عليه المادة ١٦٢ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون الضريبية أيا كان قيمة النزاع .

الأحكام الغير القابلة للاستئناف :

لم يكن خروج المشرع على القاعدة العامة في تمييز الأحكام القابلة للاستئناف على إجازة استئناف بعض الأحكام رغم صدورهما في حدود

النصاب الانتهائي المقرر للمحكمة التي أصدرتها وإنما اتخذ هذا الخروج بصورة عكسية إذ منع الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في بعض الدعاوى بغض النظر عما تقضى به القاعدة العامة وكان لهذا المنع اعتبارات تختلف باختلاف أحواله .

ومن ذلك :

١ - ما نصت عليه المادة ٢/٤٦ من تقنين المرافعات وتنص هذه المادة على أن « لا تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم في الطلب المعارض أو الطلب المرتبط بالطلب الأصلي إذا كان بحسب قيمته أو نوعه لا يدخل في اختصاصها » .

وإذا عارض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الأصلي وحده إذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة والا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بأحالة الدعوى الأصلية والطلب المعارض أو المرتبط بهاتهما إلى المحكمة الابتدائية المختصة ويكون حكم الاحالة غير قابل للطعن » .

يبين من هذا النص أن الطلب المعارض لا ينشئ الخصومة وإنما الذي ينشئ الخصومة هو الطلب الأصلي وأن الطلب المعارض إنما يعدل من نطاق خصومة قائمة وقد يفيد من المدعى وتسمى طلبات إضافية أو من المدعى عليه فتسمى طلبات عارضة .

والمقصود من الفقرة الثانية هو أن تكون الدعوى الأصلية مما تدخل في اختصاص القاضى الجزئى فإذا عارض على القاضى الجزئى أثناء نظر الدعوى الأصلية طلب عارض يتجاوز نصاب اختصاصه كان يقيم زيدا من الناس دعوى ريع على بكر تدخل في الاختصاص القيمى للمحكمة الجزئية فأقام المدعى عليه دعوى فرعية بثبوت ملكيته للأرض محل النزاع فهنا يتعين على اختصاصها القيمى أن تحكم بعدم المحكمة إذا كانت قيمة الأرض زائدة عن اختصاصها قيمياً بنظر الطلب المعارض وهى هنا بالخيار أما أن تفصل فى الطلب الأصلي شريطة ألا يترتب على الفصل فيه ضرر بسير العدالة مع إحالة الطلب المعارض إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، أو تحكم بأحالة الدعوى الأصلية والفرعية بهاتهما إلى المحكمة الابتدائية ويكون هذا الحكم غير قابل للاستئناف .

وتقدير ما اذا كان الفصل في الدعوى الأصلية يضر بسير العدالة
أو لا يضر مسألة موضوعية تخضع لتقدير القاضي .

● اذا جاوزت قيمة الطلبات المارضة في الدعوى نصاب القاضي الجزئي
وكان مقتضى حسن سير العدالة الفصل في الطلبات المارضة قبل الفصل في
الدعوى الأصلية وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى
الأصلية والطلبات المارضة الى المحكمة الابتدائية المختصة . واذن فمتى
كانت المحكمة قد قبلت تدخل الخصم الثالث الذي تمسك بصحة عقده الذي
تزيد قيمته عن نصاب القاضي الجزئي ، وكانت المدعية قد طعنت في هذا
المقد بالتزوير وكان يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى
الأصلية مع الطلب الخاص بإدعاء المدعية في الدعوى الأصلية بتزوير عقد
المتدخل الى المحكمة الابتدائية المختصة .

(نقض ١٩٥٣/١٢/٣ مجموعة النقض في ٢٥ سنة ص ٦٢٦ قاعدة

رقم ٢٦)

٢ - احكام الصلح :

اذا رفعت دعوى ورغبا طرفي التداعى في انائها صلحا فلهما أن يفرغا
ما اتفقا عليه مكتوبا ويقدماه الى القاضي والذي يقتصر دوره هنا على دور الموثق
شريطة ألا ينطوي محضر الصلح لى ما يخالف النظام العام فيقضى بالحقاقه
بمحضر الجلسة وانبات ما احتواه فيه وجمله في قوة السند التنفيذي وذلك
على النحو الوارد بنص المادة ١٠٢ من تقنين المرافعات شريطة ألا يكون قد
تدخل طرف ثالث في الدعوى بحيث اذا تدخل زيد طالبا الحكم لنفسه
بما تصالح فيه طرفا التداعى فلا يساغ أن يواجه الخصم بأن الدعوى انتهت
صلحا ولكن على القاضي بادی ذی يده أن يتصدى لطلبات الخصم المتدخل قبل
اجابة المتصلحين الى مطلبهما اذ قد يسفر الأمر عن عدم اجابة طرفي التداعى
الى مطلبهما باعتبار أن القضاء « بثبوت ملكية طالب التدخل لأرض النزاع
يتنافر مع ما أقرغاه المتداعيان بمحضر الصلح المقدم منهما في دعوى صحة
التعاقد » - المثال المضروب على فرض أن دعوى صحة تعاقد مقامة ومقدم بها
محضر صلح فيتدخل زيد من الناس طالبا ثبوت ملكية النزاع - . وتصديق
القاضي على الصلح يحسم النزاع ولا يجوز لأى من المتصلحين أن يجدد هذا
النزاع قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه لانقضاء النزاع بالصلح بحيث
يجوز للطرف الآخر أن يدفع به اذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق
التصالح فيه . كما يجوز أن يتنازل عنه فاذا لم يقم أحدهما بما التزم به في
عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد التصالح

فى اجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم النزاع بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر التقضى فانه لا يكون فى استطاعة الطرف الذى أسقط حقه فى هذا الدفع الاحتجاج بمقده الصلح الذى كان يجوز له تقديمه فى المنازعة التى صدر فيها الحكم ، ولا يجوز الاستناد اليه فى دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى (١٩) .
واذا انقضت الدعوى صلحا فانه لا يبقى أمام الخصم الذى له مطعن عليه الا أن يرفع دعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة - محكمة الدرجة الأولى - يطعن بها فى الصلح بالبطلان أو بالتزوير ولا يجوز له استئناف الحكم بتوثيق المحكمة للصلح .

القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل فى خصومة لأن مهمته تكون مقصورة على اثبات ما حصل أمامه من الاتفاق ومن ثم فان هذا الاتفاق لا يمدو أن يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وان كان يعطى شكل الأحكام عند اثباته فلا يجوز الطعن فيه بطريق الطعن المقرر للأحكام وانما يجوز رفع دعوى مبتدأة بالبطلان الى محكمة الدرجة الأولى المختصة طبقا للقواعد العامة ، ولا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه (٢٠) .

٣ - الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة :

اليمين الحاسمة يوجهها الخصم الى خصمه عندما يعوذه الدليل وهى ليست دليلا يقدمه المدعى على صحة مدعاه ، واليمين الحاسمة ملك للخصوم لا للقاضى ولهذا فلا يملك توجيهها من تلقاء نفسه الا اذا وجهها الخصم الى خصمه فيقضى القاضى وقبل الفصل فى الموضوع بتوجيه اليمين الحاسمة الى بصيغة بحيث اذا حلفها فلا يستأنف الحكم الصادر فيها على أن مناط عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو التناول عنها مطابقا للقانون أما اذا جاء غير مطابق للقانون فانه يمكن الطعن على الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة وفى هذا قضت محكمة النقض بأن وكانت اليمين الحاسمة التى وجهها الطاعن عن الطعون ضده أمام محكمة الاستئناف قد وجهت فى واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبة على المبلغ الطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت اليه فحلفها الطعون ضده طبقا للقانون وأعمل الحكم الطعون فيه

(١٩) نقض ١٩٧٠/٦/١١ سنة ٢١ من ١٠٣٠ .

(٢٠) نقض ١٩٧٧/١/٣ سنة ٤٦ من ٤٢ ق .

الأثر الذي يرتبه القانون على أداؤها بأن قضى بتعديل الحكم الابتدائي وحكم على مقتضاها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون في ذلك كله قد خالف القانون. ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز (٢١) .

٤٤ - القرار الصادر برفض التصحيح :

تنص المادة ١٩١ من تقنين المرافعات على أن « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة » .

ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

وايذاء صراحة النص فإن وسيلة التظلم هو الطعن في الحكم المراد تصحيحه عند صدور قرار يرفض التصحيح .

٥ - الحكم الذي يصدر في المنازعة في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية على ذمة الكفالة يكون انتهاثيا (٢٢) .

٦ - الحكم الصادر من قاضي التنفيذ بقصر الحجز عملا بنص المادة ٢/٣-٤ من تقنين المرافعات .

٧ - الحكم الذي يصدر بناء على طلب الجائز بالايتمتع في التنفيذ عند رفع دعوى الاسترداد وعدم قيام المدعى فيها بإيداع ما لديه من مستندات عند تقديم الصحيفة قلم الكتاب عملا بنص المادة ٣٩٤ مرافعات .

٨ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في أوجه البطلان في الإعلان عن البيع طوعية لنص المادة ٢/٤٣٢ مرافعات .

(٢١) بقضى ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق .

(٢٢) المادة ١/٢٦٥ مرافعات .

٩ - ما نصت عليه المادة ٤٥٦ من تقنين المرافعات من عدم جواز الطعن
ببني طريقة في الأحكام الصادرة وفقا للمادة ٤٥٥ من ذات التقنين بإيقاف
البيع أو المضي فيه .

١٠ - ما نصت عليه المادة ٣٩٥ تجارى من أنه لا تقبل المعارضة
ولا الاستئناف في الأحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة
أو وكلاء الدائنين ولا في الأحكام الصادرة بالإفراج عن المفلّس أو بإعطائه
أعانة له أو لعائلته ولا في الأحكام التى صرح فيها ببيع الأمتعة أو البضائع
التي للتفليسة ولا في الأحكام الصادرة بتأخير عمل المصلح أو بتقدير
الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا ولا في الأحكام الصادرة في النظم من
الأوامر التي أصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وظيفته .

١١ - ما نصت عليه المادة ١٤٥ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٤
بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة بأن لكل من المصلحة القائمة
بإجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة
المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة في الطعن على وجه
الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا .

١٢ - ما نصت عليه المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
رسوم التوثيق والشهر من أنه في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية
يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ويعلن هذا الأمر
ويجوز لذوى الشأن التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ اعلانه
والا أصبح الأمر نهائيا - ويرفع التظلم أمام المحكمة الابتدائية - ويكون
حكمها غير قابل للطعن .

● المستفاد من نص المادة ٢٦٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤
بشأن رسوم التوثيق والشهر - أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير
الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن الا اذا فصل في منازعة في تقدير
هذه الرسوم . أما اذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فانه يخضع
من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .
(نقض ١٩٧٨/١٢/١٢ السنة ٢٩ ص ١٨٩٦)

● مفاد النص في المادتين ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا (١) من المرسوم
بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافتين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول

به من تاريخ نشره في ١٩٧٥/٧/٣١ والفقرة الأولى والثانية من المادة ٣٥ من هذا القانون أن الشارع اذ استبدل المحكمة الجزئية باللجان الاستئنافية في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية فقد ناط - بصريح النص - بالمحكمة الجزئية أن تفصل في النزاع أيا كانت قيمة الدعوى - ابتدائيا - وناط بالمحكمة الابتدائية وحدها - أن تفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة ، والطمون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد استؤنفت بعد أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات سالفة الذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على أن المحكمة الابتدائية تنظر التظلم في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال إليها من اللجان الاستئنافية باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا التظلم جائز استئنافيا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٠ طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ ق)

١٣ - الأحكام الصادرة في دعوى المخاصمة عملا بنص المادة ٥٠٠ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في دعوى المخاصمة الا بطريق النقض » .

الفصل الثالث

ميعاد الاستئناف

المقصود بميعاد الاستئناف هي تلك الفترة الزمنية التي يجوز فيها محاكمة الحكم الصادر من محكمة أول درجة .

والمقصود بمحاكمة الحكم هو توجيه المطاعن التي شابت أو لحقت به الحكم سواء من ناحية الواقع أو القانون .

والذي يملك هذه المحاكمة هو الخصم الذي أضر من الحكم الصادر من محكمة أول درجة .

وميعاد المحاكمة للحكم الصادر من محكمة أول درجة ليس على الفارب ولا هو سيفا مسلطا الى ما شاء الله وإنما هناك موعد يتعين اجراء المحاكمة خلاله بحيث اذا انقضى دون محاكمة الحكم قضت المحكمة ومن تلقاء نفسها بعدم قبول المحاكمة وهو ما يطلق عليه عدم قبول الاستئناف شكلا .

وميعاد الاستئناف ليس واحد ولكن هناك مواعيد عامة ومواعيد خاصة .

المواعيد العامة :

وقد نصت المادة ٢٢٧ من تقنين المرافعات على أن « ميعاد الاستئناف أربعون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

ويكون ميعاد الاستئناف ستين يوما بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه » .

والذى يفهم من النص المتقدم أنه يجب أن يرفع الاستئناف فى خلال
الاجل المصروب والمبين بهذا النص بحيث اذا انقضى هذا الموعد دون رفع
الاستئناف سقط حق الطاعن وبالتالي يجب عند رفضه أن تقضى المحكمة
ومن تلقاء نفسها يعلم القبول .

ويبدأ ميعاد المحاكمة - الاستئناف - من تاريخ صدور الحكم ما لم
ينص القانون على غير ذلك أعمالا لنص المادة ٢١٣ من تقنين المرافعات .

وتنقسم المواعيد الى ثلاثة أنواع ميعاد يتعين القيام بالإجراء خلاله
كميعاد انظمن فى الأحكام والثانى ميعاد يجب انقضاؤه قبل اتخاذ الإجراء
كموعد التكليف بالحضور والثالث ميعاد يجب القيام بالإجراء قبل حلوله
من قبيل ذلك الاعتراض على قائمة الرسوم . ويخالف هذا الرأى الدكتور
رمزى سيف^(١) ويرى أن قانون المرافعات لا يعرف سوى النوع الأول
والثانى فقط .

كيفية حساب المواعيد :

تنص المادة ١٥ من تقنين المرافعات على أن « اذا عين القانون للحضور
أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب
منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد ،
أما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء
الا بعد انقضاء اليوم الأخير فى الميعاد . وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير
منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء . »

وإذا كان الميعاد مقدرا بالساعات كان حساب الساعة التى يبدأ منها
والساعة التى ينقضى بها على الوجه المتقدم .

وتحسب المواعيد المعينة بالشهر أو السنة بالتقويم الشمسى ما لم
ينص القانون على غير ذلك » .

ومفاد هذه المادة أن الميعاد اذا كان مقدرا بالأيام أو الشهور أو السنوات
فلا يحسب منه اليوم الذى تم فيه الإجراء أو حدث فيه الأمر الذى استوجب

(١) الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية . رمزى سيف . الطبعة:

القانون على أن الميعاد يبدأ منه وذلك تقاديا لحساب كسور الأيام حتى لا يؤول الأمر في النهاية إلى حساب الميعاد بالساعة • وعملا بالفقرة الثانية من المادة المذكورة فإن ميعاد الاستئناف ينتهي بانتهاء اليوم الأخير منه وبطبيعة الحال لا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا أودعت الصحيفة قبل فوات الميعاد •

أما إذا كان الحكم صادر بناء على غش وقع من المحصوم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم اظهار ورقة قاطعة في الدعوى احتجزها المحصم فلا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوتة أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة التي احتجزت (٢) • على أنه في الحالات التي يبدأ فيها الميعاد من تاريخ اعلان الحكم فإنه يجوز رفع الاستئناف قبل اعلان هذا الحكم •

وتسرى هذه المواعيد على جميع المحصوم ، ولكنها تقف بوفاة المحكوم عليه أو بفقد أهليته أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عنه ولا يزول الوقف إلا بعد اعلان الحكم إلى من يقوم مقام المحصم الذي توفي أو فقد أهليته للتقاضي أو زالت صفته •

امتداد الميعاد :

تنص المادة ١٦ من تقنين المرافعات على أن « إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه • وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام •

ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود (١) •

كما تنص المادة ١٧ من ذات التقنين على أن « ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ستون يوما •

ويجوز بأمر من قاضي الأمور الوقفية انقاص هذا الميعاد تبعاً لسهولة المواصلات وظروف الاستعجال ويعلن هذا الأمر مع الورقة •

كما تنص المادة ١٨ على أن « اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية
انتد الى أول يوم عمل بعدها » •

فميعاد المسافة اذا ميعاد تكميل لأنه يكمل الميعاد الأصلي وينحصر
لذات القواعد المقررة للميعاد الأصلي سواء فيما يتعلق باحتسابه أو الجزاء
المرتتب على عدم مراعاته •

ولا يتحقق هذا الميعاد الا في حالة ما اذا كانت هناك مسافة بين المكان
الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه (٣) بحيث اذا لم توجد
مسافة بين المكانين فلا يكون هناك ميعاد مسافة أو ميعاد تكميل أو اضافي
كما يطلق عليه البعض • على أن هدف المشرع من تقرير هذه المواعيد هو
حرصه على تحقيق العدالة والمساواة بين المتقاضين وذلك أن المكلف بأجراء
عمل أو بالحضور اذا بعد موطنه أو الوطن الذي أعلن فيه عن المكان الذي يجب
أن يقوم فيه مباشرة عمل اجرائي أو الحضور اليه يضار لأنه يحرم من
الاستفادة من الميعاد الأصلي لاستهلاكه جزء من هذا الميعاد في قطع مسافة
الطريق وعلى انقضاء من ذلك الحصر الآخر الذي يقيم في ذات البلدة التي
يتعين القيام بالأجراء المطلوب فيها •

والعبرة في تقرير وجود المسافة من عدمه بحقيقة الواقع وليس بما
يدعيه الخصوم وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « اذا كان الحكم المطعون
فيه قد صدر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٨ ولم يطعن الطاعن فيه بطريق النقض
الا في ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ بينما الميعاد كان قد انتهى يوم ٤ يوليو سنة
١٩٦٨ فان الحق في الطعن يكون قد سقط • ولا يغير من ذلك ما قرره الطاعن
بالجلسة من أنه يقيم بناحية ابتفاء اضافة ميعاد مسافة بين موطنه
بهذه الناحية وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة طالما كان الثابت من الأوراق
أن الطاعن حدد موطنه في جميع مراحل التقاضي في مدينة القاهرة (٤) •

والمادتان تشيران الى طريقة حساب مواعيد المسافة سواء لمن يكون
موطنه في مصر أو لمن يكون موطنه في الخارج • ولقد سلك المشرع في طريقة
حساب مواعيد المسافة مبتلئين فتارة اعتمد على أساس المسافة وأخرى على

(٣) د • أحمد أبو الوفا التعليق على نصوص قانون المرافعات • رقم ٢٨٧ ص ٤٩٣

وما يليها • ومدونة الفقه والقضاء الجزء الثاني رقم ٥٢٥ ص ٦٧ •

(٤) نظري ١٩٧١/١٠/٢٧ مجوعة الكتب الفنى السنة ٢٢ • العدد الثالث ص ٨٥٥ •

أساس المنطقة ، فقد اعتمد على أساس المسافات لمن يكون موطنه في مصر باستثناء مناطق الحدود وهو ما قرره الفقرة الأولى من المادة ١٦٥ مرافعات ، ثم اعتمد على أساس المنطقة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود (مادة ١٦٥/٢ مرافعات) ، ولمن يقع موطنه فيما وراء الحدود أى في الخارج (مادة ١٧٥/١ مرافعات) . والمشرع في تحديده لهذه المسافة يرى فيها أنها القدر المقبول والكافي لانتقال المعلن من المكان الذى يجب الانتقال منه الى المكان الذى يجب الانتقال اليه فهو قد افترض أن قطع المسافة خمسين كيلو مترا يستغرق الوقت الأكبر في النهار . من هنا كان النص في المادة ١٦ من تقنين المرافعات على زيادة يوم واحد لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا ويأخذ نفس الحكم ما يزيد من كمسور المسافة عن ثلاثين كيلو مترا فإذا كانت المسافة قدرها تسعون كيلو مترا أضيف الى الميعاد الأصلي يومان أما اذا كانت سبعون كيلو مترا أضيف الى الميعاد الأصلي يوما واحدا ، وإذا كانت المسافة ثلاثمائة كيلو متر أضيف الى الميعاد أربعة أيام ولو كان ميعاد المسافة مركبا أى احتسب على أساس المسافة بين موطن المعلن ومقر المحكمة ثم بين هذا المقر وموطن المواد اعلانه (٥) . أما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود فإنه ونظرا لقلّة وصعوبة المواصلات فقد قدر المشرع لهم ميعاد المسافة تقديرا افتراضيا أيضا وجعله خمسة عشر يوما .

ومن منطلق الافتراض أيضا حدد المشرع مواعيد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج بستين يوما . وقد أجازت المادة ١٧/٢ من تقنين المرافعات انقاص الميعاد بالنسبة لمن يكون موطنه في الخارج وذلك اما لظروف الاستعجال أو لسهولة المواصلات ويكون التعديل بأمر على عريضة يستصدر من قاضى الأمور الوقتية .

وبعد . . فإن كنا قد فرغنا من المواعيد ومن ان ميعاد الاستئناف أربعون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وخمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، وستين يوما بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه فإنه يجب عدم الخلط بين تعبير « المواد المستعجلة » وبين « على وجه الاستعجال » اذ العبارة الأخيرة ليست الا مرادفا لعبارة على وجه السرعة ومن ثم تسرى عليها القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « لا كانت المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق (٢٢٧ حاليا) معتدلة بالقانون

(٥) أبو الوفا . التعليق على نصوص قانون المرافعات الجزء الاول ص ١٢٧ .

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن « ميعاد الاستئناف مستون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم وكان الحكم في هذه الدعوى ليس صادرا في مادة مستعجلة وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من تلك المادة ، وهي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع - وكانت المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإن نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال إلا أن هذه العبارة ليست الا مرادفا لعبارة على وجه السرعة التي نص قانون المرافعات السابق في المادة ١٨٥ منه المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن تسرى على الدعوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها(١) » .

● المقصود بالمواد المستعجلة وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع ، وإذ كان النزاع المردد في الدعوى قد حكمت محكمة أول درجة في موضوعه فإن هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة .

(نقض ١٧/١/١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ٢٣٤)

● المادة ٢٠ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ١٥ جديد) إذ تنص على أنه « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحتسب فيه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير فيه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء » ، فقد أفادت المادة بذلك وبصدد سريان ميعاد الاستئناف عدم احتساب اليوم الذي يصدر فيه الحكم المستأنف وإنما يحتسب الميعاد من اليوم التالي لصدوره .

(نقض ١٩/١١/١٩٦٨ السنة ١٩ ص ١٣٩١)

المواعيد الخاصة :

أمثلة لأهم المواعيد :

١ - استئناف الحكم الصادر في طلب الرد :

تنص المادة ١٦٠ من تقنين المرافعات على أن « يجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه برد قاضى محكمة المواد الجزئية او قضية المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا » .

ويكون الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم وذلك خلال خمسة الايام التالية ليوم لصدوره ، .

أهم ما يمكن الوقوف عليه او استخلاصه من هذا النص في حدود هذه الدراسة أن المستأنف هو طالب الرد وليس القاضى اد ليس له أن يستأنف الحكم وكما سبق البيان لأنه ليس خصما .

والأمر الآخر هو أن الرد يكون بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة خلافا لما نصت عليه المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من تقنين المرافعات .

والأمر الأخير هو أن ميعاد الاستئناف يجب التقرير به في خلال خمسة الايام التالية لصدوره .

٢ - استئناف حكم ايقاع البيع :

تنص المادة ٤٥١ من تقنين المرافعات على أن « لا يجوز استئناف الحكم بإيقاع البيع الا لعب في اجراءات المزايدة او في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا » .

ويرفع الاستئناف بالأوضاع المعتادة خلال خمسة الايام التالية لتاريخ النطق بالحكم .

والذى يؤخذ من هذا النص أيضا هو الآتى :

أولا - حكم مرسى المزداد وان كان لا يعد حكما بالمعنى الصحيح باعتبار أنه لا يفصل في خصومة الا أن المشرع أجاز استئنافه في حالات ثلاثة : (أ) عيب في اجراءات المزايدة . (ب) عيب في شكل الحكم .

«(ج) صدوره بعد رفض طالب وقف الاجراءات فى حالة يكون وقفها واجب
تأثونا .

ثانيا - يخضع استئناف الحكم للقواعد العامة فى الطعن من حيث
رفع الدعوى وذلك بصحيفة مودعة ومعلنة(٧) .

ثالثا - ميعاد رفع الاستئناف خمسة أيام من تاريخ النطق بالحكم .

● حكم مرسى المزااد . جواز استئنافه فى حالات أوردها المادة
١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . اعفاء طالب البيع من ايداع ائتمن الراسى
عليه . ليس من بين تلك الحالات .
(نقض ١/٢٩/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٢٩٢)

● مفاد نص المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز الطعن
بالاستئناف فى حكم ايقاع البيع فى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر
ومن هذه الحالات العيب فى اجراءات المزايدة فلا يمتد الى عيوب مرحلة تصفية
المنازعات السابقة على مرحلة البيع . فهذه يجب التمسك بها اما بطريق
الاعتراض على قائمة شروط البيع أو بطريق المنازعة أمام قاضى التنفيذ قبل
جلسة البيع حسب الاحوال ، وكان العيب الذى تقول الطاعتان أنه شاب
اجراءات المزايدة والمتمثل فى عدم اعلان الطاعة الأولى بالمزايدة - باعتبارها
من ورثة المدين - بالسند التفتيشى بعد بلوغها سن الرشد أثناء سير الدعوى
لا يندرج ضمن عيوب اجراءات المزايدة بل ينصرف الى الاجراءات السابقة
عليها . فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .
(نقض ٢/١٨/١٩٨٠ طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق)

● النص فى المادة ٤٥١ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز استئناف
حكم ايقاع البيع الا لعيب فى اجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدوره
بعد طلب وقف الاجراءات فى حالة يكون وقفها واجبا قانونا » يدل على
ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن استئناف حكم ايقاع البيع لا يكون
جائزا الا فى الحالات الثلاثة المنصوص عليها فى تلك المادة على سبيل الحصر
واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة استأنفت حكم ايقاع البيع
استنادا الى أربعة أسباب هي :

أولاً - عدم مراعاة أحكام المادة ٤١٨ من قانون المرافعات بعدم النشر عن البيع قبل جلسة المزايدة بمدة لا تقل عن ١٥ يوماً .

ثانياً - عدم إعلانها بإيداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق قاضي التنفيذ لهذه الواقعة .

ثالثاً - بطلان حكم ايقاع البيع بفرق البيع على المقار جميعه في حين ان المطالب نزع ملكيته هو ١٤ قيراطا فقط وهي كل ما يمتلكه المدين في المنزل .

وأخيراً - أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ في اليوم التالي لصدوره . إذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من المحالات المنصوص عليها في المادة ٤٥١ من المرافعات سالفة الذكر ، فإن الاستئناف يكون غير جائز وتكون المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبولها شكلاً قد خالفت القانون .

٣ - استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن نفيس التفليسة :

تنص المادة ٣٩٤ من القانون التجاري على أن « ميعاد استئناف أي حكم صدر في الدعاوى الناشئة عن نفيس التفليسة يكون خمسة عشر يوماً فقط من يوم إعلانه ويزداد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور - ولا يعتبر الحكم صادراً في دعوى ناشئة عن التفليسة إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس وليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من الفلاس صورية مطلقة (٨) » .

٤ - استئناف الأحكام الصادرة في مواد الأحوال الشخصية :

تنص المادة ٣٠٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أن « ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوماً كاملة ، وميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوماً » .

(٨) نفي ١٩٦٣/٢/٢١ السنة ١٤ ص ٢٨٣ .

ولم تتكفل هذه المادة فحسب ببيان مواعيد الاستئناف بل إن المادة ٣٠٨ من ذات اللائحة نصت على أن تبدأ مواعيد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبتني على الإقرار من يوم صدورها . ويتبدى ميعاد استئناف الأحكام المختبرة كذلك من يوم إعلانها ، أما الأحكام القضائية فيبتدى ميعاد استئنافها من اليوم الذى صارت فيه المعارضة لمحلية جائزة .

ويتبدى ميعاد استئناف الأحكام التى تصدر فى المعارضة من اليوم إعلانها إن لم تكن صادرة فى مواجهة الخصوم .

من هذا يبين أن ميعاد الاستئناف سواء بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية والأحكام الصادرة من المحاكم الكلية ثابت على أنه يوم كامل للأحكام الجزئية ، أما بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الكلية انكية فهو ثلاثين يوما .

٧ - ١٤ -

أما المادة ٣١٠ من اللائحة فقد رسمت اجراءات رفع الاستئناف ففقتا نصت على أن « يرفع الاستئناف بوقفة تعلن للخصم الآخر بطريق الإعلان المنصوص عليها فى هذه اللائحة وهو خروج على ما نصت عليه المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من تقنين المرافعات »

٥ - ما تقضى به المادتان ٨٧٥ ، ٨٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ :

فتنص المادة ٨٧٥ على أن ميعاد الاستئناف يحل محله عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حاضوريا أو تاريخ انتهائه ميعاد المعارضة مطلقا من اليوم الذى يحكم فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن فلا كالة الحسنة فيما عدا ذلك .

وتنص المادة ٨٧٦ على أن « ميعاد الطعن بالنسبة لذوى الشأن الذين ليس لهم موطن فى مصر ثلاثون يوما للمعارضة وستون يوما للاستئناف ولا يضاف اليه ميعاد مسافة » . وهاتان المادتان واردتان بالكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ويبين منهما أن المشرع قصر ميعاد الاستئناف فى دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب فجعله خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حاضوريا ، ومد هذا الميعاد الى ستين يوما لذوى الشأن الغير متوطنين تيسيرا لاتخاذ اجراءات الطعن ، على أن يقوم هذا المد مقام مواعيد المسافة ، ويقصد بذوى الشأن غير المتوطنين ألا يكون لهم موطن فى معنى المادة ٤٠ من القانون المدنى .

٦ - استثناء أحكام الاعسار المدني :

تنص المادة ٢٥٢ من التقنين المدني على أن مدة المعارضة في الأحكام الصادرة في شأن الاعسار ثمانية أيام ومدة استئنافها خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ اعلان تلك الأحكام .

المقصود بالاعسار هو الاعسار المدني والذي يقابله الافلاس التجاري .

وليس من جدل أن حكم هذه المادة هو استثناء من أحكام تقنين المرافعات التي لا تجيز الطعن بالمعارضة في الأحكام بصفة عامة إذ أن المادة ٢٥٢ مدني هي نص خاص متعلق بدعوى شهر الاعسار لم تتناولها بالالغاء أحكام قانون المرافعات باعتباره قانونا عاما في الاجراءات .

٧ - الأحكام الموضوعية الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل التصفلي :

تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ في فقرتها الأخيرة على أن يكون ميعاد استئناف الأحكام الموضوعية الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل التصفلي عشرة أيام .

● ان ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقا للأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة ، وما عداهما باق على أصله وتتبع في استئنافه القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات .
(نقض ١٩٧٤/٢/١٦ الملحق ٥٢٦ لسنة ٣٧ ق)

الفصل الثالث

صحيفة الاستئناف

دشتمالات الصحيفة:

- ١ - يجب أن تشتمل صحيفة الاستئناف على البيانات الآتية :
 - لقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه
 - اسم المستأنف ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله
- ٢ - اسم المستأنف ضده ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معاوما فأخر موطن كان له .
- ٣ - تاريخ تقديم الصحيفة .
- ٤ - المحكمة المرفوع أمامها الدعوى .
- ٥ - بيان موطن مختار للمستأنف في البلدة التي بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن فيها .
- ٦ - بيان الحكم المستأنف .
- ٧ - تاريخه .
- ٨ - أسباب الاستئناف .
- ٩ - الطلبات .

والهدف أو الأساس من بيانات البند رقم «١» هو تحديد شخصية المستأنف تحديدا كاملا . ولا يترتب على النقض ثمة بطلان طالما أنه لن يترتب عليه التجهيل بشخص المستأنف .

والهدف من البيان رقم «٢» هو ما قيل بالنسبة لسابقه .

أما البند رقم «٣» فله دلالة وأهميته وهو من اختصاص وعمل قلم الكتاب ولقد جعل المشرع تقديم الصحيفة قلم الكتاب بمثابة رفع الاستئناف

تترتب عليه آثار عديدة منها الوقوف على ما اذا كان الاستئناف قد أقيم في
الميعاد من عدمه .

أما البند رقم «٤» فإنه يجب بطبيعة الحال أن تتضمن الصحيفة اسم
المحكمة التي أقيم الاستئناف أمامها وليس يلزم تحديد الدائرة التي سينظر
أمامها الاستئناف لأن قانون المرافعات لا يتطلب هذا البيان اعتبارا بأن تحديد
الدائرة في المحكمة الواحدة وتوزيع القضايا عليها هو من الأعمال التنظيمية
الداخلية التي تجريها الجمعية العمومية لكل محكمة (١) .

وفي هذا المعنى أيضا قضت محكمة النقض « مجرد تكليف المعلن اليه
بالمصور أمام محكمة الاستئناف العالي بالاسكندرية فيه البيان الكافي
للمحكمة المطلوب حضوره أمامها (٢) » .

أما البند رقم «٥» فتؤكد المادة الثانية عشر من قانون المرافعات والتي
تنص على أن « اذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطن مختار فلم يفعل
أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح جاز اعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق
التي كان يصح اعلانه بها في الموطن المختار » .

وإذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح
اعلانه فيه .

على أنه يصح اعلانه بصحيفة الاستئناف في الموطن المختار شريطة أن
يكون المستأنف ضده - المدعى في الدعوى المبتدأة - لم يبين في صحيفه
دعواه موطنه الأصلي (٣) .

وفي هذا المعنى أيضا قضت محكمة النقض بأن « اغفال الطالب بيان
«موطنه الأصلي في عريضة أدر الأداء أثره » جواز اعلانه بصحيفة التظلم
وبالاستئناف المرفوع عنه في «موطنه المختار المبين بعريضة الأمر (٤) » .

أما ما يتعلق بالبندين « ٦ » ، « ٧ » فإنه يجب على المستأنف أن يضمن

(١) الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨ من ١٩ ص ١٤٤٠ .

(٢) الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ و ٩٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ من ٢٠ ص ١٠٦٢ .

(٣) نقض ١٩٧٨/٦/٥ طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ ق .

(٤) نقض ١٩٧٨/١/٤ طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق .

صحيفة استئنافه وبكل دقة بياناً كافياً عن الحكم من ذلك تاريخ الحكم المستأنف ، ومنطوقه ، واسم المحكمة التي أصدرت الحكم ورقم القضية التي صدر فيها حتى يمكن تحديد النزاع المستأنف بطريقة كافية نافية للجهالة .

وليست هناك طريقة معينة أو عبارات خاصة تذكر بها هذه البيانات . ومن ثم فإذا ورد خطأ مادي في رقم الدعوى المبتدأة أو الابتدائية فإن ذلك لا يبطل صحيفة الاستئناف وإنما على المحكمة أن تكلفه بالإرشاد عن الرقم الصحيح ومع تأجيل نظر الدعوى لجلسة قادمة لهذا السبب بحيث إذا لم يتم بالإرشاد عن رقم الحكم المستأنف صحيحاً جاز للمحكمة أن تقضى بوقف الدعوى أو أعمال الغرامة القانونية عملاً بنص المادة ٩٩ من تقنين المرافعات . كما وأنه يجوز لها أن تقضى ببطلان الصحيفة إذا طلب المستأنف عليه ذلك .

● الغرض من ذكر تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف هو التعريف بالحكم للعلن اليه . فإذا اشتملت صحيفة الاستئناف على سرد وقائع الدعوى وبيان موضوعها ، واشتملت على تحديد التاريخ الذي أعلن فيه الحكم للمستأنف كان في الصحيفة ما يكفي لتعيين الحكم المستأنف . لأن الغرض من ذكر التاريخ هو تحديد الحكم وقد تم تحديده (*) .

أما البند « ٨ » وهو ما يوجب أسباب الاستئناف فإن المادة ٢٢٠ من تقنين المرافعات توجب أنه تشتمل الصحيفة على أسباب الاستئناف والا كانت باطلة وهذه الأسباب هي التي يتضرر منها المستأنف لما شاب الحكم من خطأ أو عوار سواء في القانون أو الواقع أو في مخالفة الإجراءات وسواء كان هذا الخوار في الشكل أو الموضوع ومن قبول ذلك البطلان ، الفس ، التزوير ، تناقض الأحكام وهي أسباب يتسح لها الطعن بالاستئناف كما يتسح لغيرها (٦) . بيد أنه إذا جدد القانون أسباب الاستئناف بصورة تجعلها المناط في قبوله أو عدم قبوله كما هو منصوص عليه . وعلى النحو الذي سبق بيانه - في المواد ٤٥١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من تقنين المرافعات فيجب أن يبين الاستئناف على هذه الأسباب .

.....

(٥) استئناف اسبوط ١٩٣٦/٤/٢٢ للجمعية الرسمية ٣٣ ص ١٧٨ .

(٦) عيد الباسط جيمي . نظام الطعن ص ٢٦ .

ولكن هل يلزم تصحيح صحيفة الاستئناف لجميع الخصمان الذين سبق عليهم؟ أم أنه يمكن ذكر بعض الأساليب بطلب صحيفة الاستئناف مع المناقشة حسب الحاجة؟

جلسة المرافعة :

ليس من جدل أن من حق المستأنف أن يذكر لدى تداول الاستئناف أسباباً أو وجوهاً أخرى لم يسبق له ذكرها في صحيفة الاستئناف اللهم إلا إذا كانت هذه الوجوه دفعا بعدم الاختصاص المحل ، أو الدفع بأخالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها ، أو للارتباط ، والدفع بالبطالان وسائر الدفوع المتعلقة بالأجراءات فكلها يجب ابدؤها في بداية صحيفة الاستئناف وإلا سقط الحق فيها لم يفت منها (٧) .

أما البند ٩٠ والخاص بطلبات المستأنف فإن المادة ٢٣٠ من تقنين المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الاستئناف على طلبات المستأنف وإلا كانت الصحيفة باطلة ، وهذه الطلبات إما أن تكون تعديل الحكم أو الغاؤه أو بطلانه .

ولكن هل يلزم لصحة صحيفة الاستئناف أن يوقع عليها محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ؟

المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات القديم - الملغى كانت تنص في فقرتها الأولى على أن عريضة الاستئناف تكون موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة المختصة بنظر الاستئناف . بينما المادة ٢٣٠ المقابلة لها لم تشترط ذلك فهل معنى هذا أنه يمكن أن تقدم صحيفة الاستئناف دون أن يكون موقع عليها من محام ؟

حسب هذا الأمر ولا اجتهاد مع النص ما تضمنته المادة ٥٨/٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والتي نصت على أن « كما لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها » .

وطالما نصت المادة بعبارة « لا يجوز » فمن ثم فإن الجزاء على عدم توقيع

محام مقيد بالاستئناف على صحيفة الاستئناف هو البطلان وهو ما نصت عليه بحق الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ بقولها « ويقع باطلا كل إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة » .

كذلك فإذا وقعت هذه الصحيفة من محام غير مقيد أمام محاكم الاستئناف فإن الصحيفة تكون معرضة للبطلان ما لم يتم تداركه في فترة الاستئناف والتوقيع عليها من محام مقيد استئنافيا . وهو أمر متعذر الحدوث عملا ولا يتحقق الا في فرض واحد وهو أن يرفع الاستئناف وينظر ويوقع على الصحيفة في خلال المواعيد المحددة لرفع الاستئناف كان يتم ذلك بالنسبة للدعاوى المستعجلة في خلال خمسة عشر يوما وبانقضاء هذا الموعد تقضى المحكمة بالبطلان حتى ولو تم التوقيع على الصحيفة من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة المختصة .

أما الأحكام التي تستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فإنه يجوز أن يوقع عليها محام مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية (٨) .

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للمحامي المستبعد من الجدول والذي وقع على صحيفة دعوى منظورة أمام محكمة كان مقبولا للمرافعة أمامها قبل استبعاد اسمه من الجدول - الاستبعاد يفاير الشطب نهائيا من جدول المحامين المشتغلين فهو ما زال محاميا ولم يشطب قيده كليتا ، ومن ثم لا يترتب لبطلان على عمله هذا وكل ما هناك أنه يكون معرضا للمحاكمة التأديبية .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن « مزاوله المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة » أثره .
التعريض للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل (٩) .

كما قضت بأنه « إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحامي الذي وقع صحيفة الاستئناف كان مقيدا أمام محاكم الاستئناف حتى سنة ١٩٦٧ واستبعد اسمه من الجدول في الفترة التي وقع فيها على صحيفة الاستئناف بسبب تأخره عن سداد اشتراك النقابة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان هذه الصحيفة استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها

(٨) المادة ٥٨/٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

(٩) نقض ١٩٧٢/٥/٤ سنة ٢٣ ص ٨١٥ .

مستبعد من الجدول فغلط بذلك بين زوال صفة المحامي عنه وبين استبعاد اسمه من الجدول بصفة مؤقتة مما لا ينزع عنه صفته كمحام فانه يكون قد خالف القانون (١٠) .

توقيع المستشارين السابقين على الصحيفة :

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على انه « لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار باحدى الهيئات القضائية وأساتذة القانون بالجامعات المصرية إن يارس المحاماة الا امام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الاستئناف وما يعادلها ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الادارى .

ولا يسرى هذا الخطر على المحامين المقيدين لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون .

ويقع باطلا كل عمل يتم بالمخالفة لاحكام هذه المادة . »

خص هذا النص الوزراء والمستشارين السابقين وأساتذة الجامعات من العمل الا فى محاكم معينة هى محكمة النقض وما يعادلها ويقصد بها عملا بالمادة ١٠/٤ من ذات التقنين لمحكمة الادارية العليا ، والمحكمة الدستورية العليا . كذلك محاكم الاستئناف وما يعادلها . ولنا هنا وقفة حول المقصود بمحاكم الاستئناف فهل يندرج فيها المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية أم أن المقصود من النص محكمة الاستئناف العالى - يقينا وبالقطع فان المقصود بروح هذا القانون هو محكمة الاستئناف العالى دون غيرها وبالتالي لا يتشع النص للقول بأن المستشار المقيم بجدول المحامين بمعد العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٣ له حق توقيع صحف الدعاوى امام الدوائر الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية واية ذلك ودلالته ما نصت عليه المادة العاشرة من ذات التقنين من انه « . . . ويكون بكن جدول الجداول الآتية :

- ١ - جدول المحامين تحت التمرين .
- ٢ - جدول المحامين امام المحاكم الابتدائية وتعتبر المحاكم الادارية معادلة للمحاكم الابتدائية .

٣٠ - جدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف - ويختبر محام القضاء الإداري معادلة لمحاكم الاستئناف .

بما مفاده أن عبارة محاكم الاستئناف ترتفع درجة وتقدير المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية وإلا لو قصد المشرع غير ذلك لضمن نص المادة ١٥ عبارة « وتعتبر الدائرة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية معادلة لمحاكمة الاستئناف » ولا يقرب عن البéal أن الدائرة الابتدائية بهيئة استئنافية يستأنف أمامها أحكام المحاكم الجزئية وهم أي الوزراء والمستشارين وأساتذة الجامعات محظور عليهم ممارسة عمل المحاماة أمام المحاكم الجزئية والابتدائية إلا ما كان منهم مقيدا بجدول المحامين وقت صدور القانون .

وتفريعا على ما تقدم واستنادا إلى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فإنه يترتب على توقيع أي من حددتهم هذه المادة على صحف الدعاوى الاستئنافية والتي تختص بنظرها الدائرة الابتدائية بهيئة استئنافية بطلان صحيفة الاستئناف وهو بطلان مقرر بقوة القانون وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ودون ما تربص لإبدائه من أحد المحصوم باعتبار أن صياغة الصحيفة وتقديمها والتوقيع عليها هي جزء من إجراءات التقاضي . وهي من النظام العام ولا يجوز الخروج عليها إلا بنص .

الدعوى المرفوعة ضد محام :

هل يلزم توقيع صحيفة الاستئناف المرفوعة ضد محام من محام أم أنه يجوز رفعه ضده دون توقيع صحيفته من محام . القول بوجوب ذلك قد يؤدي إلى فوات مواعيد الاستئناف على الخصم المحكوم ضده لصالح محام بسبب اعتبارات الزمالة بين المحامين . ولهذا فإنه من الجائز رفع الاستئناف دون توقيع صحيفته من محام ، وفي هذا قضيت محكمة النقض بأنه « الاستئناف المرفوع ضد أحد المحامين » عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفضه . لا محل للاشتراط التوقيع عليه الاذن بالفعل (١١) .

(١١) نشر ١٩٨٠/٢/٦ لمن رقم ٦٧١ لسنة ١٩٦٩ ق ١١ -

المحامون بالإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية :

هل يجوز لهؤلاء المحامين توقيع صحف الاستئناف ومباشرة الاجراءات . . تنص المادة ١/٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامي الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاول أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها والا كان العمل باطلا » .

وهناك هذا النص أن هؤلاء المحامون لهم مباشرة اجراءات التقاضي المتعلقة بدوائر عملهم ولكن فيما عداها من أشخاص لا يجوز لهم أن يزاولوا أعمال المحاماة بالنسبة لهم وهو الأمر المفهوم بصراحة النص .

والمقصود بأعمال المحاماة التي يرد عليها الخطر هي :

١ - ابداء الرأي والعورة القانونية .

٢ - الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي وجهات التحقيق الجنائي والاداري ودوائر الشرطة والدفاع عنهم في الدعاوى التي ترفع منهم أو عليهم والقيام بأعمال المرافعات والاجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٣ - صياغة العقود واتخاذ الاجراءات اللازمة لشهرها أو توثيقها .

٤ - فحص الشكاوى واجراء التحقيقات الادارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات(١٤) .

وتفريعا على ما تقدم اذا ما باشر أى من هؤلاء المحامين عمل من اعمال المحاماة لغير دائرة عمله الم عين بها فان هذا العمل يقع باطلا وهو بطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

مكان توقيع المحامي على الصحيفة :

هل يجب أن يرد توقيعه على أصل الصحيفة أم أن التوقيع على صورته الجدول تفتى عن التوقيع على الأصل .

(١٢) المادة ٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

في الواقع أن الهدف أو الغرض من توقيع المحامي على الصحيفة هو
وعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، فإشراف المحامي
على تحرير صحت الاستئناف والدعوى من شأنه مراعاة أحكام القانون في
تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام
من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر
على ذوي الشأن .

وإذ كان هذا هو الأساس فإن توقيع المحامي على صورة الجدول
المودعة ملف الدعوى تفني عن التوقيع على أصل صحيفة الاستئناف
أو الدعوى لتحقيق الغاية من الإجراء بالتوقيع على صورة الصحيفة المودعة
بملف الدعوى . وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « لما كان
ذلك وكان ملف الدعوى أمام محكمة الاستئناف - التي أمرت المحكمة
بضمه إلى ملف الطعن يحتوي على أصل صحيفة الاستئناف المعلنة للمستأنف
عليه الطاعن في ١٩٧٣/٧/٨ كما يحتوي على صورة مطابقة لها يوجد على
هامشها توقيع لمحامي المستأنف - المظنون ضده - ومن ثم فإن خلو أصل
الصحيفة المعلنة من توقيع المحامي يكون ولا أثر له طالما تحققت الغاية من
الإجراء بالتوقيع على صورة الصحيفة المودعة بالملف ويكون النعي بالبطلان
لهذا السبب لا أساس له من القانون (١٣) » .

الباب الثالث

رفع الإستئناف

الفصل الأول : المصلحة في رفع الاستئناف

الفصل الثاني : المحكمة المختصة

الفصل الثالث : رفع الاستئناف

الفصل الرابع : استئناف وصف التلذذ

الفصل الخامس : الخصوم في الاستئناف

الفصل السادس : الاستئناف القرعي والمقابل

الفصل السابع : قيد الاستئناف

الفصل الثامن : اعلان الاستئناف

الفصل التاسع : رسوم الاستئناف

المصلحة الأولى

المصلحة في رفع الاستئناف

مفهوم المصلحة في الاستئناف يفاير مفهومها في الدعوى المبتدأة اذ .
يجب في الاستئناف أن يكون المستأنف محكوما عليه . وهو غير ذلك في
الدعوى المبتدأة . ويكون الخصم محكوما عليه اذا لم يقضى له بكل طلباته
اذا كان مدعيا عليه ، او لم يأخذ بكل دفاعه اذا كان مدعى عليه . فالمصلحة .
اذا هي مقياس الدعوى ، فمن لا مصلحة له في طعن لا يقبل منه هذا .
الطعن .

والمراد بالمصلحة أية فائدة مادية أو أدبية يفيدها المستأنف من
استصدار حكم من المحكمة الاستئنافية في مسألة معينة يكون الحكم المستأنف
قد فصل فيها فصلا ضارا سواء أكانت تلك الفائدة قليلة الأهمية أم عظيمة ،
وسواء أبقيت تلك المصلحة كما كانت عند صدور الحكم أم زالت عند رفع
الطعن .

والمصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن ، فمن طعن في
الحكم الصادر لمصلحته بخلوه من الأسباب لا يقبل طعنه ، ومن عاب على حكم
قصوره عن التقرير بأثبات ما طلب اثباته بمحضر الجلسة من حفظ حقه في
مدعاة خصمه ببعض أمره لا يقبل منه ما عاب به .

فمناط المصلحة الحققة انما هو كون الحكم المطعون فيه قد اضر بالطاعن .
حين قضي برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون بعض ، اذا كان مدعيا
أو مستأنفا أو خصما منضما لدع أو مستأنف ، أو حين لم يأخذ الحكم بدفاعه .
اذا كان مدعى عليه أو مستأنف عليه أو خصما منضما مهاب وقضى عليه .
لخصمه بما طلب كله أو بعضه . فمن له طلبات أصيلة وأخرى احتياطية جاز
له الطعن في الحكم اذا صدر برفض طلباته الأصلية ، حتى ولو قضى له بكل

طلباته الاحتياطية ، ومن فوض الرأي للمحكمة لا يعتبر ليس له مصلحة في الطعن وإنما يكون له ذلك إذا حكم عليه بشيء يخصه .

والمصلحة التي يعتد بها هي الحالة الشخصية أي مصلحته نفسه بصفته التي يحمل بها لا مصلحة غيره من شركائهم أو خصومه . فإذا لم تكن مصلحته شخصية كان طعنه غير مقبول لانعدام المصلحة أو لانتفاء الصفة .

والذي يمكن استخلاصه إذا هو الآتي :

١ - لا مصلحة لطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده .

٢ - لا مصلحة لطاعن في الطعن عندما يكون الحكم قد صدر لحصه على غير مصلحته .

٣ - تنعدم المصلحة في الطعن إذا عدل المحكوم له عن تمسكه بالحكم المطعون فيه وحقق لحصه غايته من الطعن فيه وأوفى له ما تكبده من مصاريف .

٤ - لا مصلحة لطاعن في طعن يبنيه على أسباب لن تعود عليه بأية فائدة له .

● قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفقا للمادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض ، كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها ومناط المصلحة الحققة ، سواء كانت حالة أو محتملة ، أما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعن مما تنبئ عنه مصلحته في الطعن ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ ق)

● مناط المصلحة في الطعن أنه يكون الطاعن طرفا في الحكم والزمه الحكم بشيء ما ، وإذا حكم على الطاعن بانقضاء الأجرة فقيده توافرت مصلحته في الطعن .

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٣ سنة ٣٦ ق ١٥٣٧)

● لما كان مناط عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو التناول عنها مطابقا للقانون ، وكانت اليمين الحاسمة التي وجهها الطاعن على المظنون ضده أمام محكمة الاستئناف قد وجهت في واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبية على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت اليه فحلفها المظنون ضده طبقا للقانون وأعمل الحكم المظنون فيه الأثر الذي يرتبه القانون على أدائها بأن قضى بتعديل الحكم الابتدائي وحكم على مقتضاها ، فإن الحكم المظنون فيه لا يكون في ذلك كله قد خالف القانون . ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .
(نقض ١٩٧٤/٣/٥ سنة ٢٥ ص ٤٦٤)

● لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المظنون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، وإذ كان الحكم لم يقض للمظنون ضدهما بشئ وأسس الطاعنون طعنهم على أسباب لا صلة لها بهما ، فيكون اختصامهما في الطعن غير مقبول .

(نقض ١٩٨١/١/٣٦ - الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق)

● الطعن في الحكم وعلى ما جرى به نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - لا يجوز إلا من المحكوم عليه وهو ما يقتضي أن يكون المحكوم عليه موجودا على قيد الحياة في وقت رفع الطعن والا كانت الخصومة في الطعن معدومة ، لا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق إذ العبرة في الخصومة إنما هي بشخص الخصم لا بشخص من يمثله ، فإذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع الطعن ، فإنه لا يكون لمن كان يمثله صفة في الطعن في الحكم ، فإذا طعن فيه كان الطعن باطلا لرفعه ممن لا صفة له فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الطعن رقم ٠٠٠ المقدمة من الأستاذ ٠٠٠ المحامي الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قيسا على المحكوم عليها ٠٠ أنها كانت متوفاة قبل رفع الطعن ، فإنه لا تكون له صفة في رفعه لوفاة من يمثله قبل رفع الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلا .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق)

● المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن في الحكم من كل من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه ولم يتخل عن منازعته متى صدر الحكم ضده ، وكان يكفي لتحقيق المصلحة في

الظعن قيامها وقت صدور الحكم ولا عبء يزوالها من بعد ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى المطعون عليه الأول - شركة التأمين - بطلب إخلاء العين المؤجرة من الباطن ، فانه يضحى سديدا ما خلاص اليه الحكم المطعون فيه من ان له صفة ومصلحة في طعنه عليه بطريق الاستئناف في مباشرته حتى يقضى فيه ، لا يغير من ذلك انتقال الحق الذي اقيمت به الدعوى الى آخر ، لما كان ما تقدم وكان البين من الاوراق ان ملكيه العقار الكائن به العين المؤجرة قد عاد الى المطعون عليهم من الثاني الى الخامس بعد صدور الحكم الابتدائي بالتطبيق لاحكام كل من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فانه يحق لهم التدخل في الاستئناف متضمنين الى المستأنف في طلباته ، ولا تأثير لثبوت حوالتهم عقد الايجار الى المشتري للعقار في تاريخ لاحق للتدخل ، طالما كانت مصلحتهم قائمة عند حصوله ، وطالما كان المحيل ضامنا الحق المحال اليه ، مما يقتضيه الدفاع عنه والابقاء عليه بالحالة التي كانت عليها وقت الحوالة .

(الظعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢ ص ٣٠ ع ٢٥٣ ع ٢)

● لا يجوز الظعن الا ممن كان خصما في النزاع الذي فصل فيه وبصفته التي كان متصفا بها . فاذا كان النابت من تدوينات الحكم المطعون فيه ان الطاعن رفع الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى على المطعون ضده بصفته عضو مجلس الادارة المنتخب للشركة ونائبا لرئيس مجلس ادارتها وصدر الحكم عليه بوصفه نائبا عن الشركة دون ان يلزمه بشئ بصفته الشخصية ولكنه حين استأنف الحكم استأنفه بصفته الشخصية فان الاستئناف لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذي صفة ، ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده اترك على نفسه الصفة التي اختصم بها ذلك لأن رفعه الاستئناف بالصفة التي كان متصفا بها في الخصومة امام محكمة الدرجة الاولى ما كان يحول بينه وبين انكاره صفته في تمثيل الشركة عند نظر الموضوع اذا ما عن له أن يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

(الظعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ ص ١٧ ع ١٤٠٩)

● لا يكفي فيمن يختصم في الظعن ان يكون مختصما في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب ان تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره .

واذ كان النابت فى الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون ضدهما
الثالث والرابع أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم فى مواجهتهما وأنهما وقفا
من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم عليهما بشئ كما لم يؤسس الطاعن
طعنه على أسباب تتعلق بهما ومن ثم فإن الطعن بالنسبة لهما يكون غير
مقبول .

(نقض ١٩٨٣/١/٢ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ ق)

● من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطعن فى
الأحكام بالنقض ضد المطعون عليه أن يكون طرفا فى الخصومة أمام المحكمة
التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه
أمامها فى مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه فى مزاعمه وطلباته وهو وأن يكون
قد بقى على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدور الحكم .
(نقض ١٩٨٢/٥/١١ طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٤٨ ق)

● الاستئناف طريق من طرق الطعن فى الأحكام يسلكه المستأنف
لتخطئة الحكم المستأنف وإبراز ما به من أخطاء بهدف الحصول على قضاء من
محكمة الدرجة الثانية بتصحيحها ومن ثم يقع عليه عبء إثبات هذه الأخطاء .
(نقض ١٩٨٤/٤/٩ طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٣ ق)

الفصل الثاني

المحكمة المختصة

١ - الاختصاص النوعي :

سبق البيان في صدد الأحكام الجائز استثنائها أن القاعدة العامة توجب استئناف جميع الأحكام الصادرة من محكمة الدرجة الأولى باعتبار أن من مصلحة الخصوم أن تتاح لهم فرصة اصلاح العوار الذي شاب الحكم وقلنا أن المشرع خرج على هذه القاعدة في بعض حالات استثنائية لاعتبارات عديدة منها ثقافة قيمة الدعوى ، أو لأن الحكم لم يفصل في أى مسألة من مسائل النزاع بل قصد به تهيئة الدعوى للمرافعة .

وذكرنا أيضا أن المشرع خرج على القاعدة العامة من ناحية أخرى باجاء زته استئناف الأحكام دائما مهما تكن قيمة النزاع الأصل إلى ولو كان الحكم الصادر في موضوع غير جائز استئنافه .

وانتهينا إلى أن هذه القاعدة مستقاة من نص المادة ٢١٩ من قانون المرافعات .

ومن المعلوم أنه إذا كان الحكم صادرا في حدود النصاب المسموح للمحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية فإنه لا يقبل الطعن عليه بالاستئناف . أما إذا كان صادرا في حدود النصاب الابتدائي للمحكمة الجزئية أو الابتدائية فإنه يكون من الجائز استئنافه .

على أن محكمة الاستئناف ليست واحدة فاما أن تكون هي المحكمة الابتدائية واما أن تكون محكمة الاستئناف المال .
أولا : المحكمة الابتدائية :

تنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات على أنه « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيها » .

وتختص كذلك بالحكم فى قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها عن الأحكام الصادرة ابتدائية من محكمة المواد الجزئية أو من قاضى الأسود المستعجلة .

كما تختص بالحكم فى الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة وكذلك فى الطلبات المرتبطة بالطلب الاصل مهما تكن قيمتها أو نوعها » .

من هذا النص يمكن القول أن النصاب الابتدائى للمحكمة الجزئية هو خمسمائة جنيه وما زاد عن ذلك يدخل فى حدود النصاب الابتدائى للمحكمة الابتدائية .

والخلاصة أنه طالما الحكم فى حدود النصاب الابتدائى للمحكمة الجزئية فإن استئنافه يكون أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .

كذلك الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة فإن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية .

وايضاً أحكام قاضى التنفيذ الوقتية فإن استئنافها يكون أمام المحاكم الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية .

أما أحكام قاضى التنفيذ الموضوعية فإذا لم تزيد عن خمسمائة جنيه فإن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية . وإذا كان ذلك فإن المشرع عقد الاختصاص الى محكمة المواد الجزئية ببعض دعاوى مهما تكن قيمتها بما يخص الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية وهو ما نصت عليه المادة ٤٣ من تقنين المرافعات » تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائياً مهما تكون قيمة الدعوى وانتهائياً إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً فيما يلى :

١ - الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارى .

٢ - دعاوى تعيين الحدود وتقدير المساحات فيما يتعلق بالبساتين والأرضى والنباتات الضالة إذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع .

٢ - دعاوى قسمة المال المتنازع - مع ملاحظة ان اختصاص محكمة
اخوان الجزئية الاستثنائي في دعاوى القسمة قصر على المنازعات المتعلقة
بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به الا اذا كان
يدخل في اختصاصها المادى بحسب قيمة الدعوى - ومن قبيل ذلك تحديد
طبيعة انشيوخ في السلم المشترك عاديا، كان أم اجباريا ونحوه نطابق
المعقود بشأن كل هذه امور لا تتعلق بتكرين حصص وبأشئ نخرج من دائرة
اختصاص القاضى الجزئية .

ومن ناحية أخرى نجد ان المشرع عقد الاختصاص بنظر المنازعات
المتعلق بالأراضي الزراعية للمحكمة الجزئية أيا كانت قيمتها وهو الأمر
المخصوص عيه بالمادة رقم ٢٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥
نقانون الاملا الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتي تنص على ان « تختص
المحكمة الجزئية - أيا كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي
الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة
الواقعة في دائرة اختصاصها والمبينة فيما يل :

١ - المنازعات الناشئة عن العدالة الابغارية بين مستاجر الأرض
الزراعية ومالكها .

٢ - المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعي او المينية في حصة الأرض
المؤجرة بواسطة طرفي عقد الزراعة المثبتة ببيانات الحياة باسمه ، وللمحكمة
اذا أثبت لها سوء استخدام هذه السلف ان تقضى بنقل بيانات الحياة باسم
الطرف الآخر فضلا عن الزام الطرف المسئول عن سوء الاستخدام وحسنه
بكافة السلف التي أساء استخدامها ولم يوجهها حصة الأرض المؤجرة .

وترفع المنازعات المذكورة امام المحكمة الجزئية بشرى رسوم ويصل فيها
على وجه السرعة ويكون لها ولاية القضاء المستعجل والقضى التنفيذ في المسائل
التي تدخل في اختصاصها » .

واذ كان ذلك فان الأحكام الصادرة في المنازعة الزراعية تستأنف
بدورها أمام المحكمة الابتدائية مشكلة بهيئة استئنافية .

ثانيا - محكمة الاستئناف :

والمقصود بها هي محكمة الاستئناف المالى والتي تختص بنظر جميع

الأحكام المستأنفة التي ترفع عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية وعلى نحو ما نصت عليه المادة ٤٨ من تقنين المرافعات .

كذلك تختص بنظر استئناف أحكام قاضي التنفيذ الموضوعية والتي تزيد قيمتها عن خمسمائة جنيه .

● على المحكمة أن تمنح الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح ، وإذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه انتهى الى القضاء بصفة مستعجلة برفض الدعوى - بطلب عدم الاعتداد بالحجز - بعد أن كيفها تكييفاً صحيحاً بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون الى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات ، ولما كان اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها ، وعليها أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى في الدعوى بما يتضمن اختصاصه بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الاختصاص بذلك معقوداً للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤١١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤ من ٢٩ ص ٦٧٩)

● متى كان أمر الحجز صادراً من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية ، ورفع النظام من هذا الأمر الى القاضي الأمر فإن الحكم الذي يصدر في التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية متعقداً بهيئتها الكاملة وتختص بنظر استئنافه محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٦ من ٧ ص ٢٥٧)

● جعلت المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات استئناف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الوقتية الى المحكمة الابتدائية واذا بين من صحيفة الدعوى . . . تنفيذ عابدين ان الطاعن ابتغى بها الحكم بصفة مستعجلة بإجراء وقتي هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للمطعون ضدها - الحاجزة - ويترتب على ايداعه زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله الى المبلغ المودع الذي يصبح مخصصاً للوفاء بمطوب الحاجزة عند الاقرار لها به أو الحكم منها بشبوتة طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات ، فأصابته أو الحكم لها بشبوتة طبقاً لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات ، فأجابته

المحكمة لطلبه - وكان التكييف القانوني لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية في التنفيذ ، فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أصحاب المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية واذ رفع لمحكمة الاستئناف فإنها لا تختص بالفصل فيه .

فإذا نظرته وحكمت فيه فإنها تكون قد خالفت قواعد القانون الأمرة المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٦٧٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨ من ٢٩ ص ٢٠٦٥)

● تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متملقا بالولاية - - واذ كان قضاء الحكم المطعون فيه بمسهم قبول الاستئناف على أساس أن استئناف الأحكام في المنازعات الوقتية يكون أمام المحكمة الابتدائية ينطوي على قضاء بعدم الاختصاص النوعي مما كان يتعين معه على المحكمة أن تأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل الأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة يكون قد خالف القانون .
(الطعن رقم ٨١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٣ من ٢٩ ص ١٠٠٥)

٢ - الاختصاص الملحق :

تعرضنا في الفصل الثاني من الباب الثاني إلى مواعيد الاستئناف وراينا أن هناك مواعيد يتعين أن يتم رفع الاستئناف في خلالها والا استحق اعمال الجزاء والقضاء بعدم قبوله لرقعه بعد الميعاد .

ولكن ما هو أثر رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة :

المادة ١١٠ من تقنين المرافعات تنص على أن : على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متملقا بالولاية - ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات -

ويتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

المستفاد من هذه المادة أن التشريع أوجب فيها على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متملقا بالولاية .

ولما كانت القاعدة الأساسية في التشريع أن الطعن لا يعتد به ولا ينتج أى أثر إلا اذا رفع صحيحا في الميعاد من جانب صاحب المصلحة والصفة من المحصوم الى المحكمة المختصة بنظره ، الا انه طالما أن المادة ١١٠ سالفة البيان قد أوجبت الحكم بالإحالة الى المحكمة المختصة بعد الحكم بعدم الاختصاص كما أوجبت التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها فان على المحكمة المحال عليها أن تنظر الطعن بحالته كما رُفِع أمام محكمة الطعن الاولى من حيث استيفائه لوضاعه القانونية وبعبارة أخرى فان الاحالة عملا بالمادة ١١٠ من تقنين المرافعات تجبى حق الطاعن من السقوط .

وفي هذا قضت محكمة استئناف القاهرة بأن « حيث أن المشرع أورد في قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١١٠ منه ما نصه انه « على المحكمة اذا قضت بعدم الاختصاص أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . . . » وأنهى المادة بمباراة « . . . وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » . وحيث أن مقتضى النص وما جاء به من أن المحكمة تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وان تلتزم المحكمة المحال اليها بنظرها أن ما يحال هو استئناف مرفوع عن حكم صادر وحالته أنه تم رفعه ، والقول بغير ذلك يعنى أنه يتعين على المحصم اذا ما قيل بأن الاستئناف يعتبر مرفوعا فقط من وقت قيده بجدول المحكمة المحال عليها الاستئناف أن يرفع استئنافا ويقيده من جديد بالطريقة التى رسمها القانون ويعيد الاعلان خلال المدة التى حددها القانون والا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وهو ما لا يتفق والنص على الاحالة بالحالة التى عليها الدعوى ولا بالتزام المحكمة المحال عليها بالفصل فيها(١) .

الفصل الثالث

ولسح الاستئناف

ليس من باب التطويل أن تعرض هنا لرفع الدعوى المبتدأة إذ أن الاستئناف يقترب منها ويتطابق معها لذا نرى أن نبدأ بديفية رفع الدعوى المبتدأة ثم كيفية رفع الاستئناف مع الوقوف عند أوجه الخلاف إن كان وقد تضمنت المادة ٦٣ من تقنين المرافعات طريقة جديدة لرفع الدعوى فنصت - « أن » ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص اتفاقون على غير ذلك « . » ومفادها أنه وإن كان يلزم لأجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه بده الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى فهو لازم لانقضاء الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم . ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا على شرط اعلانها الى المدعى عليه اعلانا صحيحا فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كائر للمطالبة القضائية ، ذلك أن الخصومة انما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى .

وإذا كانت تلك هي القاعدة الأساسية أى أن الخصومة تنقصد بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة فإن المشرع خرج على هذه القاعدة التي أخذ بها في رفع الدعوى وآية ذلك ودلالته ما نصت عليه المادة ٦٣ ذاتها « . » ما لم ينص القانون على غير ذلك « أي بصحيفة تعلن للخصم وفي قول آخر بتكليفه بالحضور ويكون ذلك عن طريق ذوى الشأن مباشرة بتقديم الصحيفة منهم الى قلم المحضرين والذي يتولى بدوره اعلان الصحيفة . وعلى هذا القرار ما كانت تنص عليه المادة ١١٣ من قانون المحاماة الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والتي كانت تنص على أن « يجوز للمحامي وللموكل استئناف القرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام محكمة الاستئناف « . » ولقد عدل المشرع هذا النص بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذي نص في مادته ١/٨٥ منه على أنه « لا يجوز لاطمن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابة الفرعية . إلا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة

الابتدائية التي يقع مكتب المحامي بدائرتها اذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل والى محكمة الاستئناف اذا ما تجاوزت القيمة ذلك ، • وبين أن المشرع حذف عبارة « تكليف خصمه بالحضور » ومن ثم يكون قد وحد في اجراء رفع الدعوى •

طريقة رفع الاستئناف :

سلك المشرع في رفع الاستئناف واتصال صحيفته بالمحكمة ذات السبيل الذي سنكه في رفع الدعوى المبتدأة وبين ذلك من نص المادة ٢٣٠ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، ويجب أن تشمل الصحيفة على بيان الحكم المستأنف وتاريخه واسباب الاستئناف والا كانت باطلة » •

من هذا النص بين أن المشرع قد عدل في القانون الجديدة من طريقة رفع الاستئناف فجعلها بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بعد أن كانت ترفع بتكليف بالحضور في القانون القديم وذلك حتى يوائم بين طريقة رفع الاستئناف وطريقة رفع الدعوى المبتدأة والتي جعلها المشرع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ، كما يجب أن تشمل صحيفة الاستئناف على المحكمة المرفوع اليها الاستئناف واليوم والساعة الواجب الحضور فيها ، وظلمات المستأنف وما اذا كان ينشد من استئنافه تعديل الحكم أو الغائه أو بطلانه ، ويجب أن تتضمن الصحيفة بيانات عن الحكم المستأنف من حيث تاريخ صدوره وأسباب الاستئناف حتى يتمكن المستأنف عليه من الاستعداد للاجابة على دعوى المستأنف •

و اذا كان الاجراء الذي يعتبر به الدعوى مرفوعة أمام مكة الدرجة الأولى هو ايداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة ، فهو ذات الاجراء المتبع أمام محكمة الاستئناف ، وكذلك أمام محكمة النقض حيث نصت المادة ٢٥٣ من تقنين المرافعات على أنه « يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه • وهذا التعديل الذي أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن قصد منه تيسير الاجراءات حتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة « يرفع الطعن بصحيفة تودع » بدلا من عبارة « يرفع الطعن بتقرير يودع » منعا لكل لبس •

● يلزم لرفع الاستئناف وفقاً للمادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تدع صحيفة قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها وفقاً للاوضاع المقررة لرفع الدعوى ويتعين أيضاً اعلان الصحيفة الى المستأنف ضده اذ ان هذا الاجراء الأخير لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها ، ويترتب على عدم تحققه بطلانها . لما كان ذلك وكانت الخصومة لا تقوم الا بين الأحياء ولا تنمقد أصلاً الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة والا كانت معدومة ولا ترتب أثراً ولا يصححها اجراء لاحق وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم قانوناً .
(نقض ٢٢/٦/١٩٨٢ . الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق)

● اذ كان البين من صحيفة الاستئناف أنها استوفت البيانات التي نصت عليها المادتان ٢٣٠ ، ٦٣ من قانون المرافعات وأنها أودعت قلم الكتاب في الميعاد المحدد في القانون وكان التمسك ببطلان اعلانها أمراً خارجاً عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعة أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلانها اعلاناً صحيحاً بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب - وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لا يكون قد أخطأ القانون أو أخطأ في تطبيقه .
(نقض ١١/٦/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ١٦)

رفع الدعوى بغير طريق الايداع :

رفع الدعوى بهذا الطريق استثناء من نص المادة ٦٣ من تقنين المرافعات وهي التي وضعت القاعدة العامة في رفع الدعوى وهذا الاستثناء ورد في التشريع على سبيل المحصر ومن ثم لا يجوز القياس عليه وهذه الحالات هي :

أولاً - انتظم من رسوم التوثيق والشهر :

تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن « ٠٠٠ » ولكل من الطرفين التظلم من تقرير الجبر خلال خمسة عشر يوماً ويسرى هذا الميعاد بالنسبة الى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من تاريخ الايداع وبالنسبة الى صاحب الشأن من تاريخ وصول اعلان الايداع اليه . ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان ايداع تقرير الجبر أو بتقرير خفي قلم الكتاب .

ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب المختص ويحكم فيه على وجه السرعة بحكم غير قابل للطعن، وتلتزم الحكومة بمصروفات المحبر إذا كانت القيمة المقدرة نهائيا مساوية للقيمة التي قدرها صاحب الشأن أو أقل منها والا ألزم صاحب الشأن بتلك المصروفات ، وتكسبون اجراءات تعيين المحبر وايداع التقرير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء مأمورية المحبر أن يتفق مع المكتب على القيمة بشرط تصديق المكتب الرئيسي على الاتفاق .

كما تنص المادة ٢٦ من ذات التقنين على أنه « في الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر بتقدير تلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوي الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد مخطري المحكمة » .

ويجوز لذوي الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الامر نهائيا . ويكون تنفيذه بطريق المحجز الاداري كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائي بعدم وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر . ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الامر ويكون حكمها غير قابل للطعن .

وتنص المادة ١٩٠ من تقنين المرافعات على أن « يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الأمر المشار اليه في المادة السابقة ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصلت الحكم وذلك خلال ثمانية أيام التالية لاعلان الأمر ، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاث أيام » .

ثانيا - رفع الاشكال أمام المحضر :

تنص المادة ٣١٢ من تقنين المرافعات على أن « اذا عرض عند التنفيذ إشكال وكان المطلوب فيه اجراء وقتيا فللمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يضي عليه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام قاضي

التنفيذ ولو بيميناد ساعة وفي منزله عند الضرورة - ويكتفى اثبات حصوله هذا التخليف من المحضر فيما يتعلق برافع الاشكال وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يتم التنفيذ قبل ان يصدر القاضي حكمه وعلى المحضر ان يحضر صورا من محضره بقدر عقد الخصوم وصورة لقلم الكتاب يرفق بها اوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكاله يوم تسليم الصورة اليه في السجل الخاص بذلك .

ثالثا - تعجيل الدعوى التي انقطعت فيها سير الخصومة :

تنص المادة ١٧٢ من تقنين المرافعات على أن :

« تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تملن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي او فقد اهليته للخصومة او زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر او بصحيفة تملن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك »

رابعا - الغطل المحكمة لبعض الطلبات :

تنص المادة ١٩٢ من تقنين المرافعات على أن :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يملن خصمه بصحيفة للحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه »

٥

خامسا - الحصول على صورة تنفيذية ثانية :

تنص المادة ١٨٢ من تقنين المرافعات على أن :

« لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الاولى . وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الاولى بناء على صحيفة تملن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر »

سادسا - المنازعة في اقتدار الكفيل او الحارس :

تنص المادة ٢٩٥ من تقنين المرافعات على أن :

« لدعوى الشأن خلال ثلاثة ايام التالية لهذا الاعلان ان ينازع في اقتدار الكفيل او الحارس او في كفاية ما يودع على أن يتم اعلان دعوى المنازعة

خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضي التنفيذ المختص ويكون حكمه في المنازعة انتهائيا .

وإذا لم تقدم منازعة في الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل حتى قلم الكتاب التمهيد بالكفالة أو على الحارس قبول الحراسة . ويكون المحضر المشتمل على تمهيد الكفيل بمثابة سند تنفيذي قبله بالالتزامات المترتبة على تمهيده .

سابعاً - المعارضة في مواد الأحوال الشخصية :

تنص المادة ٢٩٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٢١ على أن :

« تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الاعلان المذكور على البيانات المقررة بالاعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لتقديم المعارضة والأوجه التي يستند عليها »

ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقفه الا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق الى المحكمة فوراً .

وعلى كاتب المحكمة أن يقيدها في الدفتر المختص بفتح المعارضةات .
وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويمثل الخصوم بذلك .

ثامناً - الطعن الفرعي :

تنص المادة ١٥٧ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن :

« ... يرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها المول المأمورية المختصة وتسلم احدها للمول مؤشراً عليها من المأمورية بتاريخ تقديمها وتثبت المأمورية ملخص الصحيفة في دفتر خاص وتمعد ملخصاً بالخلاف مع بيان أساس تقدير المصلحة للارباح وعناصر ربط الضريبة . »

وعلى المأمورية خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقراءات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر المول بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بهمعرض الخلاف على لجنة الطعن » .

تاسعا - دعوى المخاصمة ضد القضاة وأعضاء النيابة :

تنص المادة ٤٩٥ من تقنين المرافعات على أن « ترفع دعوى المخاصمة بتقرير في قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لها القاضي أو عضو النيابة يوقمه الطالب أو من يوكله في ذلك توكيلا خاصا » .

ويجب أن يشتمل التقرير على بيان أوجه المخاصمة وادلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها .

وتعرض الدعوى على إحدى دوائر محكمة استئناف بأمر من رئيسها بعد تبليغ صورة التقرير الى القاضي أو عضو النيابة وتنظر في غرفة المشورة في أول جلسة تعقد بعد ثمانية الأيام التالية للتبليغ . ويقوم قلم الكتاب باخطار الطالب بالجلسة .

من هذا النص يبين أن دعوى المخاصمة ترفع على خلاف الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من تقنين المرافعات فهي لا ترفع بصحيفة مودعة أو بتكليف بالمحضور وإنما بتقرير في قلم كتاب المحكمة الاستئنافية - أي أن المشرع قد رسم الطريقة التي ترفع بها وجه التقرير فخص قلم كتاب المحكمة الاستئنافية دون قلم كتاب المحكمة الابتدائية . والمقصود بقلم كتاب المحكمة الاستئنافية هو قلم كتاب محكمة الاستئناف العالي .

ولم يحدد المشرع مواعيد معينة لرفع دعوى المخاصمة يتمين التقيد بها ومراعاتها سوى ما نص عليه في المادة ٢/٤٩٤ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « تجوز مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في الأحوال الآتية :

٢ - إذا امتنع القاضي من الإجابة على عريضة قدمت له أو من الفصل في قضية صالحة للحكم وذلك بعد اعذاره مرتين على يد محضر يتخللها ميعاد أربع وعشرين ساعة بالنسبة الى الأوامر على العرائض وثلاثة أيام بالنسبة الى الأحكام في الدعاوى الجزئية والمستعجلة والتجارية وثمانية أيام في الدعاوى الأخرى .

ولا يجوز رفع دعوى المخاصمة في هذه الحالة قبل مضي ثمانية أيام على آخر اعدار .

أي أن الدعوى في هذه الحالة لا ترفع الا بعد فوات مواعيد الاعذار وانقضاء ثمانية أيام على آخر اعدار .

الفصل الرابع

استئناف وصف التظلم

قد تخطى المحكمة في تطبيقها لنصوص القانون الخاصة بالنفاذ أو الكفالة . كان يكون النفاذ وجوبيا أو شرط تقديم الكفالة وجوبيا وتغيب المحكمة أحدهما - أو توصف الحكم خطأ بأنه انتهائي أو ابتدائي على خلاف القواعد القانونية . في مثل هذه الحالات يجوز التظلم من وصف الحكم وهو ما يسمى بالاستئناف الوصفي . وما قدمناه يصلح أن يكون الشرط الأول من شروط التظلم ، أما الشرط الثاني فهو أن يرفع التظلم قبل أن يحوز الحكم حجية الشيء المحكوم فيه ذلك أنه بعد فوات مواعيد الاستئناف يصبح الحكم نهائيا ولا مصلحة لمتظلم من تظلمه . إلا أنه يمكن التظلم من وصف الحكم بعد رفع الاستئناف ولو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى ما دام أنه قد رفع الاستئناف عن الموضوع في الميعاد. إذ الحكم في هذه الحالة لم يصبح نهائيا .

وهذا التظلم منصوص عليه في المادة ٢٩١ من تقنين المرافعات واعمالا لصريح نص هذه المادة فإن التظلم إما أن يرفع بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أى بصحيفة مودعة ومعلنة قانونا ، أو يبدى شفاهة أثناء نظر الجلسة في مواجهة الخصم .

وبين من النص سالف الذكر ان المحكمة المختصة بنظر التظلم في وصف النفاذ هي المحكمة الاستئنافية سواء آكانت إحدى دوائر المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية أو محكمة الاستئناف العالي .

وينبغي عدم الخلط بين التظلم في وصف الحكم وبين الاشكال الوقتي في التنفيذ . ذلك أن التظلم في وصف الحكم إنما هو نوعي على الحكم بخطئه في تطبيق نصوص القانون بأن يكون وصف الحكم بأنه ابتدائي أو العكس أو أورد أن النفاذ المعجل واجب بقوة القانون في حين أنه غير ذلك ، أو تكون المحكمة أغفلت الحكم بالكفالة مع وجوبها بقوة القانون ، أما الإشكال الوقتي

فانه لا يؤسس على الأسباب السابقة على صدور الحكم بل ولا تصلح أساسا لوقف التنفيذ حتى ولو كان الحكم المنفذ به قد أخطأ في تطبيق القانون .

والحكم في التظلم غير مرتبط بموضوع الدعوى أى انه يمكن الحكم في التظلم دون انتظار لتحقيق موضوعها . وهو حكم وقتي وحجته مؤقتة لا تأثير له مطلقا على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في استئناف الموضوع .

وغنى عن البيان انه اذا فصل في موضوع الاستئناف الاصل فانه لا حاجة لنظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ اذ الحكم سيصبح نهائى . الا ان ثمة أمر جوهرى يتعين على محكمة الاستئناف قبل الفصل في التظلم المرفوع عن وصف الحكم أن تقضى عليه وهى التحقق من جواز الحكم الاصل للاستئناف بحيث اذا تبين أنه غير جائز استئنافه فانه يكون حائزا قوة الامر المقضى ويكون واجب التنفيذ ويضحي الاستئناف الوصفى غير مقبول .

● متى كانت محكمة الدرجة الثانية قد فصلت في الاستئناف الاصل فانها تكون فى غنى عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ .

(النقض ١٦/٥/١٩٦٣ سنة ١٤ ص ٦٧٧)

● القول بان الاستئناف الوصفى يعتبر حكما وقتيا بطبيعته لا يحوز قوة الامر المقضى ولا تنقيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع انما يصدق على ما يتضمنه قضاء ذلك الحكم من اجراء التنفيذ مؤقتا او منعه والامر بالكفالة أو الاعفاء منها . اما قضاؤه بجواز الاستئناف ويقبوله شكلا فانه يعتبر قضاء قطعيا لا تملك المحكمة المدول عنه .

(نقض ١٦/١/١٩٦٤ سنة ١٥ ص ٩٨)

● طلب الغاء وصف النفاذ وهو طلب وقتي تابع للطلب الاصل وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقا على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع فى المادة ٤٧١ مرافعات (قديم) أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التي يرفع اليها الاستئناف عن الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس

الهيئة التي أصدرت الحكم في الاستئناف الوصفى وأبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية يمنعه من الفصل في استئناف الموضوع متى كان الحكم في الاستئناف الوصفى إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .

(نقض ١٠/١/١٩٥٧ سنة ٨ ص ٤٥)

الفصل الخامس

الحصوم في الاستئناف

الحصومة في الاستئناف لا تكون الا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو مدخلين أو متدخلين في الدعوى . والمناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات في الدعوى . فلا يكفي مجرد المتول أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون للطرف المائل طلبات قبل صاحبه أو لصاحبه طلبات قبله حتى يعتبر خصما بالمعنى الذي يجوز معه توجيه الدعوى اليه في المرحلة الاستئنافية . فإذا تم الاختصاص على خلاف ذلك أمام محكمة الاستئناف فإنه يعد بدءا بدعوى جديدة أمامها مما يخالف قواعد الاختصاص ومبدأ التقاضي على درجتين^(١) .

فيمن يقبل منه الاستئناف :

لا يقبل الاستئناف الا ممن كان طرفا في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون بصفته التي كان متصفا بها وكانت له عند صدور الحكم مصلحة في الطعن وكان ذا أهلية أو سلطة قانونية وذلك على النحو الذي سبق بيانه فيما سلف .

المستأنف طرفا في الحصومة :

لا يجوز الطعن بطريق الاستئناف الا ممن كان طرفا في الحصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ونازع خصما آخر أمامها في مزاعمه وطلباته ، أو كان نازعه هذا الخصم الآخر في مزاعمه هو وطلباته التي وجهها اليه وبقي على هذه المنازعة مع خصمه حتى صدر الحكم عليه فطعن فيه بصفته التي كان متصفا بها أمام تلك المحكمة سواء أكان خصما

(١) الطعن رقم ١٦٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ من ١٧ ص ١٢٢٣ .

والطعن رقم ٢١٥ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨ من ٢٣ ص ٥٤٢ .

والطعن رقم ٥٠٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٣ من ٢٥ ص ٤٢٧ .

أصلها مدعيا عليه ، أم كان ضامنا لحصم أصلي أم أدخل في الدعوى أم تدخل فيها تدخل انضمام أو اختصام ، وسواء كان حضر هذه الحصومة بنفسه أم حضرها عنه من مثله فيها قانونا من ولي أو وصي أو قيم أو وكيل وعلى هذا لا يجوز الاستئناف منه لم يكن خصما ، ولا ممن ذكر اسميه وصفته في منطوق الحكم ولم يكن خصما في الدعوى كالحكم تقدر أتعابه لمن كسب الدعوى على الخصم الذي خسرها عند تسوية المصاريف في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد حكم المحكم .

ويعتبر طرفا في الحصومة من حضرها بنفسه أو مثله فيها غيره فالقاصر والفائب والمحجور عليه والمفلس يجوز لهم الطعن بعد بلوغ سن الرشد والعودة من الغيبة ، ورفع الحجر ، وانتهاء التفليس وعودة المفلس إلى إدارة أمواله .

● متى كانت الطاعة اختصمت في الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها وصية على القاصرين . . . وأثناء سير الاستئناف عزلت من الوصايا بمقتضى الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ مما يترتب عليه انقطاع سير الحصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف سيرها الا بإعلان صاحب الصفة في النيابة عن القاصرين . وكانت الطاعة قد استعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠ بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصايا الذي يترد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ وكانت لم تعلن - بعد عودة الصفة إليها ، بقيام الحصومة حتى تستأنف سيرها في مواجهتها - اذ يفترض جهلها بها بعد عزلها من الوصايا ، وانقطاع تلك الحصومة بقوة القانون ، لما كان ذلك فإن كل ما تم في الحصومة من اجراءات بعد انقطاع سيرها يكون باطلا بما في ذلك الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٠ قى جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ ص ٢٥ من ١٥١٤)

● مؤدى نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات انه يشترط في الخصم الذي يحق له الطعن في الحكم أن تكون له صفة لا تتوافر الا اذا كان طرفا في الحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء بشخصه أو بمن ينسب عنه ، ولا يكفي أن تكون له مصلحة في الفاء الحكم أو تعديله ، وكانت الحصومة تتحدد في الاستئناف بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الاولى والمناط في تحديد الخصم - هو بتوجيه الطلبات في الدعوى

إليه ، واذ كان الثابت من واقع الدعوى أن الطاعن الأول لم يكن على أى وجه طرفاً في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن استئنائه للقرار الصادر فيها بتوقيع الحجر على الطاعن الثانى يكون غير جائز ولا يسوغ القول بأن قضاء الولاية على المال جرى على إباحة الطعن للمشتري ممن وقع الحجر عليه ، أو أن ذلك كان جائزاً بمقتضى المادة ١٣/٢ من قانون المجالس الحسبية الصادر فى ١٣/١٠/١٩٢٥ والذى كانت تبيح للنياحة العامة ولكل ذى شأن أن يستأنف الى المجلس الحسبى العالى أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه ، وقد ألقى هذا الحكم بالمادة ٩٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن المحاكم الحسبية والتي قصرت رفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فى المواد الحسبية من النياحة العامة ومن المحكوم ضده ليس غيره ، ثم ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ٣٦ سنة ٤٦ ق . احوال شخصية جلسة ١٩٧٨/١/٢٥
س ٢٩ ص ٣٣٨)

● من المقرر أنه ليس بلام أن يشمل الاستئناف كل من كان خصماً فى الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فيما عدا من أوجب القانون اختصاصه فى بعض الدعاوى .

(الطعن رقم ٦١٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ س ٣٠ ص ٥٢٠)

المسألة :

ويجوز الطعن بالاستئناف من الورثة بعد وفاة مورثهم وإنما عليهم أن يرفعوه بأسمائهم بوصف أنهم خلفاؤه ، أفن رفعوه باسمه هو بطل .

والمناط فى انتصاب الوارث خصماً عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها هو بأن يكون الوارث قد خاصم أو خوصم طلباً للحكم للتركة أو عليها بكل الحق أو الدين ، فإذا كان ذلك وكان الورثة قد اختصموا جميعاً فى الاستئناف فإن القول بتمثيل واحد منهم للتركة يضحى على غير سنه (٢) .

(٢) الطعن رقم ٧٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ س ٣٠ ص ٦٠٠ ع ١ :

علم جواز التدخل في الاستئناف :

التدخل نوعان :

١ - تدخل هجومي أو اختصامي : فيه ينشد المتدخل حق له يطلب الحكم به ولم يجيزه المشرع في الاستئناف اذ نص على ذلك في المادة ٢٣٦ من تقنين المرافعات بقوله « لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك » .

ولا يجوز التدخل فيه الا ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم ، ومرد عدم جواز التدخل الهجومي أمام المحكمة الاستئنافية هو اعمال وتطبيق القاعدة العامة في تحريم ابداء طلبات جديدة في الاستئناف .

٢ - تدخل انضمامي : وهو الذي يطالب فيه المتدخل بحق له ينشد الحكم به وانما ينضم به الى أحد الخصوم الاصليين وقد نصت المادة ٢٣٦/٢ مرافعات على جوازه .

ومفاد ذلك اذا وكما سبق القول أن خصومة الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى وب نفس الصفة التي اختصموا بها أمامها(٣) . والقول بغير هذا معناه تفويت درجة من درجات التقاضي على من يمثل لأول مرة في الاستئناف . واذا كان ما تقدم الا أنه وخروجا على هذه القاعدة فقد نصت المادة ٢٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « يجوز للمحكمة التنازع الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ان تالئن في ادخال الغير لاثرائه بتقديم معروضاته بذلك في الأحوال ومع مراعاة الاحكام والاقضاع المنصوص عليها في الفوائد السابقة » . باعتبار أنه لا يعتبر بهذا طرفا في الخصومة .

والعبارة بوصف التدخل بأنه انضمامي أو اختصامي ليس بوصف التدخل له وانما العبارة بحقيقة الأمر وبحسب مرمى التدخل في تدخله .

● تتحدد الخصومة في الاستئناف بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى وبذات صفاتهم والمناطق في تحديد الخصم هو بتوجيه

(٣) نطق مدني ١٩٧٤/١٢/١٢ مجموعة النطق ٢٥ ص ١٤٢٧ .

الطلبات في الدعوى اليه .

(نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٢٨ سنة ٢٣ ص ٥٤٢)

(نقض ١٩٨٠/١٢/٩ طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٩ ق)

● عوم جواز اختصاص المستأنف لمن لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة . الاستثناء . جواز اختصاص الخلف العام والخلف الخاص إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل اليهما بعد رفع الدعوى .

(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ طعن رقم ٢٩٣ سنة ٤٢ ق)

● المحصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة أول درجة . والمناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات اليه في الدعوى . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليها قد تركت المحصومة بالنسبة له أمام محكمة أول درجة ومن ثم يكون قد أخرج من المحصومة ولم توجه اليه ثمة طلبات وبالتالي فلا محل لاختصاصه أمام محكمة ثانية درجة .

(الطعن رقم ١٣٨١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٥)

استئناف الخصم المتدخل :

... يترتب على التدخل سواء كان للاختصاص أو الانضمام لاحد طرفي المحصومة ، أن يصبح المتدخل طرفا في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه فمن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر المحصومين الأصليين ، إذا كان ذلك فإن للمتدخل أمام محكمة أول درجة موقفا لا يجب للمحصوم في الدعوى حتى استئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنف الخصم الاصل الذي انضم اليه (٢) .

● ... لأن كان مفاد نص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أطراف المحصومة تتحدد بالنسبة للاستئناف بالحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى ومن ثم لا يجوز أن يختصم في الاستئناف من لم يكن طرفا في الدعوى الابتدائية إلا أن يكون الحق المتنازع عليه قد آل اليه بعد صدور الحكم الابتدائي أو تكون قد انقضت له الصفة

(٤) الطعن رقم ٩٩٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥ .

أو حل محل من زالت صفته ممن كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى
ومن ثم يضحى اختصاصه بهذه الصفة فى الاستئناف مقبولا .

(الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٤٥ قى جلسة ١٣/٦/١٩٨١)

● عدم جواز اختصاص المستأنف لمن لم يكن خصما فى الدعوى أمام
محكمة أول درجة . الاستثناء . جواز اختصاص الخلف العام والخلف الخاص
إذا كان الحق المتنازع عليه قد آل اليهما بعد رفع الدعوى .

(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ طعن رقم ٢٩٣ سنة ٤٢)

الفصل السادس

الاستئناف المقابل والفرعي

تنص المادة ٢٢٧ من تفنين المرافعات على أن « يجوز للمستأنف عليه أنه إلى ما قبل أفعال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا بالأجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه » .

فإذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصل اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصل ويزول بزواله » .

يبين من النص المتقدم أن الاستئناف المقابل يرفع بأحد طريقتين :

أولاً : بالإجراءات المعتادة لرفع الاستئناف - م ٢٣٠ - أى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ويجب أن تتضمن بيانات صحيفة الاستئناف وأن تعلن للمستأنف الأصل طبقاً للقواعد المتبعة في إعلان صحيفة الاستئناف الأصل وبمراعاة مواعيده .

ثانياً : بمذكرة مكتوبة يقدمها المستأنف عليه بشرط أن تشتمل على أسباب الاستئناف .

والاستئناف المقابل هو ذلك الذي يرد به المستأنف عليه - فهو الاستئناف الأصل - على المستأنف ويرفع في خلال الأجل المضروب للاستئناف بيد أن الاستئناف الذي يرفع أولاً يعتبر أصلياً وما يرد به الخصم يعتبر مقابلاً .

والمحكوم له ليس بحاجة إلى رفع استئناف مقابل متى كان الحكم الابتدائي قد قضى بكل طلباته . ويكون على محكمة الاستئناف أن تفصل فور كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي

تكون قد فصلت فيها لغير مصلحتها ، وطالما لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ،
وانما تبدو الحاجة لرفع الاستئناف المقابل اذا لم يكن قد قضي للمستأنف
عليه سوى بعض طلباته فقط (١) .

والاستئناف المقابل يتطلب وجود استئناف أصلي مرفوع ومن ثم لا
يمكن رفع استئنافا مقابل عن حكم لم يسبق أن رفع عنه استئناف أصلي .
وإذا قضي الحكم في عدة طلبات ورفع استئناف أصلي عن بعضها جاز
للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا مقابلا عن بقية الطلبات ولو لم يتناولها
الاستئناف الأصلي .

ومن لم يختصم من الخصوم في الاستئناف الأصلي لا يجوز له أن يرفع
استئنافا مقابلا وانما له أن يرفع استئنافا أصليا في الميعاد (٢) .

ويجب أن يرفع الاستئناف المقابل خلال ميعاد الاستئناف وألا يكون
رافعه قد قبل الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي ، وألا يكون باب المرافعة في
الاستئناف الأصلي قد قفل . ويعتبر باب المرافعة مقفولا بحجز الدعوى
للحكم ، أما إذا رخصت المحكمة بتقديم مذكرات في فترة حجز الدعوى للحكم
على موعد محدد فلا يمد باب المرافعة مقفولا الا بانتهاء هذا الميعاد . وإذا كان
للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك أثناء حجزها للحكم في
مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت لهم في تقديم مذكرات في أجل
معين ولم ينته هذا الأجل وكان الخصم المقدمة ضد هذه الطلبات قد اطلع عليها
وعلم بها ، فإن البعض قد ذهب الى أنه اذا قرر القاضي حجز القضية للحكم
فلا يجوز تقديم طلبات اضافية ولو كان مصرحا بتقديم مذكرات (٣) . ومفاد
ذلك عدم قبول الاستئناف المقابل الذي يرفع ضمن المذكرات الختامية المصرح
بها من المحكمة بعد حجز الاستئناف الأصلي للحكم . وفي هذا المعنى قضت
محكمة النقض . وان كان ترخيص المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات
تكميلية في الاجل الذي حجزت فيه القضية للحكم من شأنه أن يخول كلا
الطرفين استيفاء دفاعه في مذكرة تكميلية ، الا أن هذه الرخصة لا يصح أن
تجاوز الحد الذي رسمته المحكمة لها ، فلا يجوز إذن لأي من الخصمين أن

(١) نقض ١٩٦٧/١/٢٦ سنة ١٨ ص ٢٥٦ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١٢/٢ السنة ٢٠ ص ١٢٤٨ .

(٣) عبد الباسط جبيي . شرح القانون المدني ١٩٦٦ ص ٤٠٢ .

يستعمل هذه الرخصة ليُفاجيء خصمه بطلبات جديدة بعد أن قطعت القضية جميع مراحل التحضير وتهيأت للحكم فيها ومن ثم لا تكون للمحكمة الاستئنافية قد أخطأت إذ قالت أنها لم تقصد بالأذن في تقديم مذكرات تكميلية لاستيفاء بعض نقاط المرافعة الشفوية أن يكون للمستأنف عليه رفع استئناف فرعي في مذكرته الختامية (٤) .

تبعية الاستئناف المقابل :

هل يتبع الاستئناف المقابل الاستئناف الأصلي ؟ بمعنى هل يتأثر الاستئناف المقابل بأي عارض يعرض للاستئناف الأصلي كالحكم ببطان صحيفته أو نزول المستأنف عنه بحيث يدور معه - الاستئناف المقابل ينشئ خصومة مستقلة تماما عن الخصومة التي ينشئها الاستئناف الأصلي وترتيباً على ذلك يبقى للاستئناف المقابل استقلاله وذاتيته فلا يتأثر بما يعرض أو يرد على الاستئناف الأصلي من عيوب بحيث إذا زال الأخير لأي سبب كما لو حكم ببطان صحيفته أو نزل عنه المستأنف الأصلي فإن هذا النزول لا يؤثر على الاستئناف المقابل وإنما يبقى كما هو ويجب الفصل فيه .

الاستئناف الفرعي :

طرفا الدعوى قد يكون كليهما محكوم له ومحكوم عليه . وهو الفرعي محل الـ بحث . قد يرتضى الحكم ويفوت ميعاد الاستئناف على نفسه اعتماداً على أن خصمه لم يستأنفه أو أنه قد رضى به ولكن في بعض الأحيان يخيب ظنه وتقديره ويرفع خصمه استئنافاً في اللحظات الأخيرة من الميعاد . بحيث يجد نفسه في موقف لا يحسد عليه ومن الظلم أن يبقى فيه ، لذلك أباح له المشرع رغم تفويته لميعاد الاستئناف أو رضاه بالحكم أن يعود فيرفع استئنافاً مقابلاً اسماء المشرع لسبب ارتباطه بالاستئناف الأصلي استئنافاً فرعياً .

وتقرئاً على ذلك فإن الاستئناف الفرعي يرد على موضوع الاستئناف الأصلي (٥) . ويشترط لجواز الاستئناف الفرعي في حالة قبول المستأنف عليه للحكم المستأنف أن يكون هذا القبول قد تم قبل رفع الاستئناف

(٤) نقض ١٦٥٣/٣/٥ السنة ٤ من ٥٧٥ .

(٥) نقض ١٩٧٩/٣/٦ - الطعن ٧٧١ لسنة ٤٥ ق .

الأصلى • أما إذا كان القبول قد تم بعد رفع الاستئناف الأصيل فلا يقبل الاستئناف الفرعى (٦) ذلك أن القبول السابق على رفع الاستئناف الأصيل يعتبر مشروطا بعدم الطعن ، أما إذا رفع الطعن فقد زالت المظلمات التي قام عليها القبول ويصبح هذا القبول غير ذي موضوع وتقريبا على ذلك إذا طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف فإن ذلك منه يعد قبولا لذلك الحكم مانعا من اقامة استئناف فرعى بطلب تعديل الحكم (٧) •

على أن جواز الاستئناف المقابل والفرعى أو عدم جوازهما يتصل بالنظام العام وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، كما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض (٨) •

تبعية الاستئناف الفرعى :

يتبع الاستئناف الفرعى الاستئناف الأصيل ويزول بزواله فهو كإجراء عارض ينتمى الى الإجراء الأصيل بعلاقة ارتباط يدورا الاثنان معا وجودا وعدمهما وقد قضت محكمة النقض بأن « ... الاستئناف الفرعى يرتكز على الاستئناف الأصيل لا من حيث نشوئه فحسب وإنما من حيث بقائه (٩) وتقريبا على ذلك ، إذا حكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف الأصيل فذلك يستتبع زوال الاستئناف الفرعى •

الاستئناف الفرعى أمام معالكم الأحوال الشخصية :

لم تنص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى نصوصها على طريق الاستئناف الفرعى ومن ثم فلا محل لهذا الطريق عند الطعن فى الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية •

★ ما يجوز استئنافه باستئناف أصلى يجوز استئنافه فرعيا •

(نقض ١٦/٥/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٦٢٩)

(٦) نقض ١٩٥٥/٢/٢٤ السنة ٦ ص ٧٣٤ •

(٧) نقض ١٩٨٠/٥/٢٧ الطعن ٦١٨ لسنة ٤٧ ق •

(٨) نقض ١٩٦٥/٣/٤ السنة ١٦ ص ٢٧٣ •

(٩) الطعن رقم ٨٤٥ السنة ٤٣ ق •

● لا يجوز رفع استئناف مقابل عن حكم غير الحكم الذي يتناوله الاستئناف الأصلي .

(نقض ١٢/٣١ / ١٩٦٤ . مجموعة الكتب الفني السنة ١٥ ص ١٢٤٨)

★ الاستئناف الفرعي . ماهيته . وجوب أن يرد على موضوع الاستئناف الأصلي .

(نقض ١٩٧٩/٣/٦ طعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٥ ق)

● الاستئناف الفرعي . ماهيته . زواله بزوال الاستئناف الأصلي .
عدم وجوب ارتباط الاستئنافيين في موضوعهما .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١١ طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٥)

★ الحكم بقبول ترك الاستئناف الأصلي يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعي .

(نقض ١٩٧٦/١١/٢٩ . الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ ق)

● حجز الدعوى مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرات تقديم المستأنف عليه مذكرة مملنة للمستأنف في خلال الأجل المحدد متضمنة استئنافا فرعيا من جانبه . القضاء بعدم قبوله . خطأ في القانون . م ٢٢٧ مرافعات .

(نقض ١٩٨٠/٣/٣٦ طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٧ ق)

● إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف الفرعي المرفوع من المظعون عليه إنما كان عن دعوى أخرى فقط ، والاستئناف الفرعي سالف البيان المرفوع من الطاعن قد أقيم بعد الميعاد ، وذلك تأسيسا منه على استقلال كل من الدعويين عن الأخرى ، في حين أن الدعويين ضما الى بعضهما وموضوع الطلب في احدهما وموضوع الطلب في القضية الأخرى - فضلا عن اتحادهما سببا وخصوصا - وأنهما بذلك مندمجان ، وتفقد كل منهما استقلالها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وحجب نفسه عن نظر الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعن وقضى بسقوط حقه رغم شمول الاستئناف الفرعي للدعويين مما يكون مميبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٢/٥/١٦ السنة ٢٣ ص ٩٢٦)

● الاستئناف الفرعى لا ينشئ خصومه مستقلة عن الخصومة التى ينشئها الاستئناف الاصلى . وينقل النزاع برمته الى محكمة الدرجة الثانية ويصبح لها سلطة الفصل فيه من كافة وجوهه ، واذ كان الحكم المطعون فيه . قضى فى الاستئنافين الاصلى والفرعى ويبين منه اسم المحكوم له والمحكوم عليه ومبلغ التعويض المحكوم به الذى كان مشار النزاع فى الاستئنافين ، دون حاجة الى قرار من المحكمة بضم الاستئناف الفرعى الى الاستئناف الاصلى . ليصدر فيهما حكم واحد . ذلك ان الاستئناف الفرعى - على ما سبق البيان - لا ينشئ خصومة مستقلة عن خصومة الاستئناف الاصلى فهو يتبعه ويزول بزواله - فانه لا يكون قد شاب منطوق الحكم المطعون فيه غموض أو إبهام .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٥ قى جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ سى ٢٩ ص ١٨٦٥)

● القضاء بعدم قبول الاستئناف الفرعى لرفعه بغير الطريق السذى . رسمه القانون لا يعول دون رفع استئناف فرعى من جديد بأجراءات صحيحة طالما لم يقفل باب المرافعة فى الاستئناف الاصلى لأن القضاء بعدم قبول الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانونى لا تستنفذ به المحكمة ولايتها فى نظر الموضوع لتعلقه كشكل الاجراءات وتقتصر حجيبته على رفع الاستئناف الفرعى من جديد بذات الاجراءات السابقة .

(الطعن رقم ٩٣٥ سنة ٤٨ قى جلسة ١٩٨٢/٣/٨)

● اذا صدر حكم أجيب فيه الخصم الى بعض طلباته أو قضى فيه لكل من الخصمين على الآخر بكل أو بعض طلبات خصمه ، فانه يجوز لكل من الخصمين أن يستأنف هذا الحكم ، فاذا رفع الاستئناف فى الميعاد ولم يكن أحد المستأنفين قد قبل الحكم الابتدائى ، فان كل استئناف منها يكسود استئنافا أصليا مستقلا أما اذا استأنف أحد الخصمين الحكم فقد أجاز المشرع فى المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا يرد به على الاستئناف الاصلى . بالاجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه . فاذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف وبعد قبول الحكم وقبل رفع الاستئناف الاصلى اعتبر الاستئناف فى هذه الحالة استئنافا فرعىا - يتبع الاستئناف الاصلى ويزول بزواله .

وإذا كان طالب الاستحقاق والمدين المنفذ عليه لا يعتبر أحدهما محكوما له على الآخر ومحكوما عليه له فى نفس الوقت فى حكم مرسى الزاد . وانما

يعتبر كل منهما محكوما عليه فيه لصالح طالب التنفيذ والراسي عليه
المزاد . فلا يتصور أن يكون استئناف أحدهما دفاعا في استئناف الآخر وردا
عليه . ومن ثم فإنه لا يجوز لأحدهما أن يرفع استئنافا مقابلا أو فرعيا أثناء
نظر الاستئناف الأصلي المرفوع من الآخر ، ولئن كان التكييف القانوني
الصحيح لاستئناف الطاعن الأول - المدين المنفذ عليه - المرفوع بمذكرة عن
حكم مرسى المزاد أثناء نظر استئناف الطاعنة الثانية ورعية الاستحقاق لذلك
الحكم هو أنه استئناف انضمامي في حكم المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات
السابق ، المقابلة للمادة ٢٦٨ من قانون المرافعات الحالي ، باعتبار أن بطلان
حكم مرسى المزاد موضوع غير قابل للتجزئة . إلا أنه لا يجدى الطاعن الأول
النعي على الحكم المطعون فيه خطأ في القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا
تأسيسا على أنه استئناف أصلي رفع بعد الميعاد وبغير الطريق القانوني ذلك
أن نص المادة المذكورة صحيح في أن الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه
الذي فوت ميعاد الطعن إنما يكون أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد
زملائه منظما إليه في طلباته ، مما مفاده أن هذا الطعن يتبع الطعن الأصلي .
ويزول يزواله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى القضاء
بعدم جواز الاستئناف الأصلي المرفوع من الطاعنة الثانية ، فإنه يترتب على
ذلك زوال الاستئناف الانضمامي الذي رفعه الطاعن الأول منضمما إلى الطاعنة
الثانية في طلباته ما هو ما يتساوى في نتيجته مع الحكم بعدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ من ٢٦ ص ٦٧٥)

الفصل السابع

قيد الاستئناف

الحصومة في الدعوى المبتدأة وفي الاستئناف تنعقد بالإيداع والاعلان وهي في هذا تقاير ما كان يجري عليه العمل في ظل قانون المرافعات القديم اذ كان القيد الاجراء الثاني بعد اعلان الصحيفة . أما في ظل قانون المرافعات الحالي فقد أصبح القيد هو الاجراء الأول ويليه الاعلان ومن ناحية ثانية تولى قلم الكتاب بنفسه قيد الدعوى ، والذي يجري عليه العمل هو أن المستأنف يقدم أصل صحيفة الاستئناف مرفقا بها صور بقدر عدد الخصوم بالإضافة الى صورة زائدة عن عدد الخصوم خاصة بالجدول . ويتولى المستأنف تقديمها لقلم الكتاب الذي يؤشر عليها بما يفيد ان الحكم المستأنف صادر بين الخصوم في القضية رقم ٠٠٠ والصادر فيها الحكم بتاريخ ٠٠٠ ، ومن بعد يقوم بتقدير الرسوم القضائية المستحقة وبعد توريدها الى خزينة المحكمة يسلم قلم الكتاب أصل صحيفة الاستئناف ومرفقاتها والذي يقوم بدوره بقيدتها بجدول قيد القضايا موضحا به رقم الدعوى وأسماء الخصوم وملخص عن موضوع الاستئناف والجلسة التي حددها النظر الاستئنافي . على أن يسلم أصل الصحيفة وصورها في اليوم التالي على الأكثر الى قلم المحضرين ليتولى اعلانها بنفسه . أما الصورة الخاصة بالجدول فتودع بملف وتسلم الى كاتب الجلسة المختص والتي تنتظر خصومة الاستئناف أمام الدائرة التي يعمل بها ليتولى بدوره قيدها بأجندة الجلسات بالجلسة المحددة والزائدة بالصورة . وعند فراغ قلم المحضرين من اعلان الصحيفة يسلمها بدوره الى قلم الكتاب الذي يتولى تسليمها لسكرتير الجلسة .

وهذه الاجراءات وبصفة خاصة اجراء قيد الدعوى من النظام العام ويترتب على عدم مراعاة هذه الاجراءات بطلان الصحيفة .

الفصل الثامن

اعلان الاستئناف

تمهيد :

سبق القول بأن اعلان صحيفة الاستئناف اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، الا أنه اجراء مشروط بميعاد . ذلك أن المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات تقضى بأن يسرى عمل الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الأحكام انما تقصد الاجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة ، و اعلان صحيفة الاستئناف اجراء مشروط حصوله في ميعاد فاحالتها تشمل هذا اجراء مشروطا بميعاده وهو ما تقضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات . والاعلان يرد أو ينصب على ورقة من أوراق المحضرين من أجل ذلك نتمرض في هذا الفصل الى المسائل الآتية :

أولاً : هامية أوراق المحضرين وبياناتها .

ثانياً : اعلان الأشخاص الطبيعيين .

الاعلان في الموطن الاصل :

١ - التعريف بالموطن الاصل .

٢ - تعدد الموطن الاصل .

٣ - موطن الأعمال .

٤ - وجود الشخص المطلوب اعلانه وتسليمه الصورة .

٥ - وجود أحد المقيمين مع المطلوب اعلانه وتسليمه الصورة .

٦ - الاعلان في شخص الوكيل .

٧ - تسليم الاعلان لجهة الادارة .

٨ - تسليم الاعلان الى النيابة .

- ثالثا : الاعلان فى الوطن المختار .
- رابعا : الاعلان فى قلم الكتاب .
- خامسا : (١) اعلان رجال القوات المسلحة . (ب) اعلان المسجونين .
- سادسا : اعلان المقيمين فى الخارج .
- سابعا : اعلان العاملين بالسفن التجارية .
- ثامنا : اعلان الأشخاص الاعتبارية .
- ١ - الأشخاص الاعتبارية العامة .
- ٢ - الأشخاص الاعتبارية الخاصة .
- تاسعا : الاعلان بالبريد .
- عاشرا : بطلان الاعلان .

أولا : ماهية أوراق المحضرين وبياناتها :

- تنص المادة ٩ من تقنين المرافعات على أن « يجب أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها على البيانات الآتية :
- ١ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى حصل فيها الاعلان .
 - ٢ - اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه كذلك ان كان يعمل لغيره .
 - ٣ - اسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها .
 - ٤ - اسم المعلن اليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معلوما وقت الاعلان فأخر موطن كان له .
 - ٥ - اسم وصفا من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه .
 - ٦ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة .

كما تنص المادة ١٩ من ذات التقنين على أن « يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ . أى أن مؤدى نص المادتين ٩ ، ١٠ من قانون المرافعات يدل على أن أوراق المحضرين تخضع في تحريرها لاجراءات معينة وبيانات خاصة حددتها المادة التاسعة ورتبت المادة ١٩ البطلان على عدم مراعاتها وأهم هذه البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الورقة تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان - ويعتبر تاريخ الاعلان بيانا جوهريا ، وإذا كان يجب في صورة الاعلان أن تكون مطابقة للأصل متضمنة جميع البيانات المطلوبة في الورقة بخط يمكن قراءته فإنه إذا اعتور الصورة نقص أو خطأ واشتملت على بيان لا يمكن قراءته كتاريخ حصوله مثلا ٠٠ بطل الاجراء ولو كان الأصل صحيحا أو كان البيان مكتوبا فيه بخط واضح ولا يجوز في هذه الحالة الرجوع الى الأصل ، ذلك أنه من المقرر قانونا أنه لا يجوز تكملة النقص في بيانات ورقة الاعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل - وفي هذا قضت محكمة النقض ٠٠٠٠ لما كان ذلك وكان البين من صورة اعلان الحكم الابتدائي الى الطاعة والمقيدة وملف الطعن المائل - أن المحضر حرر فيها تاريخ الاعلان بخط يستحيل قراءته بل ان ما خطه فيها بصدد هذا البيان لا يمكن أن يدل بذاته على كنه هذا التاريخ ومن ثم فإن هذا الاعلان يكون باطلا حتى ولو كان الأصل قد اشتمل على تاريخ الاعلان بخط واضح مقروء (١) »

على أنه من جماع ما تقدم فيمكن القول أن أوراق المحضرين أخذنا من مسماها أنها تلك الأوراق التي يتولى المحضرون اعلانها أو تنفيذها وقد تكون ورقة تكليف بالحضور - صحيفة الدعوى - الانذارات ، أوراق التنفيذ وجميعها أوراق رسمية وحجة على الكافة ولا يجوز النيل منها الا بطريق الطعن بالتزوير ويجب تحريرها من أصل وعدد من الصور بعدد الملن اليهم ولو كانوا متضامنين أو ملتزمين بالتزام غير قابل للتجزئة .

● جرى قضاء هذه المحكمة على أن توقيع المحضر على الورقة التي تم بها الاجراء الذي قام به هو الذي يكسبها صفتها الرسمية فإذا خلت من هذا التوقيع فقدت ذاتيتها كورقة رسمية وانعدم أى أثر بها وتعلق بطلانها لهذا السبب بالنظام العام فيجوز أبداؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٤٥٠ قى جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢)

(١) الطعن رقم ٥٩١ سنة ٤٠ قى جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ .

● لا يجدى المطعون ضده التمسك بمضم ذكر الساعة في ورقة اعلان
الطعن طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز اجراؤه فيها .
(الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ١٣٠٣)

ثانيا - اعلان الاشخاص الطبيعيين

١ - الاعلان في الوطن الاصل :

التعريف بالوطن الاصل :

تنص المادة ٤٠ من التقنين المدني على ان « الوطن هو المكان الذي يقم
فيه الشخص عادة » .

وبجوز ان يكون للشخص في وقت واحد اكثر من موطن كما يجوز
ألا يكون له موطن ما » .

والذي يؤخذ من هذا النص هو ان الوجود في المسكن في مكان ما
لا يجعل منه موطناً ما لم تكن اقامته فيه مستقرة . والاستقرار ليس معناه
الاقامة دون انقطاع وانما يقصد به الاستمرار على وجه يتحقق معه شرط
الاعتیاد ولو تخللتها فترات غيبة سواء متقاربة أو متباعدة . . أى أن الوطن
حالة واقعية وليس رباط صناعي يخلقه القانون ويصل به ما بين شخص معين
ومكان معين ، ومن ثم فانه من الممكن أن يكون للشخص أكثر من موطن
أو لا يكون له على الإطلاق . على أنه الى جانب الوطن الذي يعينه الشخص
بارادته واختياره من جراء اقامته المعتادة يوجد ثلاثة أنواع من الوطن :

أولاً - موطن أعمال :

وهو قاصر على المكان الذي يباشر فيه الشخص نشاطه سواء التجاري
أو الصناعي أو حرفه . يعتبر بالنسبة الى الغير موطناً له فيما يتعاق بادارة
هذه الأعمال .

ثانياً - موطن قانوني :

وهو ما ينسب القانون للشخص ولو لم يقم فيه عادة كما هو الحال
بالنسبة للقاصر والمحجور عليه والمفقود اذ القانون يجعل منه موطناً وليه
أو وصيه أو القيم عليه أو وكيله موطناً له .

ثالثا - موطن مختار :

وهو ما يتخذه الشخص لتنفيذ عمل قانوني معين كما إذا اختار مكتبه محامى موطناً له .

ومؤدى ذلك أيضا ان المكان الذى يتلقى فيه الطالب العلم دون ان يقيم فيه لا يعد موطناً له (١) .

والموطن الاصلى فى نظر فقهاء الشريعة الاسلامية هو موطن الانسان فى بلده ، او فى بلدة اخرى اتخذها دارا توطن فيها مع اهله وولده ، وليس فى مقصده الارتحال عنها ، وان هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص موطن السكن ، وهو ما استلهمه المشرع حين نص فى المادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة (٢) » .

الاعلان :

تنص المادة ١٠ من تقنين المرافعات على أن « تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الاحوال التى بينها القانون » .

وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله او انه يعمل فى خدمته او انه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار » .

فالقاعدة اذا أن اوراق المحضر تعلن أصلا الى الشخص المراد اعلانه مع شخصه فى أى مكان يوجد فيه حتى ولو صادف وجوده بمقر المحكمة . او فى موطنه الاصلى والختيار هنا للمحضر ذاته ان شاء سلمه الورقة المراد اعلانها أو اعلانه بها على موطنه الاصلى . ويجوز تسليمها فى الموطن المختار غير أن ذلك يتحقق اذا اختار الشخص موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانوني معين فان الاعلان جائز بالنسبة للاوراق المتعلقة بهذا العمل دون غيره .

فإذا لم يجد المحضر المراد اعلانه فعلياً أن يسلم الورقة الى من يقرر

(٢) تقضى ١٩٦٦/٥ من ٢٠ من ٨٠٩ .

(٣) الطعن رقم ١١ سنة ٢٧ ق احوال شخصية جلسة ١٩٦٠/١٦/٢٥ من ٢١ من ١١٦١ .

أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأصهار .

وكلمة من يقرر لم تأتي وليد صدقة وإنما عنها الشارع وقصدوا ذلك أن المحضر الذي يباشر إعلان الورقة غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب في موطنه الأصلي^(١) وأدعى أمامه أن له صفة تخوله استلام الإعلان وفقا للقانون . ومن ثم لا يكون منتجا الادعاء بالتزوير في ورقة المحضرين بدعوى أن من تسلم الورقة ليس وكيلًا أو قريبًا أو خادما للمعلن اليه باعتبار أن المشرع لم يلزم المحضر من التحقق من شخصية من تسلم الإعلان .

تعدد الوطن الأصل :

● لما كانت المادة ٢/٤٠ من القانون المدني تنص على أن يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن وكان الطاعن قد عين موطنًا له في عقد الإيجار هو العين المؤجرة لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا العقد فإن هذا الموطن يظل قائما ويصح إعلانه فيه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والأوراق أن المطعون ضده الأول أعلن الطاعن بصحيفة الدعوى وبصحيفة الاستئناف في ذلك الموطن فإن الإعلان يكون صحيحا .
(الطعن رقم ٥٨٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٠)

٢ - الإعلان على موطن الأعمال :

● تجيز المادة ٤١ من القانون المدني اعتبار محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها موطنًا للتاجر بجانب موطنه الأصلي للمحكمة التي أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الوطن تعد بالأمر الواقع وتستجيب لحاجة المتعاملين ولا تعتبر الإقامة الفعلية عنصرا لازما في موطن الأعمال الذي يظل قائما ما بقي النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه .
(الطعن رقم ٣٩٥ سنة ٤ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١ من ٢٧ ص ٨٤٤)

● غلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجاري فيه .
(الطعن رقم ٣٥٨ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ من ١٧ ص ٣٢)

(٤) نظري ١٩٧٨/٣/١٤ طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق .

● المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً فيما يتعلق بأعمال إدارة هذه التجارة أو الحرفة وفقاً لنص المادة ٤١ من القانون المدني ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مهنته صاحب مكتب لسيارات النقل وأن المجنى عليه كان يعمل مساعد ميكانيكي لديه وأن وفاته نتجت عن انقلاب سيارة نقل أثناء قطرها بسيارة نقل أخرى وأن السيارتين مملوكتان للطاعن فإن مفاد ذلك أن الحادث نتج عن النشاط التجاري للطاعن ومن ثم يكون اعلانه في محله التجاري صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ ق. جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ ص ٢٩)

٣ - وجود الشخص المطلوب اعلانه وتسليم الصورة اليه :

● المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد اعلانه طالما أنه خوطب في موطنه الأصلي . بل يكفي أن يسلم صورة الاعلان في هذا الموطن الى من يقرر أنه المراد اعلانه .

(الطعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٨/٣/١٤ ص ٢٩ ص ٧٢٥)

● توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة الملنة إما على توقيع مستلم الصورة ، وإما على اثبات واقعة امتناعه وسببه . لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتماً على امتناعه بل قد يرد الى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه . فإذا كان الثابت أن اعلان الحكم الغيابي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطباً مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الاعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الاعلان ، فإنه يكون باطلاً طبقاً للمادة ٢٤٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، وبطلان هذا الاعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

(الطعن رقم ١٠٢٣ سنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦٠/١٢/٦ ص ١١)

٤ - وجود أحد القيمين مع المطلوب اعلانه وتسليم الصورة اليه :

● مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات يدل على أن المشرع لم يوجب على المحضر التحقق من صفة من تسلم صورة الاعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد اعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التي تخول له تسلمها ويعتبر الاعلان صحيحاً متى سلمت الورقة على النحو المتقدم .

(الطعن رقم ٥٦١ سنة ٤٧ ق. جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

● مفاد النص في المادة ١١ في فقرتها الثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ وفي فقرتها الثالثة ٠٠ وفي المادة ١٩ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت الخطوات التي يتخذها في اتعلم الاعلان لضمان وصول ورقته الى المعلن اليه أو وصول الاخطار بمكان وجوده ان لم تصل اليه ، وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال يترتب على اتمامها آثار قانونية ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر اكتفى في ورقة اعلان المطعون عليه الأول بتحرير عبارة « أخطر » ١٩٧٣/٤/٢ ، وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت لجهة الإدارة ، كما لا تفيد أن الأخطار تم بطريق الموصى عليه - أي المسجل - ولا يغير من ذلك القول بأنه ثبت من الشهادة الصادرة من قلم المحضرين أن الاخطار قد أرسبل اليه ويكتاب مسجل ذلك أنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الاعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

(الطعن رقم ١١٧٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)

● مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات يدل على أن المشرع لم يوجب على المحضر التحقق من صفة من تسلم صورة الاعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد اعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التي تخول له تسلمها ويعتبر الاعلان صحيحا متى سلمت الورقة على النحو المتقدم .

(الطعن رقم ٥٦١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

● مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يدل على أن الأصل في اعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المراد اعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد اعلانه في موطنه جاز تسليم الأوراق الى أحد أقاربه أو أصهاره بشرط أن يكون مقيما معه فإذا أغفل المحضر إثبات صفة من تسلم صورة الاعلان أو أغفل إثبات أنه من أقارب أو أصهار المطلوب اعلانه المقيمين معه فإنه يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان يبين من الصورة الرسمية لأصل صحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن أن المحضر أثبت فيها إنتقاله الى محل إقامة الطاعن ولم يجد لاعلانه بها فأعلنه بصورتها مخاطباً مع ابن عمه ٠٠٠ دون أن يثبت أنه مقيم مع الطاعن

وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه . فإن هذا الحكم يكون ميبيا بالبطلان لصدوره بناء على إجراءات باطلة .

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ من ٣١ ص ٢٢٤)

٥ - الإعلان في شخص الوكيل :

● مؤدى نص المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات السابق هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه ، وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد اعلانه ، وتبين له أنه غير موجود .

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥ سنة ٢٤ ص ١٠٣)

● مؤدى نص المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد اعلانه وتبين له أنه غير موجود ، فإذا كان المحضر قد توجه من يادى الأمر إلى وكيل المطعون عليه في منزله وأعلمه بتقرير الطعن فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات ، وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان في غيبة المطعون عليه وفقا لنص المادة ٩٥ مرافعات .

(الطعن رقم ٣٩١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١٤)

تسليم الإعلان لجهة الادارة :

تنص المادة ١١ من تقنين المرافعات على أن : إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال .

وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الادارة .

ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الاعلان
محصولته .

ويقتصر الاعلان منتجا لا قارة من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا

يبين من هذا النص أن الحالات التي تسلم فيها الورقة المراد اعلانها الى الادارة يتم في :

١ - حالة عدم وجود المعلن اليه أو أحد ممن يصح تسليم الصورة في موطنه اليهم .

٢ - حالة امتناع من وجده المضر من هؤلاء عن الاستلام .

٣ - حالة امتناع المعلن اليه شخصيا عن الاستلام .

٤ - حالة امتناع المعلن اليه أو من وجده المضر في موطنه ممن يصح تسليم الاعلان اليهم .

ويصح تسليم الورقة المراد اعلانها الى أي ممن عدتهم المادة المذكورة دون مراعاة للترتيب الواردين به في هذه المادة .

على أن الاعلان هنا ينتج اثره لا من وقت وصول الكتاب المسجل وانما من وقت تسليم الصورة الى رجال الادارة .

والنص قاطع في الدلالة بأنه يترتب على اغفال ارسال الكتاب الموصى عليه أو تجاوز الميعاد وهو أربع وعشرين ساعة البطلان اعمالا لنص المادة ١٩ من ذات التقنين .

● عدم ارسال الخطاب الموصى عليه مبطل للاعلان وأن عدم اثبات تاريخ ارسال الخطاب في الاعلان مبطل له .

(نقض ١٩٠٧/١١/٧ الكتب الفنى سنة ٨ ص ٧٧٦)

● اغفال المحضر اثبات جميع الخطوات التي سبقت تسليم صورة اعلان تقرير الطعن الى شيخ البلد من انتقاله الى موطن المراد اعلانه وبيان وقت الاعلان وأنه لم يجد أحدًا بهذا الموطن أو وجده مفلقا أو وجده به وكيله أو خادمه أو أحد الساكنين معه ورقص الموجود منهم استلام الاعلان - اغفال ذلك يترتب عليه بطلان الاعلان وفقا للمادتين ١٢ ، ٢٤ مراقعات .

(الطعن ٢٣٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٠٦/٢/٢ ص ٧ ص ١٤٩)

● لا يصح الاعلان لجهة الادارة الا في حالة عدم وجود الشخص المراد اعلانه أو من يصح تسليم الصورة اليه أو امتناع من وجد عن الاستلام .
عدم اعلان الخصم في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم .
قبل تسليم الصورة الى الادارة . بطلان الاعلان .

(نقض ١٩٦٢/٦/٢١ المكتب الفني سنة ١٣ ص ٨٢٤)

● قيام المحضر بتسليم صورة الاعلان لمندوب الادارة لعدم وجود من يتسلم الاعلان واطاراه المطعون عليه بتسليم الصورة لجهة الادارة فان الاعلان يكون صحيحا ولا ينال من صحته عدم ذكر اسم مستلم الصورة فيه لأن المشرع قد دل بما نوه عنه من الاكتفاء باخطار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الادارة على أنه يمتد في صحة الاعلان في هذه الحالة لوصوله لجهة الادارة دون ما نظر الى اسم مستلمه .

(نقض ١٩٥٧/١٢/٥ سنة ٨ ص ٨٧٨)

● حتمت المادة ١٢٥ من قانون المرافعات السابق على المحضر في حالة تسليم الاعلان الى جهة الادارة توجيه كتاب موصى عليه الى المعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وقد حرص المشرع على أن يذيل هذه المادة بأنه يجب على المحضر « أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته » وهو ما يفيد أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت تفصيلا الخطوات التي يتخذها في اتمام اجراءات الاعلان لضمان وصول ورقة الاعلان الى المعلن اليه أو وصول الاخطار بمكان وجودها ان لم تصل اليه . وحتى يكون في هذا التفصيل رقابة على المحضر فيما يباشره من اجراءات يترتب على اتمامها آثار قانونية مختلفة ، واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر اكتفى بتحرير عبارة « أخطر في ١٩٦٣/٤/٣٠ سركي عام » وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة كما لا تفيد عبارة سركي عام أن الاخطار تم بطريق الكتاب الموصى عليه ، وكان الحكم قد رتب على هذا النقص بطلان الاعلان فانه لا يكون قد خالف القانون ، ولا وجه للقول بأنه كان على المحكمة أن تطلع على السركي العام بقلم المحضرين حتى تتبين منه أن الاخطار أرسل الى المعلن اليه بطريق الكتاب الموصى عليه ذلك أنه لا يجوز على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكملة النقص الموجود بورقة الاعلان بدليل غير مستند من الورقة ذاتها .

(الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٥ ص ٢٢ ص ٤٨٢)

● متى كان اعلان صحيفة الاستئناف قد تم ما بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً على ما تقضى به المادة الثامنة من قانون المرافعات السابق وكان لا يجوز المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الاعلان من أنه وجد مكتب المحامي المعلن اليه مغلقة ، طالما أن الطاعن لم يدع بتزوير هذا البيان كما أن توجيه الخطاب الموصى عليه على تسليم الصورة لجهة الادارة ولا سبيل لاثبات هذا البيان الا في أصل الاعلان دون الصورة التي يكون قد سلمها فعلاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فان النعي عليه بمقولة أن رده على الدفع بالبطلان جاء غامضاً يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٣٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩ س ٢٥ ص ٨٤٠)

● يكفي لاثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب ارسال الخطاب المسجل خلاله أن يورد المحضر في ورقة الاعلان توجيهه هذا الخطاب الى المعلن اليه في اليوم التالي لتسليمها ، واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر أثبت في أصل الاعلان بصحيفة التعجيل قيامه بارسال خطاب مسجل الى الطاعة في اليوم التالي لتسليمه الصورة لجهة الادارة فان الاعلان يكون قد تم صحيحاً .

(الطعن رقم ٦٣١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠)

● لا ينال من صحة الاعلان عدم بيان اسم وصلة من سلمت اليه صورة الاعلان من رجال الادارة لأن المشرع قد دل بما نوه عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات من الاكتفاء باخبار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الادارة ، على أنه يمتد في صحة الاعلان في هذه الحالة لجهة الادارة دون ما نظر الى اسم المستلم صورته أو صفته من رجال الادارة .

(الطعن رقم ١٠٦٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

٨. - تسليم الاعلان الى النيابة :

اعلان الأوراق القضائية في النيابة بذلاً من الاعلان لشخص المراد اعلانه أو في محل اقامته ، انما أجازته المشرع على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل اقامة المراد اعلانه ، ومن ثم فلا يكفي أن ترد الورقة بدون اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . ويجب أن يتضمن ورقة الاعلان الموجهة للنيابة بيان آخر موطن للمعلن اليه في مصر أو في الخارج . أما اذا جاءت خالية منه فمن ثم فان الاعلان يضحى باطلاً .

● تقدير كفاية التحريات عن موطن المراد اعلانه ، قبل اعلانه في مواجهة النيابة - او عدم كفايتها أمر تقديري لمحكمة الموضوع ويرجع لظروفه كل واقعة على حدها ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد استدل من الأوراق على عدم كفاية هذه التحريات ورتب على ذلك بطلان الاعلان في مواجهة النيابة فانه لا يكون هناك محل لتعيب الحكم في هذا الخصوص .
(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٢ س ١٣)

● متى تم تسليم صورة الاعلان للنيابة وفقا للمادة ١٤ فقرة ١٠ من قانون المرافعات قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٤٠٥ من القانون المذكور لاعلان الاستئناف فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبره مرفوعا بعد الميعاد وقضى بناء على ذلك بسقوط الحق فيه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٠٥ سنة ٣٣ ق جلسة ٢٥/١/١٩٦٨ س ١٩)

● متى كان يبين من اعلان تقرير الطعن أن المحضر توجه لاعلان المطعون عليهم الخمسة الأول في محل اقامتهم الذي حدده الطاعن في ورقة اعلان تقرير الطعن ، وأثبت أنه « ليس لهم محل اقامة في هذا العنوان ، وأن الذي يقيم به هو » وأنهم تركوا الاقامة في هذا المنزل من مدة طويلة ولا يعلم لهم محل اقامة ، ولما ورد الاعلان الى الطاعن قام باعلانهم مباشرة الى النيابة العامة دون أن يبذل أى مجهود في تعرف محل اقامة المراد اعلانهم مع ان اعلان الأوراق القضائية الى النيابة لا يصح اللجوء اليه الا اذا قام طالب الاعلان بالتحريات الكافية للتقصي عن محل اقامة المعلن اليه ، ولم يهدف بحثه وتقصيه الى معرفته وكان الطاعن لم يقم بالتحريات الكافية للتعرف على محل اقامة المطعون عليهم الخمسة الأول بعد تركهم محل اقامتهم الذي حدده في ورقة اعلان تقرير الطعن قبل اعلانهم . فان اعلان الطعن لهم يكون باطلا .
(الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧٤ س ٢٥ س ٥٩٨)

ثالثا - الاعلان في الموطن المختار

الأصل أن يتم اعلان الطعن لشخص المحسم ، أو في موطنه الأصلي ، ولا يجوز تسليم الاعلان في الموطن المختار . بيد أن المادة ٢١٤ من تقنين المرافعات تنص على أن « يكون اعلان الطعن لشخص المحسم أو في موطنه ويجوز اعلانه في الموطن المختار المبين في ورقة اعلان الحكم » .

وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ، ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة ، • بما مفاده أنه يشترط لاعلان الطعن في المحل المختار أن يكون الخصم قد اتخذ هذا المحل في ورقة اعلان الحكم • لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينة قانونية على قبول اعلانه بالطعن فيه ولو لم يصرح بذلك •

أما إذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه طواعية لنص المادة ٢/١٢ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن وإذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه ، وتسلم الصورة عند الاقتضاء الى جهة الادارة طبقا للمادة السابقة • على أن اعداد الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوصيات الذبعة بصحيفة الطعن يتم في مركز ادارتها لرئيس مجلس الادارة ولا يجوز اعلانها بغير هذا الطريق •

● تسليم صورة اعلان الاستئناف للنيابة • شرطه • عدم الاستدلال على الموطن الأصلي للمستأنف عليه • بيان موطنه المختار في صحيفة الدعوى • وجوب اعلانه بالصحيفة فيه •

(نفى ١٩٧٩/١٢/٢٠ طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق)

● مودى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن اعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون الا في حالتين : ١ - اذا كان الموطن المختار للمطعون عليه مبينا في ورقة اعلان الحكم • ٢ - اذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وفي غير هاتين الحالتين لا يصح اعلان الطعن في الموطن المختار - لأن الأصل - وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة أن يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو موطنه الأصلي •

(نفى ١٩٨٠/٢/٥ طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق)

● ان الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه « اذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة » • فلا يصح اعلان صحيفة الاستئناف الى المستأنف عليه - اذا كان هو المدعى - في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى الا اذا كانت هذه الصحيفة قد خلت تماما من بيان موطنه الأصلي أو كان البيان

قاصرا لا يمكن معه الاهتداء الى الوطن الاصلى للمدعى . واذا كان ذلك وكان
الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة افتتاح الدعوى امام محكمة الدرجة
الاولى المقدمة من الطاعن وكذلك الصورة الرسمية من حكم المحكمة الابتدائية
انه مبين بالصحيفة المذكورة موطن المدعى - المستأنف عليه الطاعن - شقة
٩٠٢ بالعمارة ٦٢ بمدينة الاعلام قسم الفجوزة محافظة الجيزة . وكان الحكم
المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدفع على ان المستأنف عليه (الطاعن)
لم يبين موطنه الاصلى بصحيفة افتتاح الدعوى واجاز الاعلان الحاصل فى
المحل المختار المبين فى تلك الصحيفة فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق
مما جره الى مخالفة القانون مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ طعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٠ ق)

● النص فى المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أنه اذا كان المطعون
ضده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى
جاز اعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى هذه الصحيفة وكانت الأوراق
قد جاءت خلوا مما يفيد اعلان الحكم الابتدائى ، وكان البين من مدونات
الحكم المطعون فيه أن الطاعنات لم يبين فى صحيفة الدعوى موطنهن الاصلى
واوردن أن وكيانهن هو السيد / بما يفيد أن محل هذا الوكيل
هو موطنهن المختار ومن ثم جاز اعلانهن بالطعن فيه واذا تم الاعلان فى هذا
المحل المختار فانه يكون قد وقع صحيحا .

(نقض ١٩٨٤/٥/١٤ طعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٩ ق)

رابعا - الاعلان فى قلم الكتاب :

تنص المادة ١٢ من تقنين المرافعات على أن « اذا أوجب القانون على
الحصم تعيين موطن مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح جاز
اعلانه فى قلم الكتاب بجميع الأوراق التى كان يصح اعلانه بها فى الوطن
المختار » .

واذا ألغى الحصم موطنه الاصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح
اعلانه فيه » .

وهذه المادة تشير الى أن هناك ثمة حالات أوجب المشرع فيها على الحصم
أن يتخذ له موطن مختار فى دائرة المحكمة التى يباشر فيها الاجراءات ومن

ثم اذا لم يفعل جاز اعلانه بquam كتاب المحكمة بجميع الأوراق التي كان يصح اعلانه بها في الوطن المختار . أما اذا ألقى موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك فإن الاعلان يكون صحيحا في الوطن المختار رغم الفائه وذلك لعدم اخباره لخصمه بالفائه لموطنه المختار . أما اذا أخبر خصمه بتغيير الموطن وجب توجيه الأوراق الى موطنه الجديد بحيث اذا لم يراعى ذلك فإن الجزاء هو البطلان وهذا البطلان ليس متملقا بالنظام العام وإنما هو بطلان نسبي للخصم الذي بطل اعلانه أن يتمسك به .

● اخبار الخصم بتغيير الموطن الأصلي لخصمه . وجوب توجيه الاعلان في الوطن الجديد . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .

(نقض ١٩٨٠/١/٢ طعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٩ ق)

● بطلان الخصومة لعدم اعلان أحد الخصوم اعلانا صحيحا هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متملقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، فافادة من صح اعلانهم - في هذه الحالة - من البطلان الحاصل في اعلان أحدهم لا يكون الا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ، بأن يتمسك من له الحق فيه وتحكم به المحكمة .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١١ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ ق)

● اذا لم يكن محامي الخصم مقيما بالبلد الذي به مقر المحكمة ولم يتخذ هذا الخصم موطنها فيها فيكون اعلان المذكرات والأوراق اليه صحيحا في قلم الكتاب وذلك طبقا للمادة ٨٤ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٨ س ٨ ص ٤٣٨)

خلاصة - (١) اعلان أفراد القوات المسلحة

تنص المادة ١٣/٦ على أن « فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي :

« (٦) ما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم بوساطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة » .

والمقصود بأفراد القوات المسلحة ، الضباط سواء العامل منهم أو الاحتياط ، والجنود الدائم أو المؤقت ، وجميع الموظفين العاملين بوزارة الدفاع وهؤلاء يعلنون عن طريق النيابة اذ يقوم المحضر بتسليم صورة الاعلان الى النيابة العامة والتي تتولى بدورها تسليمها الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ثم تقوم الأخيرة بتسليمها الى المعلن اليه .

ويعتبر الاعلان قد تم بمجرد تسليمه الى الادارة القضائية المختصة .
بالقوات المسلحة حتى ولو لم تسلمه الى المعلن اليه .

واذا زالت صفة المعلن اليه فيتم الاعلان بالطرق العادية والعبرة هـ بوقت الاعلان بحيث اذا كان من بين أفراد القوات المسلحة تبين أن يتم اعلانه على النحو المبين بالمادة ٦/١٣ من تقنين المرافعات .

أما اذا أعلن بغير هذه الطريقة وحضر المعلن اليه ولم يفصح عن صفته أو يدفع ببطلان الاعلان وكان المدعى يجهل بدوره صفة خصمه فان الاعلان صحيح والخسومة منقذة . بحيث اذا صدر حكم ضد هذا الخصم فلا يحق له في الاستئناف أن يدفع ببطلان الاعلان باعتبار أنه قد أخطأ والقاعدة الر الخاطأ لا يستفيد من خطئه والقول بغير هذا يؤدي بنا الى نتيجة تأباها قواعد العدالة ذلك أنه لو أبيع له النعى أمام الاستئناف بانعدام الخصومة فمؤدى هذا الا يدفع ببطلان الاعلان أمام محكمة أول درجة بقصد التريث والوقوف على نتيجة الحكم بحيث إذا صدر لصالحه سككت واذا صدر ضده استعمل حقه في الدفع وهو ما لا يستقيم وقواعد العدالة كما سلف البيان .

أما اذا استعمل المدعى الفش في هذا وأدخل الحيلة في الاعلان وتول اعلان المدعى عليه باعتباره أحد أفراد القوات المسلحة على نحو يفار ما نصت عليه المادة ٦/١٣ ولم يشير في الاعلان مطلقا أنه من بين أفراد القوات المسلحة وانتهى المطاف الى صدور حكم في الدعوى وأعلن الحكم بنفس الطريقة وانقضت مواعيد الاستئناف بفواتها فلا يمكن القول هنا أن الحكم قد تحصن ويكون للمستأنف - المدعى عليه - أن يظن على الحكم بدعوى مبتدأة طابا لانعدامه باعتباره أن اجراءات التقاضى من النظام العام ولا يجوز مخالفتها الا بنص وأن الخصومة في الدعوى المطعون على حكمها لم تنقذ اذ الاعلان باطل وعليه فقط أن يقدم أو يقيم الدليل على أن خصمه - المستأنف عليه - المدعى قد أدخل الفش المفسد لكل أمر في الاعلان وأنه يعلم في وقت مفاصر أو قبل رفع الدعوى بصفتة أية ذلك مثلا عقد الايجار المدون به الصفة

والذى يربط العلاقة بينهما أو الانذار الرسمي الذى تلقاه من قبل رفع الدعوى أو صور المخاطبات والمكاتبات المترددة بينهما ، عندئذ تقضى المحكمة بانعدام الحكم .

● لما كان الحكم المطعون فيه واجه دفاع الطاعن بشأن بطلان اعلانه بالاستئناف بوصفه ضابط بالقوات المسلحة ، ورد عليه بأسباب لا خطأ فيها قانونا بقوله « أما القول بأنه تقيب احتياطي بالقوات المسلحة فهي صفة لم تذكر فى أية ورقة من أوراق الدعوى ؛ فكان كل من المستأنفين يجهل هذه الصفة وهو لم يذكر صفته فى دعواه المدنية التى رفعها ٠٠٠٠٠٠ » ، لما كان ذلك فإن الحكم اذ اعتبر الاعلان صحيحا لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا يعقب عليها من محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

(نقض ١٩٧١/٦/١٢ سنة ٢٤ ق ص ٨٩٤)

اعلان رجال الجيش . وجوب تسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة . تسليم الاعلان للنيابة دون ثبوت استلام الادارة المذكورة له اثره بطلان الاعلان .

(نقض ١٩٧٧/٢/٢٤ سنة ٢٨ ق ص ٥٦٩)

(و نقض ١٩٧٧/٣/١٦ طعن ٥١٧ لسنة ٤٣ ق)

● توجب المادة ١٣ من قانون المرافعات اتباع اجراءات معينة فى تسليم صور الاعلانات الى بعض الهيئات والأشخاص ومنهم أفراد القوات المسلحة ، والأصل فى اعلان أوراق المرافعات طبقا للمادة العاشرة من ذات القانون أن يتم تسليمها الى شخص المعلن اليه أو فى موطنه ، واكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ١٣ مسالفة البيان التى توجب اجراءات الاعلان على وجه مخالف لهذا الأصل يتعين أن يكون معلوما لدى خصمه علما يقينيا وقت مباشرته الاعلان حتى يلتزم الطريق المخصص له ، والا حق اتباع القواعد الأصلية فى الاعلان ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى فى موطنه بصفته طبيبا وقد حضر بناء على هذا الاعلان وأبدى دفاعه أمام محكمة أول درجة دون أن يوجه أية مطاعن لاجراء الاعلان فى موطنه بالصيغة المبينة بالورقة ، وكون الطاعن لم يقدم ما يدل على اشتغال ملف الدعوى على ما ثبتت صفته كأحد أفراد القوات المسلحة فإن النعى ببطلان اعلان صحيفة

الاستئناف لعدم اتباع القواعد المقررة لإعلانه طبقاً للفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات وبطلان الحكم تبعا لذلك يكون على غير أساس .
(الطعن رقم ٩٠٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٥ من ٢٩ ص ٧٥٩)

● البين من المادتين ٩ ، ١٠ من قانون المرافعات أن الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إنما تكون من أصل وصورة وأن الذي يتم تسليمه منها هو الصورة ويكون تسليمها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصل أو موطنه المختار في الأحوال التي بينها القانون وكان القانون استثناء من هذا الأصل .
قد نظم في المادة ١٣ مرافعات أوضاعاً خاصة لتسليم صور الإعلانات إلى جهات معينة بالنسبة لأفراد معينين حددتهم تلك المادة ومن بينهم أفراد القوات المسلحة إذ نصت تلك المادة على أنه « فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتي :

- فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم تسلم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فذلك على أن الإعلان في هذه الحالة يتم بتسليم الصورة لتلك الإدارة دون أن توجب المحكمة فيما وراء ذلك بشأن تسليم الصورة إلى المراد إعلانه شخصياً .
مثلها في ذلك مثل تسليم الصورة في الوطن إذا لا شأن للمحكمة بما إذا كان الشخص الذي تسلمها فيه قد سلمها بدوره إلى المراد إعلانه أم لا . وبهذا يكون القانون قد اعتبر الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بمنزلة الوطن بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة وتسليم الصورة في الوطن يتم الإعلان وينتج أثره .

(الطعن رقم ١١٦٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)

خامساً - (ب) إعلان المسجونين

تنص المادة ٧/١٣ من قانون المرافعات على أن « فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتي :

« (٧) ما يتعلق بالمسجونين يسلم لمأمور السجن » .

أي أن المحضر يقوم بتسليم الصورة المراد إعلانها إلى مأمور السجن لصورة الالتقاء بالسجين الموجه له الإعلان وبمجرد تسليم الصورة إلى المأمور يحدث الإعلان أثره بفرض النظر عما إذا كان مأمور السجن قد سلم السجين صورة الإعلان من عدمه .

سادسا - اعلان المقيمين بالخارج

تنص المادة ٩/١٣ ، ٢٠ من تقنين المرافعات على أن :

فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتى :

(٩) ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج :

يسلم للنياية العامة وعلى النياية ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز أيضا في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسلم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التى يقع بها موطن المراد اعلانه كى تتولى توصيلها اليه .

(١٠) اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج وتسلم صورتها للنياية .

الفقرة التاسعة تفترض أن المطلوب اعلانه معلوم فى الخارج ، والفقرة العاشرة تفترض أن المطلوب اعلانه غير معلوم عندئذ تسلم الصورة المراد اعلانها اليه الى النياية العامة ويجب أن تتضمن آخر موطن معلوم له سواء فى مصر أو الخارج . وعند تسلم النياية الاعلان للمعلوم فى الخارج فهى اما أن ترسلها الى وزارة الخارجية المصرية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية واما أن تسلم الصورة مباشرة فى مصر لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التى يقع بها موطن الشخص المطلوب اعلانه وتقوم هى بدورها بتوصيلها اليه شريطة أن يكون هناك اتفاق على المعاملة بالمثل .

ولكن هل يعتبر الاعلان قد تم بمجرد تسليمه للنياية أم بتسليمها للمطوب اعلانه . من المتفق عليه أن تسليم الصورة الى النياية لا يحدث أثره اذا كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدولة التى يقيم فيها المطلوب اعلانه مقطوعة وليست هناك دولة أخرى ترعى مصالح رعايا هذه الدولة فى مصر ، أو كانت هناك حالة حرب .

أما فى غير حالة الاستحالة فالخلاف بين القضاء والفقه قائم ومحتدم اذ يذهب القضاء الى أن الاعلان يرتب أثره من تاريخ تسليم الصورة للنياية

العامة وسنده في ذلك أن وصولها للمعلن اليه قد يتراخى من قبل المتأمنين عليها ولا يصح تحميل طالب الإعلان مخاطر التأخير في اجراءات خارجية ويستثنى من هذا اعلان الحكم الذي يبدأ به ميعاد الطعن اذ لا يبدأ الميعاد الا من وقت اعلانه لشخصه أو في موطنه . ففي هذه الحالة يشترط القانون العلم الشخصي أو القلبي بالاعلان لا مجرد العلم الحكمي بتسليم الصورة للنيابة العامة (٣) .

أما الفقه فيذهب الى أن الاعلان لا يتم الا بتسليم الصورة للمعلن اليه في الخارج أو امتناعه عن استلامها . وسنده في ذلك أن النيابة العامة تحل محل المحضر في توصيل الاعلان للخارج بالطرق الدبلوماسية على معنى أن النيابة تكمل الخطوات التي بدأها المحضر (٤) .

والأخذ بالرأى الأول يناصر طالب الاعلان ويضجى بمصلحة المعلن اليه دون ما خطأ من قبله ، والأخذ بالرأى الثاني يذاب مصلحة المعلن اليه .

وإذا كان ذلك فان مقتضيات العدالة نوجب الأخذ بالرأى الذي اعتنقه وانتهى اليه القضاء وبالتالي يتعين الاعتداد بتسليم الصورة للنيابة العامة حفاظا على حقوق طالب الاعلان التي قد تتعرض للسقوط .

● استقر قضاء محكمة النقض على أنه بالنسبة للأشخاص الدين لهم موطن معلوم بالخارج يتم اعلانهم بصحف الدعاوى وبأوراق التكنيف بالحضور بمجرد تسليم صورة الاعلان للنيابة .
(الطعن رقم ٣٢٣ - ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٩ من ٢٣ من ٨١٩)

● متى كان اعلان تقرير الطعن الى المظنون ضده - المقيم خارج البلاد في موطنه معلوم - يتم وينتج آثاره من تاريخ تسليم صورته الى النيابة لا من تاريخ تسلمه هو له ، فان ايداع الطاعنين لأصل تلك الصورة المسماة للنيابة يقوم مقام ايداع أصل ورقة اعلان الطعن الى المظنون ضده ، ويحقق

(٣) نقض مدني ١٩٧٢/٥/٩ مجموعة النقض ٢٣ - ٨١٩ .

ونقض ١٩٥٧/٦/٢٠ مجموعة النقض ٨ من ٥٩٣ .

ونقض ١٩٦٦/١/١١ مجموعة النقض ١٧ - ٧٧ - ٩٠ .

(٤) رهزي سيف - من ٤٦٧ رقم ٢٨١ - أحمد أبو الوفا - المرافعات من ٤٣٦ رقم

٢٨٩ - التعليق ج ١ من ٥٨ - ٥٩ ملادة ١٣ . أحمد مسلم من ٤٢٨ - رقم ٤٧٩ .

الفرض الذى ابتغاه الشارع من وجوب ايداع اصل الاعلان .
(الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١١/٣٠ من ٢٢ ص ٩٤٦)

● لئن كانت المادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج تسلم صور الاعلان الى النيابة وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية الا أن المشرع قد رأى - فى بعض الأحوال - وجوب اعلان الشخص الذى له محل اقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو فى موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة ، من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات من وجوب اعلان الحجز لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو فى موطنه بالأوضاع المقررة فى البلاد الذى يقيم فيه . كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن فى الأحكام تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلي وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصى أو الظنى مستبعدا بذلك العلم الحكيم بتسليم الصورة الى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم فى هاتين الحالتين . وهذا الإيجاب لا يتأتى معه القول بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم فى الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض .
(الطعن رقم ٣٨٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٧ من ١٤ ص ٢٢٦)

سابعاً - اعلان العاملين بالسفن التجارية

كلمة العاملين بالسفن التجارية يدخل فى مدلولها البحارة وغيرهم . ويرى الدكتور وجدى راغب فى مؤلفه مبادئ الخصومة المدنية^(٥) أن صورة الاعلان تسلم الى ربان السفينة ويعتبر الاعلان قد تم منذ ذلك الوقت . وانه فى جميع الحالات اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه أو امتنع المراد اعلانه أو من يتوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو استلام الصورة ، أثبت المحضر ذلك فى حينه فى الأصل والصورة ، وسلم الصورة للنيابة ، ويعتبر الاعلان قد تم فى هذه الحالة بتسليم الصورة للنيابة .

على أن هذا القول فى حاجة الى تفصيل أشمل وأعم ومن ناحية ثانية

(٥) الخصومة المدنية د. وجدى راغب ص ٦٦ طبعة ١٩٧٨ .

لنا وقفة معه ذلك أنه ينبغي أن نفرق بين حالتين حالة ما اذا كانت السفينة متراكية وحالة ما اذا كانت فى عرض البحر أى تجوب البحار .

ففى الحالة الأولى ولا خلاف على ذلك تسلم الصورة المراد اعلانها الى ربان السفينة ويعتبر أن المعلن اليه قد تسلمها ولو لم يسلمها اليه ربان السفينة اذ أنه من المتعذر أن تتاح الفرصة الى المحضر أن يلتقى بالصامتين بالسفن والقول بوجوب مخاطبة المراد اعلانه شخصيا من العاملين بالسفن قد يؤدى الى الاخلال وتعطيل نويات العمل بالسفينة وعند امتناع الربان يتم الاعلان وفقا للمادة ١٣ فقرة أخيرة . ووفقا لهذا النظر وبذلك الفلسفة فإن الربان اذا يكون هو موطن المراد اعلانه .

أما اذا كانت السفينة تجوب البحار فإن الاعلان يتم للتوكيل الملاحي للسفينة التى تبشر نشاطا تجاريا فى مصر باعتباره موطن المالك السفينة وهو ما قضت به محكمة النقض « مقر التوكيل الملاحي للسفينة التى تبشر نشاطا تجاريا فى مصر ، اعتباره موطن المالك السفينة (١) » وهذا القول فيه الضمان الكافى لوصول الاعلان الى المراد اعلانه باعتبار أن حلقة الاتصال الدائمة بين السفينة العائمة هو توكيلها الملاحي فى مصر الذى يجرى معها دائما اتصالاته السلوكية واللاسلكية دوما . من هنا فالقول بأعمال الفقرة الأخيرة عند عدم وجود الربان يفاير فلسفة مخاطبة الربان ذاته فى الحالة الأولى .

ثامنا - اعلان الأشخاص الاعتبارية

١ - الأشخاص الاعتبارية العامة :

والدراسة هنا قاصرة على الأشخاص الاعتبارية العامة دون الهيئات العامة ، والمقصود بذلك الدولة أو إحدى وحدات الإدارة المحلية كالمحافظة أو القرية وقد نصت المادة ١/١٣ ، ٢ على أن « فيما عدا ما نص عليه فى قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتى :

١ - ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون

والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحل لكل منها .

٢ - ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحل لكل منها .

(أ) اعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام :

تسلم الصورة الى هيئة قضايا الدولة أو الى فروعها بالأقاليم وفقا للاختصاص المحل لكل منها ، حتى تبادر هيئة قضايا الدولة باتخاذ مايلزم من اجراءات للدفاع عن مصلحة الشخص الاعتبارى العام .

وبتسليم الصورة لهيئة قضايا الدولة يعتبر الاعلان قد تم صحيحا دون ما حاجة الى اخطار .

(ب) اعلان الأوراق الأخرى :

كالانذار مثلا فيسلم هنا الى من يقوم مقام الشخص الاعتبارى ويكون الاعلان على مقر العمل .

(ج) الهيئات العامة :

اعمالا للمادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإن صور الاعلانات سواء صحف الدعاوى أو صور الأحكام تسلم فى مركز ادارتها الرئيسى ويكون التسليم لرئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه والعبرة هنا بمركز ادارة الهيئة دون مركز الادارة القانونية (٧) .

ومنذ صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه لا يجوز تسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام الخاصة بالهيئات العامة الى هيئة قضايا الدولة الا اذا أحالت الهيئة العامة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون الهيئة طرفا فيها الى هيئة قضايا الدولة لمباشرتها وفقا لنص المادة الثالثة من ذات التقنين فإنه يجوز الاعلان فى هيئة قضايا الدولة باعتبارها موطنها

(٧) نقض مدنى ١٩٧٧/٢/١٥ فى الطعن رقم ٦١ لسنة ٢ ق .

مختارا للهيئة (٨) . على أنه اذا امتنع رئيس مجلس ادارة الهيئة أو من يقوم مقامه عن تسلم الصورة فيصير اعمال الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ وتسلم الصورة الى النيابة العامة .

٢ - الأشخاص الاعتبارية الخاصة :

نص المشرع في المادة ٣/١٣ من تقنين المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو لمدير فان لم يكن الشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه وأردف بعد ذلك بأن نص في الفقرة الأخيرة من أنه « اذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسليم صورتها أو من يتوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلمت الصورة للنيابة » بما مفاده جواز نسيم صورة الاعلان في الحالات المبينة بهذه المادة الى من يتوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها (٩) . واذا ما تم الاعلان لأى من هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز ادارة الشركة فان الاعلان يكون قد تم ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على نحو ما نصت عليه المادة ٢/١١ مرافعات .

اما بالنسبة للشركات المدنية فقد نصت المادة ٤/١٣ من قانونه المرافعات على أنه « فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية يسلم بمركز ادارتها لنياب عنها بحقتضى عقد انشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقامه ، فاذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنياب عنها لشخصه أو موطنه » . ومفاد هذا النص هو أنه في حالة وجود مركز لادارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة يصير تسليم صورة الاعلان في مركز الإدارة للنياب عنها حسبما هو منصوص عليه في عقد انشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقام النياب عنها (١٠) .

(٨) كمال عبد العزيز ص ٧٨ - ٧٩ .

(٩) نفي مدني جلسة ١٩٦٨/٥/٢٣ مجموعة الكتب الفنى السنة ١٩ ج ٢ الطن رقم

٤١٢ سنة ٣٤ ق صفحة ١٠٠٢ .

(١٠) نفي مدني جلسة ١٩٧٧/٤/٥ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٨ ج ١ الطن رقم

٦١ سنة ٢ ق ، ص ٤٥٥ .

ولقد ميز المشرع بين فرضين :

الفرض الأول : أن يكون للشخص الاعتباري مركز إدارة فعندئذ تسلم صورة الإعلان في هذا المركز وفي حالة تعدد هذه المراكز يتم الإعلان في إحداها ، ولما كان ذلك للشركة فرع فيمكن التسليم بالنسبة لنشاط هذا الفرع من عمل على مقره بشرط أن يكون التسليم لمن يمثل الشركة أو لمن يقوم بمقابلته .

الفرض الثاني : ألا يكون له مركز إدارة فعندئذ تسلم الصورة إلى من يصح تسليم الصورة إليه لشخصه أو في موطنه .

● اذ نص قانون المرافعات في المادة العاشرة على أن تسلم الأوراق المطلوبة إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون وفي المادة ١٣ بققراتها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة والأشخاص العامة والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر ، وأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم والمسجونين وبحارة السفن التجارية أو العاملين بها ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج والأشخاص الذين ليس لهم موطن معلوم ويكون تسليم الإعلان حسب المدين في كل فقرة إلى الشخص أو الهيئة أو في المركز أو الجهة المنصوص عليها - فإنه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٣ سواء أكانوا طبيعيين أو منصوصين من حكم المادة العاشرة بحيث يصح الإعلان لكل منهم إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها فيها بالنسبة إليه وبحيث يمتنع تطبيق ما يخالفها من القواعد العامة في الإعلان . وإذا كان يبين من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم كتاب المحكمة المختصة وأعلنت إلى محافظ الاسكندرية بصفته بتسليم صورتها إلى فرع إدارة قضايا الحكومة بالاسكندرية طبقا لما تقتضيه المادة ١٣ بتاريخ

قبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ تقديم الصحيفة فإن إعلانها يكون قد وقع صحيحا دون حاجة لقيام المحضر بإخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٧٤٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٤ س ٣٦ ص ١٥٥٤)

● مفاد نص المادة ٤/١٣ من قانون المرافعات أنه في حالة عدم وجود

مركز لإدارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة ومسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة تسلم صورة الإعلان في مركز الإدارة للنائب عنها حسبما هو منصوص عليه في عقد انشائها أو نظيمها أو لمن يقوم مقام النائب عنها وذلك تيسيرا للإعلان إذا لم يجد المحضر أحدا من النائبين قانونا وإنما وجد من يقوم مقامه .

(الملحق رقم ٦١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ من ٢٨)

● بين من نص الفقرتين الثالثة والأخيرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ - أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير وإذا تم الإعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز إدارة الشركة كان صحيحا ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ، ذلك أن المادة الثالثة عشرة سالفة الذكر لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة الى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة تسليما لذات الملحق الية .

(الملحق رقم ٨٩٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢ من ٢٩)

● النص في المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم صور الإعلانات الى هذا الفرع أو الوكيل يدل على أن مقر وكيل الشركة الأجنبية التي تباشر نشاطها في مصر يعتبر موطنها لهذه الشركة تسلم اليها الإعلانات فيه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الإعلان موجها من غير الوكيل الى الشركة الأجنبية الموكلة فإنه يتعين إعلانها في موطنها الأصلي احتراماً لقاعدة المواجهة بين الخصوم التي تعد من أهم تطبيقات مبدأ احترام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة إعلام الخصم بما يتخذ ضده من أعمال إجرائية وفقاً للشكل الذي يقرره القانون تمكيناً من الدفاع عن مصالحه .

(الملحق رقم ١٥٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٢)

تاسعا - الاعلان بالمريد

احكام خاصة :

وضع المشرع اجراءات خاصة لاعلان المول بربط الضريبة وهى اجراءات تختلف عن الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فجملة الاعلان المرسل من المأمورية الى المول باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول فى قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية باجراءات الاعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليهم ووضع الاجراءات التى فرض على عامل البريد اتباعها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الأثار المترتبة عليها ، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ على أن « المراسلات تسلم بموجب إيصال الى المرسل اليهم أو الى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها » بالبنء ٢٥٨ ، ونص فى البنء ٢٥٨ على أن « المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم الى المرسل اليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل اليه تسلم المراسلة المسجلة الى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو اصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم » وذلك تمشيا مع قانون المرافعات . ومفاد ذلك أن تعليمات البريد قد أوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب أن يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذى وقع أمامه فى حالة عدم وجود المرسل اليه (١١) .

● اذ كان الثابت من علم الوصول المؤرخ والمرفق بالملف الفردى للمطعون ضده (المول) أنه موقع من شخص يدعى دون أن يتضمن بيان للصفة التى تبرر تسليم الخطاب اليه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يعتد بهذا الاعلان فى سريان ميعاد الطعن فى قرار اللجنة وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بعدم قبول الطعن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما ذهبت اليه الطاعة من أن تحريات

المباحث قد أسفرت عن أن موقع علم الوصول تابع للمطعون ضده اذ أنه على فرض صحة هذه التحريات فإنه لا يجوز وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود لورقة الاعلان بدليل غير مستند من الورقة ذاتها .

(الطعن رقم ١٦٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

● في طريقة اعلان الممول بربط الضريبة العيسامة على الايراد اكتفى المشرع بأن يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وجعل الاعلان بهذه الطريقة ذات الأثر المترتب على الاعلان بالطرق التي نص عليها في قانون المرافعات واعتبر أن رفض الممول استلام هذا الخطاب يقوم مقام الاعلان كما اعتبر الاعلان صحيحا ، ومن ثم فلا حاجة الى اتباع احكام المواد من ١٥ الى ١٩ من قانون المرافعات الخاصة بالاعلان الذي يقوم به المحضر عن طريق البريد في حالة رفض الممول استلام الخطاب .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١١ س ١٤ ص ١١٣٥)

● تنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن « تصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول وتملن الممول والمصلحة بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » والفرض - وصول الاعلان للممول وأن يكون علم الوصول الذي رسمه القانون يفترض عدم علمه بالقرار ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بصحة الاعلان بقرار لجنة الطعن المرسل بكتاب موصى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول ورتب على ذلك الحكم بتأييد حكم محكمة اول درجة فيما انتهى اليه من عدم قبول الطعن من الطاعنين في قرار اللجنة لرفعه به . الميعاد . فإنه يكون مخالفا للقانون ومخطئا في تطبيقه .

(الطعن رقم ٧٧١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٤ س ٢٩)

عاشرا - بطلان الاعلان

١ - بطلان الصحيفة معدم الخصومة :

سبق التبيان أن الخصومة تنعقد بالابداع والاعلان وكلاهما لازمين .
ويترتب على عدم اعلان صحيفة الدعوى ألا تتمتع الخصومة . وتقريبا على
ذلك اذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الصحيفة والحكم المستأنف المبني
عليها فلا يبقى أمامها خصومة مطروحة ولا يسوغ لها بعد ذلك أن تمضي في
نظر الموضوع وانما يقف قضاؤها عند حد القضاء بالبطلان .

وان هي جاوزت هذا النظر وقضت في موضوع الدعوى فان حكمها
يقع منعدم لوروده على غير خصومة . ولا ينال من ذلك أبدا أن محكمة أول
درجة قد استنفدت ولايتها بقضائها في الدعوى حتى تفصل محكمة
الاستئناف في موضوعها ذلك أن محكمة الاستئناف وقد قضت ببطلان
الحكم لعيب امتد الى صحيفة الدعوى فان مفاده عدم وجود خصومة مطروحة
على المحكمة حتى وأو تراسع الطرفين في موضوعها وأبدوا دفعهم
ودفاعهم (١٢) .

وتكن اذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع
الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب لا يمتد
لصحيفة افتتاح الدعوى فمفاد ذلك هو أن الخصومة متممة صحيحة ويتمين
على المحكمة الاستئنافية ألا تقف عند حد القضاء بالبطلان بل يجب عليها
أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد يراعى فيه الاجراء
الصحيح (١٣) .

● واذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان الحكم الابتدائي
لاغفال المحضر الذي باشر اعلان صحيفة افتتاح الدعوى اثبات أنه لم يجد
الطاعن في موطنه وقت الاعلان وهو أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة
الاعلان ثم رتب الحكم على ذلك بطلان ما تلا الاعلان من اجراءات ومنها الحكم
المستأنف واذا استرسل الحكم في نظر الموضوع والفصل فيه بمقولة أن العيب

(١٢) الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٥/١٥ .

(١٣) نظري مدني جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ . مجموعة المكتب الفني السنة ٢٩ ج ١ الطعن .

رقم ٨٨١ سنة ٤٤ ق . ص ٦٢٧ .

فى الاعلان لا يصل بالحصومة الى حد الانعدام فى حين أنه يترتب على بطلان اعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى زوال الحصومة التى بدأت معلقة على شرط الاعلان الصحيح ، مما كان يقتضى من الحكم المطعون فيه الوقوف عند حد تقرير البطلان للحكم المستأنف حتى لا يحرم الطاعن وهو من تقرير البطلان لعدم صحة اعلانه من نظر الدعوى على درجتين باعتبار أن محكمة أول درجة استنفدت ولايتها بالفصل فى موضوع الدعوى بينما الحصومة أمامها لم تنعقد وزالت فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٤٣ ق ص ١٣١٣)

معيار البطلان :

تنص المادة ٢٠ من تقنين المرافعات على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية منه » .
ففى اذن تنظم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التى تصيب الاجراءات . فاذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أو تطلب أن تتضمن الورقة بيانا معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه فان الاجراء يكون باطلا وليس على من تقرر الشكل لمصلحة من المحصوم الا أن يثبت تحقق العيب ويتمسك بالبطلان . فالقانون عندما يتطلب شكلا معيناً او بيانا معيناً انما يرمى الى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان ، واذا تحققت الغاية رغم تلف هذا الشكل أو البيان فلا يحكم بالبطلان .

● ما دام المدعى عليه قد حضر فى الدعوى فحضوره يزيل ما قد يكون فى صحيفتها من بطلان ويسقطه حقه فى الدفع به عملاً بحكم المادة ١٣٨ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/٩/١٩٤٨)

● بطلان اعلان تقرير الطعن لا يصححه حضور المطعون عليه وتقديم مذكرة بدفاعه كما تشير اليه المادة ١٤٠ مرافعات لأن ذلك مقصور على أوراق التكليف بالحضور وتقرير الطعن بالنقض ليس منها .

(الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٦)

● البطلان المترتب على اعلان الاستئناف فى غير موطن المستأنف عليه هو بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره - من المستأنف عليهم - أن

يتمسك به متى كان موضوع الدعوى التى صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .

(الطعن رقم ٥ سنة ٣٣ قى جلسة ١٩٦٧/١/٥ من ١٨ ص ٩٢)

● حضور الطاعن - المسانف عليه - بالجلسة الاولى المحددة لنظر الاستئناف بناء على الاعلان الباطل ، يزيل البطلان الذى لحق الاعلان الحاصل خلال الميعاد المحدد قانونا لاعلان الاستئناف وذلك عملا بالمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد الفاء المادة ٤٠٦ مكرر وبعد تعديل المادة ٤٠٥ منه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ويعتبر بذلك الاعلان صحيحا من تاريخ حصوله ، تاسيسا على ما تقضى به المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها من أن رفع الاستئناف يكون بتكليف بالمحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ، ويكون الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا اذ قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .

(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٥ قى جلسة ١٩٧٠/٢/١٠ من ٢١ ص ٢٦٢)

● البطلان الناشء عن عدم مراعاة اجراءات الاعلان هو بطلان نسبي لا يعدم الحكم بل يظل قائما موجودا وان كان مشوبا بالبطلان فينتج كل آثاره ما لم يقضى ببطلانه بالطعن عايه باحدى طرق الطعن المقررة قانونا فان مضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل لهذا الطعن فقد أصبح بمنجى من الالفاء حائزا لقوة الشئ المقضى دالا بذاته على صحة اجراءاته .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٣٦ قى جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ من ٢١ ص ٦٨٩)

● اذا لم يثبت من الحكم أو من الأوراق أن الطاعنة سبق لها التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الاعلان استنادا الى عدم ذكر المحضر أن المخاطب معها تقيم مع المراد (اعلانه) فان النعى بذلك أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٤١ سنة ٣٦ قى جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ من ٢٢ ص ٢٣٤)

● لا محل للتحدى بانه لا يجوز للمطعون عليها التمسك بالبطلان - بطلان اعلانه بصحيفة الاستئناف بدعوى أنها هي التى تسببت فيه لوقوع غش منها ذلك أن هذا الدفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تقبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٨ سنة ٤٠ قى جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ من ٢٦ ص ٦٢١)

● اغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الاعلان يعلم ذاتيتها

كورقة رسمية فيكون البطلان الناشئ عنه متعلقا بالنظام العام فلا يسقط بالحضور ولا بالزول عنه وإنما يكون للخصوم أن يحضر الجلسة ويتمسك به .
(الطعن رقم ٥٨٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ ص ٢٨ ص ١٧٥٩)

● المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في الاعلان بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام وبالتالي لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف والا سقط الحق فيه وذلك اعمالا لنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩ ص ٢٩ ص ١٨٢٦)

● بطلان صحف الدعاوى وأوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعي اليها بورقة الاعلان الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات وذلك باعتبار أن هذا الحضور يقيم قرينة قضائية على التمسك ببطلانها عبه اثبات العكس ولما كان من المقرر قانونا أن تلحق الصحة الاجراء الباطل بما مؤداه أن زوال هذا البطلان يجعل الاجراء صحيحا من وقت صدوره ، فان لازم ذلك أن حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بمقتضى اعلان باطل يزيل البطلان الذي لحقه فيعتبر صحيحا من وقت حصوله مانعا من الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن اذا أجرى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، حتى ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد .

(الطعن رقم ١٠٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٧)

● من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب في الاعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به .

(الطعن رقم ١ سنة ٥١ ق احوال شخصية جلسة ١٩٧٨/٢/١٦)

الفصل التاسع

رسوم الاستئناف

فى هذا الفصل تعرض الى رسوم الدعوى المبتدأة جريا على الخطة التى نهجناها فى هذا المؤلف ثم من بعد تقارن بينها وبين رسوم الاستئناف ، ثم مدى العلاقة بين رفع الدعوى والرسوم المقررة والجزاء الذى يترتب على عدم سداد الرسوم ونهى هذا الفصل بتذييله بملحق خاص بقوانين الرسوم .

مدلول الرسم :

تنص المادة ١/٦٥ من تقنين المرافعات على أن « على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدى الرسم كاملا ٠٠٠ » أى أن هذا الرسم يستأديه قلم الكتاب بمناسبة الالتجاء الى القضاء ، فهو ناشئ عن الطلب أو الحق أو المحسومة المطروحة أمام القضاء فهو ينزل منها منزلة الفرع من أصله ويتفرع عن هذه التسمية أنه يدور مع أصله وبصفة خاصة فى مسألة الطعن .

ولما كانت الرسوم القضائية هى نوع من الرسوم المستحقة للدولة فمن ثم وعملا بنص المادة ٢٧٧ من التقنين المدنى فإنه تتقدم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقدم بثلاث سنوات (١) .

تقدير الرسم :

الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج من هذا الأصل العام الا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير .

والدعوى المألومة القيمة تخضع للرسم النسبى طبقا لما قرره المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ : فتنص المادة ٢١ من قانون الرسوم المعدل بقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ بأنه « فى جميع الدعاوى التى تزيد قيمتها على ألف جنيه يسرى الرسم على أساس ألف جنيه فى حالة الغاء

(١) نظى مدنى جلسة ١٩٧٧/٣ - مجوعة المكتب الفنى ص ٢٨ ج ١ الطعن رقم ٩١٥ سنة ٤٣ ق ص ٥٨٦ .

الحكم أو تعديله ، ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به ، واذا ورد هذا النص عاما فمن ثم فإنه ينطبق على تسوية رسوم الدعوى على درجتى التقاضى .

وفى حالة اشتغال الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم عملا بنص المادة ١/٧ من قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة (٢) .

رسوم الاستئناف :

وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فإن رسوم الاستئناف تسوى فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالمق الفى رفع عنه الاستئناف .

العلاقة بين رفع الدعوى والرسم :

لا علاقة إطلاقا بين رفع الدعوى والرسم المقرر عليها على معنى أنه لا يترتب البطلان أو عدم القبول على عدم سداد الرسم المستحق على الدعوى وإنما الجزاء على ذلك هو استعادة القضية من الرول ولا جناح على المحكمة أن هى مضت فى نظر الدعوى تكالا على أن قلم الكتاب سيقوم بتحصيل الرسم المستحق بالاجراءات المرسومة فى هذا الصدد .

● مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستئناف فى دعاوى المعلومة القيمة يقدر على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى تبعا لقيمة هذه الدعاوى وأن الرسم المنخفض الى النصف المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة فى المسائل الفرعية ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الطعن فى قرار لجنة تقدير الضرائب شكلا إنما يقدر على أساس الفئات المبينة فى تلك المادة لأن هذا النصف منسوب الى تلك الفئات ، وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر فى المسألة الفرعية بالموضوع . كما أنه اذا كانت على أساس قيمة كل طلب منها على حدة دون تفرقة بين ما اذا كان الحكم الصادر فى هذه الطلبات قد فصل فى الموضوع

(٢) نظير مدنى ١٩٧٧/٤/٢٣ . مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ج ١ الطعن رقم ٧١٠ سنة ٤٢ ق ص ١٠٢٨ .

أو في مسألة فرعية .

(الظعن رقم ٧٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٨٨٢)

● تسوى رسوم الدعوى الاستثنائية في حالة تأييد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف وتكون التسوية في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف ، ويستوى عند تقدير رسوم الاستئناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الخصم الذي حكم عليه بالمصروفات قد خسر دعواه من البداية أو كسبها ابتدائيا ثم خسرها استئنافيا لأن العبرة في استحقاق هذه الرسوم هي بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء قضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للمستأنف أو تأيد القضاء به للمستأنف عليه وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب قدسوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الاستثنائية على أساس هذه القيمة ، فإنه إذا ألغى قائمة الرسوم تأميسا على أنه لا تستحق رسوم جديدة في حالة رفض الاستئناف على ما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ جنيه انلئ حصل عنه قلم الكتاب الرسم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه -

(الظعن رقم ٤٤٨ سنة ٣٧ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٧٢ س ٩٣ ص ١٢٨٧)

و (الظعن رقم ٥٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٥ س ٣٦ ص ١٢٢٦)

● الرسم النسبي يسوى عنه تأييد الحكم الابتدائي وعلى مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف مما يكون معه المناط في تقدير الرسم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الحق موضوع الاستئناف الذي قضى به للمستأنف أو تأيد القضاء به للمستأنف عليه ولا مراد في أن ما يحكم به ابتدائيا للمستأنف لا يكون محلا لاستئنافه ، وما لا يكون محلا للاستئناف لا يكون محلا للرسم -

(الظعن رقم ٢٣٦ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٧٢٩)

● تحصيل رسوم الدعوى من شأن قلم الكتاب . عدم آدائها . لا يترتب عليه البطلان . للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة ق ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعدل .

نقض ٢٥/٣/١٩٨٠ الظعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق)

ملحق الفصل التاسع

يشتمل على :

- القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى المواد المدنية .
- القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم امام المحاكم الشرعية .
- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم فى المواد الجنائية .
- القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم امام المحاكم الحسبية .
- القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم اضافى لدور المحاكم والجنود الملحق به .

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ (١)
بالرسوم انقضائية في المواد المدنية
الباب الأول

الفصل الأول - في تقدير رسوم الدعاوى

مادة (١) - يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب
الفئات الآتية :

- ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها .
- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها لغاية ٤٠٠٠ جنيها .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها .

وفرض في الدعوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتي :

- قرش
- ٢٠٠ في المنازعات التي تطرح على القضاء المستعجل .
- ١٠٠ في الدعاوى الجزئية .
- ٣٠٠ في الدعاوى الكلية الابتدائية .
- ١٠٠٠ في دعاوى الافلاس أو طلب الصلح الواقى من الافلاس ، ويشمل
هذا الرسم الاجراءات القضائية حتى انتهاء التفليسة أو اجراءات
الصلح الواقى من الافلاس ، ولا يدخل ضمن هذه الرسوم مصاريف
النشر في الصحف والصلق عن حكم الافلاس والاجراءات الأخرى
في التفليسة . ويكون تقدير الرسم في الحالتين طبقا للقواعد المبينة
في المادتين ٧٥ و ٧٦ من هذا القانون .

مادة ٢ - اذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة اثناء سيرها الى

(١) الوقائع المصرية في ٢٤/٧/١٩٤٤ - العدد ٨

(٢) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ الجريدة الرسمية في ٢٢/٣/١٩٦٤ - العدد ٦٧
ونصت المادة الرابعة على أنه لا تسرى أحكام هذا القانون على الرسوم التي تم تحصيلها قبل
العمل به وتظل خاضعة للرسوم التي حصل في ظلها .

• طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى فى موضوع الدعوى أو حكم قطعى فى مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعى فى مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الموضوع فرض رسم جديد على الطلب .

مادة ٣ - يفرض على استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى معلومة القيمة رسم نسبى على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى ، ويراعى تقدير الرسم انقصة المرفوع بها الاستئناف .

وفرض فى الدعوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتى (٣) :

قرش

- ٢٠٠ على الاستئنافات التى تنظر أمام المحاكم الابتدائية .
- ٣٠٠ على الاستئنافات التى تنظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام صادرة من القضاء المستعجل .
- ٦٠٠ على الاستئنافات التى تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا .

ويخفض الرسم الى النصف فى جميع الدعوى اذا كان الحكم المستأنف صادرا فى مسألة فرعية . فإذا فصلت محكمة الاستئناف فى موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه .

ويسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار ان الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف .

مادة ٤ (٤) - يقدر رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرشا على الطعون بالنقض .

(٣) الفترة الثانية معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(٤) (٥ ، ٤) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وتنص المادة ٢٥٤ مرفعات على انه يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى قدم اليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيها اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة عشر جنيها اذا كان صادرا من محكمة ابتدائية . ويكفى ايداع أمانة واحدة فى حالة تعدد الطاعنين اذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة . ولو اختلفت أسباب الطعن .

ولا يقل قلم الكتاب صحيفة الطعن اذا لم تصحب بما يثبت هذا الايداع ويعفى من أداء الكفالة من يعلى من أداء الرسوم .

ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرشا على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

ويفرض في دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع اليها الالتماس ، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الالتماس في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه في هذه المادة .

مادة ١٥ (١) - إذا قضت محكمة ثانية درجة أو محكمة النقض بإعادة التقضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان .

الفصل الثاني - في تخفيض الرسوم

مادة ٦ - تخفيض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية :

١ - دعاوى القسمة بين الشركاء .

٢ - التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال المفلس .

٣ - الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بإبطال المرافعة فيها أو بعد الحكم ببطان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

٤ - المرافعة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمرافعة في قوائم الرسوم والمصاريف والأتامب والتظلم من الأوامر على العرائض .

٥ - (٦) الصلح أمام المحكمة إذا توافرت الشروط المبينة في المادة ٢٠ و٢٠ مكررا .

٦ - الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب .

وتخفيض الرسوم الى الربع فيما يأتى :

- ١ - الأوامر التى تصدر بتنفيذ حكم المحكمين .
- ٢ - المعارضة فى قوائم التوزيع المؤقتة .
- ٣ - الرجوع الى الدعوى بعد الحكم فيها بالمشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها .

الفصل الثالث - فى تعدد الطلبات

مادة ٧ - اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل منها على حدة الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

وإذا اجتمعت فى الدعوى الواحدة طلبات معلومة أو أخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجع الرسمين للخزانة . كذلك يكون الحكم فى حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجع الرسمين للخزانة .

وتضم الطلبات الإضافية الى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها .

مادة ٨ - يفرض على المتدخل منضما الى المدعى أو من فى حكمه وفاء رسم الدعوى اذا لم يكن قد حصل .

فاذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات .

الفصل الرابع - في تحصيل الرسوم

مادة ١٩ (٧) - لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ١٠ (٨) - تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ١١ (٩) - ملغاة .

مادة ١٢ (١٠) - ملغاة .

مادة ١٣ (١١) - على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً .

وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ١٤ - يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف .

ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه .

مادة ١٥ - تحصل مقدماً رسوم الاشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف والترجمة . وإذا استحققت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامنين في تأديتها .

(٧ ، ٨) مدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(٩) ملغاة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١٠) ملغاة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١١) مدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

الفصل الخامس - في امر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٦ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطاول منه. هذا الرسم .

مادة ١٧ - يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عنه. اعلان التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ اعلانه الأمر ويحدد له المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة .

مادة ١٨(١٢) - تقسم المعارضة الى المحكمة التي اصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع اقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ويجوز استئناف الحكم في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن .

مادة ١٩ - يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمقارن المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

الفصل السادس - في رد الرسوم

مادة ٢٠(١٣) - اذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان في محضر الجلسة أو امرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقه للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تهيدي في الموضوع . لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم النابتة أو النسبية .

وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة . ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على القيمة المصالح عليه - واذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة

(١٢) مدلة القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١٣) الفقرة الأولى من المادة ٢٠ مدلة القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ .

«القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة الى قضاء جديد استحق الرسم النسبي على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابت» .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه(١٤) .

وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألف جنيه(١٥) .

ولا يرد في حالة انتهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعوى «المخفضة القيمة» .

مادة ٣٠ مكرر(١٦) - إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع «لرسم المسدد» .

مادة ٣١(١٧) - في الدعوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى «الرسم على أساس ألف جنيه في حالة الفاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به» .

وتسرى هذه القاعدة على الأوامر الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين .

مادة ٣٢ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

(الأولى) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطلب .

(الثانية) طلب رد القضاة إذا قبل طلب الرد(١٨) .

(١٤ ، ١٥) الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣ معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤

«المشار اليه» .

(١٦) مضافة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١٧) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١٨) تنص المادة ٣/١٥٣ مرافعات على أنه « على طالب الرد أن يودع عند التقرير خمسة

وعشرين جنيها على سبيل الكفالة» .

الفصل السابع - في الاعفاء من الرسوم

مادة ٢٣ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الاعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .

ويشمل الاعفاء رسوم الصور والشهادات والمخصصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم (١٩) .

مادة ٢٤ - تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم حسب الأحوال الى لجنة مؤلفة من اثنين من المستشارين بحاكم النقض أو الاستئناف وقاضيين بالمحاكم الكلية وقاضى بالمحكمة الجزئية ومن عضو نيابة .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشعر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر فى الطلب قبل حلوله .

مادة ٢٥ - تفصل اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة فى طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٦ - الاعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى اثره الى ورثة المعفى أو من يحل محله بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة .

مادة ٢٧ - اذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم فى أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز خصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشار إليها فى المادة ٢٤ ابطال الاعفاء .

(١٩) تنص المادة ٥٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء على أنه " تحال أعمال الخبرة فى القضايا المطاعة من الرسوم الى مكاتب خبراء وزارة العدل واقسام الطب الشرعى ولها أن ترجع بالاتهاب والمصرفات على المحكوم عليه بها أو على الشخص المعفى اذا زالت حالة اعساره " .

مادة ٢٨ - اذا حكم على خصم المعنى بالرسوم وجبت مطالبته بها أولا فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعنى اذا زالت حالة عجزه .

مادة ٢٩ - لا تسلم صورة حكم بيع العقار للرأى عليه المزايد الذى سبق اعفاؤه من الرسوم الا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم المستحقة على حكم رسم المزايد .

الفصل الثامن - فى رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣٠ (٧٠) - يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والاشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

وفرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشا فى المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا فى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض (٢١) .

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم (٢٢) .

مادة ٣١ (٢٣) - يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفى كل سنة . وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة . ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورقة .

(١٠ ، ٢١) الفرقان الأولى والثانية من المادة ٣٠ ممدلتان بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(٢٢) صدر قرار وزير العدل بتاريخ ٢٣/٨/٤٤ (وقائع العدد ١٢١ فى ١٦/١٠/٤٤) جاء فيه .

تكون الورقة المتوء عنها فى المادة ٣٠ المذكورة صليحتين والصيغة ٢٥ سطر والسطر ١٢ كلمة باللغة العربية واثني عشر مقطعا باللغة الأجنبية . ويفرض رسم يتماهى على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عنها الرسم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير الإضاءات والتاريخ . (٢٣) ممدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ورسم الكشف النظرى عشرة قروش عن كل مادة .

مادة ٣٣ - يفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر فى المادة ٣٠ .

مادة ٣٣ - يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشا على كل امر أو ورقة من أوراق المكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة ما لم تغفها أحكام هذا القانون من الرسوم (٢٤) .

وفى فرض رسم اضافى قدره خمسة قروش عن كل أصل أو صورة من كل بروتستو مطلوب عمله (٢٥) .

مادة ٣٤ (٢٦) - فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المادة ٥١ يفرض رسم قدره خمسة قروش فى القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا فى القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة وثلاثة قرشا فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتى بيانها .

أولا : الأوامر التى تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض .

ثانيا : الأوامر التى تصدر فى طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .

مادة ٣٥ - يؤخذ رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل المذكرات التى تقدم بقلم كتاب محكمة النقض .

أما صور المذكرات فلا رسم عليها .

مادة ٣٦ - يؤخذ رسم قدره عشرون قرشا على كل تأشير لاثبات والتاريخ كذلك يحصل هذا الرسم على التأشير على أى دفتر من دفاتر التجار ما لم ترد صفحات الدفتر على أربعين فإذا زاد على ذلك كان الرسم ستين قرشا .

مادة ٣٧ - لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة .

(٢٤) الفقرة الأولى من المادة ٣٣ معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

(٢٥) الفقرة الثانية من المادة ٣٣ مضافة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ .

(٢٦) معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

الفصل التاسع - في رسوم الايداع

مادة ٣٨ - يفرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويقدر هذا الرسم كما يأتي :

أولا : فيما يتعلق بالنقود والسندات المالية والمجوهرات والمصوغات يؤخذ رسم نسبي على الايداع قدره ١٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الايداع .

ويشمل الرسم المذكور محضر الايداع وصورته .

ثانيا : يفرض رسم قدره ٤٠٠ قرش على ايداع العلامات والبيانات التجارية والمواصفات الخاصة بالاختراعات وما إليها .

ثالثا : يفرض رسم قدره عشرون قرشا على ايداع مفاتيح المنازل والحوائث وغيرها .

ويشمل الرسم المذكور في الفقرتين الثانية والثالثة محضر الايداع دون صورته .

مادة ٣٩ - لا يفرض رسم ايداع على ما يأتي :

أولا : ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التفليسة .

ثانيا : ما يودعه المزايدون من ثمن المقار .

ثالثا : ما يحصله المحضرون تنفيذا للأحكام على ذمة مستحقيها .

رابعا : ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .

فاذا حصل نزاع في الايداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له استحق رسم الايداع .

الفصل العاشر - في رسوم الخبراء

مادة ٤٠ - الاتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل في الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

مادة ٤١ - اذا تقرر سماع شهود ورؤى تقدير أمانة لهم كان تقديرها بمعرفة رئيس هيئة المحكمة التي تنظر القضية أو قاضي التحقيق .

الفصل الحادى عشر - فى رسوم الاعلان والتنفيذ

الفرع الأول - فى رسوم الاعلان

مادة ٤٢ - فيما عدا الاعلانات التى ترفع بها الدعاوى والتى يقتضيها التنفيذ يفرض على الاعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان فى القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا فى القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشا أمام محاكم الاستئناف فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض (٢٧) .

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة وعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات الخصوم والاعلانات الادارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب - والاعلان الذى يوجه الى الخصم الغائب فيكون الحكم الصادر فى الدعوى بمثابة حكم حضورى فى حقه (٢٨) .

وإذا تكرر اعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الاعلان الرسم المقرر .

وفى فرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الاعلانات .

ويتكرر هذا الرسم فى حالة اعادة الاعلان اذا كانت الاعادة راجعة لفعل الطالب .

الفرع الثانى - فى رسوم التنفيذ

مادة ٤٣ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الاشهادات والأحكام التى تصدر من المحاكم أو من الحكام أو من الجهات الادارية التى يجيز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مسموحا بالصيغة التنفيذية . ويخفف هذا الرسم الى ثلثه فى الأحوال التالية :

أولا : طلب اعادة التنفيذ على النوع الواحد .

ثانيا : التقرير بزيادة العشر .

ثالثا : تجديد دعوى نزاع الملكية بعد شطبها .

مادة ٤٤ - يفرض رسم نسبي قدره ٢٪ على حكم رسمو مزاد العقارات باعتبار الثمن يرسو به المزاد سواء أكانت الاجراءات جبرية أم اختيارية وذلك بخلاف رسم التسجيل .

وفي دعاوى البيع الاختيارى يحصل رسم رسمو المزاد عن قيمة العقار كله على الوجه المتقدم ولو كان الراسى عليه المزاد شريكا فى العقار .

مادة ٤٥ - فى حالة حلول آخر مكان الدائن المباشر لاجراءات التنفيذ يفرض رسم جديد يقدر بنصف الرسم النسبى المدفوع .

وكذلك يفرض رسم على الوجه المتقدم على طلب اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد الاول وذلك بخلاف الرسوم المستحقة على رسمو المزاد الأخير .

مادة ٤٦ - فى الحالات التى يقضى فيها القانون بأن يكون بيع المنقول امام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه المبين فى بيع العقارات فيما عدا رسم المزاد فيكون نصفاً فى المائة من الثمن المبيع به .

مادة ٤٦ مكررا (٢٩) - (اولا) علاوة على رسم التنفيذ المبين فى المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ يفرض رسم ثابت على الوجه الآتى :

١ - عشرون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية أو اجراءات التنفيذ امام المحاكم المذكورة .

٢ - خمسون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف أو اجراءات التنفيذ امام المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة النقض .

٣ - خمسون قرشاً على تنفيذ العقود الرسمية والاشهادات وأحكام

المحكمن والأوامر الصادرة من الجهات الادارية التي يجيز القانون تنفيذ احكامها .

وفي حالة اعادة التنفيذ على النوع الواحد المبينة بالبند (أولا) من المادة ٤٣ يخفض الرسم الثابت الى الثلث بشرط ألا يقل عن عشرة قروش .

ويضى من هذا الرسم الاحكام وأوامر الأداء والاشهادات واحكام المحكمن والأوامر الصادرة من الجهات الادارية متى كان المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنيهات .

(ثانيا) يسرى الرسم المبين بالمادة السابقة (الفقرة أولا) على تنفيذ الاحكام والأوامر المضار اليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية (محاكم الأحوال الشخصية لولاية على المال) .

(ثالثا) يفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد فى تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حصيله الرسم المقرر بهذا القانون (٣٠) .

(٣٠) صدر قرار وزير العدل فى ١٦٥٧/٥/٢٥ ونصه كالآتى :
سادة ١ - يصرف لمحضرى التنفيذ والاعلان على السواء - ودون تقيده أقصى من اليوم المخراجه المبالغ الآتية :

محليم

- ١٠٠ - عن كل تنفيذ أو اعلان فى عواصم المحافظات والمكبريات .
 - ١٠ - عن كل تنفيذ فى بقادر المراكز وسائر القرى والمزب .
 - ٥٥ - عن كل اعلان فى بقادر المراكز وسائر القرى والمزب .
- وذلك علاوة على أجور الركائب وبدل السفر المقررة أصلا لمحضرى التنفيذ .
ويعامل محضرو الاعلان معاملة محضرى التنفيذ فيما يخص صرف بدل سفر وأجور ركائب على أن تظل أجور الركائب بعد أقصى ٢٨٠ ملجم يوميا لمحضرى التنفيذ والاعلان .
سادة ٢ - الأوراق التي تملن فى السجن يصرف للمحضر عنها اجر ورقة واحدة أو ما يتكلفه المحضر فضلا فى سبيل الانتقال للسجن ثم عودته للمحكمة أيهما أكبر .
سادة ٣ - لا تصرف أية مبالغ عما يملن أو ينفذ من الأوراق داخل مبنى المحكمة التى يعمل بها المحضر أو النيابة الملحقه بتلك المحكمة . ويلقى ما عدا ذلك من مبالغ مقررة بمقتضى تعليمات أو منشورات أو لوائح أو قوانين سابقة فيما عدا ما خصص للمحضرين بالقرار الصادر ببناء على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

مادة ٤٧ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى الآتى :

أولا : رسم اجراءات التنفيذ والاعلانات الخاصة بها التى تلى اعلان الحكم .

ثانيا : التسجيلات الخاصة بالتنبيه العقارى وحكم نزع الملكية او الحجز العقارى والتأشير بتجديدها .

ثالثا : التصديق على امضاءات اصحاب الصحف .

مادة ٤٨ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ اذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلا .

كذلك ترد الرسوم النسبية المحصلة على حكم رسو المزاد فى حالة الحكم بالفائه .

الفصل الثانى عشر - فى مسائل الأحوال الشخصية

مادة ٤٩(٣١) - تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ والأحكام الآتية :

أولا : يحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات على الدعاوى والطلبات الآتية :

الحاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية والخاص بفرض رسم اضافى على أعمال البروتستات .

مادة ٤ - على اقالام المحضرين وأقالام الحسابات بالمحاكم فصل ما يصرف بالزيادة لكل محضر بمقتضى هذا القرار عما كان يصرف اليه من قبل وذلك بتخصيص خانة لكل منها تدرج فى الأول المبالغ التى زيدت بمقتضى هذا القرار وفى الثانية المبالغ التى كانت تستحق لهم أصلا ويخصم بالزيادة على نوع خاص فى دفاتر الحسابات ضمن بند المحروقات القضائية وذلك لامكان حصر المبالغ التى تصرف للمحضرين بالزيادة تنفيذا لهذا القرار حتى لا تنتمى النسبة التى اتفق عليها بين وزارتي العدل والمالية وهى ١٥٪ من حصيلة الرسم الثابت على أعمال التنفيذ للقوانين الثلاثة والتى يمتنع تخصيص خانة خاصة لهما فى الايرادات .

مادة ٥ - على ادارتى المحاكم والحسابات والميزانية تنفيذ هذا القرار ويصل به من تاريخ صدوره ولحين صدور قرارات أخرى .

وعلى ادارة الحسابات والميزانية اتخاذ اللازم نحو تدبير المبالغ اللازمة للمصرف منها وفقا لكتاب وزير المالية والاقتصاد المشار اليه .

- ١ - دعوى الاعتراض على الزواج .
- ٢ - دعوى طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية .
- ٣ - طلب بطلان الزواج أو التفريق الجثمانى أو التطليق سواء بدعوى أصاية أو بطلب عارض .
- ٤ - الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو الناشئة عن الزواج أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيتهم .
- ٥ - دعوى اثبات النسب أو انكاره أو المنازعة في الاقرار به .
- ٦ - محضر اثبات التبنى ويشمل هذا الرسم رسوم التصديق على المحضر المذكور .
- ٧ - دعوى بطلان التبنى أو بطلان الحكم بالتصديق على التبنى أو الرجوع فى التبنى .
- ٨ - طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحسد منها أو استردادها .
- ٩ - طلب وضع الاختام على أموال التركة وجردها .

ثانيا : يحصل رسم ثابت قدره عشرة جنيهات على الطلبات الآتية :

- ١ - طلب تعيين مديرى التركات أو تثبيت منفذ الوصية أو تعيينهم .
- ٢ - طلب تعيين مصفى للتركة وعزله واستبدال غيره به وذلك فضلا عن الرسم المستحق على دعوى القسمة القضائية أو أى دعوى أخرى يرفعها المصفى أو أحد ذوى الشأن أو عن أى إجراء آخر مقرر له رسم خاص .

ثالثا : يحصل رسم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطلبات الآتية :

- ١ - التظلم عن امتناع الموقع عن توثيق عقد الزواج أو عدم اعطاء شهادة مثبتة للامتناع أو من النيابة بوقف اتمام توثيق العقد حتى يفصل نهائيا فى طلب الحجز على أحد طرفى العقد .
- ٢ - الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقفية بتعيين وصى على التركة اذا لم يكن الورثة حاضرين أو كان جميع الورثة المذكورين قد تنازلوا عن الارث

والطلب الذى يقدم من ذوى الشأن الى قاضى الامور المستعجلة باقامة مدير مؤقت للتركة .

٣ - المنازعة التى ترفع من أحد ذوى الشأن الى قاضى الامور المستعجلة على صحة الجرد الذى اجراه المصطفى لاموال التركة والتظلم من وضع الاختتام وطلب رفع الاختتام .

وابعا : يحصل رسم ثابت قدره جنيه واحد على الطلبات الآتية :

١ - الطلب الذى يقدم لرئيس المحكمة بالتفريق او التطلاق بالتراضى .

ويتعدد هذا الرسم بتعدد الموضوعات التى يتضمنها الاتفاق اذا كانت مجهولة القيمة ، فاذا كانت معلومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبى طبقا للقانون (٣٢) .

٢ - الاشهاد بالاقرار بالنسب ويضاف الى هذا الرسم رسم مقرر قدره مائتا مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الاولى .

٣ - الاعتراض على شخص الولى على النفس او على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية .

٤ - تحقيق الوفاة والوراثة باشهاد . أما اذا كان ثبوت الوفاة والوراثة يدعى فيحصل رسم نسبى قدره ٢٪ من قيمة حصة الطالب فى التركة اذا كانت معلومة القيمة فاذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات (٣٣) .

٥ - التقرير من الوارث بقبول الارث او التنازل عنه .

٦ - الطالب الذى يقدم الى قاضى الامور الوقتية لاصدار امر على عريضة بالاذن لأحد الورثة أو شخص آخر بتسليم التركة وتصفياتها .

خامسا (٣٤) : يحصل رسم نسبى مقداره ٢٪ على دعاوى النفقات معلومة القيمة ولو كانت وقتية سواء قدمت بطريق أصل أو بطلب عارض

(٣٢) الفقرة الثانية من البند (١) من الفقرة رابعا مضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

(٣٣) الفقرة الثانية من بند (٤) من الفقرة رابعا مضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

(٣٤) الفقرة خامسا معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

فاذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت مقداره ٥٠٠ مليم وعند الحكم في هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ما حكم به .

ملاحظا : يحصل رسم ثابت قدره ٢٠٠ مليم على الطلبات الآتية :

- ١ - طلب الاذن للمرأة المتزوجة في مباشرة حقوقها .
- ٢ - طلب التصديق على الاشهاد بالاقرار بالنسب .
- ٣ - طلب الاذن في بيع منقولات التركة المقدم الى قاضى الامور الوقتية .
- ٤ - الطلب المقدم من منفذ الوصية الى قاضى الامور الوقتية للامر بتسليمه اموال التركة باعتباره مديرا مؤقتا .
- ٥ - الطلب المقدم لقاضى الامور الوقتية في انشاء اجراءات تصفية التركة في شأن مما يأتى :
 - (ا) تقدير نفقة .
 - (ب) مد الاجل المعين قانونا لتقديم قائمة بما للتركة او عليها من حقوق .
 - (ج) حلول الديون التى يجمع الورثة على حلولها وتميين المبلغ الذى يستحقه الدائنون .
 - (د) تسلم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الارث ومقدار نصيبه فيه .
 - (هـ) تقدير نفقات التصفية وأجر المصفى .
 - (و) الامر بايداع النقود والأوراق والأشياء لدى أمين أو لدى أحد المصارف .
- ٦ - طلب تسليم الأوراق والأشياء الموضوع عليها الاختتام بغير جرد والاعتراض على الأمر الصادر بإجابة هذا الطلب .

سابقا : يحصل رسم نسبى قدره $\frac{1}{4}\%$ من قيمة المال الموصى به الموجود بمصر عند طلب حفظ أصول الوصايا بسجلات المحكمة ويخصم منه هذا الرسم المدفوع عن طلب تعيين منفذ الوصية أو تثبيته أو تعيين مدير

للتركة وإما الصور الرسمية المقدمة من وصنية محفوظة في جهة أخرى
رسمية بمصر أو في الخارج فلا تحفظ في السجلات وإنما تبقى في ملف
المادة ولا يؤخذ على إيداعها بالملف أى رسم خاص .

ويتبع فيما عدا الأحكام المتقدم ذكرها القواعد المقررة في هذا
القانون .

الم فصل الثالث عشر - في أحكام عامة

مادة ٥٠ - لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة . فإذا
حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة .

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والمخصصات
والشهادات والترجمة لصالح الحكومة .

مادة ٥١ - تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء
رفع الدعوى الى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء
النيابة والمحبراء والموظفين والكتبة والمحضرين وما يستحق لهم من التعويض
على مقابل الانتقال .

وتشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتمساب الخبراء وتعويض
الشهود وأتمساب المحامين التى تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم
الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه
على هذا القانون . ويشمل الرسم الثابت فى قضايا النقص جميع الاجراءات
القضائية التى يطلبها الطاعن عدا المذكرات .

مادة ٥٢ - تحصل من طالب الاعلان جميع المصاريف التى يستدعيها
اعلان الأوراق خارج القطر (٣٥) .

(٣٥) صدر الكتاب المورى رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ نصه كالاتى :
بعد الاطلاع على الكتابين الموريين رقمى ٩٥/٢٣ . ٧٣/٢٠ قردنا ما يأتى :
اولا : رفع رسم أمانة الاعلان بالخارج الى ما يوازى عشرين جنيها مصريا بصفة البلد
الذى سيتم فيه الاعلان وذلك بالنسبة للممول الآتى :
١ - الولايات المتحدة الأمريكية ٢ - الفلبين ٣ - المملكة المتحدة
٤ - ماليزيا ٥ - كندا ٦ - ليبيريا ٧ - استراليا

مادة ٥٣ - يشمل رسم التوزيع جميع إجراءاته من وقت الطلب الى انتهاء الاجراءات عدا المسائل الفرعية الناشئة عن التوزيع .

مادة ٥٤ - يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش في الدعاوى والاشهادات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش . وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشاً ولا يقل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة قروش .

مادة ٥٥ - يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه وفي تقدير النسوم ما كان من كسور القرش قرشاً .

مادة ٥٦ - لا يجوز اعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أية ورقة الا بتفقد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق الا اذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوماً برفض الدعوى لصالحه .

مادة ٥٧ - يفرض رسم قدره عشرون قرشاً على الأحكام والاشهادات التي يطلب وضع الصيغة التنفيذية عليها من جهة غير التي أصدرتها .

مادة ٥٨ (٣٦) - يفرض رسم نسبي قدره ١٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير آتاع المحامي ضد موكله اذا لم تتجاوز المبالغ ٢٥٠ جنيهاً فان تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة .

وفرض هذا الرسم على أوامر التقدير التي تقدم للمخبراء من رؤساء المحاكم في إجراءات نزاع الملكية للمنفعة العامة .

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير .

١١ - الفاتيكان

١٠ - تايلند

٩ - اليابان

٨ - كينيا

١٢ - سنغافورة

تانيا : عل طالب الاعلان أو ممثل أى جهة حكومية أو معتبرة كذلك أن يتخذ الاجراءات الدالة على أنه اودع الأمانة المذكورة لحساب الهيئة المركزية بمكتب السيد المحامي العام الاول بمخزينة بنك مصر الفرع الرئيسى المباشر أو عن طريق أى فرع من فروع الحساب الجارى رقم ١١١٩٧٠٠ وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٥ .

(٣٦) الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وقد أصبح نص المادة ٥٨ مطلاً يصدر قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ثم رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

مادة ٥٩ - لا يستحق رسم على القرار الذى يصدر بإحالة الدعوى الى الدوائر المجتمعة ولا على اجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر .

مادة ٦٠ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا على التأشيرات الصادرة من كبير كتاب المحكمة والمصدق عليها من رئيس المحكمة باعتماد ختمها المبصوم على الأوراق الرسمية المطاوب استعمالها خارج القطر .

مادة ٦١ - لا يجوز مباشرة أى عمل الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما . أما اذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأزاد المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن .

مادة ٦٢ - لا يستحق رسم نسبى على المخالفات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة .

مادة ٦٣ - يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزانة وما حصل منها وما بقى وأن يبينه ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ويذكر فى الحالتين تاريخ وثمرة الايصال المحرز بورود الرسم بالرقم والحروف .

وفى حالة الاعفاء من الرسوم يؤثر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالاغفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

مادة ٦٤ - تكون المقاررات وغيرها مما حصل التصرف فيه او الحكم به ضامنة لسداد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة فى تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو الملتزمين بها .

مادة ٦٥ - فيما عدا رسوم الاعلانات والصور لا يفرض رسم على طلبات التصديق على القسمة المحكوم بها من المحاكم الجزئية .

مادة ٦٦ (٣٧) - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لاحكام هذا القانون الا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه - ولو عدل استحباب الشأن عن السير فى الاجراء الذى حصل عنه الرسم .

الباب الثاني - في رسوم الشهادات

مادة ٦٧ - يقصد بكلمة اشهاد في تطبيق احكام هذا القانون كل ورقة محررة على يد الموقق .

مادة ٦٨ - يفرض على الاشهادات رسم قدره مائة قرش واذا زاد الاشهاد عن ورقة واحدة فرض رسم اضافى قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة .

مادة ٦٩ - يفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسبي على الاشهادات المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول .

مادة ٧٠ - اذا تعددت موضوعات الاشهادات وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع .

مادة ٧١ - تحصل رسوم بالفئات المشار اليها في المادة ٦٩ على العقود التي لم تكن موضوع اشهاد وقسمت لأقسام الكتاب لحفظها .

مادة ٧٢ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل اشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة فاذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافى قدره عشرة قروش على كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم الى النصف اذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير اشهاد أو بغير تصديق على الامضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية .

مادة ٧٣ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل امضاء أو ختم .

مادة ٧٤ - يفرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش على حالة الاشهاد ٣٠ قرشا في حالة التصديق .

ويتحدد هذا الرسم في حالة تعدد الاشهادات وكذلك في حالة تصدق المطالبين مع اختلاف المواد (٣٨) .

الباب الثالث - فى قواعد تقدير الرسوم

مادة ٧٥ - يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى :-

أولاً : على المبالغ التى يطلب الحكم بها .

ثانياً : على قيم المقارنات أو المنقولات المتنازع فيها ، وفقاً للأسس الآتية :

(أ) بالنسبة للأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة فى سبعين .

(ب) بالنسبة للمقارنات المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التى يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة فى خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن . والأراضى الزراعية التى لم تفرض عليها ضريبة والأراضى المعدة للبناء والمباني المستحقة التى لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مبدئياً على القيمة التى يوضحها الطالب ، وبمعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب فى الحالات المنصوص عليها فى البند (ج) بمعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير . ولا يجوز الطعن فى التقدير بعد ذلك بأى حال من الأحوال ، وتلزم الحكومة بمضاريف الخبير إذا كانت القيمة التى قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها والا لزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أى حال شئ من الرسوم المدفوعة . وتكون إجراءات التقييم وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة . وتصفق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

ثالثاً : فى دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها تقدر قيمتها بقيمة الشئ المتنازع فيه وفى دعاوى المنازعة فى عقود البذل يقدر الرسم على أكبر قيمة البذلين .

وأبعا : في دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون به العقار أو المنقول .

خامسا : في دعاوى البيع والإيجار والتعويض اليومي وطلب الفوائد تحسب الرسوم فيها على المبالغ المطلوبة لفاية وقت رفع الدعوى ولا تحسب رسوم على فوائد كسور الشهر وبعد الحكم تحصل تكلمة الرسم الذي يستحق من تاريخ رفع الدعوى لفاية يوم صدور الحكم سواء أكان بالقبول أو بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل تكلمة أخرى للرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم لفاية يوم طلب التنفيذ وذلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق .

سادسا : في دعاوى فسخ الإيجار يحسب الرسم على إيجار المدة الواردة في العقد أو الباقي منها حسب الأحوال أما إذا اشتملت الدعوى على طلب الإيجار والفسخ استحق أرجح الرسمين للخزانة .

وفي حالة التسليم أو الإخلاء لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى مجهولة القيمة .

سابعاً : دعاوى طلب الشفعة في العقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخذ به وإذا كان الثمن المبين في العقد أو الذي قدره الحبير أكثر وتنازل طالب الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عارض في مقدار الثمن بقي التقدير على أصله ، أما إذا قبل الطالب الأخذ به حسب الرسوم على واقعة بصرف النظر على رسم التسجيل المستحق ويزاد على الثمن قيمة التحسينات التي يطلبها المحض أو يقدرها الحبير وإذا استأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أخذت رسوم الاستئناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طلب إلغاء الحكم .

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلاً أم مشتملاً على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى .

وتحصل أمانة تعادل قيمة الرسم المقرر لتسجيل محضر الصلح أو الحكم النهائي الذي يصدر فيها لمصلحة الشفيع ، وتحصل هذه الأمانة مع باقي رسوم الدعوى قبل قيدها بالمدول وإذا انتهت دعوى الشفعة بمحضر صلح لمصلحة الشفيع أو بحكم نهائي بثبوت الشفعة سجل ماخص المحضر

أو الحكم بقلم كتاب المحكمة الابتدائية بغير رسم • وتحذر صورة من هذا المخلص لتسجيلها برسوم ثابتة خصصا من الأمانة السابق تسجيلها إذا كان العقد المشفوع فيه مسجلا والا حصل قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح أمامها الرسم النسبي الذي كان مستحقا على تسجيل العقد بالطرق المقررة • وترد الأمانة في حالة الحكم يرفض الدعوى •

ثامنا : في دعاوى قسمة العقار بحسب الرسم على ثمن الحصصة أو الحصص المراد فرزها إذا كان ثمن حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع وإذا كان العقار مشتركا بين شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة حسب الرسم على حصة كل منهما •

ثاسعا : إذا طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عدم إمكان قسمته أخذ الرسم النسبي على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع فيما عدا رسم رسو المزايا فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٤٤ •

عاشرا : إذا طلب الحكم بقسمة حصة شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طالب المدعى عليهم كلهم أو بعضهم فرز حصصهم أيضا أخذ الرسم على الحصص المطلوب فرزها باعتبارها متضمنة لحصة أو حصص المدعين وإذا كان الباقي من العقار حصة شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله •

احدى عشر : تقدير رسوم دعوى الحكم بالكيفية الآتية :

إذا طلب الحكم بتقدير حكم دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولة القيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبيا على قيمة الحكم في سنة مضروبة في ٢٠ •

إذا طلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكم أو زيادته الى قيمة معينة قدر الرسم في هذه الحالة نسبيا على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠ •

ثاني عشر : تقدير قيمة دعاوى ترتيب الايراد باعتبار الايراد السنوي المطلوب الحكم به مضروبا في ٢٠ إذا كان مؤبدا ، ومضروبا في ١٠ إذا كان لدى الحياة • وإذا كان مؤقتا قدرت القيمة باعتبار المعاش السنوي مضروبا في عدد سنتينه بحيث لا تتجاوز عشرا •

ثالث عشر : تقدر قيمة طلبات توزيع أموال المدين على دائنيه بحسبه درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرما باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم .

رابع عشر : تقدر الرسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها .

سادس عشر (٣٩) : تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق من الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها .

مادة ٧٦ - تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

أولا : دعاوى صحة التوقيع .

ثانيا : الدعاوى والاشكالات التي تقدم لقاضي الأمور المستعجلة .

ثالثا : دعاوى البيع الاختياري .

رابعا : الدعاوى الفرعية التي تقدم بالمعارضة في قائمة شروط البيع إذا تعلقت بأجراءات التنفيذ .

خامسا : دعاوى طلب الحكم بإلغاء الرهن أو الاختصاص أو شطبهما .

سادسا : المعارضة من غير الفلاس في الأحكام الصادرة بأشهار الافلاس وجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتفليس .

سابعا : دعاوى التزوير الأصلية .

ثامنا : وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة .

تلقبا : المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سواء أكانه الحكم في مادة معلومة القيمة أم مجهولة .

عاشرا : المعارضة فى نزاع الملكية (التنبيه المقارى) اذا تملقت
المعارضة بإجراءات التنفيذ .

حادى عشر : المعارضة فى قوائم التوزيع النهائية .

ثانى عشر : المعارضة فى الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمارك
والجهات الادارية الأخرى .

ثالث عشر : طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين .

رابع عشر : طلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة .

خامس عشر : التظلم من الأوامر على المراضى .

سادس عشر : طلب التصديق على القسمة بالتراضى .

سابع عشر : دعاوى حق الارتفاق .

ثامن عشر : دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .

مادة ٧٧ - تلغى القوانين والأحكام الآتى بيانها :

أولا : الأمر الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بالتصديق على تعريف
الرسوم القضائية فى المحاكم الأهلية والتعريف المرافقة له .

ثانيا : القانون رقم ٣٢ الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢
بالتصديق على تعريف الرسوم فى المواد المدنية أمام المحاكم المختلطة
والتعريف المرافقة له عدا المادة ٣٠ منه والتعديلات الطارئة عليها .

ثالثا : المادتان ٤٢ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١
لمعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة نقض وإبرام .

رابعا (٤٠) : المادة ٩٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وكذلك تلغى جميع الأحكام المتعلقة بالرسوم المدنية والتي تكون

مخالفة لأحكام هذا القانون عدا حالات الإعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

مادة ٧٨ - يعمل بهذا القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية - على أنه يستمر العمل بالقوانين والأحكام المشار إليها فى المادة السابقة فى الأحوال الآتية :

أولاً : الدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون الى أن يصدر فيها حكم فى الموضوع أو بإبطال المرافعة أو بالبطان أو بالترك أو ببطان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص .

ثانياً : أعمال التنفيذ التى بدى فيها على أنه اذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون .

ثالثاً : دعاوى الافلاس لحين الانتهاء من اجراءات التفليسة .

مادة ٧٩ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤
بالرسوم أمام المحاكم الشرعية^(١)

الباب الأول

الفصل الأول - في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١^(٢) - يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى حسب الفئات الآتية :

- ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه .
- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه لغاية ٤٠٠٠ جنيه .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه .

وفى فرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتى :

- ٢٠٠ قرش فى المنازعات التى تطرح على القضاء المستعجل .
- ١٠٠ قرش فى الدعاوى الجزئية .
- ٣٠٠ قرش فى الدعاوى الكلية الابتدائية .

ويكون تقدير الرسم فى الحالىين طبقا للقواعد المبينة فى المادتين ٦٤ ، ٦٥ من هذا القانون .

مادة ٢ - اذا عدل الطلب فى الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها الى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى فى موضوع

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٤/٧/٢٤ - العدد ٨٨ .

وصدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بالفاء المحاكم الشرعية والمحاكم المللية من أول يناير ١٩٥٦ واحالة الدعاوى المنظورة أمامها الى المحاكم الوطنية ونص فى المادة ١١ منه على أن تطبق على الدعاوى التى ترفع الى المحاكم الوطنية طبقا لهذا القانون ومن وقت العمل به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية .

(٢) ممدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ - العدد ٦٧ فى ١٩٦٤/٣/٢٢ .
ونصت المادة الرابعة على أن لا تسرى أحكام هذا القانون على الرسوم التى تم تحصيلها قبل العمل به بل تظل خاضعة للتخصص التى حصلت فى ظلها .

الدعوى أو حكم قطعى فى مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين •

فاذا صدر قبل التصديق حكم قطعى فى مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الموضوع فرض رسم جديد على الطلب •

مادة ٣ - يفرض على استئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى ويراعى فى تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستئناف •

وفرض (٣) فى الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتى :

- ٢٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنظر أمام المحاكم الابتدائية •
- ٣٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنظر أمام المحاكم الابتدائية من أحكام صادرة من قضاء المستعجل •
- ٦٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنظر أمام محاكم الاستئناف العليا •

ويخفض الرسم الى النصف فى جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستأنف صادرا فى مسألة فرعية فاذا فصلت محكمة الاستئناف فى موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه •

ويسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف •

مادة ٤ (٤) - يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض •

وفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض •

وفرض فى دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها الالتماس فاذا فصلت محكمة النقض أو محكمة الالتماس فى

(٣) الفقرة الثانية مدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ فى ٢٤/٣/١٩٦٤ - العدد ٦٧ •
(٤) ٦٧ لسنة ١٩٦٤ • مدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ •

الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة الى
الرسم الثابت المشار اليه في هذه المادة .

مادة ٥ - استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض في الدعاوى مطومة
القيمة المتعلقة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاة
والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ١٪ (٥) .

فاذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق رسم ثابت قدره
عشرون قرشا وعند الحكم في دعاوى النفقات وما يتعلق بها يسوى الرسم
على أساس ما حكم به .

مادة ٦ (١) - اذا قضت محكمة ثانى درجة أو محكمة النقض باعادة
القضية الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه فلا تستحق رسوم
جديدة عند الرجوع سوى الرسم المقرر على الاعلان .

الفصل الثانى - في تفضيل الرسوم

مادة ٧ - تخفض الرسوم الى النصف فى الأحوال الآتية :

١ - عند الرجوع الى الدعوى بعد الحكم باعتبارها لم تكن أو بعدم
قبولها لبطلان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا
الحصوم فيها فى جميع الأحوال أو فى حالة الحكم بعدم قبول الاستئناف
شكلا لقيده بعد الميعاد .

٢ - المعارضة فى الأحكام التى تصدر فى الفبية والمعارضة فى قوائم
الرسوم والمصاريف والأتعاب .

٣ - وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٢ و ٢٢ مكررا (٧) .

وتخفض الرسوم الى الربع فى حالة الرجوع الى الدعوى بعد الحكم
فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الحصوم فيها .

الفصل الثالث - في تعدد الطلبات

مادة ٨ - اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموعة الطلبات ، فان كانت ناشئة عن سندات قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة •

واذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة اخذ الرسم الثابت على كل منها على حدة • الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد •

واذا اجتمعت فى الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة اخذ الرسم على كل منها •

وفى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة كذلك يكون الحكم فى حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخبرة أرجح الرسمين للخزانة •

وتضم الطلبات الإضافية الى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها •

مادة ٩ - يفرض على المتدخل منضما الى المدعى أو من فى حكمه وفاء رسوم الدعوى اذا لم يكن قد حصل •

فاذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات •

الفصل الرابع - فى تحصيل الرسوم

مادة ١٠ (أ) - لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فاذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به •

مادة ١١ (أ) - تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة •

مادة ١٢ (١٠) - ملغاة .

مادة ١٣ (١١) - ملغاة .

مادة ١٤ (١٢) - على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً .

وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

مادة ١٥ - يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف .

ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه .

مادة ١٦ - تحصل مقدماً رسوم الاشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف .

وإذا استحققت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامين في تاديتها .

مادة ١٧ - لا يكلف بدفع الرسوم مقدماً المدعى المأذون بالخصومة من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمنفعة تمود عليه ويحصل الرسم من المدعى عليه إذا فصل في الدعوى بالقبول كما يحصل الرسم من المدعى عليهما في دعوى التفريق حسبية بين الزوجين إذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى إذا فصل فيها بالرفض .

الفصل الخامس - في امر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٨ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم .

مادة ١٩ - يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند اعلان امر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ اعلان الأمر ويحدد المحضر في الاعلان أو في قلم الكتاب في التقرير اليوم الذى تنتظر فيه المعارضة .

مادة ٢٠ (١٤) - تقدم المعارضة الى المحكمة التى اصدر رئيسها امر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره والا سقط الحق فى الطعن .

مادة ٢١ - يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمقاررات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

الفصل السادس - في رد الرسوم

مادة ٢٢ (١٤) - اذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان فى محضر الجلسة أو أمرت بالحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى الا نصف الرسوم الثابتة والنسبية .

وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه واذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل

(١٣) مدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

(١٤) مدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ والقرتان الثانية والثالثة مدلتان بالقانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة الى قضاء جديد استحق الرسم النسبي على المسائل المذكورة فضلا عن الرسم الثابت .

وان كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه .

ولا يرد في حالة انتهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعاوى منخفضة القيمة .

مادة ٢٢ مكرر^(١٥) - اذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لتظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ربع الرسم المسند .

مادة ٢٣ - في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسوى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة الفاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٢٤ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

(الأولى) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه اذا قضى بإجابة الطالب .

(الثانية) طلب رد القضاء اذا قبل طلب الرد .

الفصل السابع - في الاعفاء من الرسوم

مادة ٢٥ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الاعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .

ويشمل الاعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والادارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

مادة ٢٦ - تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم في المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية الى الرئيس أو من يقوم مقامه وفي المحاكم الجزئية الى القاضي .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشمر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله .

مادة ٢٧ - تفصل الهيئة المشار اليها في المادة السابقة في طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ، ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٨ - الاعفاء من الرسوم شخصي لا يمتدى أثره الى ورثة المفي أو من يحل محله ، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء الا اذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة .

مادة ٢٩ - اذا زالت حالة اعسار المفي من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لحصومه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار اليها في المادة ٢٦ ابطال الاعفاء .

مادة ٣٠ - اذا حكم على خصم المفي بالرسوم وجبت مطالبته بها أولا فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المفي اذا زالت حالة اعساره .

الفصل الثامن - في رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣٩(١٦) - يفرض على الصور التي تطلب من السجلات والشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

وفرض على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وخمسة عشر قرشا في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض . ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

أما الصور والمقتنيات والممتلكات في أمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها خمسة قروش مهما كان عدد أوراقها وكثرة المحبكة التي تعطى فيها .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم (١٧) .

مادة ١٨٣٢ - يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة .

وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة . ويتحدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة .

ولا يفرض رسم في الأحوال المشار إليها في الفقرتين السابقتين إذا كان الكشف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطلب ذاتياً .

مادة ١٨٣٣ - يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشاً على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلاً أم صورة ما لم تفيها أحكام هذا القانون من الرسوم .

مادة ١٨٣٤ (٢٠) - فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرض رسم قدره خمسة قروش في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة وثلاثة قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الأتي بيانها :

أولاً : الأوامر التي تصدر على المرافض سواء قبل الطلب أو رفض .

(١٧) انظر قرار وزير العدل في ١٩٤٤/٨/٢٣ .

(١٨) مجلة القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

(١٩ - ٢٠) مبدلتان بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

ثانياً : الأوامر التي تصدر في طلبات التسجيل سواء قبل الطلب أو رفضه .
مادة ٣٥ - لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى النقائية .

الفصل التاسع - في رسوم الايداع

مادة ٣٦ - يفرض على ما يودع خزائن المحاكم من نقود أو سندات مالية أو مجوهرات أو مصنوعات رسم نسبى على الايداع قدره ١٥٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الايداع .

ويشمل الرسم المذكور محضر الايداع وصورته .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على :

- أولاً :** ما يحصله المحضرون تنفيذا للأحكام على ذمة مستحقيها .
- ثانياً :** أموال البذل فى الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند الزيادة فى مشترى أعيان الوقف .
- ثالثاً :** ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .

فإذا حصل نزاع فى الايداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له حصل رسم الايداع .

الفصل العاشر - فى التجربة

مادة ٣٧ - الأتساب التي تقلد للخبراء الموظفين تأخذ بعد الفصل فى الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

الفصل الحادى عشر - فى رسوم الاعلان والتنفيذ

الفرع الأول - رسوم الاعلان

مادة ٣٨(٢١) - فيما عدا الاعلانات التى ترفع بها الدعاوى والتى

يقتضىها التنفيذ يفرض على الاعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب المحصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان فى القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التلى تأمر بها المحكمة وعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات المحصوم والاعلانات الادارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

وإذا كرر اعلان الدعوى بالنسبة لحصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحدد ، فرض على الاعلان الرسم المقرر .

ويفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الاعلانات .

ويفرض على الاعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب رسم قدره خمسة قروش على الأصل والصورة معا وإن تعددت أوراقها وتعدد المطلوب اعلانهم .

ويتكرر هذا الرسم نى حالة إعادة الاعلان إذا كانت إعادة راجعة لفعل الطالب .

الفرع الثانى - فى رسم التنفيذ

مادة ٣٩ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والاشهادات الواجبة التنفيذ ويحسب الرسم النسبى على المبالغ المطلوب تنفيذ به .

ويكرر رسم التنفيذ مقتصرا الى الثلث كما طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد .

ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس اذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس .

مادة ٣٩ مكرر (٢٢) - علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الآتي :

١ - عشرون قرشا على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية في مواد الأحوال الشخصية .

٢ - خمسون قرشا على تنفيذ ما عدا ذلك من الأحكام والقرارات والأشهاد .

وتعفى من الرسم الأحكام الصادرة في النفقات اذا قل المطلوب التنفيذ من أجبه عن ثلاثة جنيهات .

مادة ٤٠ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى اجراءات التنفيذ والاعلانات الخاصة بها التي تلى اعلان الحكم .

مادة ٤١ - يجوز لذوى الشأن أن يطالبوا رد رسم التنفيذ اذا لم يكن قد حصل البلد فيه فعلا .

الفصل الثاني عشر - في الطلبات المقدمة الى هيئة التصرفات

مادة ٤٢ - يؤخذ رسم قدره مائة قروش عند تقديم الطلب لهيئة التصرفات ومتى فصل فيه بالقبول يحصل الرسم النسبي على الموضوع اذا كان الموضوع بما يمكن تقديره والا فيكتفى بالرسم المقرر . واذا استؤنف القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرشا .

ويكتفى بالرسم المقرر على ما يأتي :

١ - اذن بتأجير أعيان الوقف رسم قدره مائة قرش .

٢ - اذن بصارة الوقف رسم قدره مائة قرشا. اذا لم تزد قيمة المبلغ المقدر للصارة عن اربعمائة جنية . فان زادت فالرسم ٢٠٠ قرشا .

٣ - قسمة المهايية رسمها مائة قرش .

ويقدر الرسم النسبي على الوجه الآتي :

اذن بالاستعانة على الوقف نصف في المائة من قيمة الدين .

اذن بقسمة اعيان الوقف في العقار والمنقول ربع في المائة من قيمة كل منها .

اذن بأحداث مبان أو غيرها في الوقف نصف في المائة من قيمة تكاليفها وغير ذلك مما يطلب من هيئة التصرفات الاذن به أو الموافقة عليه نصف في المائة .

الفصل الثالث عشر - في احكام عامة

مادة ٤٣ - لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه اذا حكم في الدعوى لصالح الحكومة أو الوقف استحققت الرسوم الواجبة .

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والفتاوى لمصالح الحكومة أو لجهة خيرية ذات شأن أو الصورة التي ترسل من الوقفيات والتقارير ونحوها الى وزارة الأوقاف لتسجيلها .

مادة ٤٤ - تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه . كما تشمل أيضا أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأنصاب الخبراء وتعويض الشهود وأنصاب المحامين التي تقدرها المحكمة لمصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال القضية والخبراء والموظفين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

مادة ٤٥ - تحصل من طالب الاعلان جميع المصاريف التي يستدعيها اعلان الأوراق خارج القطر .

مادة ٤٦ - يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش فى الدعاوى والاشهادات التى لا تزيد قيمتها على ١٠٠ قرشا وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشا • ولا يقل رسم التنفيذ عن عشرة قروش اذا كان نسبيا وعن خمسة قروش اذا كان ثابتا •

مادة ٤٧ - يعتبر فى تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه جنبها وفى تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشا •

مادة ٤٨ - لا يجوز لكتبة المحاكم اعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو أى دفتر أو من أية ورقة الا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق الا اذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه •

مادة ٤٩ - يفرض رسم نسبي قدره ١٪ على المبالغ التى يصدر بها أمر تقدير اتعاب للمحامى ضد موكله اذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتان وخمسون جنيها فان تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة (٢٤) •

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير •

مادة ٥٠ - لا يستحق رسم على القرار الذى يصدر باحالة الدعوى الى الدوائر المجتمعة ولا على اجراءات نظر الدعوى امام هذه الدوائر •

مادة ٥١ - لا يجوز مباشرة أى عمل الا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما •

ولكن اذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن •

مادة ٥٢ - لا يستحق رسم نسبي على المخالفات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة •

مادة ٥٣ - يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته

الحكمة ببيان الرسوم المستحقة للخزافة وما حصل منها وما بقي وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ويذكر في الحالتين تاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم بالرقم والمروف .
وفي حالة الاعفاء من الرسوم يؤثر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ورقبه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

مادة ٥٤ - تكون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لسداد الرسم والمصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو الملتزمين بها .

مادة ٥٥ (٢٤) - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون الا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الاجراء الذى حصل الرسم عنه .

الباب الثاني - فى رسوم الشهادات

مادة ٥٦ - يقصد بكلمة اشهاد فى تطبيق احكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموقق .

مادة ٥٧ - يفرض على الاشهاد رسم مقرر قدره مائة قرش واذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم اضافى قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة .

ويستثنى من ذلك الاشهادات والتوكيلات المتعلقة بأمور الزوجية والنفقات فتحصل عنها الرسوم المبينة فى الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون (٢٥) .

كما تستثنى منها الاشهادات الأخرى الواردة فى نفس الجدول والتي لا رسوم عليها .

مادة ٥٨ - يفرض علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم نسبي على الاشهادات المبينة بالجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد فى ذلك الجدول (٢٦) .

(٢٤) مدلة القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ .

(٢٥ ، ٢٦) انظر الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المنشور فى هذا الكتاب .

مادة ٥٩ - إذا تعددت موضوعات الإيهاد وكان لكل منها أثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع .

مادة ٦٠ - تحصل رسوم بالفئات المنصوص عليها في المادة ٥٨ على العقود التي لم تكن موضوعها إهداء وقدمت لأقاليم الكتاب لحفظها .

مادة ٦١ - يفرض رسم مقرر قدره أربعون قرشا عن كل إهداء يتوكيل أو عزل من الوكالة ، فإذا زاد الإهداء على ورقة واحدة ففرض رسم إضافي قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم الى النصف إذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير إهداء أو بغير تصديق على الأمضاء ويكون قد قدم أو أيدى في قضية .

مادة ٦٢ - يحصل رسم مقرر قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل أمضاء أو ختم .

مادة ٦٣ - يفرض عند انتقال قاض خارج المحكمة رسم قدره ٢٠٠ قرش إذا كان الانتقال لسماع إهداء ، ١٠٠ قرش إذا كان للتصديق على أمضاء أو ختم .

وفي حالة انتقال أحد الكتبة يخفض الرسم الى ١٠٠ قرش في الحالة الأولى وإلى ٣٠ قرش في الحالة الثانية وكل ذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد الرسم في حالة تعدد الإسهادات وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد .

الباب الثالث - في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٦٤ - يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي :

١ - على المبالغ التي يطلب الحكم بها .

٢ - على قسمة العقارات أو المنقولات المتنازع فيها وفقا للأسس الآتية (٢٧) :

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للمقارنات المبينة تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المستحقة أساسا لربط الضريبة مضروبة في خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي لم تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستحدثة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات يقدر الرسم مبدئيا على القيمة التي يوضحها الطالب وبعد تحرر قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها والا لزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المفوضة وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

٣ - صحة الوقف أو بطلانه بحسب القيمة المدعى بها .

٤ - ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك بحسب ربع الحصة خمس سنوات إذا كان الشرط متعلقا بالمصاريف .

٥ - صحة التمكين أو بطلانه باعتبار الأجرة في المدة المعينة بالمعقد بشرط ألا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على عشرين سنة . فإن لم تعين المدة باعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة .

٦ - استحقاق في الوقف بحسب قيمة الاستحقاق لمدة خمس سنوات .

٧ - ثبوت الوفاة والوراثة وإن تعددت فيها المنازعات باعتبار صحة الوارث والورثة الذين يطلب الحكم بوراثةهم .

- ٨ - ثبوت الوصية بالملل - باعتبار قيمة الموصى به .
- ٩ - دين الصداق باعتبار القيمة المطلوبة .
- ١٠ - ثبوت الجهاز باعتبار قيمته .
- مادة ٦٥ - تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :
 - ١ - ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلانه . ذلك إذا لم يكن متعلقا بالمصاريف .
 - ٢ - النظر في الوقف بجميع أسبابه .
 - ٣ - استحقاق السكن في أماكن الوقف أو إخلاؤها .
 - ٤ - طلبات رد القضاة والخبراء .
 - ٥ - الاشكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع إليها .
 - ٦ - دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .

مادة ٦٦ (٢٨) - يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللائحة المرافقة له . وكذلك تلغى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية والتي تكون مخالفة لهذا القانون عدا حالات الاعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

مادة ٦٧ - تتبع بالنسبة للدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون القواعد الآتية :

- ١ - تظل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم خاضعة من حيث الرسوم لأحكام اللوائح المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يصدر فيها حكم في الموضوع أو باعتبار الدعاوى كأن لم تكن ، أو بعدم قبولها لبطلان ورقة التكليف بال حضور أو بعدم الاختصاص .

- ٢٠٣ -

٢ - كذلك تطبق فيما يتعلق بأعمال التنفيذ التي بدى فيها أحكام اللائحة المشار إليها في المادة السابقة • على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون •

مادة ٦٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية •

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه •

ونأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة •

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
بشأن الرسوم في المواد الجنائية (١)

الباب الأول - في رسوم القضايا

مادة ١ - يفرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم للمحاكم
بالفئات الآتية :

قرش

- ٣٠ على قضية المخالفة .
- ٦٠ على قضية المخالفة المستأنفة .
- ١٠٠ على قضية الجنحة التي تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو المركزية
أو التي تنظر أمام القاضي الجزئي المختلط (٢) .
- ٢٠٠ على قضية الجنحة التي تنظر أمام محكمة الجنح المختلطة وعلى كل
قضية جنحة مستأنفة سواء أكانت منظورة أمام المحاكم الأهلية أم
المحاكم المختلطة .
- ٦٠٠ على قضية الجناية .

وتعتبر القضية مسالفة أو جنحة أو جنابة حسب الوصف الذي يطبقه
حكم المحكمة للجريمة ، ويعتبر في حكم الجنحة الجنائيات التي قرر القانون
لها عقوبة الجنحة .

٤٠٠ قرش على قضية النقض .

فإذا أحيات إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً أو فصلت محكمة

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٤/٧/٢٤ - العدد ٨٨ .

(٢) صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء محاكم المراكز (المحاكم المركزية) وإدخاله
جسم القضايا المنظورة أمام تلك المحاكم عند العمل بهذا القانون إلى المحاكم الجزئية التي تختص
بنظرها طبقاً لقانون تحقيق الجنائيات .

كما صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء المتصل من
١٥ أكتوبر ١٩٤٩ وإحالة دعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية .

ملحوظة : القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ التي خسنتها
بالتقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

التنفيذ في الموضوع لا يفرض رسم جديد .

٤٠٠ قرش على قضية رد الاعتبار .

مادة ٢ - يفرض رسم ثابت قدره ثلاثون قرشا يلزم به المحكوم عليه في مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة غياب الشهود أو امتناعهم عن الإجابة وفي المعارضات في الأحكام الصادرة في هذه المسائل .

مادة ٣ - يخفض الرسم الى النصف في المعارضات التي تقدم في أحكام الجنايات والجنح والمخالفات .

أما المعارضات التي تقدم عن الأوامر الجنائية فلا رسم عليها اكتفاء برسم القضية .

مادة ٤ - تستحق الرسوم المبينة في المواد السابقة عند الحكم بها . أما قضايا رد الاعتبار فتدفع رسومها مقدما .

مادة ٥ - تشمل الرسوم المقررة جميع الاجراءات التي تتخذ في القضايا بما في ذلك أعمال المضربين لغاية الحكم فيها واعلانه ولا يتعدد الرسم بتعدد المتهمين أو الطالبين الا في قضايا رد الاعتبار .

مادة ٦ - لا يفرض رسم على الاحكام أو الأوامر التي تصدر بتصحيح الخطأ المادي فيها ولكن اذا طلب أحد الخصوم بتصحيح الخطأ ورفض طلبه فرض عليه نصف الرسم .

مادة ٧ - تستحق الرسوم المقررة على المعارضة أو الاستئناف أو النقض ولو تنازل المتهم عنها .

الباب الثاني - في رسوم التنفيذ

مادة ٨ - يفرض رسم تنفيذ قيمه عشرة قروش في قضايا المخالفات وثلاثون قرشا فيما عدا ذلك ، وهذا كله اذا كان التنفيذ بواسطة قلم المضربين .

ويتحدد الأشغال التي يتناولها التنفيذ .

وتخفض هذه الرسوم الى النصف في تنفيذ الاحكام الصادرة على
الشهود .

يفرض علاوة على ما تقدم رسم انتقال ثابت قدره عشرة قروش في
قضايا المخالفات وثلاثون قرشا فيما عدا ذلك (٣) .

وفرض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم
ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على
الا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حيلة الرسم المقرر بهذا القانون (٤) .

مادة ٩ - اذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المدنية
تطبق احكام قانون الرسوم في المواد المدنية وتحسب على اجراءات التنفيذ
فيها الرسوم المدنية المقررة لها .

مادة ١٠ - يفرض رسم مماثل لرسم التنفيذ الاصل على كل نزاع
في التنفيذ .

مادة ١١ - يكون تحصيل الرسوم والغرامات في المواد الجنائية
بمعرفة النيابة ويجوز لها امهال المتهم في تلك الرسوم والغرامات المحكوم بها
او قبول تسسيطها .

الباب الثالث - في رسوم العور والشهادات

مادة ١٢ - يفرض رسم قدره خمسة قروش على كل صورة او ورقة
في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة او الجنحة
الابتدائية او المستأنفة وخمسة عشر قرشا في قضية الجناية وعشرون قرشا
في قضية النقض ورد الاعتبار .

مادة ١٣ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الشهادة
التي تطلب في قضايا المخالفات وعشرون قرشا في قضايا المخالفات المستأنفة

(٣) - ٤) افسحتا بالقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ ويتاريخه
١٩٥٧/٥/٢٥ صدر قرار وزير العدل بتنفيذ المبالغ التي تصرف للمحضرين عن كل تنفيذ -
انظر هامش المادة ٤٦ مكررا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

والجناح الابتدائية والمستأنفة وثلاثون قرشا. في قضايا الجنايات وفي قضايا النقض وزد الاعتبار .

مادة ١٤ - تحصل الرسوم المقررة في المادتين السابقتين على حسب وصف التهمة عند تسليم الصورة أو الشهادة .

الباب الرابع - في المصاريف القضائية

مادة ١٥ - تتحمل الخزنة العامة المصاريف الآتية بيانها :

- ١ - مصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة والكتبة والمضربين والمرتبين وكذلك ما يستحقونه من التمويض في مقابل الانتقال .
- ٢ - أجور البرقيات والبريد .
- ٣ - مصاريف نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية .
- ٤ - مصاريف نقل المعبوسين والمصاريف اللازمة لمؤونتهم .

مادة ١٦ - تصرف من خزنة المحكمة مقدما اتصاف ومصاريف الخبراء والشهود وأجور الحراس ونفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحري عن الجرائم واثباتها وذلك بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمصاريف .

مادة ١٧ - اذا دعى شخص لتأدية الشهادة ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره ، فعل محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجودة بها أن يصرف له مصاريف السفر مقدما ، ويبين ما دفعه اليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز من التمويض المستحق للشاهد ما صرف له ويسدد لحساب الجهة التي دفعته مقدما .

الباب الخامس

في رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية

مادة ١٨ - تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية مع مراعاة ما يأتي :

أولا - لا يجوز أن يتقص الرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام هذا القانون .

١٩ - ثانياً - يلزم المدعى بالحقوق المدنية بدفع الرسوم المستحق مطلقاً ويجوز الادعاء بذلك .

٢٠ - ثالثاً - الإعلانات الأخرى التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول مدنياً يؤخذ عنها رسم خمسة قروش من كل ورقة من الأصغر والصورة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية الجنحة المستأنفة أو الجنحة الابتدائية والمختلعة وخمسة عشر قرشاً عن قضية الجناية وعشرون قرشاً في قضية النقص ورد الاعتبار .

٢١ - رابعاً - على المدعى بالحقوق المدنية أن يودع مقبضاً الأمانة التي تقدمها النيابة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتمتاد ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم وعليه أيضاً ايداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الإجراءات .

خامساً - إذا أحالت المحكمة الجنائية الخصوم إلى المحكمة المدنية المختصة أو قضت بعدم قبول السير فيها أمام المحاكم الجنائية لا يحصل رسم جديد مقبضاً عند الالتجاء إلى المحكمة المدنية .

سادساً - إذا كان طعن التهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض قاصراً على الحكم الصادر في الدعوى المدنية تحصل منه الرسوم طبقاً لإحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية .

الباب السادس - قواعد عامة

مادة ١٩ - تطبق في المسائل المتعلقة برسوم النوقة والترجمة وتسليم الصور والشهادات والاعفاء من الرسوم وتقرير حق الامتياز الأحكام المنظمة لهذه المسائل والوادرة في قانون الترخيم النظامية في المواد المدنية .

مادة ٢٠ - تؤخذ الرسوم والمصاريف والقرارات المحكوم بها على المتهم من يكون قد أودع بالخرابة من مبالغ بصفة ضمان الإفراج مؤقتاً أو كفالات أو مبالغ أخرى تخص المحكوم عليه .

مادة ٢١ - لا يؤخذ رسوم على المدعى عن سبيل الخصومات الإفراج مؤقتاً ولا على الكفالات أو المبالغ والأوقاف والأعيان التي تخصه .

فى المواد الجنائية ، ولكن اذا حصل نزاع فيها او حجز عليها او توزيع لها
استحق الرسم المقرر على الايداع .

مادة ٢٢ - اذ طلبه المحم تعيين خبير جاز بـ تكليفه بدفع امانة على ذمة
مصاريفه .

مادة ٢٣ - اذا تنازل الشاكي وانقضت الدعوى الجنائية بناء على طلبه
التنازل التزم بدفع المصاريف التى تكون قد صرفت فيها .

واذا لم يصدر حكم بالزام المتنازل بمصاريف الاجراءات فينفذ عليه
بها بمقتضى امر تقدير .

مادة ٢٤ - تحصل الرسوم المستحقة بالتطبيق لهذا القانون بطريق
التضامن بين المزمين بها الا اذا نص الحكم على خلاف ذلك .

مادة ٢٥ - لا يرد أى رسم بالتطبيق لاحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الاخص :

١ - الامر العالى الصادر فى ١٦ سبتمبر ١٨٧٥ بشأن الرسوم فى
المواد الجنائية امام المحاكم المختلطة .

٢ - الامر العالى الصادر فى ٦ يوليو ١٨٩٩ بشأن رسوم المخالفات
المحكوم فيها بالعقوبة والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ بشأن الرسوم فى المواد
الجنائية امام محاكم المراكز .

٣ - المادة ٤٣ من المرسوم بقانون ٦٨ لسنة ١٩٣١ بانقضاء محكمة
النقض .

مادة ٤٧ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة
اشهر من تاريخ نفيه بالجريدة الرسمية وتسرى احكامه على الدعاوى المنظورة
وقت العمل به ويصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذه .

**مرسوم
بتعريف الرسوم والاجراءات
المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى^(١)**

بعد الاطلاع على المادة ٤٨ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بانشاء مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه عايننا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آتى :

مادة ١^(٢) - يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره :

- ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها
- ٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها حتى ٤٠٠٠ جنيها
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها

وفى فرض على دعاوى الالفاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره
اربعمائة قرش .

مادة ٢ - اذا اشتملت الدعاوى على طلبات معلومة القيمة واخرى
مجهولة القيمة اخذ الرسم على كل منها طبقا للمادة السابقة .

مادة ٣^(٣) - فى دعاوى التماس اعادة النظر يفرض رسم ثابت قدره
اربعمائة قرش .

واذا فصل فى موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق وفقا للأحكام
المبينة فى المادتين السابقتين .

مادة ٤ - يشمل الرسم المفروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة
بالدعوى وبكل ما يتعلق بها بما فى ذلك اعلان الأوراق والأحكام .

(١) الواقع المصرية فى ١٤/٨/١٩٤٦ .

(٢ ، ٣) مدلة القرار الجمهورى ٢٨٤٩ لسنة ١٩٦٥ - الجريدة الرسمية فى ١٤/٩/١٩٦٥

- العدد ٢٠٧ .

مادة ٥ (٤) - لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٦ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى .

مادة ٧ - يرد نصف الرسم المحصل إذا عدل الطالب عن السير فى الدعوى قبل إحالتها الى إحدى دوائر المحاكم .

مادة ٨ - إذا انتهى النزاع صلحا لا يستحق الا نصف الرسوم الثابتة او النسبية ويرد ما دفعه الطالب زيادة على ذلك .

مادة ٩ - يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من ثبتت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب .

مادة ١٠ - يفصل فى طلبات الاعفاء أحد مستشارى المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات سكرتارية المحكمة .

مادة ١١ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم .

مادة ١٢ - لذى الشأن أن يمارض فى مقدار الرسوم الصادر به الأمر وتحصل المعارضة بتقرير فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر .

مادة ١٣ - تقدم المعارضة الى الدائرة التى أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع أقوال السكرتارية المحكمة والمعارض إذا حضر .

مادة ١٤ - يفرض على الصور والشهادات والملحقات التى تطلب رسم قدره ثلاثون قرشا عن كل ورقة ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

مجلة ١٥ (٢) -

مادة ١٦ - على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ
ولمعمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة .

(٥) ملغاة بالمادة الرابعة من القرار الجمهوري ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن المرسوم أمام
مجلس الدولة - الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٤/٤ - العدد ٦٨ .
ونصت المادة الأولى على أنه في تطبيق أحكام المادة (٤) من القانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تحسب الرسوم القضائية والنفقات والإجراءات بالنسبة إليها يرفع
من دعاوى أو يتخذ من إجراءات وكذلك في جميع الأحوال استحقاقها في الإقليم السوري على أساس
٩. لوائح لكل جليله .
ونصت المادة الثانية من على يفرض رسم ثابت قيمته ١٥ جنيهاً أو ما يعادلها على الدعاوى
التي ترفع من ذوي الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا .
ونصت المادة الثالثة من على تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية
في كل من اقليم الجمهورية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من إجراءات فيه ، وذلك
حينما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم المشار إليها أو في هذا القرار .
ونصت المادة الخامسة من على أنه يعمل به من تاريخ ١٩٥٩/٤/٢٨ .

قانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨
بالرسوم امام المحاكم المسببة (محاكم الأحوال الشخصية
للولاية على المال) (١)

الباب الأول - في الرسوم النسبية

مادة ١ (٢) - يفرض رسم نسبي قدره $\frac{1}{2}\%$ من قيمة نصيب كل قاصر أو من قيمة أموال المحجور عليه أو الغائب وذلك عن كل طلب بتعيين وصي عند بدء الوصاية أو تثبيت الوصي المختار أو سلب الولاية أو الحد منها أو التنحي عنها أو توقيع الحجر أو اثبات الغيبة إذا لم يزد النصب أو المال على ألفي جنيه ونصف % فيما زاد على ذلك .

وفرض على طلبات الفصل في الحساب ضعف الرسم المبين بالفقرة السابقة عن مقدار صافي الإيرادات السنوية لكل قاصر محجور عليه أو غائب .

مادة ٢ (٣) - تعتبر أوراق الحجر أساسا أوليا للتقدير ومتى اعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائيا على مقتضاها وفقا للأسس الآتية :

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للبعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن والأراضي الزراعية التي تفرض عليها ضريبة والأراضي المعدة للبناء والمباني المستحدثة والتي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد والمنقولات تحصل عنها الرسوم مبدئيا

(١) الوقائع المصرية في ٣ يناير ١٩٤٨ العدد ٢ غير اعتيادي وقد صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ - لعدد ٦٧ ونصت المادة الخاصة منه على أن يستبدل بعبارة المحاكم المسببة « حيث وردت في القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ » والتوازي المعدلة له عبارة « محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال » .

(٢ ، ٣) - معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ .

على أساس القيمة الموضحة في أوراق المصير ، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بآية حال من الأحوال ، وتكون اجراءات التعيين وإيراع التقدير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما تم الاتفاق عليه .

وإذا أضيف إلى القائمة في أى وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عايه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف لحساب الأوصياء والقائمة أو الوكلاء عن الغائبين. أساسا أوليا لتقدير الأيراد .

مادة ١٣(٤) - تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية أو الغائب في الوقف بقيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في ٢٠ وتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوى مضروبة في ١٠ إذا كان لدى الحياة - وأما إذا كان مؤثقا فتقدر قيمة المعاش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد سنينه على ألا يتعدى عشر سنوات وتقدر الحصة في حق المكر بالقيمة السنوية مضروبة في ٢٠ .

مادة ١٤(٥) - يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة المنصوص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره ١٪ من المبلغ المرفوع في شأنه المعارضة .

مادة ٥ - لا يفرض في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش .

(٤) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ والمصول بها من ٢٩٥٧/٧/٤ .

(٥) مبدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

الباب الثانى - فى الوصوم الثابتة

مادة ٦٦) - يفرض رسم ثابت على أموال عديمى الأهلية والفائبين والمقضى بمساعدتهم قضائيا فى الحالات الآتية :

(١) طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجر ورد سلطة الولى الشرعى اليه والاذن لقاصر أو المحجور عليه لسفه أو غفلة أو غفلة بإدارة أمواله أو منحه فى ذلك ووضع المحجور عليه لسفه أو غفلة تحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتى :

ما زاد على ٥٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه	١ جنيه
ما زاد على ١٠٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه	٢ جنيه
ما زاد على ٢٠٠٠ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه	٥ جنيه
ما زاد على ٣٠٠٠ جنيه الى ٦٠٠٠ جنيه	١٠ جنيه
ما دازاد على ٦٠٠٠ جنيه الى ١٠٠٠٠ جنيه	١٥ جنيه
ما زاد على ١٠٠٠٠ جنيه	٢٠ جنيه

(ب) فى الطلبات المقدمة من النائبين عن عديمى الأهلية والفائبين عن إجراء تصرف من التصرفات التى يشترط طبقا لقانون المحاكم المسببية وجوب الحصول على اذن بها .

وفى الطلبات المقدمة من غير النائبين عن عديمى الأهلية ومن غير الوكلاء عن الفائبين والشكاوى المقدمة بالظمن فى تصرفات هؤلاء أو بطلب عزلهم يكون الرسم ٥٠ قرشا أمام المحاكم المسببية الجزئية و ١٠٠ قرش أمام المحاكم الابتدائية فإذا قضى بالعزل بناء على الشكوى لا يستحق رسم جديد على تعيين بدل المزعول .

(ج) فى المعارضات المقدمة عن الغرامات فى جميع الأحوال وكذلك المعارضات فى عقوبة الحرمان من المكافأة التى لم تقدر يكون الرسم ٣٠ قرشا .

(د) فى طلب التصديق على القسمة بالتراضى يفرض رسم ثابت قدره ٢٠٠ قرشا ، أما فى حالة القسمة القضائية فيكتفى بما سبق تحصيله من الرسم .

الباب الثالث

في رسوم المعارض والاستئناف والالتصاف والتمسك بالنقض

مادة (٧٧) - تخفيض الرسوم التأسيسية والشاكلة الى النصف في المعارض التي ترفع طبقا لاحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية الولاية على المال .

ويفرض على الاستئناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائي ويراعى في تقدير الرسم النسبي القيمة المرفوعة بها الاستئناف ويخضع هذا الرسم الى النصف اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية فصلت محكمة الاستئناف في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه .

ويفرض على التماس إعادة النظر رسم ثابت بالتطبيق كما هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ١٠٠ قرشا أمام المحاكم الجزئية و ٣٠٠ قرشا أمام المحاكم الابتدائية و ٦٠٠ قرشا أمام محاكم الاستئناف .

ويفرض رسم ثابت قدره ١٥٠٠ قرشا على الطعون بالنقض .

ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرشا على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض ؛ وإذا فصلت محكمة الالتصاف أو محكمة النقض في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة الى الرسم الثابت للمضار اليه .

الباب الرابع - في رسوم الصور والشهادات

مادة (٨٨) - يفرض على الصور المرصص في إعطائها من أحكام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والمخصصات رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في الأحكام الجزئية

(٧) مدلة القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤

(٨) مدلة القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤

وخمسة عشر قروشاً في رسم المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً في المحاكم الاستئناف
ومحكمة النقض . على ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهات أمام المحاكم
الجزئية وعشرة جنيهات أمام المحاكم الأخرى . ويصدر قوارن ذاري يبين
محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب
الرسم (٩) .

ويفرض علاوة على رسم الصورة أو الشهادة أو الملخص رسم قدره
ثلاثة قروش عن كل اسم وفي كل سنة عنهم . مقابل الكشف في السجلات
والجداول وغيرها ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم .

ورسم الكشف النظري عشرة قروش عن كل مادة (١٠) .

ويفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل
المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقر في هذه المادة .

الباب الخامس - فيما لا رسم عليه

مادة ٩ - لا رسم على ما يأتي :

(١) (١١) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية
من المادة السادسة إذا كانت قيمة تعصيب كل قاصر أو إذا كان مال المحجور
عليه أو الغائب أو المطلوب تقدير مساعدته قضائياً لا تتجاوز خمسمائة
جنية .

(ب) ما يطلب من الصور والشهادات لصالح الحكومة .

(ج) الصورة الأولى التي تعطى لتعنى الطلبات من الأحكام والقرارات
الصادرة في طلباتهم .

(٩) صدر قرار وزير العدل في ١٢/٢٦/١٩٤٧ وعلى أن يكون الورقة المنو عنها في
المادة ٨ المذكورة صفحتين والصفحة خمسة وعشرين سطر والسطر اثني عشرة كلمة . وينتشر
الرسم بشانها على الورقة الأولى مهما كان عدد الأسطر المكتوبة فيها أما الورقة الأخيرة فلا يستحق
عنها الرسم إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة على ثمانية غير الإضاءات والتاريخ .
(١٠) صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة إلى نهاية المادة نصها : . ورسم
الكشف النظري في السجلات عشرون قرشاً عن كل صفحة .
(١١) (١٢) الفقرة الأولى مدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

(د) (الصورة الأولى - التي تعطى للنائبين عن عديسي الأهلية والفائزين والمساعدين القضائيين من القراءات والأحكام الصادرة في الطلبات المبينة في المادتين الأولى والسادسة •

(هـ) طلبات الاذن بتقرير نفقة •

الباب السادس - في تحصيل الرسوم

مادة ١٠ (١٢) - يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها فإذا كانت غير مبينة دفع امانة قدرها مائة قرش أمام المحكمة الجزئية ولا يجوز نظر الطلب الا بعد دفع الرسم أو الأمانة •

وثلاثمائة قرش أمام المحكمة الابتدائية •

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن الفائزين وتثبيت الأوصياء المختارين والفصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأمانة •

وينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديسي الأهلية أو الغائب إذا فصل في الطلب بالقبول ، فإذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحقة وان تعدد مقدمو الطلب نفذ عليهم بالتضامن •

مادة ١١ - يقدر رئيس المحكمة الحسبية أو القاضى على حسب الأحوال أتعاب ومصروفات الخبراء وبديل انتقال الشهود والمصروفات الأخرى •

كما يقدر الأمانة الواجب ايداعها على ذمة الخبراء والتحقيق •

وتجوز المعارضة أمام المحاكم الحسبية في هذه الأوامر ما عدا أمر تقدير الأمانة في خلال ٨ أيام من تاريخ اعلانه وذلك بتقرير في قام الكتاب •

والحكم الذي يصدر فيها يجوز استئنافه خلال ٨ أيام من تاريخ اعلانه وفقا لقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (١٣) •

(١٢) الفقرتان الثانية والثالثة مستطيل من لائحة النواحي التي وافق عليها البرلمان قطعو مرسوم في ١٧/٥/١٩٤٨ بتصحيح خطأ في المبدأ الذي وقع في حقه الخطأ ونشر للوقائع المصرية في ٢٠/٥/١٩٤٨ - العدد ٥٦ •

ولا يجوز أن تقل الأمانة عن مبلغ ٨ جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية واثني عشر جنيها في القضايا الأخرى (١٤) .

مادة ١٢ - يجب على كاتب المحكمة الحسبية أن يكتب في هامش كل قرار أو حكم بيان الرسوم المستحقة وما حصل منها والباقي وتاريخ ورقم الإيصال المحرر ب ورود الرسم ويجب أن يكون البيان المذكور بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة .

وفي حالة الاعفاء من الرسم يؤثر بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ورقه .

مادة ١٣ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم .

مادة ١٤ - يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في خلال الثانية أيام التالية لتاريخ اعلان الأمر .

ويعين المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة . وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم الكتاب والمعارض اذا حضر .

ويجوز (١٥) استئناف الحكم الصادر في المعارضة في ميعاد ١٥ يوما من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن .

مادة ١٥ - يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قام كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالتخصيل على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ وأرسل القسبية الدالة على ذلك لنائب عديم الأهلية أو الغائب أو من في حكمه . ويكون

(١٤) مضافة بالقانون رقم ٣٠٧ في ١١/٨/١٩٥٩ .

(١٥) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

للحكومة في تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع أموال
الملزمين بهذه الرسوم أو المصروفات .

مادة ١٦ - يجوز بموجب أوامر التقدير الحصول على حق اختصاص
بمقاربات الملزم بالرسوم والمصروفات .

مادة ١٧ - الأتباع التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ بعد الفصل في
الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

الباب السابع - في رد الرسوم

مادة ١٨ (١٦) - يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ١٠٠ قرشا
في المحاكم الجزئية وما زاد على ٣٠٠ قرشا في المحاكم الابتدائية وما زاد على
٦٠٠ قرشا في محاكم الاستئناف اذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات
المبينة في المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد
منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية . ويرد رسم طلب الحجر وطلب
تقرير المساعدة القضائية لدفعه اذا قررت المحكمة قبوله مقابل الرجوع به
على مال المحجور عليه أو من تقرر مساعدته القضائية .

الباب الثامن - في الاعفاء من الرسوم

مادة ١٩ - يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت
عجزه عن دفعها ويشمل الاعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والادارية
ورسوم التنفيذ .

وتدفع من الخزانة العامة مصاريف انتقال الخبراء أو الشهود اذا اقتضى
الحال .

مادة ٢٠ - تقسم طلبات الاعفاء من الرسوم الى لجنة تؤلف على الوجه
الآتى :

أمام محكمة النقض - من اثنين من مستشاريها وأحد رؤساء النيابة .

وامام محاكم الاستئناف - من اثنين من مستشاريها واحد أعضاء النيابة .

وامام المحاكم الابتدائية - من اثنين من قضائياتها واحد أعضاء النيابة .

وامام المحاكم الجزئية - من القاضى الجزئى واحد أعضاء النيابة .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يخبر طالب الاعفاء .
وخصمه باليوم الذى يعين للنظر فى الطلب .

ويجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل فى طلب الاعفاء من الرسوم المتقدم اليها .

مادة ٢١ - تفصل اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة فى طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٢ - الاعفاء من الرسوم لا يتعدى أثره الى وريثة المعفى أو الى من يحل محله الا اذا رأت المحكمة المحسبية استمرار الاعفاء بالنسبة الى الورثة .

مادة ٢٣ - اذا زالت حالة عجز طالب الاعفاء جاز لخصمه أو لقام الكتاب أن يطلب إلغاء الاعفاء من المحكمة المنظور أمامها المادة .

مادة ٢٤ - اذا حكم على الخصم وجبت مطالبته بالرسوم فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها الى من تقرر إعفاؤه منها اذا كانت قد زالت حالة عجزه الا اذا رأت المحكمة جعل الرسم على الخزانة العامة .

الباب التاسع - احكام عامة

مادة ٢٥ (١٧) ب. يفرض رسم على تنفيذ الاحكام والأوامر الصادرة:

(١٧) نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٦ - يفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ على أن يسرى الرسم المين بثلاثة ٤٦ مكررا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تنفيذ الأحكام والأوامر المشار اليها فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم المحسبية .

من المحاكم الحسبية والجائز تنفيذها بواسطة المحضرين وفقا لما هو مبين
- بقانون رسوم المحاكم المدنية .

مادة ٢٦ - تفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابتة كالمفروضة أمام
المحاكم المدنية .

مادة ٢٧(١٨) - فيما عدا الاعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي
يقتضيها التنفيذ يفرض على الاعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على
طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل
الاعلان في القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشا في القضايا الكلية سواء أكانت
ابتدائية أم مستأنفة وتلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف
أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك اعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة وعلان
تغيير صفات الخصوم والاعلانات الادارية التي تحصل بناء على طلب ائلام
الكتاب .

وإذا تكرر الاعلان بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة
المحددة فرضى على الاعلان الرسم المقرر .

مادة ٢٨ - تعتبر كسور الجنييه جنيها عند تقدير قيمة التركات
والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشا عند تقدير الرسوم .

مادة ٢٩ - لا يجوز اعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أية ورقة
إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا على المادة من رسوم وذلك فيما عدا الحالة
المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة عشرة الا اذا أذن القاضى أو رئيس
المحكمة باعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن .

مادة ٣٠ - تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات من بدء الى حين
الحكم في الموضوع وعلانه ومصروفات انتقال القضاة وأعضاء النيابة
والترجين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتقال
كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصروفات وأتساب الخبراء وتعويض الشهود

واتساب المحاماة التي تقدمها المحكمة وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

مادة ٣٠ مكررة (١٩) - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الاجراء الذي حصل عنه الرسم .

مادة ٣١ - يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

الجمهورية العربية السورية
بموجب هذا القرار

قرار رئيس الجمهورية

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن إلغاء ورثة المستشهدين أثناء العمليات الحربية

وبسببها من رسوم الاشهاد

حاشم الأمانة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم أمام
المحاكم الشرعية ،

يحل القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم
المالية وحالة الدعوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ يعفى من
رسوم الاشهاد المنصوص عليها في الباب الثاني من القانون المشار اليه ورثة
المستشهدين أثناء العمليات الحربية وبسببها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

قرار رئيس الجمهورية-العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٩
بإعفاء أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي
من رسوم استخراج شهادات الزواج (١)

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم
التوثيق في المواد المدنية .

والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية .

وعلى القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن الرسوم القضائية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرار القانون الآتي :

مادة ١ - يعفى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب من
الرسوم المستحقة على الشهادات المستخرجة من دفاتر الزواج بعد التحقق
من أن الشهادة مطلوبة لأغراض رسمية وعلى أساس المعاملة بالمثل .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٦ سبتمبر
سنة ١٩٥٩) .

**مستخرج من قرار رئيس الجمهورية
بالتقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا)**

الباب الرابع

الرسوم والمصروفات

مادة ٥٢ - لا تحصل رسوم على الطلبات المنصوص عليها في المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من هذا القانون .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٦ في ١٩٧٩/٩/٦ .
ونصت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أنه : - تختص المحكمة دون غيرها
بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمكاشات بالنسبة لأعضاء المحكمة أو المستحقين
عنهم .
كما تنص بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم
وكذلك طلبات التحويل المقررة على هذه القرارات .
واستثناء من أحكام المادة ٣٤ يوقع على الطلبات المشار إليها في الفترتين السابقتين من
صاحب الشأن .
ومع مراعاة أحكام المواد من ٣٥ الى ٤٥ يتبع في شأن هذه الطلبات الأحكام المطبقة
بالنسبة لمستشاري محكمة النقض فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون .
كما نصت المادة ٣١ من هذا القانون على أنه لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية
العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار إليها في البند ثانيا من
المادة ٣٥ .
ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرت وما اتخذته كل منها.
في شأنه .

ويرتبط على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .
ونصت المادة ٣٢ من القانون المذكور على أنه :
لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في النزاع القائم بشأن
تفويض حكيمين نهائيين متناقضين في الحالة المشار إليها في البند ثالثا من المادة ٣٥ .
ونص البند (ثانيا) من المادة ٣٥ على أنه : تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها
بما يأتي : (ثانيا) الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك لما دعت إليه الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها
ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها .
ونص البند ثالثا من المادة ٣٥ على أنه :

مادة ٥٣ - يفرض رسم ثابت مقداره خمسة وعشرون جنيها على الدعاوى الدستورية .

ويشمل الرسم المفروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة بالدعوى شاملة اعلان الأوراق والأحكام .

ويجب على المدعى أن يودع خزانة المحكمة عند تقديم صحيفة هذه الدعوى كفالة مقدارها خمسة وعشرون جنيها .

وتودع كفالة واحدة في حالة تعدد المدعين اذا رفعوا دعاوهم بصحيفة واحدة .

وتتضى المحكمة بمصادرة الكفالة في حالة الحكم بعدم قبول الدعوى أو رفضها . ومع مراعاة حكم المادة التالية لا يقبل قلم الكتاب صحيفة الدعوى اذا لم تكن مصحوبة بما يثبت هذا الايداع .

مادة ٥٤ - يعفى من الرسم كله أو بعضه ومن الكفالة كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن الدفع بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب .

وفصل رئيس هيئة المفوضين في طلبات الاعفاء وذلك بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات قلم الكتاب ويكون قراره في ذلك نهائيا .

« ثالثا : الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو جهة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها » .

ويجب أن يبين في الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ووجه التناقض بين الحكمين .
ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على طلب ذوى الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما حتى الفصل في النزاع » .

كما نصت المادة ٣٣ من القانون سالف الذكر على أنه :

« يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية » .

ويجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعى المطلوب تفسيره ، وما آثاره من خلافه على التطبيق ومدى أهميته التى تستلزم تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه » .

ويترتب على تقديم طلب الاعفاء قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم
الديستورية * .

مادة ٥٥ - تسرى على الرسوم والمصروفات ، فيما لم يرد به نص
في هذا القانون ، الأحكام المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم
القضائية في المواد المدنية وفي قانون المرافعات المدنية والتجارية (٢) * .

(١) راجع المواد من ١٨٤ الى ١٩٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وخاصة بمصاريف الدعوى * .

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بفرض رسم اضافى لدور المحاكم (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ - يحصل رسم اضافى على صحف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم وعلى أعمال الشهر العقارى والتوثيق طبقا للجدول المرفق بهذا القانون ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لانشاء وصيانة وتأمين دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والعناية بها .

مادة ٢ - يعفى من الرسم الاضافى المبين فى المادة السابقة :

- (أ) الأوراق والدعاوى التى تنص القوانين على عدم استحقاق رسم عليها .
- (ب) الخصوم الذين تصدر لصالحهم قرارات أو أحكام بالاعفاء من الرسوم .
- (ج) الدعاوى التى لا يزيد ما يطالبه الخصوم فيها على ثلاثة جنيهات .

مادة ٣ - ينشأ صندوق يسمى « صندوق أبنية دور المحاكم » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل ، وتخصص له حصيلة الرسم المنصوص عليه فى المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى .

مادة ٤ - يصدر بتنظيم الصندوق المنصوص عليه فى المادة السابقة قرار من رئيس الجمهورية .

ويضع مجلس ادارة الصندوق اللوائح الداخلية المتعلقة بشئونه الفنية والادارية والمالية دون التقيد باللوائح المعمول بها فى الحكومة وتصدر هذه اللوائح بقرار من وزير العدل .

مادة ٥ - مع مراعاة أحكام المادة (٧) من هذا القانون ، يفد مجلس ادارة الصندوق مشروع موازنته السنوية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٥ مايو ١٩٨٠ - العدد ٢٠ تابع .

وتعتبر هذه الموازنة نافذة من تاريخ اعتمادها من وزير العدل .
ويستخدم الرصيد الفائض من أموال الصندوق في تكوين احتياطي
يرحل من سنة الى أخرى .

وللمجلس ادارة الصندوق ايداع أمواله في أحد البنوك التجارية الخاضعة
لإشراف البنك المركزي .

ويجوز لوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية اصدار
قرار بتخصيص ما لا يزيد على ٢٥٪ من الحصيلة المنصوص عليها في المادة (١)
من هذا القانون لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات
القضائية .

مادة ٦ - ينقل جميع العاملين بدرجاتهم ومرتباتهم وحالتهم الوظيفية
من الصندوق المنشأ بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣ الى « صندوق أبنية دور
المحاكم » المنشأ بالمادة (٣) من هذا القانون وتؤول الى هذا الصندوق جميع
حقوق والتزامات الصندوق المذكور .

مادة ٧ - تسرى على الصندوق فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون
أحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية
والجهات المعاونة لها ، ويكون لمجلس ادارة الصندوق فيما يتعلق بشئونه جميع
الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون المذكور ، للمجلس الأعلى للهيئات
القضائية والأمانة العامة لهذا المجلس .

مادة ٨ - يستمر الممثل بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٥٣)
لسنة ١٩٧٣ بتنظيم صندوق أبنية دور المحاكم وذلك حتى يصدر قرار رئيس
الجمهورية المشار اليه في المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ٩ - يلغى القانون رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم اضافي
لدور المحاكم ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد
ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١٥ مايو
سنة ١٩٨٠) .

ملاحظات

فئات الرسم الاصل

مليم جنيه

عن كل ورقة (فيما عدا صور الاحكام

والاوراق التي اُحالت عليها الاحكام

وتكون لازمة التنفيذ التي تسلم

لمصاحب الشان)

اذا زاد المطاوب صرفه عن ثلاثة جنيهات

اذا زاد المطاوب صرفه عن ١٠٠ جنيه

الى ١٠٠٠ جنيه .

اذا زاد المطاوب صرفه على ١٠٠٠ جنيه

امام المحاكم الجزئية .

امام المحاكم الابتدائية .

امام المحاكم الاستئنافية

نوع الورقة

٨ - الانذارات ومحاضر العرض .

٩ - اشهادات .

١٠ - كل امر على عرضة غير متعلق بدعوى .

١١ - صور الاحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الاوراق

١٢ - طلبات صرف الامانات القضائية والودائع .

١٣ - طلبات صرف الامانات القضائية والودائع .

١٤ - طلبات صرف الامانات القضائية والودائع .

١٥ - طلبات المحضوم تسجيل القضايا المرفوعة وطلبات تجديد

القضايا المتطورة وطلبات تصدير المرافعة .

١٦ - التقارير في قلم الكتاب ومحاضر الابداع عدا ما هو مفقود

من الرسم الاصل .

١٧ - لصق ملصقات عقود التركات المساهمة .

ملاحظات

- امام المحاكم الجزئية
- امام المحاكم الابتدائية
- امام المحاكم الاستئنافية

عن كل ورقة فيما عدا صور الاحكام
لاصحاب الشأن .

فئات الرسم الاصلي

مبلغ	جنيه
٥٠٠ -	
١ -	
١ ٥٠٠ -	
٤ -	
٨ -	
٥٠٠ -	
٥٠٠ -	
١ ٥٠٠ -	

نوع الورقة

- ٨ - طلب الخصوم تسجيل التقاضي الورقوة وطلبات تجديد
التقاضي المتعديرة وطلبات تفسير الواعيد .

- ٩ - اعتراض بالاستئناف وبالاتعاس في جميع القضايا
والتمتع والاستئناف المقابل .
- ١٠ - التقرير بالنقض والتدخل .
- ١١ - الشهادات .
- ١٢ - الصور .

١٣ - في المواد الجنائية :

- ١ - طلب الادعاء مدنيا في الجنيح والمخالفات .
- ٢ - طلب الادعاء مدنيا في الجنيات .
- ٣ - طلب الاستئناف من المدعي المدني .
- ٤ - تقرير العطف بالنقض في الاحكام وفي الاوامر الصادرة
من مستشار الاحالة او من محكمة الجنيح الاستئنافية متقدمة
في غرة الشورة اعامل من المدعي بالحق المدني .

ملاحظات		نوع الورقة	
ملاحظات	فئات الرسم الاضافي		
فيما عدا صرور الاحكام لامصحاب الثان .	مليم جنيه - ٥٠٠ - ٥٠٠ - ٢ - ٢ ١ ٥٠٠	٥ - صرور التحقيقات والاحكام ومناظر الجلسات .	
اذا زاد المبلغ أو قيمة المصروفات عن ثلاثة جنيهات الى مائة جنيه .	- ٦٠٠	٦ - التمهيدات .	
اذا زاد المبلغ أو قيمة المصروفات عن مائة جنيه .	١ ٥٠٠	٧ - الاشكالات في التنفيذ من المحكوم عليه .	
اذا زاد المبلغ أو قيمة المصروفات على الف جنيه .	٢ -	٨ - الاشكالات في التنفيذ من غير المحكوم عليه .	
	- ٢٥٠	٩ - طلب فتح محلات محكوم بها قهرا وطلبات المأوينسات واعطاء الميلة .	
		١٠ - طلبات صرف الكفالات وضمانات الاخراج والقرامات وطلبات استلام المستندات ومضبوطات الانسياء النجينة وذات القيمة .	
		١١ - طلبات الصرف وتسليم المصروفات . الخ .	
		١٢ - طلبات الصرف وتسليم المصروفات . الخ .	

رابعا - في مواد الاحوال الشخصية للمصريين :

- ١ - صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحاكم الجزئية والتدخل والمعارضة .

ملاحظات		نوع الورقة	
فئات الرسم الإضافي	جنيه	فئات الرسم الإضافي	جنيه
الا اذا كان رسم القضية الاصل يقل عن ذلك فيكون الرسم الإضافي مساويا .	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
من كل ورقة من أوراق المسود أو الشهادة (فيها على اورد الزوجية لصاحب الشأن ٥ .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
في المحاكم الجزئية .	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
في المحاكم الابتدائية .	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
في محاكم الاستئناف .	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
٢ - طلب تحقيق الوفاة والوراثة .	٢	٢	٢
٣ - صحيفة استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية والاستئناف المقابل والتدخل والمعارضة .	٣	٣	٣
٤ - جميع الدعاوى في القضايا الكلية أو مواد انتصرفت الابتدائية والعلايات والمعارضة والتدخل والمعارضة .	٤	٤	٤
٥ - صحيفة الاستئناف في القضايا الكلية أو مواد انتصرفت والاستئناف المقابل والتدخل والمعارضة والتماس إعادة النظر في جميع الاحوال .	٥	٥	٥
٦ - التقرير بالنقض والتدخل .	٦	٦	٦
٧ - كل شهادة من الشهادات اورد الزوجية لدى المتأخرين أو الموقنين المتدينين .	٧	٧	٧
٨ - كل صورة أو شهادة أو ملخص من الشهادات والاحكام والأوراق القضائية الاخرى .	٨	٨	٨
٩ - طلب تعجيل القضايا وتجديد القضايا المتسوية .	٩	٩	٩

ملاحظات		فئات الرسم		نوع الورقة	
		الافصال			
إذا زادت القيمة على مائة جنيه الى ألف جنيه .	إذا زادت القيمة على ١٠٠٠ جنيهه	٢	١٠٠	١٠ - دعاوى الحبس .	١٠
يتعدد الرسم بتعدد طالبى الصرف	١	٥٠٠	٢٠٠	١١ - الاقرارات التى تصدر فى الدعاوى ويستحق عليها رسوم	١١
أو القسمة أو دعاوى الاستحقاق .	٢	٥٠٠	٢٠٠	١٢ - طلبات صرف أموال البذل أو القسمة فى موارد الانصرفت	١٢
				ودعاوى الاستحقاق .	
أمام المحكمة الابتدائية أو الابتدائية .	٥٠٠				
أمام المحكمة الجزئية .	٧٥٠				
أمام المحكمة الابتدائية .	١٠٥٠				
يكون برسم يساوى قيمة الرسم					
(الثابت المبين فى المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨م .)					

ملاحظات

**فئات الرسم
الاضطرابي**

金

- إمام المحاكم الجزئية .
- إمام غيرها من المحاكم .

1
Vo.

إذا لم تتجاوز قيمة المال كله الف جنيه (المال المقتسم) .
إذا زاد على الف جنيه الى خمسة

- اذا زاد على خمسة آلاف .
- امام المحاكم الجزئية .
- امام المحاكم الكلية .
- امام محاكم الاستئناف .

1 2 3 4 5
6 7 8 9 10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أمراته أو منه من ذلك ووضح المحجور عليه لسنه أو غيلة تحت الاختبار وطلبت رفع المساعدة القضائية .

- الطلقات المقدمة من النائيين عن عدبي الاحليى والنائين عن اجراء تصرف من التصرفات التى يشترط القسائون وجوب الحصول على اذن يسا والطلقات المقدمة من غير النائين عن عدبي الاحليى ومن غير الوكلاء عن النائين والشكاوى المقدمة بالطن فى تصرفات هؤلاء ، او بطلب عزائم وغير ذلك من الطلقات المستحقة عليها رسوم طبقا للقانون .

٦ - طلبات التصديقي على القسمة بالتراضي .

٧ - الماراضات التي ترفع طبقاً لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال .

٨ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزائية :

ملاحظات		نوع الورقة	
ملاحظات		نوع الورقة	
ملاحظات	ملاحظات	نوع الورقة	نوع الورقة
عن كل ورقة من أوراق الشهادة	عن كل ورقة من أوراق الشهادة	٩ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية	٩ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية
عن كل ورقة من أوراق الصور	عن كل ورقة من أوراق الصور	١٠ - التماس إعادة النظر	١٠ - التماس إعادة النظر
		١١ - تقرير المظن بالنقض	١١ - تقرير المظن بالنقض
		١٢ - الشهادات	١٢ - الشهادات
		١٣ - الصور	١٣ - الصور
عن كل موضوع لا تزيد قيمته على مائة جنيه أو إذا كان غير محسنة القيمة	عن كل موضوع لا تزيد قيمته على مائة جنيه أو إذا كان غير محسنة القيمة	ولا يستحق رسم اضافي على المسائل المطعنة من الرسم الأصلي طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم الجزائية	ولا يستحق رسم اضافي على المسائل المطعنة من الرسم الأصلي طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم الجزائية
إذا زاد على مائة جنيه إلى ألف جنيه	إذا زاد على مائة جنيه إلى ألف جنيه	١ - طلب توثيق أو طلب تسجيل كل عقد أو اشتهاد أو تصرف أو حكم ما هو مبني بالجدول المحقة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر	١ - طلب توثيق أو طلب تسجيل كل عقد أو اشتهاد أو تصرف أو حكم ما هو مبني بالجدول المحقة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر
إذا زاد على ألف جنيه	إذا زاد على ألف جنيه	ولا يعتمد الرسم إذا كان التوثيق بقصد التسجيل	ولا يعتمد الرسم إذا كان التوثيق بقصد التسجيل
إذا زاد على أربعة آلاف جنيه	إذا زاد على أربعة آلاف جنيه		

ملاحظات

فئات الرسم الاصلي

نوع الورقة

طلب جنبة	عن كل تأشير
٥٠٠ -	عن كل تأشير
٣٠٠ -	عن كل اعضاء او ختم
٢٠٠ -	عن كل طلب شهادة
٤٠٠ -	عن كل طلب صورة
٥٠٠ -	عن كل طلب
٥٠٠ -	عن كل طلب
٥٠٠ -	عن كل طلب
٥٠٠ -	عن كل طلب

- ٢ - طلب التأشير بهوامش القيد والتسجيلات بناء على طلب ذوي الشأن التي يستحق عليها رسم طبقا للقانون .
- ٣ - اشهاد بتوثيق عقد زواج أو طلاق أو ما يتعلق بأمور الزوجة .
- ٤ - طلب تصديق على اعضاء أو ختم ذوي الشأن في الحركات غير واجبة الشهر .
- ٥ - كل تأشير باثبات التاريخ .
- ٦ - الشهادات .
- ٧ - الصور الكتابية من السجلات والشهادات وغيرها .
- ٨ - الصور الفوتوغرافية من السجلات والشهادات .
- ٩ - الملخصات .
- ١٠ - الترجمة .
- ١١ - اشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة .

ملاحظات	فئات الرسم الإضافي	نوع الورقة
عن كل طالب .	جنيه - ٥٠٠	١٢ - طلب كشف نظري اذا كان المطلوب محمدا .
عن كل طالب .	- ٥٠٠	١٣ - طلب كشف نظري اذا كان المطلوب غير محمدا .
عن كل تاشيرة .	- ٥٠٠	١٤ - طلب التأثير بفتح أو قفل الدفاتر التجارية أو قفل الحساب .
- ٥٠٠		١٥ - طلب كشف تحديد .
اذا كانت قيمة الدين لا تزيد على الف جنيه .	١ -	١٦ - اختصاصات الدائنين بقارات مدينتهم .
اذا زادت على الف جنيه الى خمسة آلاف جنيه .	٢ -	
اذا زادت على ذلك .	٥ -	
	- ٥٠٠	
	- ٥٠٠	
	٦٠٠ -	
		١٧ - الشهادات الأخرى غير المشار إليها مما تقدم والتي لا يستحق عليها رسم نسبي .
		١٨ - أوامر التقدير .

الباب الرابع آثار الاستئناف

الفصل الأول - الأثر الناقل للاستئناف

الفصل الثاني - الطلبات الجديدة والأسباب الجديدة

الفصل الثالث - التصدي للموضوع

الفصل الأول

الأثر الناقل للاستئناف

تمهيد :

ذكرنا أن المستأنف إنما ينبغي من استئنافه تعديل الحكم أو إلغاؤه وقلنا أنه نوع من أنواع المحاكمة للحكم ذاته ويجب قبل التصدي للأثر الناقل أن نستعرض أثر استئناف الحكم المنهى للخصومة بالنسبة للأحكام السابقة ، إذ تنص المادة ٢٢٩ من تقنين المرافعات على أن « استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ واستئناف الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي يستتبع حتما استئناف الحكم الصادر في الطلب الأصل وفي هذه الحالة يجب اختصاص المحكوم له في الطلب الأصلي ولو بعد فوات الميعاد » .

مفاد هذا النص أن جميع الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة تعتبر مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للخصومة سواء أكانت فرعية أو موضوعية وسواء أكانت صادرة لمصلحة المستأنف أم صادرة ضده ولكن بشرط أن تكون صادرة بين المستأنف والمستأنف عليه وألا تكون قد قبلت صراحة ومن ذلك الحكم برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم فهو حكم غير منهي للخصومة ولا يجوز استئنافه استقلالا إلا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى بما يعني أنه يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية (١) . والحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات صورية سند الدين بالبيننة والقرائن يعتبر مستأنفا مع استئناف الحكم المنهى للخصومة شريطة ألا يكون قد قبل صراحة وفي حدود ما يرفع عنه الاستئناف ، وأيضا الحكم برفض الادعاء بالتزوير يستتبع عند استئناف الحكم المنهى للخصومة طرح الادعاء بالتزوير على المحكمة الاستئنافية (٢) . ويجب لأعمال هذه المادة أن يكون استئناف الحكم

(١) نقض ١٩٧٠/٢/١٠ السنة ٢١ ص ٢٧١ .

(٢) نقض ١٩٧٩/١١/٢٩ الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ ق .

المنهى للخصومة قد تم بإجراء صحيح في القانون اذ لو قضى بإعلان صحيفة الاستئناف أو بعدم قبوله أو باعتباره كأن لم يكن فلا محل لأعمال وتطبيق أحكام هذه المادة .

وإذا كانت تلك هي القاعدة المستخلصة من هذا النص الا أن المشرع خرج على هذه القاعدة ببعض استثناءات منها :

١ - **الأحكام التي قبلت صراحة** : ولقد سبق البيان الى أن الطعن لا يصح ممن قبل الحكم ويشترط في هذا القبول أن يكون صريحاً وإلى هذا أشارت المادة المذكورة بقولها « ما لم تكن قد قبلت صراحة » .

٢ - **الأحكام التي تقبل الطعن المباشر** عملاً بنص المادة ٢١٢ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى. والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري » . وهذه الأحكام يمكن استئنافها استقلالا في الميعاد المقرر قانوناً والا سقط الحق في الطعن فيها(٢) . ومن ذلك مثلاً أن تكون الدعوى المستعجلة مقامة بطريق التبعية لدعوى الموضوع أمام المحكمة الابتدائية فيصدر حكم في الشق المستعجل بينما دعوى الموضوع متداولة أمام المحكمة وصحيح القانون هنا ووفقاً لنص المادة ٢٢٩ يتعين استئناف الدعوى المستعجلة في خلال الميعاد دون انتظار لصدور حكم الموضوع بحيث إذا انقضى الأجل تحصن الحكم المستعجل وحاز قوة الأمر المقضى به ويمتنع بعد ذلك استئنافه . والحكم الصادر في الشق المستعجل يكون استئنافه أمام المحكمة الابتدائية وإذا كانت المحكمة المستعجلة التي فصلت فيه هي المحكمة الجزئية - أما إذا كان الشق المستعجل محكوم فيه من إحدى الدوائر الابتدائية لكونه تابعاً لدعوى الموضوع فإن استئنافه يكون أمام محكمة الاستئناف العالي لكونها أعلى درجة من المحكمة التي أصدرت الحكم .

أثر استئناف الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي :

إذا قضت محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي فإنها تتصدي وتمنع وتقضي في الطلب الاحتياطي فإذا أجابت الطالبة الى طلبه واستأنفه المحكوم عليه الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي فإن العدالة تقتضي أن:

يطرح على المحكمة الطلب الأصلي والأختياطي فإذا ألفت المحكمة الحكم الصادر في الطلب الأصلي فإنها لا تملك أن تميم إلى محكمة أولى درجة التي استئنفت ولايتها بالفصل فيه وإنما عليها أن تنقض وتحكم في الطلب الأصلي أما إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تنقض في الطلب الأختياطي لأنها أجابت الطالب إلى طلباته في الطلب الأصلي وتصدت محكمة الاستئناف إلى الحكم الصادر في الطلب الأصلي وقضت بالإلغاء فإن عليها أن تبعد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في الطلب الأختياطي إذ هي لم تستنفذ ولايتها بعد بالنسبة له لكونها لم تنقض له اطلاقا .

● إذا كان الحكم قد صدر في موضوع الدعوى أو في شق منه - تعين الطعن فيه استقلالا في الميعاد القانوني والا سقط الحق في الطعن فيه يستوي في ذلك أن يكون قضاء القطعي واردا في المنطوق أو في الأسباب . ولا يغير من ذلك النص في المادة ٤٠٤ مرافعات - المقابلة للمادة ٢٢٩ جديد - على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة ، لأن عبارة هذه المادة تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها وهي بذلك إنما تكمل - في خصوص الاستئناف - القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات المقابلة للمادة ٢١٢ جديد .

(نقض ١٩٧٠/١/٢٩ السنة ٢١ ص ٢١٣)

● استئناف الحكم المنهي للخصومة . أثره . اعتبار الأحكام السابق صدورها في ذات القضية مستأنفة ولو كانت صادرة لصالح المستأنف . ليس يلزم النعي عليها في صحيفة الاستئناف فإن إغفال ذكرها في تلك الصحيفة لا يعتبر بمجرد قبولها لها يمنع من طلب الغائها طالما لم يفصح المستأنف عن أنه ارتضاها صراحة .

(نقض ١٩٧٨/١٢/٦ طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٥ ق)

● قضاء محكمة أول درجة بأحقية العامل لفئة مالية مع نوب خبير لتقدير فروق الأجر المستحق له . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . الطعن في الحكم المنهي للخصومة بتقدير الفروق تأسيسا على عدم استحقاق العامل للفئة التي سكن عليها . اعتبار الحكم الأول مستأنفا . لا يغير من ذلك سبق

الطعن استقلاً في الحكم الأول فور صدوره .
(نقض ١٩٧٩/١/٢٨ الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤١ ق)

● من المقرر طبقاً لنص المادة ١/٢٢٩ من قانون المرافعات أن استئناف الحكم المنهي للخصومة يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحةً فإن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ يعتبر مستأنفاً حتماً مع الحكم المنهي للخصومة بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢ بحيث إذا استؤنف هذا الحكم الأخير في الميعاد كان الحكم السابق عليه هو الآخر مستأنفاً في الميعاد وتنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفع وأوجه دفاع وما فصل فيه بأحكام فرعية - وترتيباً على ذلك فإنه ليس من اللازم أن ينص بصفة خاصة على استئناف الحكم الصادر في ١٩٧٣/٣/١٩ في صحيفة الاستئناف . ولا يعتبر اغفال ذكره في تلك الصحيفة قبولا له يمنع من طلب الغائه . بل يكفي أن يكون المستأنف قد أشار إليه في صحيفة الاستئناف ، أو أن يكون قد وجه مطاعنه إليه في مرافعته الكتابية أو الشفوية أمام محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٨٠/٤/١ الطعن ٧٦١ لسنة ٤٦ ق)

الأثر الناقل للاستئناف :

ومن القواعد الأساسية أن المستأنف لا يضار من استئنافه فإذا أقام زيد دعوى ضد بكر بالزامه بأن يؤدي له مبلغ ٦٠٠ ج وقضت المحكمة على بكر بأن يؤدي له مبلغ ١٠٠ ج وطعن زيد على هذا الحكم بالاستئناف ودفع بكر المستأنف عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني على سند من أن المدعى - المستأنف - كان عليه أن يسلك طريق أمر الأداء ورات المحكمة أن هذا الدفع قائم وسليم وفي محله فإنها مع هذا لا تملك أن تعدل من القضاء الصادر من محكمة أول درجة وكل ما عليها أن تشير في حيثيات حكمها إلى ذلك والعلّة من هذا أن المستأنف لا يضار من استئنافه إذ أنه لو لم يستأنف هذا الحكم فسيبقى المبلغ المحكوم به كما هو ، وهو ما تفعله محكمة الاستئناف اللهم إلا إذا استأنف المحكوم عليه - بكر - الحكم فتقتضي المحكمة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون إذ أن طريق أمر الأداء طريق وجوبى يتعين اتباعه .

تنص المادة ٢٣٢ من تقنين المرافعات على أن « الاستئناف ينقل الدعوى

بعالته التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط :

فهذا النص تناول أمرين :

الأمر الأول - الاستئناف ينقل الدعوى بعالته الى المحكمة الاستئنافية :

أى أنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه اليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء^(٤) . فإذا كانت محكمة أول درجة قد كلفت طلب التدخل بأنه طلب انضمامي وقضت بالخاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات ما أحتواه فيه وبعدم قبول طاب التدخل باعتبار أنه تدخل انضمامي يقتصر على تأييد أحد طرفي الخصومة وينقض بالتصالح بين الطرفين، فإن محكمة أول درجة تكون قد استنفذت ولايتها فى النزاع القائم وقالت كلمتها فى موضوع الدعوى بشقيها . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعبرت التدخل اختصاصيا وقضت بإلغاء حكم أول درجة وبقبول التدخل فإنه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تمضى فى الفصل فى موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم فى الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلين بشأنها باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها الى المحكمة الاستئنافية^(٥) .

وينبئ على ذلك عدة نتائج أهمها :

١ - الدفع وأوجه الدفاع المقدمة أمام محكمة أول درجة تعتبر مطروحة على محكمة الاستئناف سواء تمسك بها صاحبها أو لم يتمسك بها ما لم يصدر منه ما يعتبر تنازلا صريحا أو ضمنيا عنها .

٢ - لمحكمة الاستئناف أن تتدارك ما يرد فى الحكم المستأنف من خطأ مادي وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح وفى هذا قضت محكمة لانقض « لما كان رفع الاستئناف ينقل موضوع النزاع برمته الى محكمة الاستئناف ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلته الواقعية فإنه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية فى فحص النزاع أن تتدارك ما يرد فى الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح .

(نفي ١٩٥٠/١٠/٢٧ السنة ٦ ص ١٤٠٨)

(٤) نفي ١٩٧١/١١/٩ السنة ٢٢ ص ٨٦٥

(٥) نفي ١٩٧٠/٢/٣ السنة ٢١ ص ٢٢٦

٣ - محكمة الاستئناف أن تؤسس قضائها لصالح المستأنف على أدلة وأسانيد أخرى غير الواردة في الحكم المستأنف طالما كانت ما استندت عليه مستمدة من أوراق الدعوى .

٤ - ما يسقط أمام محكمة أول درجة لا يجوز التمسك به أمام محكمة الاستئناف ، فإذا سقط أمام محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا أو الدفع بالبطلان بسبب الكلام في الموضوع فلا يجوز التمسك في الاستئناف به والشأن أيضا بالنسبة للأدلة التي تسقط أمام محكمة أول درجة فلا يجوز له العودة الى التمسك بالأدلة التي سقطت أمام محكمة أول درجة .

● ان الاستئناف انما ينقل القضية الى محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعها في حدود طلبات المستأنف . واذن فمتى كان الاستئناف الذي يرفعه المطعون عليهما مقصورا على ما قضت به محكمة أول درجة في الموضوع دون الاختصاص وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم الاختصاص ، بعد أن صدر حكم برفضه لم يستأنفه بل طلب لدى محكمة الدرجة الثانية تأييد الحكم الابتدائي الصادر في ظل قانون المرافعات القديم والفاصل في موضوع النزاع ، فان محكمة ثاني درجة اذ لم تعرض للدفع بعدم الاختصاص لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٩ طعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٠ ق)

● الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف وفقا لما تقضى به المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة وأغناء عن استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمنا . . . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق المطعون عليه في رفع الدعوى عمالا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني وبسقوط حقه أيضا بالتقادم الخمس عمالا للمادة ٣٧٥ من القانون المذكور وقضت المحكمة في أسباب الحكم بجلسته ١٩٦٩/٥/١٩ برفض الدفع الأول وفي الدفع الثاني بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بأجره المستقطع فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى .

تم حكمت المحكمة برفض الدعوى . فان استئناف المطعون عليه للحكم المنهى للخصومة - وان أغفل ذكر الحكم السابق عليه في صحيفة - يستتبع حتما استئناف هذا الحكم السابق طالما لم يبد في الأوراق أن الطاعن قبله صراحة ، فيكون بذلك مطروحا على محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان لا يبين في الأوراق أن الطاعن تنازل عن الدفيعين اللذين أبداهما أمام محكمة أول درجة صراحة أو ضمنا فان مؤدى ذلك أنهما مطروحان على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف فرعى من الطاعن بشأن الدفع الذى قضى الحكم المستأنف برفضه ، طالما أنه قضى فى الدعوى لصالحه ، واذ لم يتعرض الحكم المطعون فيه للدفعين سالفى البيان ، فانه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٤)
و (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ س ١٦ ص ٨٨٣)
و (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ س ٢٥ ص ٧٣١)
و (الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١ س ٢٩ ص ١٣٩١)

● وان كان يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع جديدة وما كان قد قدم منها الى محكمة الدرجة الأولى ، الا أن ذلك منوط بوجوب التمسك بها فى الاستئناف .
(الطعن رقم ١٠ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٦٥/٣/٣ س ١٦ ص ٢٤٤)

● الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فخط ما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل فى أمر غير معروض عليها أو أن تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام برفعه ولذا لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - فى استئناف مرفوع من الطاعن المحكوم عليه وحده - أن تلزمه بمصروفات الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وقد أعفاه الحكم المستأنف منها لما فى ذلك من اخلال بهذه القاعدة .
(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)

● اذا استأنف المدعى الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض دعواه على أساس أن عقد البيع موضوع الدعوى مزور فان هذا الاستئناف ينقل النزاع برمته الى محكمة الاستئناف طبقا لما تقتضى به المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٣٢) مما يكون معه لمحكمة الاستئناف أن تتناول

النزاع من كل وجهة سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق غير متقيدة في ذلك برأى محكمة الدرجة الأولى .

(نقض ١٩٦٦/٦/٢ السينة ١٧ ص ١٣١٤)

● إذا كان الثابت أن الاستئناف قد رفع من الضامن (المظنون عليه الأول) بشأن دعوى الضمان وحدها دون الدعوى الأصلية التي رفعت من أحد المظنون عليهم ضد الطاعن ومظنون عليه آخر ولم يرفع الطاعن استئنافاً عن الحكم الصادر ضده فيها . فإن الحكم المظنون فيه اذ قصر فصله في دعوى الضمان وحدها المطروحة عليه في الاستئناف دون أن يعرض للدعوى الأصلية التي لم يستأنف أمامه الحكم الصادر فيها . يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٦٧/٥/٣٠ السنة ١٨ ص ١١٥٧)

● الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات (المقابلة لحادة ٢٣٢ جديد) ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عايتها أو أن تسوي مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه .

(نقض ١٩٦٨/١/٢٥ السنة ١٩ ص ١٥١)

● دعوى المؤجر بإخلاء المستأنف للتأخر وتكرار التأخر في سداد الأجرة . سداد المستأجر الأجرة مع الفوائد والمصاريف قبل اقفال باب المرافعة . استئنافه الحكم الصادر ضده بالإخلاء لتكرار التأخر في السداد دون عذر . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم لعدم سداد الأجرة التي استحققت أثناء نظر الاستئناف خطأ وتجاوزت به المحكمة نطاق الاستئناف لأن سلطة المحكمة الاستئنافية تقف عند حد مراقبة استيفاء السداد الحاصل أمام محكمة أول درجة لشروط توقي الإخلاء .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٤ طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٤ ق)

● الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو حكم في موضوع الدعوى فإذا ألفت محكمة الاستئناف تعين عليها أن تبحث الدعوى وتضي فيها برأى ، وليس في هذا أخلاق بقاعدة درجتي التقاضي .

(نقض ١٩٥١/٥/٣ السنة ٢ ص ٧٧٥)

الأمر الثاني - الاستئناف لا يطرح على المحكمة الاستئنافية الا ما رفع عنه فقط :

نطاق الاستئناف لا يتحدد بما عرض من طلبات أمام محكمة الدرجة الأولى ، وانما يتحدد بما يعرض من هذه الطلبات على المحكمة الاستئنافية - وتفرعا على ذلك اذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم الاختصاص فان محكمة الاستئناف اذا لم تتعرض له لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وايضا استئناف حكم محكمة أول درجة في الموضوع دور توجيه أى معطن بشأن الدفع بالجهالة فان لم تتعرض له محكمة الاستئناف فانها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون - ومقتضى ذلك أن محكمة الاستئناف لا يجوز لها أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها * وتبعا اذا تعددت الطلبات أمام محكمة أول درجة وجاء الاستئناف قاصر على بعض ما قضى به في شأن تلك الطلبات فان نطاق الاستئناف يتحدد بما يعرض من هذه الطلبات على المحكمة الاستئنافية *

واذا كانت تلك هي القاعدة الا أنه يرد عليها بعض استثناءات :

١ - اذا كان الحكم الصادر في حدود النصاب الانتهازي قد صدر على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى واستأنف عملا بنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات فان الحكم السابق يعتبر مستأنفا بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهازيا عند اقامة الاستئناف *

٢ - اذا كانت الخصومة أمام محكمة أول درجة قد تخالفا احكام فرعية صادرة فيها فان استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع استئناف جميع الاحكام السابق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة او كانت مما تقبل الطعن المباشر ولم يتم الطعن عليها في الميعاد(١) *

أثر الاستئناف في التنفيذ :

ان قابلية الحكم للطعن فيه بالاستئناف مانعه من تنفيذه - فيما عدا حالات النفاذ العجل - فتنفذ الحكم يبقى ممتوذا طالما لم يفصل في الاستئناف * بل أن قابلية الحكم للطعن فيه بالاستئناف يحول أيضا دون تنفيذه الى أن ينقضى الميعاد المحدد للاستئناف عندئذ يحصل الصادر لصالحه الحكم على شهادة سلبية من قلم الكتاب بعدم حصول استئناف على الحكم ويقوم بتنفيذه *

الفصل الثاني

الطلبات الجديدة والأسباب الجديدة

أولاً - الطلبات الجديدة :

حتى يعتبر الطلب جديداً :

يعتبر الطلب جديداً إذا كان من الممكن أن ترفع به دعوى جديدة ، دون أن يحول ذلك دون الاحتجاج بحجية الحكم الابتدائي . على أن حجية الشيء المحكوم فيه مشروطة بوحدة الخصوم والسبب والموضوع وصفاتهم التي اختصوا بها في الدعوى . فالطلب الذي يبنى أمام محكمة الاستئناف يعتبر جديداً بالنسبة للطلب الذي أيدى أمام محكمة الدرجة الأولى إذا اختلف عنه في الموضوع أو في السبب أو في الخصوم أو في صفاتهم التي اختصوا بها في الدعوى .

لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف :

خصوصية الاستئناف هي امتداد طبيعي لخصوصية أول درجة ومن ثم فإن الطلب الجديد في الاستئناف تنقصه سبق خصوصية أول درجة ، فضلاً عن أن قبوله مخالف لمبدأ التقاضي على درجتين وانحرافاً بالاستئناف عن طبيعته بحسبان أنه يرد على نفس الخصومة التي نظرتها وفصلت فيها محكمة أول درجة ، وهذه القاعدة تتعلق بالنظام العام وتقضى محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بنص المادة ٢٣٥ مرافعات ، بل ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) وليس بلازم أن يختلف الطلب الجديد في كل أو بعض عناصره « الأشخاص أو المحل أو السبب » مع الطلب الذي نظر أمام محكمة أول درجة حتى يعتبر جديداً ذلك أن الطلب يعتبر جديداً ولو اتحدت جميع عناصره مع الطلب أمام محكمة أول درجة إذا كان قد حصل تنازل عنه قبل صدور الحكم المستأنف^(٢) فإذا تنازل المدعى أمام محكمة أول درجة عن طلب التضامن فإنه لا يملك العودة إلى طلب التضامن في الاستئناف

(١) نقض ١٩٥٣/٣/١٩ السنة ٤ ص ٦٨٠ .

(٢) نقض ١٩٦١/٤/٦ السنة ١٢ ص ٢٥٣ .

اذ يعد هذا طلبا جديدا لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف
طواعية لنص المادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات . وإذا كانت تلك هي القاعدة
العامة فثمة استثناءات أوردتها ذات النسخة على هذه القاعدة :

الاستثناء الأول : طلب الأيجور والفوائد والمرتبات وسائر الملحقات التي
تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى على أن إضافة
هذه الطلبات إلى الطلب الأصلي في الاستئناف مشروط بأن تكون هذه الفوائد
قد طلبت أمام محكمة أول درجة وأن يكون ما يطلب منها أمام محكمة الدرجة
الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة
الأولى فإن لم تكن قد طلبت فإن طلبها أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون
مقبولا . وتفريعا على ذلك فإن طلب فوائد الكيانات الخاصة بالأشخاص المطالبين
بردها أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلبا جديدا لا يصح ابداءه أمام محكمة
الاستئناف (٣) .

الاستثناء الثاني : ما يزيد من التعويضات بعد تقديم الطلبات الختامية
ذلك لأن الضرر الموجب للتعويض قد يكون قابلا للتفاقم كما اذا أصيب إنسان
أصابه خطيره يحتمل أن يتخلف عنها عاهة فانه في مثل هذه الحالات التي
يكون فيها الضرر متفيرا يتعين على القاضي أن لم يتيسر له وقت الحكم أن
يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا أن يحتفظ للمضروب بالحق في أن يطلب
خلاله مدة معينة بإعادة النظر في التقدير (٤) وذلك عملا بنص المادة ١٧٠ من
التقنين المدني والتي تنص على أن « يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر
الذي لحق المضروب طبقا لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعى في ذلك الظروف
الملائمة » فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا
فله أن يحتفظ للمضروب بالحق في أن يطلب خلال مدة معينة بإعادة النظر في
التقدير « أي أن التعويضات التي تجيز الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ مرافعات
المطالبة بزيادتها استثناء أمام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ
عليها ما يبرر زيادتها عما صدرت به في الطلبات الختامية أمام محكمة أول
درجة وذلك نتيجة تفاقم الأضرار المبررة للمطالبة بها (٥) .

(٣) نفس ١٩٦٣/٣/٢٨ السنة ١٤ ص ٤١٣ .

(٤) نفس ١٩٦٤/٥/٣٠ السنة ١٣ ص ٧١٦ .

(٥) نفس ١٩٨٠/٤/٢٨ الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٧ ق .

جواز الحكم بالتعويضات اذا كان الاستئناف قد قصد به الكيد :

ان حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق التي تثبت للكافة فلا يكون من استعمله مسئولا عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء مضار الغير (٦) على ان عبى اثبات ذلك يقع على عاتق المستأنف عليه اذ عليه ان يقيم الدليل على أن الاستئناف مقصود منه الكيد ليس ألا . وتقدير سوء النية والكيد أمر متروك لمحكمة الاستئناف تستنتج من ظروف كل حالة فليست له معايير يقاس بها . ولا تخضع المحكمة في تقدير توافر الكيد الى رقابة محكمة النقض (٧) .

أمثلة :

ما يعتبر طلبا جديدا في الاستئناف :

- **تحكيم :** طلب العامل احوالة النزاع الى هيئة التحكيم . طاب جديد لا يجوز ابدائه لأول مرة في الاستئناف . م ٢٣٤ مرافعات .
(نقض ١٩٨٠/٥/٢٤ طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٤ ق)

- **تثبيت ملكية :** طلب المجلس المالى العام تثبيت ملكيته لأرض النزاع . استناده الى وضع اليد المدة الطويلة . طلبة امام محكمة الاستئناف الحكم له بالملكية بصفته ناظرا على الوقف . باعتبارها موقوفة . طاب جديد

عدم جواز ابدائه لأول مرة في الاستئناف .

- (نقض ١٩٧٨/٢/١٥ طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٨ ق)

- **تغيير الصفة :** اقامة الدعوى من أحد الورثة ممثلا للتركة .

عدم اقامة الدعوى من أحد الورثة ممثلا للتركة . عدم وجوب بيان هذه الصفة صراحة بالصيغة ما دامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة . طلب الوارث في الاستئناف الحكم له شخصيا بالمبلغ المطلوب به . طاب جديد عدم قبول في الاستئناف .

- (نقض ١٩٧٧/٦/٨ طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق)

- **مسخ :** رفض طلب المدعى الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع وتسليم المبيع . استئناف المدعى مع اضافته طلبا احتياطيا بمسوخ العقد ورد ما دفع

(٦) نقض ١٩٦٩/٣/٢٠ السنة ٣٠ م ٤٥٨ .

(٧) نقض ١٩٦٤/٣/٢٢ السنة ١٥ م ٩٨٧ .

عن عربون • طلب جديد يختلف موضوعا وسببا عن الطلب الأصلي وعدم قبول ابدائه لأول مرة في الاستئناف •

(نقض ١٩٧٩/٣/١٩ طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٧ ق)

● تنازل : متى تنازل المدعى أمام محكمة أول درجة عن طلب التضامن فإنه لا يملك العودة الى طلب التضامن في الاستئناف اذ يعد هذا الطلب طلبا جديدا لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف •
(نقض ١٩٦١/٤/١٩ من ١٢ ص ٣٥٣)

● تقصامن : اذا لم يطلب التضامن في صحيفة الدعوى الابتدائية بولا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة فلا يقبل ابدؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف •
(استئناف مصر في ١٩٤١/١/٥ المجموعة الرسمية ٤٢ ص ١٦٩)

● متجمد الفوائد : متى كانت المطعون عليها لم تطلب أمام محكمة أول درجة الحكم لها بالفوائد على متجمد الفوائد وانما طلبتها على هذا النحو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فإن هذا الطلب يكون طلبا جديدا مستقلا عن طلب الفوائد على المبلغ المطالب به أصلا مما تنهى المادة ٢٣٥ عن قبوله في الاستئناف وتوجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله لئلا يتعلق ذلك بالنظام العام •

(نقض ١٩٦٦/٥/١٠ السنة ١٧ ص ١٠٤١)

● الطلب العارض : الطلب الجديد العارض الذي يقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلبا جديدا وبالتالي يكون غير مقبول ويتعين على تلك المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله تطبيقا لحكم المادة ٤١١ من قانون المرافعات ، المقابلة للمادة ٣٢٥ جديد •
(نقض ١٩٦٧/١٢/١٤ السنة ١٨ ص ١٨٧١)

● مقاصة : يشترط للدعاء بالمقاصة القضائية - على ما جرى به عهده محكمة النقض - أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطالب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردا على دعوى خصمه الأصلية • وقد كانت المادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق (المقابلة للمادة ١٢٣ جديد) تشترط لقبول الطلب أن يقدم الى المحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ،

ولا يقبل ايداء هذه الطلبات أمام محكمة الاستئناف .
(نقض ١٧/٦/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ٩٩٦)

● **مقاصة قانونية :** يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأنها تقع بقوة القانون .
(نقض ٦/٤/١٩٧٧ السنة ٢٨ ص ٩٣٦)

● **مجاوزة الطلب الأصلي :** ان طلب المستأنف تعديل طلباته الى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة للقدر الزائد عن المساحة التي تحدتت بها طلباته المحتامية أمام محكمة أول درجة يكون على غير أساس من القانون . ويتعين عدم قبوله باعتباره طلبا جديدا في الاستئناف .

ما لا يعد طلبا جديدا :

● **الطلب الاحتياطي :** استئناف المدعى الحكم الصادر برفض دعواه .
طلبه في صحيفة الاستئناف الحكم له بالطلب الأصلي . تمسكه من بعده .
طلبه الاحتياطي . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف .
(نقض ١٠/٥/١٩٧٧ طعن ٧٢٤ لسنة ٤٤ ق)

● **استئناف منفرد :** رفض طلب المدعين رد حيازة الشقة اليهم .
استئناف أحدهم طالبا رد الحيازة اليه وحده . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف .

(نقض ٣٦/٢/١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ٥١٥)

● **سبب :** الحكم برفض دعوى المؤجر باخلاء المستأجر لتنازله عن الايجار للغير . استئنافه استنادا الى ترك المستأجر للعين المؤجرة . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف .

(نقض ١٩/٤/١٩٧٨ طعن رقم ٥٥١ سنة ٤٤ ق)

● **أدلة :** الدفع بأن الضمير لم يكن مالكا للعقار المشقوق به وقت صدور البيع المشقوق فيه ليس من الطلبات الجديدة التي لا يجوز ايدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وانما هو من الأدلة الجديدة التي يجوز للخصوم الادلاء بها في الاستئناف .

(نقض ١٤/١٢/١٩٥٠ السنة ٢ ص ١٦٨)

● **دفع :** الدفع ببطلان الحوالة لعدم رضا المدين بها والتمسك بعدم جواز اثبات هذا الرضاء بغير الكتابة لا يعتبر طلبا جديدا ما تنهى المادة ٤١١ من قانون المرافعات - المقابلة للمادة ٢٣٥ جديده - عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف بل هو دفع موضوعي يجوز ابدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(نقض ١١/٩/١٩٦١ السنة ١٢ ص ٦٦٣)

لانيا - الاسباب الجديدة :

معنى السبب :

ينحصر الرأى الغالب فى الفقه الى أن سبب الدعوى هو الأساس الذى تقوم عليه ، أى منشأ الالتزام سواء كان عقد أم ارادة منفردة أم عملا غير مشروع أم اثره بلا سبب أم نص القانون(٨) . وفريق آخر من الفقه يرى أن المقصود بسبب الدعوى هو مجموع الوقائع التى ساقها الخصوم تأييدا لطلباتهم(٩) واستنادا الى هذا الرأى اذا استند المدعى الى وقائع معينة كسبب لدعواه فان طلباته فى هذه الدعوى تظل كما هى ولو غير القاعدة القانونية التى يستند اليها فى طلباته . فاذا كان قد أقام المدعى دعواه مستندا الى النصوص الخاصة بالمسئولية التقصيرية فلا يعم طلبا جديدا فى الاستئناف أن يستند الى الخطأ العقصى ذلك أن هذا الاستناد يعد من وسائل الدفاع ولا يعتبر تغييرا لسبب الدعوى(١٠) .

ولكن هل تغيير سبب الطلب يؤثر فيه بحيث يجعله جديدا وبالتالي لا يجوز طرحه أمام محكمة الاستئناف ؟ ذكرنا أن الطلبات الجديدة تعد غير مقبولة أمام محكمة الاستئناف . وتقضى المحكمة ومن تلقاء نفسها بعدم انقبول الا أن المشرع أورد على هذا الأصل استثناء بما نصت عليه المادة ٢٣٥ من أنه يجوز مع بقاء الطلب الأصل على حاله تغيير سببه والاضافة اليه مراعاة منه لدقة الفرق بين سبب الدعوى ومجرد وسائل الدفاع فيها وما

(٨) ابو الوفا - المرافعات ص ٤٣٤ ، المشاوى ج ١ ص ٤٥٢ ، رمزى سيف الوسيط

ص ٢٧٩ .

(٩) هشام صادق - مركز القانون الاجنبى أمام القضاء الوطنى - رسالة ١٩٦٧ رقم ٤٣ .

(١٠) نقض ١١/٢٧/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ١٨٢ .

ونقض ١١/٢٨/١٩٦٨ السنة ١٩ ص ٦٨٩ .

ونقض ١١/٦/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ٨٦٨ .

تقتضيه مصلحة المصنوع من جسم النزاع القائم بينهم عن موضوع وأحد في خصومة واحدة .

● لما كان الثابت أن المطعون عليهما أقاما الدعوى بطلب تقرير حق ارتفاق بالمرور لعقاريهما على أرض الطاعة بتخصيص المالك الأصلي تطبيقاً لنص المادة ١٠١٧ من القانون المدني وطلباً احتياطياً الحكم بإنشاء مرور قانوني في أرض الطاعة للوصول من أرضهما للطريق العام عملاً بما تقتضيه المادة ٨١٢ من القانون المذكور من أن مالك الأرض المحبوسة عن الطريق العام أو التي لا يصلها بهذا الطريق مرور كاف يكون له حق المرور في الأرض المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المأمور وذلك في نظير تعويض عادل واذ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي مع الاحتفاظ للمطعون عليهما برفع دعوى مبتدأة بالطلب الاحتياطي فقد استأنفا الحكم الابتدائي طالبين الخاتمة والحكم لهما بالطلب الأصلي أو بالطلب الاحتياطي ، ولما كان موضوع الطلبين سبالي الذكر لم يتغير وهو حق المرور وأن تغير مصدر الحق فيهما وهو الاتفاق في حالة ترتيب حق المرور بتخصيص المالك الأصلي والقانون في حالة الطلب الخاص بإنشاء المرور القانوني ولا تعد المطالبة بأيهما في دعوى واحدة جميعاً بين دعويين مختلفتين في الموضوع وكانت المادة ٣/٤١١ من قانون المرافعات السابق الذي رفع الاستئناف في طله أجازت للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، ولما كان ذلك فإن تخلي محكمة أول درجة عن الفصل في الطلب الاحتياطي لا يؤثر على قبوله أمام محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٣١ السنة ٢٥ ص ١٥٤٧)

● الاستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، وللمستأنف على ما تقتضيه الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من ذات القانون أن يغير السبب الذي أقام عليه طلبة الأصلي أو يضيف إليه أسباباً أخرى طالما بقي الطلب على حاله التي كان عليها أمام محكمة أول درجة ، واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن وإن أقام الدعوى بطلب زيادة الأجرة القانونية تأسيساً على قيام المطعون عليه بتأجير الشقتين المؤجرتين مفروشتين لأطباء آخرين ، إلا أنه لدى استئنافه الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى لعدم ثبوت واقعة التأجير مفروشة للغير عدل عن هذا السبب وأسس طلبه على سبب جديد هو منحه المطعون

عليه ميزة استعمال الشكنتين مستشفى أو عيادة ، فتكون واقعة التأجير مفروشا التي أقيمت عليها الدعوى ابتداء غير مطروحة على محكمة الاستئناف ولا يجوز لها التصدي للفصل فيها .
(نقض ١٧/١/١٩٧٩ السنة ٣٠ ص ٣٦١)

● لما كان الاستئناف لا يعدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحها القانون للمحكوم عليه في المرحلة الأولى ليعاود الدفاع عن حقه الذي لم يرتضى الحكم الصادر في شأنه ، ولئن كان القانون قد أجاز له تدارك ما فاتته في المرحلة الأولى للتقاضى من أسباب الدفاع عن حقه بأن يتقدم الى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر له من أدلة وأوجه دفاع جديدة ، وأوجب على تلك المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم اليها منها فضلا عما سبق تقديمه الى محكمة الدرجة الأولى اعمالا لنص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، الا أنه التزاما بالأصل المقرر أن يكون التقاضى على درجتين وتجنبنا لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغطة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوجبت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها ، وانه ولئن أجاز هذا النص - دون تعديل في موضوع الطلب - تغيير سببه أو الاضافة اليه فان ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو اضافته الى جانب السبب الذي كان يستوى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد الأحقية في ذلك الطلب ، وذلك لأن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند اليها المحصوم في دفاعهم .
(نقض ١٢/٤/١٩٨٣ طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٩ ق)

● انه وان كانت المحكمة مقيدة بطلبات المحصوم في الدعوى والسبب المباشر المنشئ لتلك الطلبات ، الا أنها لا تتقيد بدليل دون آخر على قياس الحق المطالب به ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم أقاموا دعواهم مطالبين بنصيبهم في الأرباح تأسيسا على السبب المباشر المنشئ لتلك الأرباح وهو قيام شركة فيما بين مورثي الطرفين لتجارة النحاس وركنوا في تأييد دعواهم الى عقد مؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ فان محكمة الاستئناف اذا اقتنعت بأن ثمة عقد شركة جديد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ قدم الطاعن صورته - قد حل محل العقد السابق وأصبح هو المرجع في بيان حقوق والتزامات الطرفين فأنها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلبات المحصوم في الدعوى ولم تغير سببها المباشر بل لا يبدو أن يكون ذلك

استبدالا بالدليل الذى استند اليه المطعون ضدهم دليلا آخر قدمه الطاعن واقتنعت به المحكمة ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه عدم تمكنه من مناقشة عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ لأنه هو الذى قدم صورته وتمسك به .

(نقض ٢١/٤/١٩٨٠ السنة ٣١ العدد الأول ص ١١٦٥)

● أجازت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات لخصوص مع بقاء موضوع الطلب الأصل على حاله تغيير سببه والإضافة اليه واذ كان المطعون عليه قد طلب من محكمة أول درجة اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من الاجرة التى حددتها لجنة تقدير القيمة الاجبارية استنادا الى استغلال الطاعنة للشقق المؤجرة مفروشة ، وطلب من محكمة الاستئناف الحكم بذات الاجرة الاضافية استنادا الى الميزة التى خولها للطاعنة باستغلالها مستشفى ، فان موضوع الطلب الأصل فى الحالى يكون قد بقى على حاله لم يتغير وان تغير السبب الذى يستند اليه المطعون عليه فى المطالبة بالاجرة الاضافية ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعنان رقم ١١ ، ٣٢ سنة ٤٦ جلد ١٧/١/١٩٧٩ ص ٣٠)

(٢٤٧ ع ١)

الفصل الثالث

التصدي للموضوع

من القواعد الأساسية :

(أ) عدم جواز فصل محكمة الاستئناف في مسألة غير مطروحة عليها .

(ب) الاستئناف لا يطرح على محكمة الدرجة الثانية الا ما رفع عنه الاستئناف في قضاء الدرجة الأولى .

وتتصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى اذا استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها ذلك أنه اذا تصدت محكمة الاستئناف لموضوع لم يفصل فيه أمام محكمة أول درجة فان ذلك يمثل اخلافا بمبدأ التقاضى على درجتين ، وهو مبدأ أساسى فى مبادئ التنظيم القضائى^(١) .

ولكن متى تعتبر محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بحيث يكون لمحكمة الاستئناف أن تتصدى للموضوع .

المناطق فى هذا هو أن :

١ - جميع الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها ومن ثم عند طرح الاستئناف على محكمة الدرجة الثانية فان المحكمة تقضى فى موضوع النزاع ولا تملك محكمة الاستئناف إعادة النزاع مرة ثانية المحكمة الدرجة الأولى .

٢ - جميع الأحكام الصادرة فى الدفوع الموضوعية تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها ومن ثم اذا استأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فانها لا تصيد الدعوى اليها وإنما تضى نحو الفصل فى موضوعها .

(١) نعى ١٩٧٩/١/٢٤ رقم ٧٢٥ سنة ٢٤ ق .

٣ - جميع الأحكام الصادرة في الدفوع الشكائية لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها وتقريرا على ذلك اذا استأنف هذا الحكم والى فيقف قضاء محكمة الاستئناف عند حد الالغاء واعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها لأنها لم تستنفذ ولايتها بعد ، أما اذا ألغت حكم أول درجة وقضت في موضوع الدعوى فان حكم محكمة الاستئناف يكون باطلا اذ ترتب عليه تفويت درجة من درجات التقاضي ولا يقدح في هذا عدم تمسك المستأنف بإعادة القضية الى محكمة أول درجة ذلك لأن مبدأ التقاضي على درجتين من النظام العام ، ولا يجوز تلخص النزول عنه(٢) . هذا بخلاف اتفاق طرفا التداعى على نهائية الحكم .

وإذا قضت محكمة الاستئناف بإعلان صحيفة الدعوى تأسيسا على أن المستأنف لم يتسلم صحيفة الدعوى فبالتالى فانه لا تكون هناك ثمة خصومة ومن ثم يتعين أن يقف قضاء محكمة الاستئناف عند حد الحكم بالإعلان أما اذا تصدت لموضوع الدعوى فانه تكون قد خالفت القانون(٣) .

امثلة :

أولا - حالات لا تجيز لمحكمة الاستئناف التصدى لموضوع الدعوى :

● متى تقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بإلداء هو من الدفوع الشكائية وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق فان محكمة أول درجة بقبول هذا الدفع الشكلى والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك ، لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فاذا استأنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء هذا الحكم وبرفض الدفع فانه يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم ، واذا خالفت محكمة الاستئناف

(٢) نقض ١٩٧٢/٥/٢٣ س ٢٣ ص ٩٨١ .

(٣) الطعن رقم ١١٥ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٥/١٥ س ٢٤ ص ٧٤٨ .

والطعن رقم ٤١٩ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ س ٢٨ ص ٣١٣ .

والطعن رقم ٦٥٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ .

هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فان حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا .

(الطعن رقم ٣٩٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣ ص ٢٣ ص ٩٨١)

● من المقرر ان قبول محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى والقضاء به هو دفع شكلي لا تستنفد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولايتها بنظر الموضوع . فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالفائه ورفض الدفع ، وجب عليها أن تميم الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لم تقل كلمتها فيه ، ولم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه ، ومن ثم لم تستنفد ولايتها للفصل فيه . واذا تصدت محكمة الاستئناف للموضوع وقضت في الدفع بعدم القبول ، فانها تكون قد فوتت إحدى درجات التقاضي على الخصوص ، مع أن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوء النزول عنها .

(الطعن رقم ٦٧٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٦)

● الدفع بعدم قبول الطعن في قرار لجان تحديد الأجرة لرفعه امام المحكمة الابتدائية بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دفع يتعلق بعمل اجرائي هو حق الطعن في القرار ، ويرمى الى سقوطه كجزاء على انقضاء الميعاد الذي يضمن القيام به خلاله وهو بهذه المناسبة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي والحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ من محكمة الاستئناف أن الدفع بعدم انقبول المبدى من الطاعن وآخر تأسس على أن الطعن أقيم من المطعون عليها بعد الميعاد المقرر في القانون ، وكانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها على أن هذه الأخيرة رفعت طعنها في الميعاد تبعا لعدم اخطارها أصلا بقرار اللجنة فان هذا الدفع لا يشبه بالدفع بعدم القبول الموضوعي المعنى بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، ولا يبدو أن يكون دفعا متعلقا بشكل الاجراءات لا يسبق لمحكمة الاستئناف التصدى للموضوع ، لما يترتب عليه من تفويت لاحدى درجات التقاضي وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائي . لما كان ما تقدم وكان حكم محكمة أول درجة اقتصد في قضائه على الحكم بسقوط حق المطعون عليها فيه بعد أن قضى بالفائه وبقبول الطعن المرفوع منها تصدى لموضوعه وفصل فيه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٢٣ سنة ٤٨ ق ص ٣٠ ص ٤٢٨)

ثانياً - حالات يجب فيها لمحكمة الاستئناف التصديق للموضوع :

● من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة أول درجة تستنفذ عند الحكم بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى ولايتها ، وي طرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف . فإذا ألفت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تصيدما إلى محكمة الدرجة الأولى بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يمد ذلك من جانبها تصديدا .

(الطعن رقم ٢٠١ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٥ س ٢٥ ص ٢٨٥)

● إذا كانت محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى وكان من حق محكمة الاستئناف وهي تعرض للموضوع من جديد سلطة بحث الوقائع وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها ، فإنه لا يجوز لها أن تصيد الدعوى لمحكمة أول درجة بل يتعين عليها أن تضي في نظرها متصدية للنزاع مطبقة القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على الواقعة الدعوى دون أن يمد ذلك منها تفويتا لدرجة من درجات التقاضي .

(الطعن رقم ٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣ س ٢٦ ص ١٥٢٧)
(والطعن رقم ١٢٥ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ س ٣٠ ص ٥١٦)

● متى كانت محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، وكانت محكمة الاستئناف قد رأت أن الحكم المستأنف باطل لصدوره في مواجهة شخص لا يمثل النقابة الطاعنة - بعد زوال صفة ممثلها السابق - فإنه لا يصح إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد بل يتعين على محكمة الاستئناف أن تضي في نظرها ، وأن تفصل في موضوعها في مواجهة الممثل الحقيقي للنقابة ، إذ أن الاستئناف في هذه الحالة يطرح عليها الدعوى بما احتوته من طلبات ودفع .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ص ٧٩٧)
(والطعن رقم ٦٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢)

● متى كانت محكمة أول درجة قضت في الشق الأول من الدعوى - بشأن صحة ونفاذ عقد البيع - بالحق عقد الصلح بحضور الجلسة وفي الشق الثاني - بشأن طلب التدخل - بعدم قبول التدخل أخذاً بتخلف شروط الصفة والصلح في المؤسسة المتدخلة ، فإن محكمة أول درجة تكون بذلك قد استنفذت ولايتها في النزاع القائم ، وقالت كلمتها في

موضوع الدعوى بشقيها ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد تحققت من وجود الصفة والمصلحة للمتدخلة وقضت بالفناء حكم محكمة أول درجة وبقبول تدخل المؤسسة ، فانه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تحضى فى الفصل فى موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع المحسوم فى الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلة بشأنها باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها الى المحكمة الاستئنافية ، ولا يسوغ لها التخلي عن الفصل فى هذا الطلب الى محكمة أول درجة . لأن الفصل فى موضوع طلب التدخل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمد منها تصديا وانما هو فصل فى طلب استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه .

(الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٣٥ قى جلسة ١٩٧٠/٢/٣ من ٢١ ص ٢٢١)

● متى أقام الحكم الابتدائى قضاؤه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوع به الدعوى غير حال الأداء وغير معلوم المقدار ، فان هذا من المحكمة قضاء فى الموضوع تستنفد به ولايتها ويكون من شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على محكمة الاستئناف بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع ويتمين على هذه المحكمة اذا ما قضت بالفناء الحكم الابتدائى وبقبول الدعوى أن تفصل فى موضوعها والا تعيده الى محكمة الدرجة الأولى التى استنفدت ولايتها بقضائها فى موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٨٣ سنة ٣٤ قى جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ من ١٨ ص ١٣٣٩)

● الحكم من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى بالتقادم تستنفد به المحكمة ولايتها على النزاع ولا يكون لها معه سلطان عليه وينبئ على استئنافه أن ينتقل النزاع برمته - دفعا وموضوعا - الى محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٣٧ قى جلسة ١٩٦٦/٦/٤ من ١٧ ص ١٢٩٦)

● الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة اليها وتستنفد محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا

الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وواجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة الغاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها الى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ١٠٨)

(والطعن رقم ٥٢٠ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٠/١/٧ س ٢١ ص ١٨)

(والطعن رقم ١٤٦٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ س ٢٩ ص ٢٠٥٣)

● متى كان الحكم الابتدائي اذ قضى في منطوقه بعدم الاختصاص اقام قضاءه بذلك على أسباب تناولت موضوع الطلبات بالدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدي الى رفضها . وكانت هذه الأسباب بالذات هي موضوع الاستئناف من جانب المظنون عليه فان استئناف الحكم في هذه الحالة يكون قد نقل الى محكمة ثانية درجة موضوع الدعوى المستعجلة بجميع عناصره ولا تكون محكمة الاستئناف اذ فصلت في الموضوع بحكمها المظنون فيه قد خالفت قاعدة عدم جواز التصدي .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/٥ طعن رقم ٨٢ سنة ٢١)

● الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو حكم في موضوع الدعوى فلذا ألغته محكمة الاستئناف تمين عليها أن تبث الدعوى وتقضى فيها برأى ، وليس في هذا اخلال بقاعدة درجتي التقاضي .

(نقض ١٩٥١/٥/٣ السنة ٢ ص ٧٧٥)

● الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعي عليه في دعوى الحيابة دفع موضوعي . القضاء به . استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز إعادة الدعوى اليها اذا ما قضيت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم .

(نقض ١٩٧١/٤/٢٢ السنة ٢٢ ص ٥٥٣)

الباب الخامس

نظر الاستئناف

«الفصل الأول : حضور الخصوم وغيابهم

«الفصل الثاني : نظر المحكمة للاستئناف

الباب الخامس نظر الاستئناف

تمهيد :

تنص المادة ٢٤٠ من تقنين المرافعات على أن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سسواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم ينص القانون بغير ذلك » . بما مفاده أن الاستئناف ينظر ويحقق ويفصل فيه وفقا للإجراءات التي رسمها القانون لنظر وتحقيق الدعوى المبتدأة ، ويحكم غياب المحصوم في الاستئناف ذات القواعد المطبقة على غياب المحصوم أمام محكمة أول درجة .

غير أن هناك ضوابط معينة تشترك فيها محكمة الاستئناف مع غيرها من المحاكم الأخرى تنص على لها قبل التعرض لحضور المحصوم وغيابهم ونظر المحكمة للاستئناف من ذلك :

أولا - نظام الجلسة :

١ - جدول الجلسة :

تعرض القضية على المحكمة من بعد قبدها ، وذلك لنظرها بالجلسة المحددة لها ، وتبعا إذا صادف اليوم المحدد لنظرها عطلة رسمية وجب عرض ملف الدعوى على رئيس المحكمة الذي يتولى بدوره تحديد أقرب جلسة ويتولى قلم الكتاب إخطار المحصوم بتاريخ الجلسة الجديدة .

٢ - علنية المرافعة :

تنص المادة ١٠١ من تقنين المرافعات على أن : « تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد المحصوم اجرائها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للأداب أو لحرمة الأسرة » .

وتفريعا على ذلك فإن هذا النص يرسي مبدأ أصيل في النظام القضائي هو أن المرافعة تكون علنية ولا تمقد سرية الا اذا رأت المحكمة وفقا لسلطتها التقديرية أن تكون سرية فلها أن تأمر بإجراء المرافعة سرا ولا يترتب عمل

ذلك أى بطلان مادام أنها بنت قرارها بحصول الجلسة سرية على اعتبارات سائفة ومقبولة ومن ثم اذا لم يكن هناك ثمة مبرر لجعل الجلسة سرية قضى بالبطلان .

● متى كان الحكم الابتدائي قد صدر فى جلسة سرية وفى ذلك ما يبطله وكانت محكمة الاستئناف لم تنبه او تنبه الى هذا العيب الجوهرى وعرضت للموضوع وفصلت فيه بأسباب مستقلة لم تحل فيها الى ما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب فان النعى على حكمها بأنه صدر على غير مقتضى القانون يكون غير منتج اذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها .

(نقض ١٩٦٥/٥/٥ سنة ١٦ ص ٥٥٧)

● محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الاثبات وما أثبت فيه حجة على الطاعنة فلا يجوز للطاعنة أن تنكر ما جاء به الا بالظن عليه بالتزوير طبقاً للمادة ١١ من ذات القانون .
(نقض ١٩٧٧/٤/٢٠ طعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق)

● أوجب المشرع نظر الدعوى الناشئة عن تطبيق القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى جلسات سرية . ولما كان هذا الاجراء يتعلق بنظام التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فانه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تحديد أرباح الطاعن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لأحكام القانون سالف الذكر وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف نظر فى جلسات علنية فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان ويتمين نقضه .

(نقض ١٩٧٧/٢/٥ سنة ٢٨ ص ٢٨٠)

٣ - سرية المرافعة :

اذا كانت القاعدة الأساسية والأصولية هى علنية المرافعة فان هناك حالات تكون المرافعة فيها غير علنية بنص القانون منها :

أولاً : ما تنص عليه المادة ١٥٧ من تقنين المرافعات من أن طلب الرد ينظر ويحقق فى غرفة المشورة بينما يتلى الحكم مع أسبابه فى جلسة علنية :

ثانياً : ما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون العقوبات من أن تعيين قيسى

لادارة أموال المحكوم عليه بمقوبة جنائية تنظره المحكمة المدنية في غرفة مشورة .

ثالثا : ما تنص عليه المادة ٨٧١ من تقنين المرافعات بالنسبة للطلبات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية من أن المحكمة تنظرها منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة على أن يصدر الحكم علنا .

٤ - حكمة سرية المرافعة :

العلانية هي الضمان الأساسى المطلوب فى كل حالة وفى اعمالها رعاية للمصلحة العامة الا أن المشرع قد رأى فى بعض الحالات أن يرعى جانب المصلحة الخاصة للمتقاضين بالنسبة لبعض الدعاوى كتلك المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

● انه وإن كان مفاد نص المادة ٨٧١ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات أن تنظر محكمة الولاية على المال ما يعرض اياها من طلبات فى غرفة مشورة على خلاف الأصل المقرر من أن جلسات المحاكمة علنية الا أنه يتعين أن ينطق القاضي بالحكم الصادر فيها علانية والا شابه البطلان. عملا بنص المادة ١٧٤ من ذات القانون اعتبارا بأن علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها - الا ما استثنى بنص صريح - تحقيقا لل غاية التى توخاها المشرع وهى تدعيم الثقة فى القضاء والاطمئنان اليه . ولما كان تضمين الحكم ببيان النطق به فى علانية أمر لم توجبه المادة ١٧٨ من قانون المرافعات التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم وكان الأصل فى الاجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت اقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن قد استند الى مجرد خلو الحكم من بيان النطق به فانه النعى فى هذا الشق يكون عاريا من دلياله .

(نقض ١٩٧٦/١٢/٨ سنة ٢٧ ص ١٧٢١)

٥ - ضبط الجلسة :

تنص المادة ١٠٤ من تقنين المرافعات على أن « ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ومع مراعاة أحكام قانون المحاماة. يكون له فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فان لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على القور بحبس أربعة وعشرين ساعة أو بتفريجه جنيها واحدا ويكون حكمها بذلك نهائيا .

فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة. في المحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .
وللمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره بناء على الفقرتين السابقتين » .

من هذا النص يبين أن ادارة الجلسة منوطة برئيسها وله كل السلطة على أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها بحيث اذا لم يمثل وتمادى كان لها أن تحكم على الفور بحبسه أربعة وعشرين ساعة أو بتفريجه جنيبها واحدا .

وفى سبيل اعطاء المحكمة السلطة الرادعة نص المشرع على جعل الحكم الذى يصدر بالحبس أو الغرامة غير جائز استثنائه على أن سلطة المحكمة لا تقتصر على جمهور اتقاضين والحاضرين أمامها وانما تمتد سلطتها أيضا على من يؤدون وظيفة بالمحكمة (١) بشرط أن يكونوا حاضرين بالجلسة بهذه الصفة . على أن هذه السلطة لا تصل الى حد الحكم بالغرامة أو الحبس وانما تقتصر على حق المحكمة اذا وقع من أحد من هؤلاء فى أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية (٢) . على أن هذه الأعمال التى تستوجب توقيع تلك العقوبات تأتى فى الأغلب الأعم عرضا نتيجة ثورة نفس أو استفزاز من جانب هذا المحصم أو ذاك . لذلك وتقديرا من المشرع لهذه الاعتبارات فقد رخص وأجاز لها أن تعدل عن الحكم

(١) تسأل الأستاذ محمد أنس فى لجنة المرافعات بسجل الشيوخ عما يقصد بمن يؤدون وظيفة فى المحكمة فأجابه رئيس اللجنة بأنهم الكاتب والمطهر والخير اذا كان موقفا . وون المخلوع به أن النيابة لا تمحل قيمه لأنها من هيئة المحكمة .

(٢) ونص المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى : ١ - الإنذار . ٢ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ٣ - المحصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة ولا يجوز أن يتجاوز المحصم تنفيذا لهذا الجزء ربع الأجر شهريا بعد الجزء المجاز المحيز عليه أو التنازل عنه قانونا ٤ - الحرمان من نصف العلاوة الدورية . ٥ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر ٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين ٧ - خفض الأجر فى حدود علاوة ٨ - خفض الى وظيفة الدرجة الأدنى مباشرة ٩ - خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر إلى النصف الذى كان عليه قبل الترقية ١٠ - الإحالة الى المعاش ١١ - الفصل من الخدمة .

الذي أصدرته شريطة أن يكون ذلك قبل انتهاء الجلسة . والحكمة من هذا التحديد هو أن المشرع منح هذه السلطة للمحكمة حال انعقادها وبالتالي إذا انقضت الجلسة لم تعد لها تلك السلطة ولا تملكها وبالتالي لم يكن لها من المستساغ أن تبقى لها ولاية الرجوع عن الجزاء بعد أن زالت عنها ولاية توقيع الجزاء .

٦ - مقتضيات هذا النص :

المحافظة على هيبة القضاء وكفالة احترامه لا تكون بمثل هذه النصوص وأشباهاها ، وإنما تكون بمسلك القاضي ذاته في إدارته للجلسة وبما يعرف عنه من اعتداد بالنفس وزهد وورع وغيره على عمله ومحافظة على كرامته . وتديلا على ذلك فإنه من النادر أن يلجأ قاضي إلى هذه النصوص أو تلك السلطات لحفظ النظام بالجلسة أو لكفالة هيئته واحترامه . ولا يفهم من ذلك أننا ننادي بتعطيل مثل هذه النصوص ولكن ينبغي عدم التوسع فيها لعدم الوقوع في المرحج والذي يدفع بالكثير إلى رفع الجلسة ومن ناحية أخرى فإننا ننادي بالبقاء على هذه النصوص ذلكم أن في استمرارها ما يرمز إلى سلطان القضاء وما لمجالس القضاء من هيبة . ولتكون جزاء رادع لمن تحدثه نفسه بالاخلال بالنظام في الجلسة أو عدم الامتثال لأوامر المحكمة .

وقوع جريمة أثناء انعقاد الجلسة :

تنص المادة ١٠٦ من قانون المرافعات على أن « مع مراعاة أحكام قانون المحاماة يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذ من إجراءات التحقيق ثم يأمر بإحالة الأوراق إلى النيابة لأجراء ما يلزم فيها » . فإذا كانت الجريمة التي وقعت جنائية أو جنحة كان له إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه .

كما تنص المادة ١٠٧ من ذات القانون على أن « مع مراعاة أحكام قانون المحاماة للمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورا بالمقوبة » .

وللمحكمة أيضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالمقوبة المقررة لشهادة الزور .

ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذا ولو حصل استئنافه .

في سبيل ضمان كامل هيمنة المحكمة على نظام الجلسة وما يدور فيها نصت المادة ١٠٦ مرافعات على أن يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وبما يرى اتخاذه من إجراءات التحقيق ، فإذا كانت الجريمة التي وقعت جنائية أو جنحة كان له إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه (٣) .

وإذا كان ما وقع بالجلسة أثناء انعقادها يكون جنحة تصد على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد الموظفين بالمحكمة كان للمحكمة أن تحاكم من وقع منه العمل وأن تحكم عليه فورا بالعقوبة ، كما يكون لها أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وأن تحكم عليه بالعقوبة المقررة لشهادة الزور . ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذا ولو حصل استئنافه .

على أنه إذا لم تصدر المحكمة حكمها في الحالات المتقدمة أو إذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات وهي ما لا تملك المحكمة الحكم فيها - أمرت بالقبض على من وقعت منه الجريمة وبإحالة إلى النيابة العامة .

(٣) نصت المادة ٥٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ للمعاملة أمام المحاكم على أن « استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والبرامج التي نفع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المعام أثناء وجوده بالجلسة أداء واجبه أو بسببه خلل بالنظام أو أي أمر يستدعي مؤاخضته تأديبيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر بما حدث ويحيله إلى النيابة العامة ... » النص .
ويلاحظ أن قانون المرافعات والإجراءات الجنائية يتضمنان نصوصا بخصوص في هذا الصدد تقابل بحكم المادة ٥٢٥ من قانون المعامات سالف الذكر فتقتضي المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا وقع من المعام أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تفويضا مفعلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخضته جنائيا يحضر رئيس الجلسة محضرا بما حدث .
« وللمحكمة أن تقرر إحالة المعام إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخضته جنائيا ، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخضته تأديبيا .
وقرر المحاكم لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها محضرا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

أما المادة ٥٠ من قانون المعامات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فقد نصت على أن « في جلسات الهيئة بالمادة السابقة لا يجوز التضييق على المعام أو حبسه احتياطيا . ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو ما ينوب عنه من المأمنين المأمين الأول .
ولا يجوز أن يشترك في نظر الدعوى الجنائية أو الدعوى التأديبية المرفوعة على المعام أحد من أعضاء الهيئة التي وقع الاعتداء عليها » . على أن هذا النص هو الواجب اتصاله وتطبيقه .

● ان ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو أن يقر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء .

(نقض ١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ٧٨٣ قاعدة ٢)

● اذا كان الشاهد قد عدل بالجلسة عما سبق له أن أبداه من الأقوال الكاذبة الى ما قرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى فإن ادانته على جريمة الشهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون .

(نقض ١٩٨٢/٣/٣١ مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ٧٨٥ قاعدة رقم ١٦)

● وجوب بيان الحكم في جريمة شهادة الزور موضوع الدعوى التي أدبت فيها الشهادة وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة وتأثير ذلك على مركز الخصوم والضرر المترتب عليها وتصد قلب الحقائق عن قصد وسوء نية والا كان قاصرا .

(نقض جكاني ١٩٧٦/٣/٢٢ سنة ٢٧ ص ٣٤٠)

الفصل الأول

حضور الخصوم وغيابهم

الأصل أنه في اليوم المحدد لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أمام المحكمة باعتبار أن حضوره بنفسه هو الطريقة الطبيعية لبدء أقواله. وطلباته أمام القضاء إلا أنه باقتضاء الضرورة أجاز للخصم أن ينيب عنه في الحضور وكيلًا يتولى عرض وجهة نظره والدفاع عن مصالحه .

واجازة التوكيل في الخصومة إنما هو اتجاه آتت به التشريعات الحديثة ذلك أن التشريعات البدائية لم تكن تجيز حضور المحامين بدلا عن الخصوم وفي هذا الصدد ذكر موريل أن القانون الروماني والفرنسي العتيق كانا يتطلبان حضور الخصم بشخصه أما المحكمة (١) . غير أن القانون المصري القديم كان يعطى الحق للخصوم أن يتولوا الدعوى عن طريق وكلائهم .

على أن الاستفادة من نص المادة ٧٢ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « في اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونهم من المحامين وللحكمة أن تقبل في النيابة عنهم من يوكلونه من أزواجهم أو أقاربهم أو أصداءهم إلى الدرجة الثالثة » . أن المشرع لا يلزم حضور الخصم شخصيا وإنما يجوز دائما حضوره عن طريق وكيل . بالخصومة .

حضور الخصم شخصيا :

أسلفنا أن القاعدة في القضاء المدني هو أنه لا يلزم حضور الخصم شخصيا وإنما يجوز دائما حضوره عن طريق وكيل بالخصومة .

بيد أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بإحضار الخصم شخصيا لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب خصمه ، وعلى من تقرر استجوابه الحضور بالجلسة التي حددها حكم الاستجواب بحيث إذا كان له عذر يمنعه

(١) موريل في المرافعات ١٩٤٩ ص ٢٦٨ بند ٣٢٢ .

عن الحضور للاستجواب جاز للمحكمة أن تنسب أحد قضائها لاستجوابه .
أما إذا تخلف عن تنفيذ حكم الاستجواب دون عذر مقبول جاز للمحكمة أن
تقبل الاتبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها
ذلك (٢) .

● بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى . استمرار والدعم في
تمثيلهم دون تنبيه المحكمة . قيام صفته في تمثيلهم بعد البلوغ باعتبار أن
نيابته عنهم أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . صحة اختصاصه كممثل
لهم في الاستئناف .

(نقض ١٣/١/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٧٠)

(ونقض ٢٦/١٢/١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ١٣٥٢)

تمثيل الخصم :

ينبغي عدم الخلط بين التمثيل الاجرائي للخصم وبين تمثيله الفنى
(الوكالة بالخصومة) ولذا فأننا نعرض لكل منهما على حده .

أولا - التمثيل الاجرائي :

الممثل الاجرائي هو من يباشر الاجراءات أو تباشر في مواجهته بناء على
صفته في التقاضى كالولى أو الوصى بالنسبة للقاصر ، والقيم بالنسبة
للمحجور عليه وممثل الشخص الاعتبارى والوكيل بالتقاضى .

والصفة في التقاضى ليست هي أهلية التقاضى ذلك أن الصفة هي
صلاحية الشخص لمباشرة الاجراءات باسم غيره أما أهلية التقاضى فهي
صلاحية الشخص لمباشرة الاجراءات باسمه .

والصفة في التقاضى ليس هي الصفة في الدعوى ، ذلك أن الصفة في
التقاضى تمنح صاحبها حق مباشرة الاجراءات باسم غيره ولصاحبه غيره فهي
أذن علاقة بين الممثل والأصيل . أما الصفة في الدعوى فهي تخوله مباشرة
اجراءاتها باسمه ولصاحته مناطها أو قوامها الصلة والعلاقة بين الشخص
والحق المدعى بها .

ثانياً - التمثيل الفني :

الممثل الفني أو الوكيل بالخصومة ، المقصود به المحامي ذلك لأن الخصومة عبارة عن نشاط فني دقيق يتطلب للقيام به خبرة وعلم لا تتوافر للشخص العادي . لذا ينظم قانون المحاماة مهنة المحاماة ابتغاء تقديم العون الفني للخصوم(٣) .

ولقد آثرنا القول - العون الفني - ذلك أنه قد يكون عمل المحامي المشورة أو التوقيع على صحيفة الطعن في الأحوال التي يوجب القانون فيها ذلك .

والعون الفني قد يكون كتابة وقد يكون شفاهة . وقد تقدم المعاونة الفنية دون وكالة وقد يقتضى أعمالها وتنفيذها وكالة وهي إما أن تكون وكالة عامة أو خاصة .

والموكل هو الخصم أو نائبه القانوني أو الاتفاقى . أما وكيل الخصومة فيجب أن يكون محامياً وأن يكون مقبولا للمرافعة أمام المحكمة المقامة أمامها الدعوى . وإن كان يجوز للمحكمة أن تقبل أن يوكل الخصم زوجه أو قريبه أو صهره إلى الدرجة الثالثة(٤) ويلزم أن يكون الوكيل أمام محكمة النقض أو الاستئناف محامياً .

وتعد العلاقة بين الخصم والمحامي الذي يمثله علاقة وكالة(٥) ولكنها من نوع خاص إذ المحامي يستقل في عمله الفني عن خصمه .

(٣) تنص المادة ٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة على أن « مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لهيئات القضائية وبأحكام قانون المرافعات المدنية والجزائية لا يجوز لغير المحامي مزاول أعمال المحاماة » ويعد من أعمال المحاماة .

١ - الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي وجهات التحقيق الجنائي والإداري ودوائر الشرطة والدفاع عنهم في الدعاوى التي ترفع منهم أو عليهم والقيام بأعمال المرافعات والإجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٢ - إبداء الرأي والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامي .

٣ - صياغة المقدم واتخاذ الإجراءات اللازمة لشهرها أو توقيعها .

(٤) مادة ٧٢ مرافعات .

(٥) السنهوري - الوسيط ج١/ ص ٢٠ رقم ٤ - أحمد أبو الوفا - المرافعات ص ٥٠٧

رقم ٤٢٥ - فتحي والى - مبادئ ص ٢٩٨ رقم ٢٠٩ .

والوكالة كما عرفتهما نص المادة ٦٩٩ من التقنين المدني - عقد
يمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، *

والتوكيل لا يتم الا بقبول الوكيل فاذا لم يثبت هذا القبول من اجراء
العمل الموكل فيه أو من أى دليل آخر مقبول انتفتت الوكالة ولم يبق الا
مجرد ايجاب بها من الموكل لم يقترن بقبول من الوكيل .

ولا يجوز توكيل أحد القضاة أو النائب العام أو أحد وكلائه أو أحد
العاملين بالمحاكم فى الحضور أو المرافعة ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة
غير المحكمة التابع هو لها الا اذا كان الخصم الموكل زوجته أو أحد أصوله أو
فروعه الى الدرجة الثانية .

وفى حالة تعدد الوكلاء يجوز لأحدهم الانفراد بالعمل فى القضية ،
كما يجوز للوكيل أن ينيب غيره من المحامين ، وذلك ما لم يكن ممنوعا من
الانفراد أو الانابة بنص صريح .

صور الوكالة بالخصومة :

أساغنا أن الوكالة بالخصومة اما أن تكون عامة أو خاصة ، فاذا كانت
عامة فانها تتناول كل ما يقيه الموكل أو تقام عليه من دعاوى وكل مايتخذ
أو تتخذ ضده من اجراءات قانونية .

واذا كانت الوكالة بالخصومة خاصة تحددت بالدعوى أو الاجراء
المذكور بها وتوابع العمل ولوازمه .

ويجب على الوكيل لدى حضوره أثناء سير الخصومة أن يثبت قبل
جلسة المرافعة وكالته عن قرر حضوره عنه وفقا لأحكام قانون المحاماه^(١)
وللمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل فى اثبات وكالته فى ميعاد
تحدده على أن يتم ذلك فى جلسة المرافعة على الاكثر .

ويجب على المحكمة فى تحققها من صحة وكالة الحاضر عن الخصم أن
تلتزم الصورة التى أقر القانون امكان اثبات قيام الوكالة بها .

(١) مادة ٥٧ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

الأثر المترتب على التوكيل بالخصومة :

هذه الآثار إما أن تكون فيما بين الموكل وإما أن تكون فيما بين أى منهما والغير الذى اتصل بهذه الوكالة أو دخل فى نطاقها .

وأول واجبات الوكيل هو أن ينفذ الوكالة فى حدودها المرسومة ، أى أن يقوم بالعمل أو الأعمال القانونية التى وكل فيها وما يتبع ذلك من أعمال مادية ملحقة دون نقص أو زيادة . فان نقص أو زاد كان بين التفريط والافراط ، وكلاهما يكون مسئولاً عنه . على أنه يجوز له أن ينقص أو يزيد وأن يعدل بوجه عام فى حدود الوكالة مع بقائه وكيلًا وذلك بشرطين : أولاً - أن تكون الظروف بحيث يفترض معها أن الموكل كان يوافق على هذا التصرف ، كما إذا كان قد وكل فى بيع قدر معين من الأرض فتهيأت له صفقة رابحة وباع قدراً أكبر ، أو وكل فى الاقتراض بتأمين هو كفالة شخصية فأقرض بتأمين هو رهن رسمى . وإذا قام نزاع بين الوكيل والموكل فى تحقيق هذا الشرط كان الأمر محللاً لتقدير القاضى . ثانياً - أن يستحيل على الوكيل إخطار الموكل مقدماً بتصرفه ويترك تقدير هذا أيضاً للقاضى . فإذا توافر هذان الشرطان نفذ فى حق الموكل عمل الوكيل حتى فيما جاوز فيه حدود الوكالة ، وكان للغير الذى تعامل مع الوكيل أن يتمسك على الموكل بالعمل الذى آتاه الوكيل ، علم الغير أو لم يعلم بمجاوزة هذا الوكيل لحدود الوكالة . ويجب على الوكيل أن يبادر الى إبلاغ الموكل بما أدخله على الوكالة من تعديل . فان تأخر لم يؤثر ذلك فى اعتباره وكيلًا فيما قام به من العمل . وإنما يكون مسئولاً عن التعويض إذا ترتب على التأخير ضرر للموكل ، كما إذا باع هذا لمشتري آخر القدر الزائد من الأرض الذى باعه الوكيل مجاوزاً حدود الوكالة فرجع المشتري عليه بضمن الاستحقاق . أما إذا لم يتوافر الشرطان المتقدمان ، بأن كانت الظروف لا يمكن أن يفترض معها أن الموكل كان يوافق على تصرف الوكيل ، أو كان الوكيل يستطيع إخطار الموكل مقدماً بتصرفه ولم يفعل فلا تعتبر الوكالة إلا فى حدودها المرسومة ، أما فيما جاوز فيه الوكيل هذه الحدود فتنبع الأحكام المقررة فى ذلك (٧) .

(٧) مذكرة المشروع التمهيدى .

انقضاء التوكيل بالخصومة :

تنقضى الوكالة بالخصومة بما تنقضى به الوكالة بصصفة عامة بيد أن المشرع قد وضع بالنسبة لبعض حالات انقضاء الوكالة بالخصومة أحكاماً خاصة وذلك بقصد مواجهة طبيعتها ومقتضياتها .

أولاً : تنقضى بانتهاء الأعمال التي عهد بها إلى الوكيل والتي حددها عقد التوكيل .

ثانياً : تنقضى بعزل الوكيل بالخصومة .

ثالثاً : تنقضى الوكالة بالخصومة بموت الموكل أو الوكيل .

● إذا حضر المحامي عن خصم بدون توكيل فليس لغیر هذا الخصم إثارة هذا الادعاء .

(نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ طعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٩ ق)

● مباشرة المحامي للإجراء قبل صدور التوكيل ممن كلف به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . علة ذلك .

(نقض ١٩٧٩/٥/١٧ طعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق)

● متى كان الثابت من سند الوكالة أنه بعد أن خول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف أضاف عبارة « وبكل طريق آخر من طرق الطعن » فإن هذه العبارة المطلقة تجيز له الطعن بطريق النقض دون حاجة للنص على ذلك في التوكيل .

(نقض ١٩٥٤/١١/١١ سنة ٦ ص ١٢١)

● متى أرشد المحامي الحاضر عن ممثل الشركة عن رقم توكيله ولم ينازع الطالب في ذلك أمام محكمة الموضوع فليس له بعد ذلك أن يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٦٨/١١/٢٨ سنة ١٩ ص ١٤٣٢)

شطب الاستئناف :

الشطب هو جزاء تخلف المستأنف عن حضور الجلسة المحددة له . وإذا لم يحضر المستأنف ولا المستأنف عليه يجوز للمحكمة الحكم في الدعوى

ان كانت صالحة للحكم فيها وذلك رغم تغلفهم عن الحضور والا قررت
شطبها .

واذا تخلف المستأنف عن الحضور وحضر المستأنف عليه وانسحب
تاركا الدعوى للشطب فليس هناك ثمة خلاف . ولكن قد يصمم المستأنف
عليه على طلب رفض الاستئناف عندئذ تحجز الدعوى للحكم دون ما حاجة
الى اعلان المستأنف بطلب الرفض كما يرى البعض لأن ذلك محسوم بقضاء
النقض اذ قضت بأن « تخلف المدعى او المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى
المحددة لنظر دعواه أو بآية جلسة تالية » غير مانع من نظرها والفصل فيها
متى أبدى المحسوم أقوالهم ودفاعهم » م ٨٢ مرافعات . اعلان المدعى الغائب
بطلب رفض الدعوى . غير واجب . طلب المدعى شطب الدعوى . لا يمنع
المحكمة من الفصل فيها .

(نقض ١٩/٥/١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ١١٢٣)

تعقيب :

ولأن للاستئناف اثره فى التنفيذ كما سبق البيان اذ أن قابلية الحكم
للطن فيه بالاستئناف مانعة من تنفيذه فيما عدا حالات النفاذ المجل
فتنفيذ الحكم يبقى ممنوعا ما بقى ميعاد الطعن فيه بالاستئناف ممتدا ، فان
رفع الاستئناف يبقى التنفيذ موقوفا الى أن يفصل فى الاستئناف بحكم فى
موضوعه او بحكم يزيل المحسومة فى الاستئناف . وكثيرا ما ياجأ بعض
المستأنفين ماطلة منهم وكيدا فى المستأنف عليه الى شطب الاستئناف أكثر
من مرة وتجديده فى المواعيد القانونية لعلهم باستحالة التنفيذ حتى يفصل
بحكم فى موضوعه لهذا فان تصميم المستأنف عليه على طلب رفض الاستئناف
غيبية المستأنف فيه تفويت لمآرب المستأنف وتقليل عدد القضايا بالمحكمة .
وعلى المحكمة أن تفصل فى الدعوى دون ما حاجة الى تكليف المستأنف عليه
باعلان المستأنف بطلب الرفض .

وللشطب قواعد معينة يتعين مراعاتها ، منها :

١ - تشطب الدعوى فى حالة تخلف أطرافها عن الحضور فى أى جلسة
من الجلسات .

٢ - لا تحكم المحكمة فى موضوع الدعوى عند غياب أطرافها الا اذا
كانت صالحة للفصل فيها أى أن يكون المحسوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم

الختامية وبغير هذا اذ فصلت في الدعوى- تكون قد اخلت بحقوق الدفاع ويكون حكمها باطلا .

٣ - معنى الشطب ، استبعاد القضية من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها .

٤ - اذا بقيت الدعوى مشطوبة لمدة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن ، وللمستأنف أن يتمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا عجل المستأنف دعواه بعد انقضاء هذه المدة وهو دفع ليس من النظام العام ومن ثم فانه يسقط اذا تنازل عنه المستأنف عليه صراحة أو ضمنا . والعبرة ليست بتعجيل الصحيفة في خلال مدة الستين يوم وانما ينبغي أن تعجل صحيفة الاستئناف وتعلن في خلال هذه المدة .

وقد يحدث في العمل أن تقرر المحكمة شطب الدعوى على خلاف صحيح القانون كأن تكون الدعوى تأجلت اداريا ولم يعلن قلم الكتاب طرفي الخصومة بالتأجيل الاداري ومع هذا قررت المحكمة شطب الدعوى ففي هذه الحالة فانه من حق المستأنف تعجيل الدعوى في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوم اذ العبرة هنا بالحقيقة والواقع .

وعند تعجيل الدعوى من الشطب فانها تعود من النقطة التي وقفت عندها بقرار الشطب .

واذا شطب الدعوى مع باقى الدعاوى المنضمة وتم تجديد الدعوى الأولى وحدها من الشطب فليس للمحكمة أن تتصدى لباقى الدعاوى باعتبار أنها غير مطروحة عليها(٨) ولأن ضم الدعاوى بعضها لبعض لا يفقدها استقلالها وذاتيتها وكان يتعين تجديد الدعاوى جميعا أما وقد جددت واحدة فهي التى تكون مطروحة على المحكمة وما دونها لا يكون مطروحا عليها واذا فرض وتصدت لهم المحكمة وأصدرت حكمها فيهم فانه يكون معدوم لوروده على غير خصومة .

وفي حالة تعدد المستأنفين وحضور بعض منهم وتغيب البعض الآخر وتغيب المستأنف عليه ولم تكن الدعوى صالحة للفصل فيها فلا يجوز التقرير.

يشطب المحصومة بالنسبة لمن تغيب من المستأنفين مع استمرارها بالنسبة لمن حضر ولو كان موضوع الدعوى قابل للتجزئة ، ذلك أن قرار الشطب بفوات ستين يوما عليه اعتبر الاستئناف كأن لم يكن ويحرص المشرع على تفادي هذا الوضع في حق بعض المستأنفين ويقائها قائمة في حق البعض الآخر ومن ثم فليس أمام المحكمة في هذه الحالة سوى تأجيل الدعوى الى جلسة أخرى يعلن بها المتخلفون وفي الجلسة الجديدة اذا حضر البعض ولم يحضر البعض الآخر حكمت المحكمة في الدعوى بحكم يعتبر حضوريا ، في حقت الجميع .

وفي حالة حضور المستأنف بعد صدور قرار الشطب قبل انتهاء الجلسة وجب على المحكمة أن تعدل عن قرار الشطب مع إعادة القضية لأول وأن تؤجل القضية مع تكليف المستأنف بإعلان المستأنف عنهم بالقرار والجلسة .

● اعلان المحصوم بتمجيل السير في الدعوى بعد شطبها . وجوب اتمامه خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٢ مرافعات . لا يفنى عن ذلك تقديم صحيفة التجديد الى قلم الكتاب خلال هذا الاجل .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١١ طعن رقم ٤٧٤ سنة ٤٣ ق)

● شطب الدعوى مع باقى دعاوى المنظمة اليها . تجديد الدعوى الأولى وحدها من الشطب . أثره . عدم جواز تصدى المحكمة لباقي الدعاوى غير المطروحة .

● ان شطب الاستئناف لا يجعل الحكم الابتدائي انهاءيا لأنه ليس بحكم في المحصومة ، بل يعتبر الاستئناف قائما حتى يقضى فيه ولكل من طرفي المحصومة دفع الرسوم المستحقة وطلب الفصل فيه ، واذا فانه لا يكون من الأحوال التي يجوز فيها الطعن بالنقض ، صدور حكم انتهائى من المحكمة الابتدائية على خلاف حكم سابق . شطب الاستئناف المرفوع عنه ، ولو كان الحكمان صدرا بين المحصوم أنفسهم وفي نزاع بعينه .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٧ طعن رقم ٢٢ سنة ١٤ ق)

● مفاد نص المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ان قرار شطب الاستئناف لا يلغى الاجراءات الاستئنافية ولا تزول معه الآثار المترتبة على رفعه وقيامه بل كل

ما يؤدي اليه هذا الشطب هو استبعاد الدعوى من جدول القضايا وعلم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها ، وعلى ذلك فان الحكم الشرعى لا يكون قد أصبح نهائيا .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٦ قى جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ ص ٩ ص ١)

● مفاد ما نصت عليه المادة ٨١ من قانون المرافعات أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اجرائين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية الى جدول قضايا المحكمة وعلان الخصم بهذم الجلسة وبشرط أن يتم الاعلان قبل انقضاء الاجل المحدد فى النص وذلك اعمالا لنص المادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على أنه « اذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان للخصم خلاله ، ولا ينال من ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٣ من نفس القانون من أن الدعوى ترفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ٠٠٠ » اذ أن ذلك وقد جاء استثناء من حكم المادة الخامسة يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصرا على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه الى غيرها ويظل أثر المادة الخامسة سالفة الذكر باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان خلاله . واذا كان ذلك يسرى على حالة شطب الاستئناف اعمالا لنص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورفض دفع الطاعن باعتبار الاستئناف كان لم يكن ٠٠ وكان الثابت من الصورة الرسمية لاعلان تجديد السير فى الاستئناف ومما سجله الحكم المطعون فيه أن الاستئناف شطب بجلسته ١٩٧٤/١١/١٢ وجدد السير فيه بموجب صحيفة أعلنت للطاعن بتاريخ ١٩٧٥/١/١٤ أى بعد انقضاء ميعاد الستين يوما المنصوص عليها فى المادة ٨٢ المشار اليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٣٠ سنة ٤٥ قى جلسة ١٩٨٢/١/٣١)

● متى كان اعادة اعلان الاستئناف قد تم فى ظل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى ألغى كقاعدة عامة المارضة كطريق من طرق الطعن بعد أن اوجب كاصل عام اعادة الاعلان - فى غير الدعاوى المستعجلة - حتى يعتبر الحكم حضوريا بقوة القانون فى تلك الأحوال ، فان بطلان هذا الاعلان وتخالف الطاعنين - المستأنف عليهم - عن الحضور فى جميع جلسات الاستئناف يترتب عليه فى هذه الحالة بطلان الحكم المطعون فيه لابتناؤه على اجراء باطل أثر فى الحكم .

(الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٣٨ قى جلسة ١٩٧٣/١١/٢٩ ص ٢٤ ص ١١٩٤)

الفصل الثاني

نظر المحكمة للاستئناف

تمهيد :

الهدف الأساسى من سير الخصومة هو نظر المحكمة للدعوى ، وفى هذه الأثناء يقوم الخصوم أو وكلاؤهم بالرافعة وتقوم المحكمة من جانبها بتحقيق عناصر الدعوى . على أن هذا قد يتم فى جلسة واحدة أو عدة جلسات قبل صدور قرارها بأقوال باب المرافعة .

الجلسة أو مجلس انقضاء ، حيث تلتقى هيئة المحكمة بالخصوم فى قاعة المحكمة فى التاريخ المحدد لنظر الدعوى . ويكون ذلك فى حجرة بمبنى المحكمة التى رفعت إليها الدعوى ، ويحضر من هيئة المحكمة أمين سر الجلسة - كاتب - وتكون مهمته تدوين وقائع الجلسة وما تأمر المحكمة بتدوينه من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

والأصل أن تجرى المرافعة فى أول جلسة كما تنص على ذلك المادة ٩٧ من تقنين المرافعات « تجرى المرافعة فى أول جلسة وإذا قدم المدعى أو المدعى عليه فى هذه الجلسة مستنداً كان فى إمكانه تقديمه فى الميعاد المقرر فى المادة ٦٥ قبلته المحكمة إذا لم يترتب على ذلك تأجيل نظر الدعوى فإذا ترتب على قبول المستند تأجيل نظر الدعوى حكمت عليه بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيهاً .

ومع ذلك يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يقدم مستنداً رداً على دفاع خصمه أو طلباته المعارضة » .

بيد أن المحكمة قد تصدر قراراً بتأجيل نظر الدعوى الى جلسة قادمة ، وقد يكون هذا القرار إما من تلقاء نفسها كما لو وجدت أن بالدعوى قصر ولم تخطر النيابة المسببية أو بناء على طلب الخصوم أنفسهم .

وعلى المحكمة أن تجيب الخصم الى طلب التأجيل إذا كانت مقتضيات الدفاع تتطلب ذلك كأن يطالب أجلاً للاستعداد بالتسبة للطلب المعارض الذى يقدم فى مواجهته .

والمحكمة هي التي تتولى تأجيل القضية بقرار يصدر منها مع مراعاة عدم تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد. حسبما نصت المادة ٩٨ من تقنين المرافعات « لا يجوز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع الى أحد المحصوم على أن لا تتجاوز فترة التأجيل ثلاثة أسابيع » . وهذا النص إنما هو تنظيمي ولا يمنع من تكرار التأجيل ولو كان سبب التأجيل يرجع للخصم مع اختلاف الأسباب في كل مرة .

محضر الجلسة :

تنص المادة ٢٥ من تقنين المرافعات على أن « يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع اجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضى والا كان العمل باطلا » . ويقوم الكاتب بتدوين ساعة افتتاح الجلسة وساعة اختتامها وأسماء القضاة وبيان الدعاوى التى طلبت وأسماء المحصوم والمحامين وما حدث فى الجلسة . ومحضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية له حجته فى الاثبات . ومن ثم لا يمكن جعده الا لكل من الطرفين ليقدم مذكرته فى خلاله حتى تتاح الفرصة للآخر للرد عليه ، وكان المطعون ضده قد تقدم بمذكرة سلم صورتها للطاعن فى ١٩٧٤/٤/٢٧ قبل انقضاء الاجل المحدد لتقديم المذكرات بيوم واحد تضمنت لأول مرة دفعا ببطلان اعلان صحيفة الاستئناف وآخر باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، فطلب الطاعن فى ١٩٧٤/٥/٤ اعادة الدعوى الى المرافعة ليتمكن من الرد على هذين الدفعين ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ثم عولت فى قضائها على ما دفع به المطعون ضده فى مذكرته المشار اليها فحكمت بقبول الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن فانها بذلك تكون قد صادرت حق الطاعن فى الرد على ما أثير فى الدعوى من دفوع جديدة مما يعد اخلافا بمبدأ المواجهة بين المحصوم وخروجا على القواعد الأساسية التى تكفل عدالة ما صورته هذه المذكرة من دفوع ودفاع يعتبر قائم ومطروح وعليها أن تنصدي له .

● من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى الجد فى الطلب الذى يقدمه المحصوم بغية اعادة الدعوى الى المرافعة هو من الامور التى تستقل بها محكمة الموضوع ، الا أن ذلك مرهون بأن تكون المحكمة قد مكنت المحصوم من ابداء دفاعهم وأتاحت لهم الفرصة للرد على ما يثار فى الدعوى - يمد حيزها للحكم - من دفوع جديدة تحقيقا لمبدأ المواجهة بينهم ومراعاة للقواعد الأساسية التى تكفل عدالة التقاضى . واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن طرفى الخصومة طلبا بجلسته ١٩٧٤/٤/١٨ حيز الاستئناف للحكم مع تقديم مذكرات فقررت المحكمة اصدار حكمها

بجلسة ١٨٠/٥/١٩٧٤، ورخصت لمن يخالف من الطرفين بتقديم مذكرة في عشرة أيام دون أن تحدد موعداً بطريق العطن عليه بالتزوير.

حق الدفاع :

الدفاع في القضية معناه بسط وجهة نظر الخصوم أمام القضاء . ويجب على المحكمة أن تضمن حقوق الدفاع ومن ثم فعليها أن تفسح المجال للخصمين لاستعمال الحق بقدر متساوي بين الطرفين ولا يجوز لها أن ترخص بتقديم مذكرات في خلال فترة حجز الدعوى بطريق الابداع لما في ذلك من تعريض للحكم بالبطلان^(١) وإذا كان الدفاع حق فإن ذلك لا يحول دون تنظيم المحكمة لاستعمال هذا الحق ، فلها أن تحدد مواعيد تقديم الخصوم للمذكرات بحيث إذا قدمت بعد الميعاد فإن المحكمة ترفض قبولها وتعتبر الدفاع الوارد بها غير مطروح عليها إلا إذا أعييت الدعوى للمرافعة التقاضي ، ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لخلاله بحق الدفاع .

(العطن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ ص ٢٩ ص ٨٨٧ .

الباب السادس

ما يعترض سير الخصوم

فني الاستئناف

- الفصل الأول : اعتبار الاستئناف كان لم يكن .
- الفصل الثاني : وقف الاستئناف .
- الفصل الثالث : ترك الخصومة .
- الفصل الرابع : سقوط الخصومة .
- الفصل الخامس : انقضاء الخصومة بمعنى المدة .
- الفصل السادس : انقطاع سير الخصومة .

الفصل الأول

اعتبار الاستئناف كان لم يكن

ليس من العدالة في شيء أن يترك المدعى عليه أو المستأنف عليه مهددا بدعوى خصمه مدة تطول أو تقصر بحسب إرادته ، ولهذا فإن المشرع رأى أن يوضع حدا لهذا الإهمال من جانب المدعى عند تقاعسه عن اتخاذ بعض إجراءات معينة في خلال أجل معين بما ينبأ عن عدم جدية المدعى أو المستأنف في دعواه إذ نص في المادة ٧٠ على أن « تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب » .

كما نصت المادة ٨٢ من ذات التقنين على أن « إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » .

وتحكم المحكمة في الدعوى إذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم في الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه » .

كما نصت المادة ٣/٩٩ من تقنين المرافعات ذاته على أن « وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن » .

وحالات اعتبار الدعوى كأن لم تكن وفقا لما تقدم يمكن حصرها فيما نصت عليه المواد ٧٠ ، ٨٢ ، ٣/٩٩ من تقنين المرافعات ولكن هل تنطبق الأحكام الواردة في هذه المواد على دعوى الاستئناف أم أنها أحكام قاصرة على الدعوى المبتدأة .

المادة ٢٤٠ من تقنين المرافعات نصت على أن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم يقض القانون بغير ذلك » .

ومفاد هذا النص أن الاستئناف ينظر ويفصل فيه وفقا للإجراءات التي رسمها المشرع لنظر وتحقيق الدعوى المبتدأة . ويحكم غياب المحصوم في الاستئناف ذات القواعد التي تطبق أمام محكمة أول درجة .

أولا - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم الإعلان خلال الميعاد :

المشرع بتحديثه مواعيد إعلان الصحف كان هدفه بالمقام الأول ليس هو رعاية مصلحة المدعى - المستأنف - ذلك أن المدعى قد يودع صحيفة دعواه قلم كتاب المحكمة في خلال أجل مضي قطعاً لإجراءات المواعيد واعتماداً منه على ذلك فقد يلتفت عن متابعة إعلان صحيفتها بل إنه قد يكون من مصلحته إطالة إجراءات التقاضي مضية وكسبا للوقت من هنا قد يساهم في عدم إعلانها بما قد يعود على المدعى عليه بمضار كان المشرع حريصاً على أن يبصره بحياتها بأن أعطاء رخصة إبداء الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن أن شاء استعملها ولا سقطت من يده إذا لم يدفع بها في الوقت المناسب وآية ذلك أن الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن ليس من النظام العام ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ما لم يدفع به أمامها .

● الجزء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات - باعتبار الدعوى كان لم تكن - لا يتصل بالنظام العام وإنما هو جزء مقرر لمصلحة المدعى عليه فلا تقبل آثاره للمرة الأولى أمام محكمة النقض .

(العطن رقم ٦٧٩ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ من ٢٧ من ٧٣٨)

الدفع إذا جاوز :

ولا يدفع به إلا حيث تكون هناك خصومة - بمعنى أنه يتعين لإيداعه أن تنعقد الخصومة بأدى ذي يد وأن يمثل المدعى من بعد إعلانه بصحيفة مرعيا فيها الإجراءات المنصوص عليها بالمادتين ٦٣، ٢٣٠ من تقنين المرافعات وتقريبا على ذلك إذا قدم المستأنف صحيفة دعواه قلم كتاب المحكمة وكان قد مضى عليها ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع إلى الموعد المحدد للجلسة ولم تعلن . ومثل المستأنف عليه بالجلسة فإنه لا يكون له حق إبداء الدفع المذكور إذا لا توجد خصومة . بل أكثر من هذا إذا لم تكن قد انقضت مدة الثلاثة أشهر وحضر المستأنف عليه فوجوباً على محكمة الاستئناف أن تؤجل دعواها وتكلف المستأنف بإعلان المستأنف عليه بأصل صحيفة الدعوى ذلك أن انعقاد الخصومة شرطه الإعلان ولا يفنى عن هذا تسليم المحكمة للمستأنف عليه صورة من صحيفة الدعوى وتوجيه المختاتف طلباته له فذلك ليس هو الطريق

الذي ترشحه المادتين ٦٣ و ٢٢٠ مرافعات بحيث يكون للمستأنف عليه متى انقضت الخصومة أن يدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .

● انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . اغفال ذلك اثره . بطلان الصحيفة . هذا البطلان لا يصححه حضور المدعى عليه . البطلان الذي يزول بحضور المعلن اليه انما هو بطلان أوراق التكليف بالمحضور الناشئ عن غياب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة .

(نقض ١٩٧٧/٦/٢٥ سنة ٢٨ ص ١٤٩٦)

● اعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلان المستأنف عليه اعلانا صحيحا خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب . حضور المستأنف عليه بالجلسة المحددة بالصحيفة . اثره . زوال البطلان المتعلق بالاعلان . لا يغير من ذلك تراضى اليوم المحدد لنظر الدعوى الى ما بعد انقضاء الميعاد .

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ طعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٤ ق)

وهو حق خالص للمستأنف عليه = بمعنى أن المحكمة لا تملك أن تقضى به من تلقاء نفسها ما لم يبيده المستأنف عليه . فهو وحده صاحب الرخصة أو الحق فمتى أبداه القى على عاتق المحكمة البحث في مدى توافر شروط الأخذ به بحيث يجوز لها الأخذ به من علمه .

الا أن المستأنف في استمهاله لهذا الدفع مقيد بعدم التكلم في الموضوع اذ عليه أن يدفع به والا يسقط الحق في ابدائه وعليه أن يدفع به حتى لو أعلن بعد الميعاد باعلان باطل ذلك أن حضوره يسقط الحق في التمسك ببطلان الاعلان الا انه لا يسقط الحق في التمسك باعتبار الخصومة كان لم تكن .

والمستأنف الذي له الحق في التمسك بهذا الدفع هو ذلك الذي أعلن بعد الميعاد دون باقى المعلنين في الموعد المحدد بالمادة ٧٠ .

● الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم اعلان أحد المدعى عليهم في الميعاد القانوني . م ٧٠ مرافعات . علم جواز تمسك غيره من الخصوم بهذا الدفع .

(نقض ١٩٧٨/٣/٢١ طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٤ ق)

● طلب التأجيل لتقديم مذكرات بصفة عامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر ترمضا للموضوع مما يسقط الحق في الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لأن الطلب على هذه الصورة لا يدل بذاتها عما إذا كان الهدف منه هو التمهيد لبدء الدفع أو مواجهة الموضوع .
(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٥)

إذا فالذي يستفيد من الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن هو الدافع به وحده دون باقي المستأنف عليهم . ولكن هل يمكن أن ينسحب أو ينبسط على غيره من الخصوم الحقيقيين في ذات النزاع - هذا الفرض لا يتحقق إلا في حالة عدم قابلية النزاع للتجزئة . ويكون هكذا عندما لا يحتل النزاع سوى حل واحد ، وفي هذه الحالة فإن الحكم بتوقيع الجزاء المقرر في المادة ٧٠ من قانون المرافعات لصالح الدافع به يتعين بسطه على غيره من الخصوم الحقيقيين في ذات النزاع ، وهو ما قضت به محكمة النقض^(١) في قضائها المشار إليها بقولها « وكان البين من قرارات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به فيما أحال إليه من أسباب أن طلب الطاعن الزام المطعون ضدها أن يؤدي له متجمد العمولة المستحقة له وزيادة أجره بمقدار هذه العمولة وكانت كل من المطعون ضدهما خصما حقيقيا في الدعوى ، واختصاصهما فيها باعتبار الأولى خلفا للثانية نتيجة للادماج والفصل في النزاع حول مبدأ استحقاق هذه العمولة وبالتالي مدى أحقية الطاعن متجمده أو باضافتها الى أجره - لا يحتمل غير حل واحد هو الحكم بأحقية للعمولة وضدها الى أجره مما يترتب عليه الحكم على المطعون ضدهما بطلانته - ولما كان الثابت أن المطعون ضدها تمسكت باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلان صحيفته اليها خلال الثلاثة شهور المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه اذ قام قضاء على القول بأن - الاعلان الذي تم للشركة المطعون ضدها الأولى - في ١٩٨٢/١٢/٢٧ أى بعد مضي أكثر من ثلاثة شهور على ايداع الصحيفة قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣ وموضوع الدعوى المائلة لا يقبل التجزئة اذ هو يدور حول مبدأ استحقاق المستأنف (الطاعنة) للعمولة وهذا الأمر لا يحتمل غير حل واحد بعينه ، كما أن المستأنف طلب - الزام الشركتين متضامتين مما مؤداه أن الحكم الصادر لصالح أحدهما يستفيد منه الآخر - ولما كان ذلك فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للشركة الأولى يستتبع بطلانه بالنسبة للشركة الثانية - يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس » .

(١) الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٨

شروط الأخذ بالدفع :

إذا دفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن فإن المحكمة لا تقضى به إلا بعد التحقق من توافر الشروط الآتية :

- ١ - أن يتمسك به المستأنف الذى أعلن بعد الميعاد .
- ٢ - ألا يكون قد سقط حقه فى التمسك به وذلك بالتكلم فى الموضوع .

٣ - أن يكون عدم الاعلان راجعا الى فعل المدعى . والمقصود بمبارة فعل المدعى هو أن يقصد المحضر عن اعلان صحيفة الدعوى بسبب من جانب المستأنف كما اذا لم يذكر اسم المستأنف عليه كاملا بصحيفة الدعوى ، أو لم يبين عنوان المستأنف عليه عندئذ يكون المستأنف هو المتسبب بذاته فى عدم الاعلان بما يتعين معه اعمال الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ والقضاء باعتبار الاستئناف كان لم يكن .

ولكن هل يمكن اعمال هذا الجزاء اذا كان عدم الاعلان راجع الى اهمال المحضر أو الى تفصيل من المدعى عليه ؟

بطبيعة الحال واعمالا لقاعدة لا يستفيد المخطأ من خطئه ، فانه اذا كان عدم الاعلان راجع الى المستأنف عليه - المدعى عليه - فلا يستفيد ولا يكون الدفع مقبولا . ويضاف الى ذلك حالة ما اذا كان عدم الاعلان راجع الى قوة قاهرة أو سبب أجنبي عندئذ يوقف اعمال الجزاء . أما بالنسبة لاهمال المحضر فى اعلان الصحيفة فى خلال الثلاثة أشهر فىرى المستشار عز الدين الدناصورى وزميله الأستاذ حامد عكاز فى مؤلفه التمليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٢١٠ شرحا على المادة ٧٠ أنه اذا كان عدم الاعلان راجعا الى افعال المحضر فلا يقبل الدفع ولم يوضح آسائيد الأخذ بهذا الراى . ويفايره فى هذا الصدد الدكتور أحمد أبو الوفا فى مؤلفه نظرية الدفع فى قانون المرافعات - الطبعة السابعة ١٩٨٥ ص ٦٨٥ إذ ذكر وإذا كانت بيانات صحيفة الدعوى صحيحة وتراخى قلم المحضرين مما ترتب عليه عدم اجراء الاعلان فى الميعاد المقرر أو أهمل قلم الكتاب فى تسليم أصل الصحيفة وصورها الى قام المحضرين لاعلانها على ما تقرره المادة ٦٧/٢ ، فإن عدم الاعلان هنا يكون أيضا بسبب المدعى وامتناعه اذ هو عليه فى جميع الأحوال واجب تتبع اجراءات دعواه . واستطرد الدكتور أبو الوفا فى ذات الصحيفة أيضا قائلا واذا أمكن للمدعى أن يثبت ان عدم الاعلان فى خلال الميعاد المقرر

فى المادة ٧٠ راجعا لامهال قلم المحضرين او قام الكتاب وحيه : وانه لم يحل
فى هذا الصدد فان هذا يعتبر من قبيل القوة القاهرة التى تمنع سريان الميعاد
التقنين فى حقها

واضاف الى ما سبق فى ذات المؤلف بالصحيفة رقم ٦٨٦ أنه اذا سلمت
صورة الاعلان فى الميعاد المقرر فى المادة ٧٠ الى الفرع (او الوكيل) او لادارة
القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، او ثامور السجن او للربان ، او للنيابة
العامة فان الاعلان يعتبر قد تم صحيحا للشركة الأجنبية ، او لأحد أفراد
القوات المسلحة ، او لأحد المسجونين ، او لأحد العاملين بالسفن التجارية ،
او لمن له موطن معلوم فى الخارج ، او لمن ليس له موطن معلوم فى مصر او فى
الخارج . . . وبعبارة أخرى يكون المدعى قد حقق كل ما يتطلبه منه فى المادة ٧٠
بمجرد تسليم صورة الاعلان لمن توجب المادة ١٣٥ تسليمها اليه ولو لم تصل
صورة الاعلان بالفعل الى ذات المراد اعلانه فى خلال الميعاد المقرر فى
المادة ٧٠

ونحن وان كنا نؤيد الرأى الأول الا أنه جاء خاليا من اسباب تؤيد
ما أنتهى اليه بما يجعل رأينا مخالفا لما انتهى اليه الدكتور أبو الوفا اذ أنه
محل نقد شديد يتمثل فى الآتى :

١ - يذهب الدكتور أبو الوفا الى أنه يتعين على المدعى ان يتابع دعواه
كلى قلم الكتاب أو المحضرين وهو بهذا يفرض التزام على عاتق المدعى أو
المستأنف ليس له سند فى القانون والا لو كان له سند فى القانون لنص
المشرع على افعال الجزاء حسبما نص عليه فى المادة ٢/٦٨ من تقنين المرافعات
يان . . . وتحكم المحكمة المرفوعة اليها . المدعى على من تسبب من العاملين
بقلم الكتاب أو المحضرين بأهماله فى تأخير الاعلان بغرامة لا تقل عن جنيه
ولا تجاوز عشرة جنيهات ، ولا يكون الحكم بها قابلا لائ طعن .

٢ - المادة ٦٧ رسمت طريق لتقيد الدعوى وذلك فى سجل خاص وفى
حضور المدعى أو من يمثله لاشعاره فى الحال بتاريخ الجلسة المحددة ولم تعطى
له أى المدعى - المستأنف - حق المتابعة أو الاشراف والرقابة على جهازى
المحضرين وقلم الكتاب بما لا يمكن معه القول بأنه اذا تراخى أو أهمل قلم
الكتاب فى الاعلان فانه يكون بسبب المدعى كما ذهب الدكتور أبو الوفا
ويؤاخذ هذا النظر من جانبها الغرامة الواجب اعمالها والمنصوص عليها بالمادة
٦٨ من ذات التقنين . ولقد تناقض الدكتور أبو الوفا أيضا اذ اعتبر المدعى
قد حقق كل ما يتطلبه منه فى المادة ٧٠ بمجرد تسليم صورة الاعلان لمن توجب

المادة ١٣٥ تسليمها اليه ولو لم تصل الصورة بالفعل الى ذات المراد اعلانه في خلال الميعاد المقرر في المادة ٧٠ في الوقت الذي يتطلب من المدعى مراقبة ومتابعة قلمي الكتاب والمضربين في الاعلان والا اعتبر مهملًا ولا نفهم هذا التناقض في الموقف الواحد . ثم طلب الدكتور أبو الوفا من المدعى أن يثبت أن عدم الاعلان في خلال الميعاد المقرر في المادة ٧٠ راجعًا لاصحال قلم المحضرين أو قلم الكتاب وحده وأنه لم يهمل في هذا الصدد وهو بهذا فضلًا عن تحميله للمدعى لالتزامات ليس لها ما يؤيدها أو يبررها قد خالف قاعدة أساسية مؤداها أن الأصل أن الاجراءات قد روعيت وعلى من يدعى عكس ذلك أن يقيم الدليل عليها والذي يدعى عكس ذلك هو الدافع أي المدعى عليه المستأنف عليه وهو المطلوب منه الاثبات وليس المدعى والذي يقع على عاتقه النفي .

وقاية محكمة الدرجة الثانية للدفع :

ذكرنا أن الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن جوازيًا للمحكمة بيد أن على المحكمة الاستئنافية إذا ما رفع اليها المحكوم عليه بهذا الجراء استئنافًا عن هذا الحكم فعليها أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له ، إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى الى المحكمة الاستئنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة الى ما رفع عنه الاستئناف ، مما يقتضي من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية ، فإذا حجت محكمة الاستئناف نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى بمقولة أنها لا تملك التعقيب على هذا التقدير فإنها تكون قد خالفت القانون (٢) .

ثانياً - اعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم تجديده من الشطب في خلال ستين يوم :

تنص المادة ٨٢ من تقنين المرافعات على أن « اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها » . فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحده الحضور السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .

وتحكم المحكمة في الدعوى إذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم في الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه .

أى أن المشرع قد استحدث فى هذا النص قاعدة جديدة مؤداها أنه اذا تقيب المدعى والمدعى عليه وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها وجب على المحكمة أن تحكم فيها اذا كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم فيها والا قررت المحكمة شطبها وهدف المشرع من ذلك عدم تراكم القضايا .

والشطب معناه استبعاد القضية مؤقتا من رول القضايا وأجندة الجلسات ريثما يتم تمجيها من أحد الخصوم وبعبارة أخرى فان شطب الدعوى ليس معناه الغائها وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها . وآية ذلك أن الشطب لا يسقط الحق فى الأحكام القطعية الصادر فيها . وفى هذا قضت محكمة النقض « ٠٠٠ » واذ كان الثابت أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى « ٠٠٠ » بتحديد مأمورية الحبير قطع فى تكييف العلاقة بين الطاعنين والشركة المطعون ضدها بأنها شركة عامة ، وحدد مأمورية الحبير على هذا الأساس فان اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعى فى هذا الشأن ، واذ كان هذا القضاء قد أصبح نهائيا بعدم استئنافه فى الميعاد من جانب الطاعنين فانه لا جناح على الحكم المطعون فيه ان هو التزم حجية هذا القضاء (٣) .

والعلة من شطب الدعوى عند تخلف حضور طرفيها احتمال الصلح بين أطراف الخصومة .

والشطب يكون بقررا تصدره المحكمة برول القضية ويثبت كاتب الجلسة بمحضر الجلسة ويوقع عليه القاضي والكاتب . واذا قررت المحكمة شطب القضية لتخلف المدعى - المستأنف - عن الحضور ثم قبل نهاية الجلسة حضر فان المحكمة تعدل عن قرار الشطب وتعيد القضية للرول مع تأجيل نظرها لجلسة مقبلة وتكليف المدعى بإعلان خصومه بالقرار والجلسة .

وإذا بقيت الدعوى مشطوبة لمدة ستين يوما ولم تمجل فى خلال هذا الميعاد اعتبرت كأن لم تكن . ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ما لم يدفع به أمامها .

وإذا شطب الدعوى مع باقى الدعاوى المنظمة اليها ، وجددت الأولى وحدها من الشطب فلا يجوز للمحكمة أن تتصدى لباقى الدعاوى غير

(٣) الطعن رقم ٤٣٢ سنة ٤١١ ق جلسة ١٦٧٥/١٢/٢٢ ص ٢٦ من ١٦٤٦ .

المطروحة امامها^(٤) والا لو تصدت لها فانها تحكم في غير ما خصومة وبالتالي
لو صدر حكم فيها لكان هذا الحكم منمدم .

واذا عجلت الدعوى من الشطب أى في خلال الستين يوم فانه يجب أن
يتم الاعلان في خلال أجل التعجيل على معنى أنه يجب أن يتم التعجيل واعلان
صيفته في خلال الستين يوما التالية لقرار الشطب ولا يقضى عن ذلك تقديم
صحيفة التعجيل الى قلم الكتاب في خلال هذا الأجل^(٥) . ولا يشترط عند
تعجيل الدعوى أن يكون بيد المحامي مباشر اجراءات التعجيل توكيل من
ذى الشأن . ولكن الوكالة واجب اثباتها في الحضور عن الموكل أمام
المحكمة^(٦) وفي حالة تعدد المدعين في الدعوى مع غياب بعضهم فان ذلك
لا يمنع المحكمة من استمرار الحكم في نظر الدعوى^(٧) . واذا صادف اليوم
المحدد لنظر الدعوى عطلة رسمية أو ما شاكل ذلك فان الدعوى تؤجل
اداريا والذى يحدث في العمل أن تعرض الدعوى على القاضي أو رئيس
المحكمة ليتولى تحديد جلسة بمعرفته مع تكليف قلم كتاب المحكمة باعلان
الحضور بالتأجيل الادارى بحيث اذا نظرت الدعوى في الجلسة المحددة بناء
على هذا التأجيل الادارى كان على المحكمة أن تتحقق من أن الحضور قد
أعلنوا بالتأجيل الادارى بحيث اذا ما تحقق لها ذلك ولم يمثل المدعى قررت
المحكمة شطب الدعوى واذا ثبت للمحكمة أن المدعى قد أعلن بالتأجيل
الادارى ولم يعلن به المدعى عليه فلا تملك المحكمة أن تقرر شطب الدعوى
انما عليها أن تثبت بمحضر الجلسة ما يفيد ورود اعلان المدعى منفذا للجلسة
المحددة مع تأجيل القضية لجلسة أخرى وتكليف قلم الكتاب باعلان المدعى
عليه والمتعلق له حق بها .

واذا فرض وقررت المحكمة شطب الدعوى دون أن تثبت من اعلان
المدعى بالتأجيل الادارى ولم يكن قد تم بالفعل وقام المدعى عليه بعد انقضاء
الستين يوما التالية لقرار الشطب بتمجيل الدعوى من الشطب وهو أمر
جائز طالبا الحكم على المدعى باعتبار الدعوى كان لم تكن فهنا تصطلم المحكمة
بقرار صادر منها بشطب الدعوى الا أن ثمة أمر يعمل على هذا القرار وهو
أن العبارة بالحقيقة والواقع وهي أن المدعى لم يعلن بقرار التأجيل الادارى

(٤) نقض ١٩٨٠/٦/٢٩ طعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٩ ق .

(٥) نقض ١٩٧٩/١٢/١١ طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق .

(٦) نقض ١٩٧٩/٥/١٧ طعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق .

(٧) نقض ١٩٧٩/٥/١٧ طعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق .

حتى يتمكن إن صادقت قرار الشطب الحقيقة والقبول الصحيح يعني ثم يفسح
هذا الدفع قائم على غير سند بما يتعين معه رفض الدفع باعتبار الدعوى
كان لم تكن .

وإذا شطبت الدعوى - وانقضى ستين يوما من تاريخ الشطب وعجل
المدعى دعواه بعد هذا الأجل ومثل المدعى عليه بالجلسات وناضل خصمه
- المدعى - ولم يدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن ثم شطبت الدعوى مرة
ثانية إلا أن في هذه المرة تم تمجيل السير فيها في خلال الستين يوما ودفع
المدعى عليه باعتبار الدعوى كان لم تكن فإن هذا الدفع لا يرد على قرار
الشطب الحاصل في المرة الأولى إذ أن مبدئه قد تنازل عنه في تلك المرة
وأنما هو ينصب على قرار الشطب الصادر في المرة الثانية والتي فيها تم
تمجيل السير في الدعوى في خلال الأجل المضروب في المادة ٨٢ من تقنين
المرافعات وبالتالي يضحى هذا الدفع جديرا بالرفض .

ويترتب على اعتبار الدعوى كان لم تكن زوال اجراءاتها عدا الأحكام
القلمية والاجراءات السابقة على هذه الأحكام .

**ثالثا - اعتبار الاستئناف كان لم يكن لاهمال الاستئناف في ايداع
مستنداته :**

تنص المادة ٩٩ من تقنين المرافعات على أن « تحكم المحكمة على من
يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى
اجراء من اجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة بفرامة
لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ويكون ذلك بقوار يثبت فى محضر
الجلسة له ما للأحكام من قوة تنفيذية ، ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق ولكن
للمحكمة أن تقيل المحكوم عليه من الفرامة كلها أو بعضها إذا أبدى عذرا
مقبولا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالفرامة أن تحكم بوقف
الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه .

وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم
باعتبار الدعوى كان لم تكن .

حكم الفرامة والوقف المبينين بهذه المادة من قبيل الجزاء الموقع على

المجلس سواء أكانه المدعى أو أحد العاملين بالمحكمة . وهذه عملاً لأحكام المادة ٨٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
القضائية (٨) .

وإذا كان المشرع قد أعطى هذه الرخصة للمحكمة فلها أن توقف الدعوى وهو ما يسمى بلغة العمل الوقف الجزائي ، وهو جوازى للمحكمة ولكن عليها قبل أن تقضى به أن تسمع أقوال المدعى عليه وأن تثبت موافقته على الوقف بمحضر الجلسة إذ قد يصعد المدعى إلى تخليد الخصومة وإطالة أمدها بما يعود عليه بالنفع ويلحق بالمدعى عليه الضرر . من هنا يجب أن يوافق عليه المدعى عليه ودلالة ذلك أن المشرع منع الطعن من الحكم الصادر بالقرامة وأجاز ذلك في حالة صدور حكم بوقف الدعوى جزاء . وبطبيعة الحال إذا سمعت أقوال المدعى عليه ووافق على الوقف فليس له مصلحة في الطعن عليه .

وقد يضار المدعى ذاته من حكم الوقف من هنا أباح المشرع له حق الطعن عليه ولم يجعله قاصراً على المدعى عليه .

والحكم باعتبار الدعوى كان لم يكن يمر بمراحل سابقة على صدوره بحيث يتعين تحقيقها والا فلا يمكن القضاء به . وهو أن يقصد عن تقديم المستندات التي طلبتها منه المحكمة لا تلك المستندات التي يرى تقديمها من وجهة نظره ذلك أن المحكمة غير ملزمة بتوجيهه أو تكليفه إلى إثبات مقتضيات دفاعه فكل ما لها أو عليها أن تقول كلمتها فيما يقدم إليها فإذا أقيمت دعوى إخلاء للتأخير في الأجرة ، ولم يقدم المدعى عقد الإيجار وكلفته المحكمة بتقديمه ولم يقدمه فلا تقضى هنا بالوقف ولكنها تفصل في الدعوى بحالتها - أما إذا أقيم دعوى استثنائية ولدى مراجعة المحكمة ملف أول درجة استبان لها أن ثمة مستندات مهمة قد قام المدعى باستلامها وكلفته بتقديمها وقصد هو عن ذلك كشهادة بنائية الحكم الجنائي وثباته وإعلام وراثته في قضية تعويض فلها في هذه الحالة أن توقف الدعوى على ألا تزيد مدة الوقف عن ستة أشهر . ولا توجد مواعيد معينة يتعين مراعاتها عند تمجيل الدعوى من الإيقاف خلافاً لما هو منصوص عليه في المادة ١٢٨ في صدر الوقف الاتفاقي والتي توجب الفقرة الثانية منها تمجيل الدعوى في الثمانية

الأيام التالية لنهاية الأجل - ولكن ينبغي مراعاة مواعيد أحكام السقوط أيضا المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات . والشرط الثاني أن توقع المحكمة الجزاء فتأمر بوقف الدعوى * فيمجلها المدعى ولا يقوم بتنفيذ القرار الذي من أجله أوقفت الدعوى ويدفع المدعى عليه باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، هنا يجوز للمحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن اذ دفع به أمامها بحيث اذا لم يدفع به فلا يمكن لها أن تقضى به من تلقاء نفسها وإن كان قد بان لنا في العمل أن بعض المحاكم تقضى به من تلقاء نفسها وهذا محل نظر وخطأ جسيم في تطبيق صحيح القانون *

● جواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضي مدة الوقف مشروط بأن يكون القاضي قد حدد جلسة لنظر الدعوى وقام قلم الكتاب بإخطار الخصوم بها بكتاب موصى عليه والا ينفذ المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضي وقضى بوقف الدعوى جزاء على عدم تنفيذه (٩) *

الفصل الثاني

وقف الاستئناف

وقف الخصومة معناة. عدم السير فيها خلال أجل معين إذا ما اعتراها سبب من أسباب الوقف . وقد أبانت أسباب الوقف المواد ٩٩ ، ١٢٨ ، ١٢٩ من تقنين المرافعات والمادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

اذ نصت المادة ٢/٩٩ على أن « ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالفرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه » .

وهذا النوع من الوقف هو ما يعرف في العمل بالوقف الجزائي .

أما المادة ١٢٨ من ذات التقنين فقد نصت على أن « يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ولكن لا يكون لهذا الوقف أثر في أي ميماد حتى يكون القانون قد حده لاجراء ما » .

وهو ما يطلق عليه عملا بالوقف الاتفاقي .

أما المادة ١٢٩ مرافعات فتتص على أن « في غير الأحوال التي نص، فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازيا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى، يتوقف عليها الحكم » .

وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى .

وهو ما يسمى بالوقف التعليقي .

أما المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية فتتص بدورها على أن: « اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها » .

على أنه اذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم ، يفصل في
الدعوى المدنية .

ولقد أثرنا ذكر هذه المادة الأخيرة وإن كانت تخرج عن محل هذه
الدراسة إلا أننا ننبه الاخوة الزملاء رجال القضاء أنه في حالات الوقف
التعليقي ريثما يتم الفصل في القضية الجنائية بحكم نهائي وبات عليهم أن
يوقفوا الدعوى بنص المادتين ١٢٩ ، ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية
ولا يكتفوا بأعمال أو ذكر نص المادة ١٢٩ من تقنين المرافعات فقط تجنباً
للمأخذ القضائية .

الوقف الجزائي م ٢/٩٩ مرافعات :

الوقف المشار اليه في هذه المادة هو نوع من توقيع الجزاء بعمله
المحكمة وتطبيقه على المدعى - المستأنف - عندما تطلب منه المحكمة مستندات
تراها ضرورية من وجهة نظرها هي للفصل في الدعوى لا تلك المستندات
التي طلب هو أجل لتقديمها ولم يقدمها .

وقبل اعمال هذا الجزاء يتعين سماع أقوال المدعى عليه - المستأنف
عليه - ذلك أنه قد يضار من الوقف الذي قد يسعى اليه المدعى خدمة
لمآربه في دعواه . ولهذا فإنه يجوز الطعن فيه على استقلال .

● الحكم بوقف الدعوى جزاء . جواز الطعن فيه على استقلال . عدم
اتصاله بموضوع الدعوى أو اعتباره حكماً قطعياً في مسألة متفرعة عن
النزاع .

(نقض ١٩٧١/٣/٩ سنة ٢٢ ص ٣٦٢)

على أن تعجيل الدعوى والمحدث للأثر هو ذلك التعجيل الحاصل من
الحصول أنفسهم أما تعجيله من قبل قلم الكتاب فهو مجرد عمل اداري
لا قيمة له في حق الخصوم ولا يترتب عليه أى نتيجة ملزمة لهم(١) . وقد
يحدث أن يستكمل المدعى مستنداته التي أوقفت الدعوى من أجلها جزاء
غفل يحق له تعجيلها ابان فترة الوقف . انه اذا فعل ذلك تعين على المحكمة
إعادة الدعوى الى الوقف حتى يستكمل الوقف مدته ودون سماع لأقوال

(١) الطعن رقم ٩١ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٤/٥/١٠ .

المدعى عليه، وذلك احتراماً للحكم الصادر فى هذا الصدد والمحدد به منقذ الوقف .

وإذا عجل المدعى عليه الدعوى بيد أن الاعلان لم يتسلمه المدعى - المستأنف - وحضر محاميه الجلسة التى عجلت اليها الدعوى بعد الوقف الجزائى بغير اعلان كما ذكرنا . فهنا يتحقق الفرض المقصود من الاخطار والاعلان اذا كان المقصود بهما هو مجرد علم المدعى بالجلسة أما اذا كان الفرض منهما هو علمه بالجلسة التى حددت لتنظر الدعوى واتخاذها اجراء معيناً لا يمكن اتخاذه الا فى الفترة ما بين وصول الاخطار والاعلان وبين تاريخ هذه الجلسة فان الفرض منهما لا يتحقق الا بحصولهما حتى يكون أمام المدعى فسحة من الوقت تمكنه من اتخاذ الاجراء المطلوب منه قبل الجلسة التى أعلن بها وبالتالي لا يكون حضور المحامى فى هذه الحالة دالاً على حصول الاعلان ومفنيا عنه(٢) .

والتعجيل فى هذه الحالة المنصوص عليها بالمادة ٢/٩٩ مرافعات لا يسرى عليه الجزء المنصوص عليه فى المادة ١٢٨ مرافعات والتى تقضى بوجود تعجيل الدعوى فى خلال الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل . بل يجوز تمجيل الدعوى فى أى وقت غير أن المدعى عليه قد يواجه المدعى بالدفع بالسقوط اذا عجل المدعى السير فيها بعد مضي سنة من تاريخ انتهاء الوقف . وقد يترأخى المدعى عن تمجيل دعواه وتمضى سنة من تاريخ انتهاء الوقف والمدعى عليه مترقباً له فيجوز له أن يجعلها بنفسه طلباً للحكم بسقوط الخصومة .

الوقف الاتفاقي م. ١٢٨ مرافعات :

وهذا النوع من الوقف لا يتم الا بتوافق ارادة الخصوم المدعى والمدعى عليه - المستأنف والمستأنف عليه - من أجل ذلك سمى اتفاقى ولكنه مقيد من ناحية أخرى بالمدة بحيث لا يجوز أن تزيد مدته عن ستة أشهر بل وإذا تم الاتفاق على مدة أكثر من هذا فان المحكمة لا تجيبهما الى أكثر مما هو منصوص عليه فى المادة - ستة أشهر - وإذا اتفقا على وقفها لمدة ثلاثة أشهر فلا تبطل المحكمة أن تزيد مدة الوقف الى ستة أشهر .

والوقف كما يصح بأرادة واتفاق الخصوم بأنفسهم فانه يمكن أن يتم

(٢) الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٠٣٦ .

بين وكلانهم وهم المحامين الحاضرين عنهم . ولا يؤثر على صحة الاتفاق أن يكون المحامي الذي أقره ليس هو المحامي الأصلي ذلك أن قانون المحاماة خول للمحامي سواء أكان خصما أصيلا أو وكيلًا في الدعوى أن ينيب عنه في الحضور أو المرافعة أمام المحكمة معاميا آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك (٣) .

وإذا تعدد الخصوم - المدعى والمدعى عليهم - وتعدّد الاتفاق فيما بينهم جميعا على الوقف مع اتفاق البعض منهم عليه فكيف السبيل إلى ذلك ؟ - المرجع في هذا هو النزاع ذاته أولا وأخيرا ، بحيث إذا كان قابلا للتجزئة أمكن أعماله بين بعض الخصوم دون البعض الآخر ، أما إذا كان النزاع غير قابل للتجزئة فلا يمكن أعمال الوقف . ونحن من جانبنا نرى أنه في حالة قابلية النزاع للتجزئة مع أعمال الوقف الاتفاقى فإن ذلك مشروط بالألا يكون من شأن الوقف تقطيع أوصال الخصومة وهي مسألة موضوعية تخضع لتقدير القاضي بحيث إذا تم الاتفاق بين بعض الخصوم على الوقف وكان النزاع قابلا للتجزئة ورأى القاضي أن الوقف يقطع أوصال الخصومة فإنه يتعين عليه عدم اجابة الخصوم إلى طلباتهم وليس فى هذا تدخلا فى إرادة الخصوم بقدر ما فيه تلاحم كامل لأوصال الخصومة والتي قد تعين القاضي على الفصل فيها .

وإذا كان هذا الوقف إرادى كما سلف البيان فإن للإرادة بل وللإرادة المنفردة أن تتدخل وتعجل الدعوى من الوقف فى خلال فترة الوقف غير مقيدة فى هذا بانقضاء الميعاد المتفق عليه بخلاف ما هو منصوص عليه فى المادة ٢/٩٩ من تقنين المرافعات . ومن ثم فإذا أوقفت الدعوى اتفاقا لمدة ستة أشهر لوجود مشروع صلح بين الخصوم إلا أن هذا الصلح باء بالفشل وقام أحد طرفى الخصومة سواء أكان المدعى أو المدعى عليه بتعجيل الدعوى من الوقف بعد مضي أربعة أشهر من تاريخ الوقف فلا يملك الخصم الآخر حق الاعتراض على ذلك كما أن المحكمة ليس من سلطتها إعادة وقف الدعوى استكمالاً للمدة .

ويوجب المشرع تعجيل الدعوى خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف المتفق عليه بحيث إذا لم يتم التمهيل فى خلال هذا الميعاد أعتبر المدعى تاركا دعواه ، والمستأنف تاركا استئنافه .

وتعجيل الخصومة في هذا الميعاد ليس مؤداه ايداع الصحيفة في خلال الثمانية أيام فحسب وانما يجب أن يتم الايداع والاعلان في خلال هذا الأجل بحيث اذا لم يتم الاعلان في هذا الموعد حكمت المحكمة باعتبار المستأنف تاركا استثنائه ما لم يكن عدم الاعلان راجع الى قوة قاهرة أو سبب أجنبي كالزلازل أو الحروب أو الفيضانات التي تحول دون انتقال المحضر لاعلان الصحيفة .

وإذا تعدد المدعون وعجل بعضهم الدعوى دون البعض الآخر فإن الأمر أيضا يتعلق بذات النزاع بحيث اذا كان قابل للتجزئة تصدت المحكمة للنزاع القائم والمجمل أمامها . أما اذا كان النزاع غير قابل للتجزئة فإن المحكمة تكلف من قام بتعجيل الدعوى باعلان جميع الخصوم .

وإذا ضمت أكثر من دعوى بعضهم لبعض وأوقفت الدعوى الأولى اتفاقا إلا أنه عند تعجيل الخصوم للدعوى لم يجعلوا سوى الدعوى الأولى فإن المحكمة لا يمكن لها إلا أن تتصدى لموضوع الدعوى الأولى فقط باعتبار أن ضم الدعوى لبعضهم لا يفقدهم استقلاليتهم وذاتية كل دعوى عن الأخرى .

● الدفع باعتبار المستأنف تاركا لاستثنائه طبقا لنص المادة ٢/٢٩٢ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ويتعين للحكم بمقتضاه أن يحصل التمسك به قبل التكلم في الموضوع والا سقط الحق في ايدائه لافتراض النزول عنه ضمنا .

(نقض ١٩٦٦/١٢/٦ سنة ١٧ ص ١٧٧٥)

● وقف الدعوى باتفاق الخصوم تطبيقا للمادة ١٢٨ مرافعات . بدء ميعاد تعجيل الدعوى من نهاية أجل الوقف ولو صادف عطلة رسمية . قرار الوقف لا حجية له . جواز تعجيل الدعوى قبل انتهاء الأجل المتفق عليه ولو اعترض الطرف الآخر .

(نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ ق)

● وقف محكمة الاستئناف نظر النزاع طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ ، لا يحول دون أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي باعتبار المدعى تاركا لدعواه لعدم تعجيلها في الميعاد بعد انتهاء مدة الوقف الاتفاقي . (نقض ١٩٧٨/٥/٩ طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ ق)

تعقيب :

يحدث في العمل أن تتداول الدعوى بالجلسات خالية من المفردات وقد يطول أمر ذلك والسبيل الى عدم تداولها دون مبرر هو وقف الدعوى ريثما يتم ضم المفردات وذلك بعد سؤال الخصوم في ذلك ولا يعتبر الوقف في هذه الحالة اتفاقاً حتى يطبق في شأنه المادة ١٢٨ مرافعات وانما هو وقف تعليلي تطبق في شأنه المادة ١٢٩ من تقنين المرافعات (٤) . ولهذا فان اعمال الوقف في مثل هذه الحالات من شأنه أن يخفف من عدد القضايا المنظورة بالجلسات ويوفر على القاضي جهده من ناحية أخرى .

الوقف التعليلي م ١٢٩ مرافعات :

يحدث أثناء طرح الدعوى على المحكمة أن يثار فيها أمر بحيث يتعذر معه الفصل في موضوع الدعوى الأصلية قبل الفصل فيما اثير أمامها . وبعبارة أخرى الفصل في موضوع الدعوى معلق على الفصل في الأمر الذي اثير أمام هذه المحكمة وأبرز مثل واضح في هذا الصدد هو أن تقام الدعوى الجنائية ضد زيد من الناس بتهمة الاصابة أو القتل الخطأ فيلجأ المضرور الى المحكمة المدنية ينشد استصدار حكم بالتعويض ضد المسئول عن ذلك - في مثل هذه الحالة تصطبغ المحكمة المدنية بقيام النزاع أمام المحكمة الجنائية وهو مقيد لها بما قد يبرى معه ساحة المتهم ويتعذر معه اجابة المضرور الى طلبه بالقضاء له بالتعويض ولا يكون أمام القاضي المدني من مفر سوى أن يحكم بوقف الدعوى المدنية تعليقاً حتى يفصل في الجنحة يحكم نهائى وبات - من أجل ذلك جرى العمل على تسمية هذا النوع من الوقف بالوقف التعليلي وما دمتنا قد طرحنا هذه الصورة كمثال فلا بأس من التنويه الى أن المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على هذه الحالة بقولها « اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية القائمة قبل رفعها أو أثناء السير فيها » .

● مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية أنه اذا ترتب على الفعل الواحد منجوليتان ، جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية ، فان رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية أن توقف

السير في الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية ، وهذا الحكم يتعلق بالنظام العام ، ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإذا كان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن لأنه يدد السوار المطالب به في الدعوى الحالية والمسلم إليه بمقتضى قائمة الجهاز التي تستند إليها المطعون ضدها - للمطالبة بهذا السوار - وأنه لم يفصل في هذه الدعوى الجنائية بعد ، ويبين من ذلك أن الأسس مشترك في الدعويين وهو الزام الطاعن برد السوار المودع لديه بمقتضى قائمة الجهاز مما كان يتعين منه على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الدعوى المدنية إلى أن يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٦١ جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ص ٢٤ ص ١٢٠٦)

والذي يمكن الخلوص منه في هذا المثال هو أنه يشترط في حالة الوقف التعليق أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازمة للحكم في الدعوى . ومن قبيل ذلك أن ترفع دعوى طرد ضد زيد من الناس لأغتصابه أرضاً زراعية فيثير المدعى عليه نزاعاً جدياً أمام محكمة النزاع مؤداه أنه أقام دعوى ثبوت علاقة إيجارية أمام محكمة المواد الجزئية أعمالاً لنص المادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ والذي أصبح بمقتضاه القاضي الجزئي وحده هو المختص بنظر جميع المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية - في مثل هذه الحالة يتعين على المحكمة أن توقف الدعوى تعليقاً ريثما يتم الفصل في دعوى ثبوت العلاقة الإيجارية بحكم نهائي ذلك أن الحكم الصادر في دعوى ثبوت العلاقة الإيجارية من شأنه أن يثير وجه الرأي في الدعوى .

ومن ذلك أيضاً أن ترفع دعوى قسمة أمام المحكمة الجزئية فيثار نزاع أمامها على الملكية بما يقيد بها بأعمال وتطبيق نص المادة ٨٣٨ من التقنين المدني والتي تنص على أن « تفصل المحكمة الجزئية في المنازعات التي تتعلق بتكوين الحصص وفي كل المنازعات الأخرى التي تدخل في اختصاصها » .

وإذا قامت منازعات لا تدخل في اختصاص تلك المحكمة كان عليها أن

تحيل الخصومة الى المحكمة الابتدائية ، وأن تعين لهم الجلسة التي يحضرون فيها وتقف دعوى القسمة الى أن يفصل نهائيا في تلك المنازعات ، .

أى أنه إذا كانت قيمة دعوى الملكية تزيد على خمسمائة جنيه فإن المحكمة تحيل النزاع الى المحكمة الابتدائية مع إيقاف الفصل في دعوى القسمة ريثما يتم الفصل في دعوى الملكية . والذي يجرى عليه العمل هو أن القاضى الجزئى يوقف دعوى القسمة تعليقا بحيث تطورها دواليب الحفظ حتى يناضل ذوى الشأن أمام المحكمة الابتدائية في دعوى الملكية بصحيفة واجراءات جديدة وهذا الذى يجرى عليه العمل محل مؤاخذه شديدة لا لكونه مرهق للخصوم ولكن فيه مخالفة لروح النص والتي توجب على المحكمة الجزئية الإحالة الى المحكمة الابتدائية وتمييز جلسة للحضور فيها من أجل ذلك نناشد الأخوة الزملاء القضاة في مثل هذه الأنزعة لدى طرحها عليهم أن يضمّنوا الحكم القاضى بوقف الدعوى تعليقا قرار الإحالة الى المحكمة الابتدائية عملا بنص المادة ١١٠ من تقنين المرافعات باعتبار أن ما طرح أمامها من نزاع أو خصومة تخرج عن دائرة اختصاصها القيسى بما يتعين معه إحالتها الى جهة الاختصاص وبالتالي ينتقل ملف الدعوى برمته الى المحكمة الابتدائية والذي يتولى قلم كتابه تحصيل فرق الرسم بمعرفته إذا لم يكن قد حصل أمام المحكمة الجزئية مع ملاحظة أعمال ما يوجبه نص المادة ١١٣ من تقنين المرافعات - بحيث إذا فرغت المحكمة الابتدائية من النزاع المطروح أمامها أحالت دعوى القسمة من جديد الى المحكمة الجزئية المختصة وهو ما يوفر من ناحية أخرى اطالة أمد التقاضى من تأجيل الدعوى أكثر من مرة لضم مفرداتها عند ازدواج الخصومة .

ومن ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١٦٢ من تقنين المرافعات من أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيها نهائيا . »

وأیضا ما نصت عليه المادة ٢٩/ب من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه « إذا رفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى القانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » . الوقف فى هذه الحالة أيضا وقف

تتعلق ذلك أن الدفع بعدم الدستورية لا يمكن إثارته إلا إذا كانت هناك ثمة دعوى مطروحة بحيث إذا ما أقام الدافع دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا قضت المحكمة بوقف الدعوى المدفوع فيها بعدم الدستورية ريثما تفصل المحكمة الدستورية العليا في الأمر المطروح عليها .

حجية حكم الوقف :

الحكم الصادر بوقف الدعوى تعليقاً على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذ أو استيفاءه ووقف الفصل فيها لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ، يجعل حكم الوقف الصادر في هذا الشأن حكماً قطعياً بحيث لا يجوز الفصل في الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ويتمين على المحكمة احترامه وعدم معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم^(٥) ويكون على المحكمة أن عجلت الدعوى أمامها دون تنفيذ مقتضى حكم الوقف أن تصاود وقف الدعوى مرة أخرى .

مواعيد التعميل :

اعمالاً لصريح نص المادة ١٢٩ فإن تعجيل الدعوى من الوقف ليس له ميعاد معين خلافاً لما هو منصوص عليه بالمادة ١٢٨ من تقنين المرافعات ولكن الدعوى تعجل بمجرد زوال سبب الوقف .

الظعن على الحكم :

سبق البيان في موضعه في الباب الأول من هذا المؤلف في نظرية الظعن إلى أن المشرع قد منع الظعن المباشر في الأحكام التي لا تنتهي به. الخصومة منعا من تقطيع أوصال القضية الواحدة إلا أنه أجاز الظعن المباشر في الأحكام الصادرة بوقف الدعوى^(٦) . بحيث إذا ظفر بالظعن عجل الفصل في الدعوى . أما الأحكام الصادرة برفض الوقف فلا يجوز الظعن فيها^(٧) لأن الخصم الدافع أن ينعي على حكم الرفض أمام محكمة الظعن مع معاودة طلب الإيقاف أمامها . وإذا كان ذلك فإن مقاده إذا أن الوقف التعليقي أعمالاً لنص المادة ١٢٩ مرافعات إنما هو جوازياً للمحكمة ومتروكاً لمطلق تقديرها إنما عليها أن رفضته أن تبين أسباب ذلك في حكمها .

(٥) نفي ١٧/٤/١٩٧٤ السنة ٢٥ ص ٦٩٨ .

(٦) المادة ٢١٢ مرافعات .

(٧) الظعن رقم ٤٦٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧٤٠ .

الفصل الثالث

ترك الخصومة

الترك والتنازل :

الترك أو التنازل لا يرد إلا على خصومة منقذة أصلاً بحيث إذا لم تنقذ الخصومة فلا يمكن إثبات ترك المدعى لها أو التنازل عنها .

وترك المدعى لدعواه معناه أنه تنازل عما تم فيها من إجراءات مع تمسكه بأصل الحق . ومن ثم يجوز له رفع دعوى جديدة . أما التنازل عن الخصومة فيشمل التنازل عما تم فيها من إجراءات وعن أصل الحق ذاته .

ولهذا ينبغي على من يقرر بهما أن يكون حريصاً فيما يقرره حتى لا يفاجئ بالآثار المترتبة وبصفة خاصة إذا قرر بالتنازل إذ أنه يتضمن الأبراء .

الترك في المرحلة الابتدائية والاستئنافية :

سبق استعراضنا نص المادة ٢٤٠ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم يقض القانون بغير ذلك » .

غير أن المشرع فرق في الحكم بين ترك الخصومة أمام المرحلة الابتدائية وبين تركها في المرحلة الاستئنافية فنص على الحالة الأولى في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات والتي تقضى بأنه لا يتم ترك الخصومة بعد إبداء المدعى عليه طلباته إلا بقبوله وذلك مراعاة لصالح المدعى عليه حتى يتسنى له حسم النزاع ولا يبقى مهدداً بخصومة جديدة أما في مرحلة الاستئناف فقد نصت المادة ٢٣٨ من تقنين المرافعات على أن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان ميعاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك ففي هاتين الحالتين لا يتوقف القضاء بقبول ترك الخصومة في الاستئناف على قبول المستأنف عليه ولو كان قد أبدى طلباته إذ أنه أصبح في مأمن من إقامة استئناف جديد لنزول المستأنف عن حقه في الاستئناف ولا نقضاء ميعاد الاستئناف وقت الترك .

● ترك الخصومة بعد إقاعات المطامع لا يجوز الرجوع فيه اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في المطامع يلزم صاحبه دون حاجة الى قبول يصدر من الخصم الآخر .
(انقضى ١٩٨٤/٥/٢٤ المظن رقم ١٨٤٨ سنة ١٩٨٤ ق)

شروط ترك الخصومة :

يشترط لترك الخصومة أن تحصل ممن يملك إيقاعه وأن يقبله المدعى عليه ، وألا تتعلق الخصومة المتروكة بالنظام العام .

الشرط الأول - أن يحصل الترك ممن يملك إيقاعه :

والذي يملك ترك الخصومة هو المدعى وليس المدعى عليه ويشترط في التارك أن يكون أهلا للتقاضي ذلك أن ترك الخصومة تصرف قانوني يشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن تتجه اليه ارادة من قرر به وألا انعدم أثره ، كما يبطل اذا شابته عيب من عيوب الرضا^(١) ويرى الدكتور أبو الوفا أن الترك لا يعتبر عملا من أعمال التصرف وإنما هو من أعمال الإدارة الحسنة^(٢) وهو هنا يخالف نص المادة ٧٦ من قانون المرافعات والتي تنص على أن لا يصح بغير تفويض خاص الإقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ولا الصلح ولا التحكيم فيه ولا قبول اليمين ولا توجيهها ولا زدها ولا ترك الخصومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق المطامع فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التأمينات مع بقاء الدين ولا الادعاء بالتزوير ولا رد القاضي ولا مخاصمته ولا رد الجير ولا العرض الفل فل ولا قبوله ولا أي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا ،
كما يقاير قضاء النقض سالف الذكر .

أما وكيل الخصومة ونعني به المحامي . فهو الذي يمثل موكله في الخصومة فله أن يقرر ترك الخصومة شريطة أن يتضمن توكيله ما يفيد تفويضه بالترك ولا تكفي المبادرات العامة التي قد يتضمنها التوكيل محل عبارة الترك ، لذا ينبغي دائما الاطلاع على التوكيلات في مثل هذه الحالة وغيرها - كما لصلح - وقوفا على حدود الوكالة وهو حق خالص للمحكمة

(١) المظن رقم ١٧٧ سنة ١٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧

والمظن رقم ٣٣ سنة ١٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ من ٢٧ من ١٦٤٩

(٢) نظرية المدعو د - أبو الوفا - طبعة ١٩٨٥ من ٦٩٦ بعد ٣٩٧

ولها أن تطلع عليه في أى وقت تشاء حتى ولو كان مثبت بمحضر الجلسة أو ببول القاضى .

● ترك الخصومة . عدم جوازها للوكيل الا اذا كان مفوضا في ذلك تفويضا خاصا .

(نقض ١٩٧٨/٤/٦ طعن رقم ٩٠ لسنة ٣٥)

الشرط الثانى - أن يقبل المدعى عليه التترك :

رأينا في الشرط الاول أن من يملك إيقاع التترك هو المدعى بإرادته الحرة . غير أن المشرع لم يجعل ترك الخصومة في جميع الأحوال ملقا على محض إرادة المدعى فقد يضار المدعى عليه منه كما لو كان له مصلحة معاقبة على الفصل في الدعوى ولهذا فإن هناك حالات معينة لا يشترط فيها قبول المدعى عليه وفيما عداها يجب قبول المدعى عليه للتترك .

أحوال لا يشترط فيها قبول المدعى عليه للتترك :

١ - اذا لم يكن قد أبدى طلباته الموضوعية كان يكون قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه فالخصومة في هذه الحالة تكون ملقا للمدعى وحده ومن ثم تقضى المحكمة بالتترك دون النظر الى إرادة المدعى عليه .

٢ - كذلك لا يشترط قبول المدعى عليه اذا نزل المدعى عن أصل الحق الذى يدعيه .

٣ - لا يشترط قبول المدعى عليه اذا كان هدفه انتهاء الدعوى بغير حكم من المحكمة كما لو كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بأحالتها الى محكمة أخرى أو بطلان صحيفة الدعوى .

وفيما عدا هاتين الحالتين المتقدمتين يشترط قبول المدعى عليه اذا أن له مصلحة مشروعة في الاستمرار في الدعوى والحكم فيها .

الشرط الثالث - ألا تتعلق الخصومة بالنظام العام :

رأينا أنه اذا ترك المدعى دعواه بدون تحفظ وقبلها المدعى عليه بدوره في الأحوال التى يعتد بقبوله فإنه يضمن على المحكمة أن تقضى بأثبت ترك

المدعى لدعواه غير أنه اذا تملقت الحصومة بالنظام العام فان المحكمة تقضى بعدم جواز الترك وتستمر في نظر الدعوى ومن قبيل ذلك تنازل العامل عن حقوقه المقررة في القانون اذ أن ذلك يعد تنازلاً باطلاً (٣) .

كيف يحصل الترك :

يحصل الترك بأحدى الطرق التى حددتها نص المادة ١٤١ من تقنين المرافعات فاما أن يكون بإعلان التارك لحصمه على يد محضر أو في مذكرة مقدمة وموقعة من التارك في الحصومة ، أو بإبدائه شفاعا بالجلسة واثباته في المحضر وهذه الطرق ليست واردة على سبيل الحصر انما يمكن أن يتم الترك في صورة اقرار موقع ومصدق عليه من المدعى فيقوم ذلك مقام المذكرة .

واذا كنا قد انتهينا الى أن الترك تصرف قانوني يتم بالإرادة فانه ينبغي لاستقامة وصحة هذا الترك أن يكون خالى من أى عيب من عيوب الرضا سواء ما يبطله أو يعدمه والا فلا أثر للترك .

ولا يجوز أن يكون الترك مقرونا بأى تحفظ ، بل يجب أن يكون خالياً من أية شروط تهدف الى تمسك التارك بصحة الحصومة ، أو بأى أثر من الآثار المترتبة على قيامها (٤) .

● لا يستلزم المشرع شكلاً لمذكرة الترك وانما يجب أن تكون موقعة من التارك أو مع وكيله وأن يكون بيان الترك واضحاً صريحاً لا غموض فيه وأن يطلع عليها الخصم وهو ما يتوافر في الاقرار الصادر من الخصم (٥) .

● يكون ترك الحصومة بالصورة التى حددتها المادة ١٤١ ، وهو نص عام ولم يخصه المشرع بنوع معين من الدعاوى ، ومن ثم يعمل به في صدد دعوى الخاصصة (٦) .

● الأقرار المقدم من التارك للمحكمة يفنى عن المذكرة الموقع عليها

(٣) نقض ١٩٧٧/٥/٢١ رقم ٤٩٩ سنة ٤٢ ق .

(٤) نقض ١٩٧٦/١١/٢٤ رقم ٣٢ سنة ٤٥ ق .

(٥) نقض ١٩٧٦/١١/٢٤ رقم ٣٢ سنة ٤٥ ق .

(٦) نقض ١٩٨٠/١٢/٩ رقم ٤٢ سنة ٤٦ ق .

منه (٧)

• معياد حصول الترتك والعلوق عنه :

ليس للترك معياد معين يحصل فيه وإنما يجوز إيدائه في أي حالة تكون عليها الدعوى إلى أن يقفل باب المرافعة بحيث إذا حُجرت الدعوى للحكم غائبة إذا ما تقدم طرفي الخصومة بإقرار موقع عليه منهما ومصدق عليه رسمياً جاز للمحكمة أن تحكم بإثبات ترك الخصومة . ونرى أن يكون هذا الإقرار رسمياً ليفضي المحكمة من إعادة الدعوى للمرافعة للاستيثاق من صحة توقيعات الخصوم .

● مفاد نصوص المواد ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات أن لصاحب الدعوى الحق في أن ينزل عن دعواه إلى ما قبل صدور حكم فاصل للنزاع فيها متى توافرت له مصلحة في التنازل على أن يتم ذلك بإحدى الطرق التي أوردتها المادة ١٤١ على سبيل الحصر وبشرط قبول خصمه إن جاء التنازل بعد إيدائه طلباته في الدعوى أو دون موافقته عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار نظرها . ويترتب على هذا التنازل إلغاء جميع إجراءات الخصومة وكافة الآثار القانونية المترتبة على قيامها انصافاً لا يمس الحق المرفوع به الدعوى (٨) .

ويجوز للتشارك أن يعدل عما طلبه من إثبات تركه للخصومة شريطة ألا يكون المدعى عليه قد قبل الترك وما دامت المحكمة لم تقضى بإثبات تركه للخصومة .

• آثار الترتك :

يترتب على الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة وكافة الآثار القانونية المترتبة عليها بما في ذلك صحيفة الدعوى وعودة العلاقة بين الخصوم إلى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى ، وسقوط جميع الطلبات المعارضة سواء التي تقدم بها المدعى أو المدعى عليه أثناء نظر الدعوى وسقوط الدفوع المقدمة فيها من المدعى أو المدعى عليه .

(٧) تنص ١٩٦٤/٤/٣٠ السنة ١٧ ص ٦٠٧ .

(٨) الظن رقم ٨٥٤ سنة ٤٥ جلسة ١٩٧٨/٥/١١ ص ٢٩ .

وإذا كان قد صدر في الدعوى أحكام تهديدية أو تحذيرية أو وقتية فهي تسقط بالترك .

أما الأحكام القطعية الصادرة قبل الترك فتبقى على حالها ولا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة (٩) .

وإذا كانت الخصومة قابلة للتجزئة فإن الترك لا يحدث أثره بالنسبة للخصوم الذين لم تتلاقى ارادتهم على الترك وأيضا بالنسبة للخصم المتدخل في الدعوى تدخلًا هجوميًا فهو هنا يدعى لنفسه بحق في مواجهة طرفي الخصومة فيعتبر في حكم المدعى ولا يترتب على ترك الخصومة الأصلية انقضاء في الخصومة في التدخل شريطة أن يكون قد تدخل بالطرق المعتادة لرفع الدعوى أما إذا كان قد تدخل شفاهة في الجلسة وفي حضور الخصوم فيترتب على ذلك سقوط هذا الطلب باعتباره طلبًا عارضًا ما لم يكن قد انعقدت الخصومة فيها وفقًا للطرق المعتادة فإن الطلب العارض هنا ينسلخ عن الطلب الأصلي ولا تحف به المخاطر التي حاققت أو لحقت أو تتعرض لها الدعوى الأصلية ولهذا فإن ينبغي عند إبداء الطلبات العارضة في الجلسة ومن قبيلها التدخل أن يطلب المتدخل من المحكمة أجلًا ليعلم بها الخصوم الحاضرين بصحيفة مرعياً فيها ما نصت عليه المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات - وعلى النقيض من ذلك الدكتور أحمد أبو الوفا إذ يرى أن الخصومة في التدخل تبقى ولو كانت قد تمت بطلب قدم مشافهة في الجلسة وفي حضور الخصوم وهو ما لا نقره عليه لما أسلفناه (١٠) ويضايقه في هذا الرأي أيضا الدكتور رمزي سيف (١١) .

والحكم بقبول ترك الخصومة في الاستئناف الأصلي يستتبع الحكم ببطالان الاستئناف الفرعي .

(٩) المسامى ٢ رقم ٤٢٩ ص ٣٠٠ .

(١٠) د. أبو الوفا - نظرية الدفوع سنة ١٩٨٥ ص ٧٤٤ .

(١١) د. رمزي سيف - شرح المرافعات - الطبعة السابعة ص ٣٢٤ .

الفصل الرابع

سقوط الخصومة

تعريف السقوط وحكمته :

المقصود بسقوط الخصومة هو زوالها بسبب عدم السير فيها بفعل المدعى أو امتناعه لمدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها .

والسقوط إنما هو جزاء يرتبه القانون على إهمال المدعى في السير في الخصومة بقصد حمله على السير فيها حتى لا تبقى وسيلة تهديدية بفرض الكيد لخصمه .

● سقوط الخصومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه إذا طأب صاحب المصلحة - أعمال هذا الجزاء . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تلقى على قلم الكتاب وحده عبء القيام بتسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها الى قام المحضرين لاعلانها فاذا ما تراخى قلم الكتاب في القيام بذلك فانه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة ، لأن عدم السير فيها لا يكون في هذه الحالة شفعل الطاعن أو امتناعه .
(انظر رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)

وبين من العرض المتقدم أن السقوط ينصب على اجراءات الخصومة أما الخصم الذي بيده سند تنفيذي ويبقى تنفيذه قهرا عن خصمه فان الاسقاط لا يرد عليه .

ويمكن اعمال قواعد سقوط الخصومة لكافة الدعاوى التي تدخل في ولاية جهة القضاء المدني سواء أكانت في المواد المدنية والتجارية أم مواد الاحوال الشخصية وأيما كان موضوعها . وتعمل هذه القواعد أمام المحاكم الجزئية أو الابتدائية أو محاكم الاستئناف .

شروط سقوط الخصومة :

١ - عدم السير في الخصومة :

ومقتضيات هذا الشرط أن الخصومة قد بدأت ولم يصدر فيها حكم يمدد إلا أن إجراءاتها لا تسير كما لو كانت في حالة انقطاع أو وقف ، أو تكون محكمة النقض قد نقضت الحكم عندئذ يعتبر الحكم كأن لم يكن ويعود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدوره إلا أن القضية لا تطرح على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى إلا إذا عجلها طالب التعجيل لأحدى المجالس بحيث إذا لم تعجل الخصومة وظلت موقوفة المدة المسقط لها جاز للمحكمة الحال إليها الدعوى أن تحكم بسقوطها بناء على طلب المدعى عليه .

٢ - إهمال المدعى :

أن يكون عدم السير في الدعوى راجع إلى إهمال المدعى وتقاعسه عن مباشرة إجراءات الخصومة ومن ثم فإذا كان عدم السير في الدعوى راجعاً إلى قيام مانع مادي كحالة الحرب أو مانع قانوني كما إذا أوقف السير في الدعوى بسبب ضرورة الفصل من محكمة أخرى في مسألة يتوقف على الفصل فيها الحكم في الدعوى الأصلية فإنه لا تحتسب مدة المانع في الحالتين ضمن مدة السنة المسقط للخصومة .

● نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض لمتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الحالة ، ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم . بتعجيلها ممن يهمه الأمر من الخصوم . فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر في خلال سنة من صدور حكم النقض .
(نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ سنة ٢٥ ص ٥٢٨)

٣ - انقضاء سنة على آخر إجراء صحيح في الخصومة :

ميعاد السنة المقرر لسقوط الخصومة يضاف إليه ميعاد مسافة . على أن مدة السنة اللازمة لسقوط الخصومة يبدأ من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها سواء قام به المدعى أو المدعى .

ونتعرض هنا لبيان بداية مدة السنة في حالة الوقف والانقطاع .

أولاً - الوقف :

(أ) الوقف الاتفاقي م ١٢٨ مرافعات :

الوقف الاتفاقي لا مجال للسقوط فيه ، لأن الحصومة تنقضى وإذا لم تمجّل خلال الثمانية الأيام من تاريخ انتهاء مدة الوقف •

(ب) الوقف الجزائي م ٩٩ مرافعات :

في حالة الوقف الجزائي لا تبدأ مدة السنة إلا بعد انقضاء مدة الوقف التي قضت بها المحكمة ، إذ أنه لا يمكن نسبة إهمال للمدعي في عدم السير في إجراءات الحصومة خلال مدة الوقف الجزائي إذ أنه ممنوع من اتخاذ أي إجراء فيها خلال هذه المدة • وإذا كان السقوط بطبيعته جزءاً يوقع عن إهماله إلا أنه هنا يوقع عن إهمال جديد غير الذي وقع من أجله الوقف الجزائي •

(ج) الوقف التعليقي م ١٢٩ مرافعات :

تبدأ مدة السقوط من تاريخ زوال سبب الوقف وهو تاريخ الحكم النهائي في المسألة الأولية من المحكمة المختصة •

ثانياً - الانقطاع :

يجب التفرقة بين ما إذا كان الانقطاع يرجع إلى المدعي أو المدعى عليه •

(أ) الانقطاع يرجع بسبب المدعي :

إذا توفي المدعي أو فقد أهليته أو زالت صفة من يمثله في مثل هذه الحالات فإن من يقوم مقامه وهم الورثة معذورين لجهلهم بالحصومة ولذا أوجب القانون على المدعي عليه في هذه الحالة أن يعلنه - من يقوم مقام المدعي - بوجود الحصومة بينه وبين الخصم الأصلي عندئذ تبدأ مدة السنة من تاريخ الاعلان بحيث إذا لم يتم المدعي عليه بهذا الاعلان فإن الحصومة لا تسقط ولكنها تتعرض للانقضاء^(١) •

(ب) الانقطاع يرجع بسبب المدعى عليه :

إذا توفي المدعي عليه ، أو فقد أهليته ، أو زالت صفة من يمثله فإنه

(١٢) مادة ١٤٠ من قانون المرافعات •

على المدعى أن يقوم بتسجيل الخصومة باعلان صحيفة الدعوى الى من يقوم مقام المدعى عليه . وتسقط الخصومة اذا لم يتم ذلك خلال سنة من تاريخ الحكم بانقطاعها باعتباره آخر اجراء صحيح فى الخصومة .

● يشترط فى آخر اجراء صحيح فى الدعوى والذي تبدأ به مدة السقوط أن يكون صحيحا فى ذاته أو أن يعتبر كذلك بعدم التمسك بتعيينه فى الوقت المناسب .

(نقض ١٩٧٧/٤/٥ فى الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣)

● ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة ميعاد اجرائي مما يضاف اليه اصلا ميعاد مسافة ويجب احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد اعلان صحيفة تمجيل الدعوى على أساس المسافة بين مقر المحكمة التي قدمت اليها وصل من يراد اعلانه بها .

(نقض ١٩٦٦/٢/٢٢ سنة ١٧ هي ٣٤٣)

تعقيب :

عند تمجيل الدعوى فى حالات الوقف الجزائي ينبغي أن يتم الاعلان فى خلال السنة ولا عبء بايداع صحيفة التجميع قلم الكتاب خلال السنة وانما ينبغي أن يتم الاجرائين مما فى خلالها - الايداع والاعلان - عملا بالمادة ٥ مرافعات .

● عدم اعلان صحيفة تمجيل الدعوى بعد وقف الدعوى جزاء قبل انقضاء سنة من آخر اجراء صحيح فيها . اثره . سقوط الخصومة . لا عبء بتاريخ ايداع صحيفة التجميع قلم كتاب المحكمة .

(نقض ١٩٧٨/٢/٦ طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٥ ق)

الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة :

الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة يجب اتخاذه قبل انقضاء مدة السنة ، ويجب اتخاذه فى ذات الخصومة الأصلية قصدا الى استئناف السير فيها ، وإى عمل خارج نطاق الخصومة ولو كان تصرفا قانونيا لا يقطع هذه المدة . ولكن يشترط فى الاجراء الذى يؤدى الى قطع المدة أن يكون اجراء صحيح من اجراءات الخصومة ومن ثم فاذا كان باطلا أو كان عملا قانونيا خارجا

عن الخصومة مثل انذار الخصم أو الوفاء الجزئي (٢) فإنه لا يحول دون سقوط الخصومة .

التمسك بالسقوط وإجرائاته :

التمسك بسقوط الخصومة إما أن يبدى بطريق الدفع أو بطلب أصل .

فاذا عجل المدعى الخصومة بعد انقضاء سنة فإن للمدعى عليه أن يدفع بسقوط الخصومة . وعليه أن يتمسك به قبل الكلام في الموضوع إذ هو من الدفوع الشكائية والا سقط الحق فيه .

إذا انقضت سنة كاملة من تاريخ آخر إجراء صحيح على الخصومة يجوز للمدعى عليه أن يرفع دعوى مبتدأة يختصم فيها المدعى في الدعوى الأصلية طلباً للحكم بسقوط الخصومة بفعل إهمال المدعى من عدم تجديده لها . والحكم الصادر بسقوط الخصومة هو حكم تقيري وليس منشئاً . وفي الأمرين سواء أبدى السقوط بطريق الدفع أو الدعوى يجب على المحكمة أن تتحقق من توافر الشروط السابق المأخوذ إليها بحيث إذا توافرت قضت المحكمة به وليس لها أية سلطة تقديرية .

قاعدة عدم تجزئة الخصومة في سقوطها .

ينبغي التمييز في قاعدة عدم التجزئة بين حالة تعدد المدعين ، وحالة تعدد المدعى عليهم .

أولاً - في حالة تعدد المدعين :

نصت المادة ٣/١٣٦ من قانون المرافعات على أن « ويكون تقديم الطاب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول » بما مفاده عدم التجزئة ومن ثم فإنه في حالة تعدد المدعين لا يقبل أن يطلب المدعى عليه سقوطها بالنسبة للبعض دون البعض الآخر ، وإذا طلب هذا يكون طابعه غير مقبول وتستمر الخصومة بالنسبة للجميع . والقول بهذا يؤدي إلى أن الإجراء الذي يقوم به أحد المدعى لقطع مدة السقوط في مواجهة المدعى عليه ينقذ الخصومة كلها بالنسبة للجميع .

ثانيا - في حالة تعدد المدعى عليهم :

يجوز المحكم بسقوط الخصومة بالنسبة للمدعى عليه الذي تمسك به مع بقائها بالنسبة للآخرين . بحيث اذا عجل المدعى الخصومة في مواجهة أحد المدعى عليهم عند تعدد الخصومة وقبل انقضاء مدة السقوط فإن هذا لا ينقذ الخصومة كلها من السقوط ويحق للمدعى عليه الآخر الذي لم يتخذ الاجراء في مواجهته أن يتمسك بسقوط الخصومة ، وفي هذه الحالة تسقط الخصومة بالنسبة له فقط مع استمرارها بالنسبة للمدعى عليه الموجه له الاجراء ذلك انه لا يمكن أن يضار خصم من اجراء لم يتخذ في مواجهته ولو كان هذا الاجراء قد اتخذ في مواجهة خصم آخر ، وبطبيعة الحال فإن هذا الحكم لا يسرى ولا يعمل به اذا كان موضوع الخصومة غير قابل للتجزئة وتقضى المحكمة بسقوط الخصومة برمتها اذا تمسك به أحد المدعى عليهم .

● طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول ، فاذا لم يتمكن المدعى عليه - أو المستأنف ضده - من التمسك بالسقوط قبل جميع هؤلاء لقيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة بالنسبة لأحدهم امتنع عليه تقديم هذا الطلب .

(نقض ١٠/٢٦ / ١٩٦٥ سنة ١٦ ص ٩٠٢)

● الخصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ما لم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . عدم اعلان أحد المستأنف عليهم اعلانا صحيحا خلال سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح في الدعوى . اثره . سقوط الخصومة بالنسبة له .

(نقض ٣/٢١ / ١٩٧٩ طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق)

● القضاء بسقوط الخصومة قبل جميع المستأنف عليهم رغم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة خطأ طالما أن بعض الخصوم قد تم اعلانهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح في الدعوى .

(نقض ٣/٢١ / ١٩٧٩ طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق)

● الخصومة بالنسبة لاسقاطها أصبحت بمقتضى المادة ١٣٦ من قانونه المرافعات الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور الا اذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، أما اذا كان الموضوع غير قابل

للتجزئة فان سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٢ سنة ٢٨ ص ٧٥٤)

آثار سقوط الخصومة :

تنص المادة ١٣٧ من تقنين المرافعات على أن « يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراء الإثبات ، والغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى ، ولكن لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الإقرارات الصادرة من الخصوم أو الإيمان التي حلفوها .

على أن هذا السقوط لا يمنع الخصوم من أن يتمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبرة التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها .

يبين من هذا النص أنه يترتب على سقوط الخصومة زوالها بأثر رجعي بما يجعل إجراءاتها كأن لم تكن وزوال هذه الإجراءات ويتضمن هذا المطالبة القضائية بكل آثارها الإجرائية والموضوعية ويشمل ما تبع هذه المطالبة من إجراءات قام بها الخصوم أو صدرت عن المحكمة في صورة أحكام تحضيرية أو تهديدية .

على أن سقوط الخصومة لا يؤثر على أصل الحق المدعى به ، فيجوز رفع الدعوى من جديد بإجراءات جديدة ما لم يكن الحق قد انقضى بالتقادم . على أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها على معنى أنه إذا كانت آثار السقوط تنصرف إلى إجراءات الخصومة إلا أن المشرع يستثنى بعض الإجراءات فتبقى رغم سقوط الخصومة ليس توفيرا لوقت القضاء فحسب وإنما لما لها من كيان ذاتي وفيما على هذه الإجراءات .

أولا - الأحكام القطعية الصادرة في الخصومة :

والمقصود بالأحكام القطعية هي الأحكام التي تستنفذ سلطة المحكمة فيما فصلت فيه وتشمل الأحكام الفاصلة في مسألة إجرائية كالحكم بعدم القبول أو الاختصاص ومثل هذه الأحكام لها قوة خارج هذه الخصومة خلافا للقواعد العامة . ويترتب على صدور حكم قطعي في الخصومة بقاء الإجراءات السابقة عليه والتي بنى عليها هذا الحكم .

ثانيا - الاقرارات الصادرة من الخصوم واليمين التي حلفوها :

وهي بمثابة تصرفات ولذا يجوز التمسك بها في أى خصومة جديدة بشأن هذه الحقوق . وينبغى عدم الخلط بين اليمين الحاسمة واليمين المتممة ، ذلك أن اليمين الحاسمة يعد حكما قطعيا أما الحكم بتوجيه اليمين المتممة فهو حكم تمهيدى يسقط بسقوط الخصومة .

ثالثا - اجراءات التحقيق واعمال الخبرة التي تمت :

وهذه يمكن التمسك بها في خصومة جديدة بشهادة الشهود وتقارير الخبراء التي تمت أمام المحكمة في الخصومة التي قضى فيها بالسقوط طالما كانت هذه الاجراءات صحيحة في ذاتها .

الأثر الخاص بسقوط الخصومة في الاستئناف :

رتب قانون المرافعات أثرا خاصا بسقوط الخصومة في الاستئناف وهو اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا - واعمال هذا الأثر يقتضى أن يكون الحكم الابتدائي قد بقى على حاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف بأى تعديل أو الفاء - ولا يعتبر الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا من الأحكام التي تمس الحكم الابتدائي بتعديل أو الفاء . كما أن اعتبار الحكم المستأنف انتهائيا يقتضى بطريق اللزوم عدم اعتبار صحيفة الاستئناف قائمة بل أن ذات الحق في الاستئناف يزول فلا يكون للمستأنف أن يرفع استئنافا جديدا حتى ولو لم يكن الحكم المستأنف قد أعلن(٣) .

● الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الاقرارات الصادرة من الخصوم ومن ثم فانه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ باقرار صدر في دعوى أخرى قضى بسقوط الخصومة فيها

(نقض ١٩٦٧/٣/٩ سنة ١٨ ص ٥٩٩)

● الحكم بالفاء وصف النفاذ المجل لا يعتبر حكما قطعيا وانما هو حكم وقتي يقصد به تحديد مراكز الخصوم تحديدا مؤقتا الى أن يتم الفصل في الموضوع فهو يزول بالحكم بسقوط الخصومة .

(نقض ١٩٥٨/٥/١ سنة ٩ ص ٣٨٢)

الفصل الخامس

انقضاء الحصومة بمضى المدة

تنص المادة ١٤٠ من تقنين المرافعات على أن « في جميع الأحوال تنقضى الحصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها » .

ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على العطن بطريق النقض » .

والمقصود اذا بانقضاء الحصومة هو زوالها لمجرد مرور ثلاثة سنوات دون السير فيها - وبذلك فان المشرع يضع حدا أقصى لبقاء الحصومة في حالة عدم السير فيها ، ذلك أن عدم السير فيها لا يمكن تخليده امام المحكمة بما يؤدي الى تراكم القضايا وتعليقها بالمحاكم .

شروطه :

١ - عدم السير في الحصومة سواء بانقطاعها أو وقفها أو لاي سبب آخر .

٢ - مضي ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها .
على انه لا يشترط ان يكون عدم السير فيها راجعا الى افعال المدعى كما هو الحال في سقوط الحصومة ومن ثم فان الحصومة تنقضى بمضى ثلاثة سنوات من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها حتى ولو كانت موقوفه تعليقا ودرج اعصل في المسالة الأولية من المحكمة المختصة حتى انقضت ثلاث سنوات - وما اذا اراد الخصم تقاضى انقضاء الحصومة الموقوفة بالتقادم عليه ان يعجبه وبذلك ينقطع تقادم الحصومة فيها - .

التمسك به :

انقضاء الحصومة وان كان يقع بقوة القانون بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء صحيح الا أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ما لم يتمسك به صاحب الشأن من الخصوم وعليه أن يبديه قبل التكلم في الموضوع والا سقط حقه فيه .

وهناك طريقتين للتمسك بانقضاء الحصومة بمضى المدة إما أن يكون بطريق الدفع أو بطلب أصلي - دعوى مبتدأة - ويكون بطريق الدفع إذا ما عجلها المدعى بعد مضي المدة جاز للمدعى عليه أن يدفع بانقضاء الحصومة بمضى المدة .

وتكون بطريق الدعوى الأصلية بحيث تنقضى على الحصومة ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء صحيح ويتقاعس المدعى عن تمجيل دعواه هنا يجوز للمدعى عليه وهو صاحب مصلحة في هذا أن يرفع دعوى بطلب الحكم بانقضاء الحصومة .

المسألة :

يترتب على انقضاء الحصومة بمضى المدة ذات الآثار التي تترتب على سقوطها (١) فتزول الحصومة بكل أجزائها ، دون أن يؤثر ذلك على الحق ومن ثم يجوز رفع دعوى جديدة بذات الحق (٢) ما لم يكن الحق ذاته قد انقضى بالتقادم .

● انقضاء الحصومة يترتب عليه ذات الآثار التي تترتب على سقوطها .
(نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ سنة ٢١ ص ٣٦٢)

● انقضاء الحصومة لا يترتب عليه المساس أو انقضاء الحق الذي رفعت به الدعوى بل يبقى خاضعاً في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

● الحكم بانقضاء الحصومة في الاستئناف يترتب عليه اعتبار الحكم المستأنف نهائياً من تاريخ انقضاء ميعاد استئنافه أو من تاريخ الحكم بالانقضاء إذا كان ميعاد الاستئناف لم ينقضى بعد .

(نقض ١٩٧٦/٣/١٥ في الطعن ٢٨٠ لسنة ٤٢ ق)

(١) نقض ١٩٧٦/٣/١٧ في الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٢ ق .

(٢) نقض ١٩٦٧/٣/١٦ سنة ١٨ ص ٢٧٢ .

الفصل السادس

انقطاع سير الخصومة

تنص المادة ١٣٠ من تقنين المرافعات على أن « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون ب وفاة أحد الخصوم ، أو بفقده أهلية الخصومة ، أو ب زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم على موضوعها » .

ولا تنقطع الخصومة ب وفاة وكيل الدعوى ، ولا بانقضاء وكالته بالتنتحي أو بالعزل ، وللمحكمة أن تمنح أجلا مناسباً للخصم الذي توفي وكيله أو انقضت وكالته إذا كان قد بادر فعين له وكيلاً جديداً خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانقضاء الوكالة الأولى » .

من هذا النص يبين أن انقطاع الخصومة معناه وقف السير فيها بحكم القانون لقيام سبب من أسباب الانقطاع الواردة على سبيل الحصر في المادة المتقدم .

وأسباب انقطاع سير الخصومة هي :

١ - وفاة أحد الخصوم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه متدخلًا أو متدخلًا .

٢ - فقد أهلية الخصومة كما إذا حكم عليه بالحجر لجنون أو سفاهة أو حكم بشهر افلاسه .

٣ - زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، فصفة الوصي تزول ببلوغ القاصر سن الرشد ، وتزول صفة القيم برفع الحجر عن المحجور عليه .

ووفقاً لصريح النص فإن الخصومة لا تنقطع ب وفاة وكيل الدعوى ولا بانقضاء وكالته بالتنتحي أو العزل ، ولقد أجاز النص للمحكمة أن تمنح أجلاً مناسباً للخصم الذي مات وكيله أو انقضت وكالته شريطة أن يكون قد

بأدر وعين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر يومًا التالية لانقضاء الوكالة الأولى .

ويرد انقطاع سير الخصومة على جميع أنواع الدعاوى ويدخل فيها المستعجلة ومنازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية .

ويتحقق الانقطاع في جميع مراحل الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

وإذا تعدد الخصوم وتوفى أحدهم فيمكن للمحكمة أن تقضى بانقطاع سير الخصومة لوفاته مع الاستمرار في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الخصوم هذا إذا كانت الدعوى قابلة للتجزئة كما إذا اشترى ثلاثة أشخاص عقارًا من شخص واحد يحق $\frac{1}{3}$ العقار لكل واحد منهم وأقاموا الثلاثة دعوى صحة نعاقد فإذا توفى أحد المدعين جاز للمحكمة أن تقضى في نظر الدعوى بعد أن تقضى بالانقطاع بسبب وفاة أحد المدعين (١) أما إذا كانت الدعوى غير قابلة للتجزئة فيوقف حكم المحكمة عند حد القضاء بانقطاع سير الخصومة .

ويشترط لانقطاع سير الخصومة أن تنقصد الخصومة على النحو المبين بالمادتين ٦٣ ، ٢٣٠ مرافعات والا فإنه لا يمكن القضاء بانقطاع الخصومة إذ الانقطاع لا يرد إلا على خصومة قائمة بالفعل .

والحكمة من انقطاع سير الخصومة هو اشعار من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته . ومن ثم فإذا حضر ورثة المتوفى في الجلسة فلا مبرر للقضاء بانقطاع سير الخصومة لتحقيق الحكمة والغاية من صدور حكم الانقطاع . أما إذا بلغ القاصر سن الرشد أثناء نظر الخصومة وظل والده يباشرها برضائه فإن الخصومة لا تنقطع لتحول النيابة من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية بين الوالد وأبيه (٢) .

وإذا كانت الدعوى قد أحييت للتحقيق أو صدر فيها أي حكم من أحكام الاتبات كما لو كانت المحكمة قد نذبت خبيرًا في الدعوى لمباشرة الأمور على النحو المبين بمنطوق الحكم وجدت سبب من أسباب الانقطاع ،

(١) التعليق على قانون المرافعات - الطبعة الثانية د . أبو الوفا ص ٤٧٩ .

(٢) نقض ١٩٦٥/١٢/٣٠ السنة ١٦ ص ١٣٩٣ .

ونقض ١٩٧٨/٦/٢٠ رقم ٣٩٧ سنة ٤٥ ق .

تعين على الخير الذى يباشر المأمورية أن يعيد القضية للمحكمة والتي بدورها تقضى بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى ريثما يتم تمجيلها بمعرفة ذوى الشأن .

● انقطاع المرافعة فى الدعوى التى لم تهنأ بعد للحكم يحصل بمجرد قيام أحد أسباب ثلاثة بأحد الخصوم وهى الوفاة وتغيير الحالة الشخصية والعزل من الوظيفة المتصف بها فى الدعوى . ويترتب على هذا الانقطاع أن يكون كل ما يباشره الخصم الآخر فى الدعوى من أعمال وإجراءات باطلا لا يحتج به على وارث المتوفى أو على من يقوم عن عزل أو عن تغيرت حالته الشخصية ، أما الدعوى المهيأة للحكم - وهى تعتبر كذلك متى قدم الخصوم للمحكمة أقوالهم وطلباتهم الختامية - فلا يترتب على قيام أى تلك الأسباب الثلاثة بأحد الخصوم فيها انقطاع المرافعة ، بل يكون للمحكمة أن تحكم فى الدعوى على حاصل تلك الأقوال والطلبات الختامية .

(الطعن رقم ٣٠ سنة ٣ فى جلسة ١٩٣٢/٦/٣٠)

● زوال صفة المدعى بعد رفع الدعوى ليس من شأنه أن يؤدى الى عدم قبولها بل يترتب عليه انقطاع سير الخصومة طبقا للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات اذا لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٦٢/١١/٢٥ من ١٣ ص ١٠٨)

● لما كان انقطاع سير الخصومة لا يرد الا على خصومة منقطة وكانت الخصومة أمام محكمة النقض لا تنعقد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الا باعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الاحالة فإنه لا يصح القول بانقطاع سير الخصومة فى حالة تغيير الصفة قبل اعلان التقرير .

(الطعن رقم ٣٠٦ سنة ٣١ فى جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ من ١٧ ص ٣٢٩)

● بطلان الاجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لصالح من شرع الانقطاع لهما يثبتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد اهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الاجراءات دون علمهم ويصدر الحكم فى غفلة منهم ومن ثم فلا يجوز للخصم الآخر التمسك بهذا البطلان .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ فى جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

و (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٣ فى جلسة ١٩٨١/١١/٢٩)

● الحكم بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لا يبدو أن يكون قراراً تصدره المحكمة بما لها من سلطة ولائية في مراقبة إجراءات التقاضي وليس قضاء في الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم ما يصح له التمسك به بل أن المدول عنه جائز متى تبين للمحكمة التي أصدرته أنه صدر على خلاف الواقع .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٩ من ٢٧ ص ١٣٠٧)

● مباشرة المحامي للإجراءات أمام محكمة الاستئناف من المستأنفين جميعاً . عدم اعلانه عن وفاة البعض منهم أثناء نظر الاستئناف . أثره . عدم قبول النوى من باقى المستأنفين ببطلان الحكم . علة ذلك .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٤ طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق)

● لما كان انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم به فإن الحكم لا يكون الا تقريراً لحكم القانون وبوصفه متعلقاً بسير الدعوى لا يكون له أى حجية واذ يشترط لانقطاع سير الخصومة أن يتحقق سببه بعد بدء الخصومة . فإن وقع قبل ذلك أى قبل ايداع الصحيفة قلم الكتاب كانت الخصومة معدومة ولا تجرى عليها أحكام الانقطاع .

(نقض ١٩٨١/١/١٣ طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٧ ق)

آثار الانقطاع :

تنص المادة ٣٢ من تقنين المرافعات على أن « يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبتلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع » .

يبين من هذا النص أنه يترتب على الانقطاع أمران :

الأمر الأول : وقف جميع مواعيد المرافعات السارية في حق من قام به سبب الانقطاع فإذا توفى المدعى مثلاً بعد شطب الدعوى وقبل انقضاء هذه المدة وقف سريانها . ويقف ميعاد الطعن في الحكم بانقطاع سير الخصومة .

الأمر الثاني : بتلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء انقطاع سير

الخصومة فإذا اتخذ أى إجراء من إجراءات الإثبات كانت باطلة وتبطل من باب الأحكام الصادرة أثناء الانقطاع وهذا البطلان لا يتمسك به الا من شرع بانقطاع سير الخصومة لحمايته وهم من قام مقام من فقد أهليته .

● إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر اجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ أى اجراء من اجراءات الخصومة فى فترات الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون وكل اجراء يتم قبل تلك الفترة يقع باطلا بما فى ذلك الحكم الذى يصدر فى الدعوى الا أن البطلان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي يقرره القانون لمصلحة من شرع الوقف أو الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته .

(نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ فى الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق)

الباب السابع الحكم في الاستئناف

الفصل الأول : تسبيب حكم الاستئناف

الفصل الثاني : الرقعة الحكم

الفصل الأول

تسبب حكم الاستئناف

تمهيد :

تعريف الحكم :

الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشككة تشكيلا صحيحا ومختصة به في خصومة طرحت أمامها وانضمت بها وفقا لنصوص قانون المرافعات ، سواء أكان صادرا في موضوع الخصومة أو في شق منها أو في مسألة فرعية . وتقريبا على هذا فإن للحكم أركان ومقومات تميزه على غيره بتأويل

أولا - أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية .

ثانيا - أن يصدر في خصومة .

ثالثا - أن يكون مكتوبا .

وفيما يتعلق بالركن الأول فينبغي أن تكون الهيئة مصدرة القرار هيئة قضائية . ومن ثم فالقرار الصادر من هيئة غير قضائية لا يعد حكما . وينبغي أن يكون صادرا منها بما لها من سلطة قضائية ، وتبعا فالقرار الصادر من محكمة تتبع جهة قضائية في حدود سلطاتها الولائية لا يعد حكما . والحكم الصادر من قاضي لم يؤدي اليقين القانونية لا يعد حكما .

ولكن جلل القرار الصادر من هيئة التحكيم يعد حكما - في اعتقادنا أنه بمثابة حكم رغم صيوره من أشخاص ليست لهم ولاية القضاء ويرجع ذلك إلى أن المشرع أقر نظام التحكيم بدلالة نصه في المادة ٥٠٩ من قانون المرافعات على أن « لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ إلا بأمر يصدره قاضي التنفيذ بالمحكمة التي أودع أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أي من ذوي الشأن وذلك بعد الإطلاع على الحكم ووثيقة التحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد ما يمنع من تنفيذه » .

ويختص القاضي المذكور بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين ، والأمر الصادر من قاضي التنفيذ والذي يعتبر بمقتضاه حكم المحكمين واجب التنفيذ

الهدف منه مراقبة عمل المحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث التثبت من وجود مشاركة التحكم ، وأن المحكم قد راعى الشكل الذى يتطلبه القانون سواء عند الفصل فى النزاع أو عند كتابة الحكم دون أن يخول له حق البحث فى الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقتها للقانون (١) .

والحكم الصادر يرسو المزداد ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات ، وإنما هو عقد بيع ينعقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذى تم ايقاع البيع عليه . ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزداد وتسجيله الآثار التى تترتب على عقد البيع الاختيازى وتسجيله فهو لا يحى المشتري من دعاوى الفسخ والافاء والابطال ، وبالتالي يجوز للدائن طلب عدم نفاذه فى حقه بالدعوى البوليصية وفق المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من التقنين (٢) .

● الحكم الصادر فى التظلم المرفوع طبقا لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - وهو تقرير لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات يعتبر حكما قضائيا حل به القاضى الأمر محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائى ولذلك يكون رفع الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة فى التظلم الى محكمة الاستئناف ، ولا يمنع من هذا النظر ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - من أن رئيس المحكمة الابتدائية يفصل فى التظلم بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ، ذلك أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون المذكور التى تفيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على العرائض أن ما عهد به المشرع الى رئيس المحكمة هو من نوع ما عهد به الى قاضى الأمور الوقتية .

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٦ ص ١٣ ١٠٩٢)

● تمييز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام انما يرجع فيه الى حكم القانون لا الى اقرارات الخصوم أو اتفاقهم .
(الطعن رقم ١٠ سنة ٣٠ ق احوال شخصية جلسة ١٩٦٥/٣/٣ ص ١٦ ٢٤٤)

أما عن الركن الثانى - فإنه يتعين أن يصدر الحكم فى خصومة انعقدت

(١) نقض ١٩٧٨/٢/١٥ سنة ٢٩ ص ٤٧٢ .

(٢) القن رقم ٦٧١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣ ص ٢٧ ص ٥٤١ .

وفقا لصحيح نصوص قانون المرافعات على نحو ما أشارت اليه المادة ٦٣ من
تقنين المرافعات والتي تنص على أن « ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب
المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك »
ويجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله.
ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه .

٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فان لم يكن
موطنه معلوما فأخر موطن كان له .

٣ - تاريخ تقديم الصحيفة .

٤ - المحكمة المرفوع أمامها الدعوى .

٥ - بيان موطن مختار للمدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة ان
لم يكن له موطن فيها .

٦ - وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسائمه .

الا أن المشرع أورد استثناء على هذه القاعدة بحيث تقام الدعوى بغير
طريق الايداع وقد سبق بسط ذلك سلفا فمن ثم نحيل اليه .

أما الركن الثالث والآخر وهو الكتابة - فيجب أن يتضمن الحكم
المحكمة التي أصدرته ، تاريخ إصداره ، مكانه ، ما إذا كان صادرا في مادة
تجارية أو مستعجلة ، أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في
الحكم وحضروا تلاوته ، عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، أسماء
الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، حضورهم وغيابهم ، ويجب أن
يتضمن الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، وطلبات الخصوم ، ودفعهم
ودفاعهم ، ورأى النيابة ، وأسباب الحكم ، ومنطوقه .

● الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع
الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات التي أوجب
ذكرها فيه ، والبطان الذي رتبته الشارع جزاء على مخالفته تلك الأوضاع
أو على اغفال الحكم لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان

من النظام العام يجوز التمسك به فى أى وقت أمام محكمة النقض ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجب أن يكون الحكم مستكملا بذاته شروط صحته ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التى يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه .
(نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ العطن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق)

هذه هى أركان الحكم الثلاثة الذى يجب أن تتوافر فيه ، ومن غير شك فإن هناك جزءا على تخلف أى ركن من هذه الأركان قد يكون البطلان ، وقد يكون الانعدام وسبق التصدى لذلك فى التفرقة بين الحكم الباطل والمعدوم فمن ثم نحيل إليه أيضا .

موجبات تسبيب الحكم :

تسبيب الحكم واجب ، ومعناه إيراد الحجج الواقعية والقانونية المبنى عليها والمنتجة له .

ولقد أراد الشارع فى إيجابية تسبيب الأحكام أن يضمن عدم تحيز القضاة ، وشدة عنايتهم بتحصيل مزاعم الخصوم ووزن أدلتهم ، ودراسة جميع نقاط النزاع الواقعية والقانونية دراسة تمكنهم من استخلاص الحجج التى يبنون عليها آرائهم ، وذلك حتى لا يصدروا أحكاما متأثرين بعاطفة عارضة أو شعور وقتى ، ومن ناحية أخرى حتى ينزل قضاؤهم فى قلوب الخصوم منزلة الاحترام والاطمئنان ، ومن ناحية ثانية فإن التسبيب يمكن الخصوم من مناقشة أسباب الحكم عند النعى عليه وتوجيه المطاعن إليه .

وفى هذا المعنى قالت محكمةنا العليا فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ : « إن مقصود الشارع من تسبيب الأحكام هو تمكين الخصوم وغيرهم ممن حضروا جلسات المرافعة من مراقبة حسن سير العدالة وحمل القضاة على بذل الجهد فى تحصيل القضايا وإخراج أحكامها فيها على وجه يدعو إلى الاقتناع بأنهم قاموا بواجبهم فى التصديق والتخصيص والحكم بمقتضى القانون » . ثم قالت : « إن الشارع قد أكد وجوب تسبيب الأحكام على هذا الوجه بما مكن به خصوم الدعاوى من الطعن فيها بطريق النقض إذا ثبتت على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، إلى إذا وقع فيها أو فى الإجراءات بطلان يبطئها ، وكذلك جنة انقضائها لرعاية هذه المحكمة من مخافة القانون (٣) » .

ويمكن الخلو من مما تقدم أو القول مرة أخرى ان في التسبب ضمان لعدم القضاء بناء على هوى أو ميل شخص للقاضي ، وأنه يؤدي الى احترام حقوق الدفاع ، وعن طريقه يصبح الحكم وسيلة للاقناع وليس مجرد ممارسة للسلطة التي يتمتع بها القاضي ، وأنه يؤدي الى اقناع الرأى العام بعدالة القضاء ، بل ان فيه ضمانا كبيرا ويدفعه الى الحرص والفطنة عند اتخاذ

قراره ، ويمكن محكمة النقض من بسط رقابتها على المحاكم الأدنى .

وإذا كان ذلك فانه ومن ناحية ثانية يمكن الخلو الى النتائج الآتية :

أولا : التسبب لا يقتصر على الحكم فحسب بل يدخل في عداد ما يعتبر بمثابة حكم كاحكام المحكمين فهي خاضعة للتسبب وآية ذلك ما نصت عليه المادة ٥٠٧ من تقنين المرافعات والتي تنص على أن « يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء وتجب كتابته ويجب أن يشتمل بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين » .

وإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه .
ويكون الحكم صحيحا إذا وقعت أغلبية المحكمين « (٤) » .

ثانيا - وبمفهوم المخالفة للنتيجة الأولى - لا ينبغي تسبب كل ما لا يعد حكما ولو كان عملا قضائيا ومن قبيل ذلك أوامر الأداء - ذلك أن القضاء واجماع الفقه على عدم تسببها اذ اجاب القاضي طالب الأمر أو امتنع عن إصداره (٥) .

ثالثا - علم وجوب تسبب الأعمال الولائية .

وإذا انتهينا الى أن التسبب يرد على الحكم وما يعد حكما فهناك تقسيمات عديدة للأحكام سبق التمرس لها في بداية هذا المؤلف :

(٤) نقض ١٩٦٠/٦/٣٠ المجموعة ١١ - ٤٨٢ .

ونقض ١٩٦١/٥/٤ للمجموعة ١٢ - ٤٥٠ .

(٥) نقض ١٩٧٢/٥/١١ ، المجموعة ٢٣ - ٨٧٢ ، أحمد مسلم في أصول المرافعات ص ٦٦٦ ، رمزي سيف بند ٥٧ ص ٢٤٢ ، عبد الباسط جيمي - الاستئناف المباشر لأوامر الأداء مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ص ٣ عدد ٢ .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هل جميع الأحكام يجب تسببها ؟ كحكم اثبات مثلا أم أن التسبب قاصر على الأحكام القطعية ؟ هذا ما نتعرض له .

اولا - احكام الاثبات :

تنص المادة ٥ من قانون الاثبات على أن « الأحكام الصادرة بإجراءات الاثبات لا يلزم تسببها ما لم تتضمن قضاء قطعيا » ويجب اعلان منطوق هذه الأحكام الى من لم يحضر جلسة النطق به ، وكذلك يجب اعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراءات الاثبات والا كان العمل باطلا .

• ويكون الاعلان بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد يومين » .

يمكن القول من مطالعة هذا النص ان المشرع قد أعفى القاضى مصدر الحكم بالأمر بإجراءات الاثبات من التسبب - كالحكم بحالة الدعوى للتحقيق ، أو بالاستجواب ، أو بإجراء معاية ، أو بنصب خبير ، فهذه الأحكام متروكة لتقدير القاضى ولكامل سلطانه ولما كانت هذه الأحكام غير قابلة للاستئناف منسلخة أو مستقلة عن الحكم المنهى للخصومة ولأن فى التسبب به جهد ومشقة للقاضى الذى ينظر فى الجلسة الواحدة مئات القضايا من هنا أعفى المشرع القاضى من تسببها وفى المقابل أعطى له كامل السلطة فى الأخذ بما أسفر عنه هذا الحكم أو عدم الأخذ به ، بل والحدول عنه - وزعاية لمصلحة الخصوم ولبسط رقابة المحاكم العليا فان استئناف مثل هذه الأحكام غير جائز استقلالا والا لو قيل بمثل هذا لكان فى ذلك أهدار لمبررات ولضمان مزاياء وعيوب التسبب .

بيد أن المشرع خاطب القاضى فى نهاية الفقرة الأولى من المادة السالفة بضرورة تسبب الحكم الصادر بإجراءات الاثبات اذا تضمن قضاء قطعى - من ذلك أن يثار دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير أو على غير ذى صفة . فتتناول المحكمة الرد على الدفع المثار قبولاً أو رفضاً ثم تنضى فى قضائها الى القول مثلا بأن أوراق الدعوى ومستنداتها لا تكفى الى تكوين عقيدة المحكمة ومن ثم تنصب خبيرا يناط به ما سيرد بمنطوق هذا الحكم - أو تقرر المحكمة مثلا فى دعوى عمالية احقية العامل المدعى فى أعانة غلاء معيشة وتقتضى فى ذات الوقت بنصب خبير فى الدعوى لتقديرها والمبالغ المستحقة تحقيقا لمناصر الدعوى - فى مثل هذه الصور أيضا ينطوى حكم الاثبات على قضاء قطعى فيما فصل فيه ولهذا وجب تسبب الحكم فيما يتعلق بهذه المسألة أو هذا الشق والا اعتبر الحكم باطلا لعدم تسببيه .

والاحكام الصادرة فى المواد المستعجلة باثبات الحالة أو بسماع شهاده
يجب تسببها اذ أنها تصدر بعد التحقق من شروط معينة ، وتفيد القاضى
المستعجل ولا يملك العدول عنها الا اذا تغيرت المراكز القانونية للخصوم .

تطبيقات :

● حكم الاحالة للتحقيق . نقص اسبابه أو قصورها فى تحديد طبيعة
النزاع . لا بطلان طالما لم يتضمن قضاء قطعيا فى هذه المنازعة ، عدم لزوم
تسبب احكام الاثبات . م ١/٥ من قانون الاثبات .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٨ طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٧ ق)

● حكم الاثبات . ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو افتراضية
لا يحوز حجية طالما لم يتضمن حسم الخلاف بين الخصوم . جواز العدول
عما تضمنه من آراء قانونية .

(نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق)

(و نقض ١٩٨١/٣/٣٠ طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٨ ق) .

● القاضى هو الذى يقدر مدى الحاجة الى خبر ولا يخضع فى تقديره
لرقابة محكمة النقض . ولا يلتزم القاضى بتسبب الحكم سواء صدر من
تلفاء نفسه أو بناء على طلب خصم .

(نقض مدنى ١٩٦٣/٣/٢٨ المجموعة ١٤ - ٣٩٨ - ٦٢)

وينبغى عدم الخلط بين الحكم الصادر بالاثبات ، والحكم الصادر بتنفيذ
اجراء من اجراءات الاثبات - فاذا كان الاول لا يجب تسببه فان الاخير
تسببه واجب - فاذا حكم بنسب قسم ابحات التزييف والتزوير لمضاهاة
ورقة أو تحقيق خط فى ورقة فان مثل هذا الحكم لا يسبب - أما اذا حكمت
المحكمة برد وبطلان التوقيع أو بصحة الورقة فان هذا الحكم يجب تسببه
اذ أن مثل هذا الحكم تضمن قضاء قطعى ولهذا وجب التسبب لما أسلفناه
من مبررات (١) .

(١) فتحى والى : الوسيط بند ٢٨٨ ص ٥٦٩

عزى عبد الفتاح : تسبب الأحكام ص ١٣٦ . طبعة ١٩٨٣ .

تسبب حكم الاثبات اذا تضمن قضايا قطعية :

انتهينا وفقا للتفصيل المتقدم الى ان حكم الاثبات لا يلزم تسببه .
بيد ان القانون يستلزم تسبب الحكم القطعي الذي يصدر في مسألة من مسائل الاثبات ومن قبيل ذلك الحكم الصادر بجواز الاثبات بطريقة معينة او عدم جوازه (٧) .

الحكم الصادر بالعدول عن اجراءات الاثبات :

ليس أبغض الى نفس القاضي من حمله على تنفيذ اجراء لم يمد يرى ضرورة له ، فضلا عن أنه من العبث ومضيقا للوقت والجهد الاصرار على تنفيذ اجراء بان للقاضي أنه غير منتج في الدعوى . من هنا اجاز المشرع للقاضي أن يعدل عما أمر به من اجراءات الاثبات شريطة أن يبين أسباب العدول بمحضر الجلسة دون الحكم اذ أنه لا يمس أى من حقوق الطرفين .

● ان المحكمة الموضوع العدول عما أمرت به من اجراءات الاثبات على ان تبين أسباب ذلك في محضر الجلسة .
(نقض ١٩٧٩/١٠/٢٩ المجموعة ٣٠ ج ٣ ص ١٠)

واذا كانت تلك هي القاعدة فهناك حالتين يمكن فيها للقاضي أن يعدل عما أمر به من اجراءات الاثبات ودون ذكر أسباب العدول في محضر الجلسة وهي :

الحالة الأولى :

اذا كانت المحكمة هي التي أمرت ومن تلقاء نفسها باتخاذ اجراءات الاثبات .

● المحكمة لا تلتزم بذكر أسباب العدول اذا كانت هي التي أمرت باتخاذ الاجراءات من تلقاء نفسها ، اذ لا يتصور - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يمس العدول في هذه الحالة أى حق للنصوم مما لا يلزم به ذكر أى تبرير له .

(نقض ١٩٧٨/١٢/٦ المجموعة ٢٩ ص ١٨٥٠)
و (نقض ١٩٨١/٤/٢٣ طعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ ق)

الحالة الثانية :

أن يكون المدول قد تم ضمنا - وهي هنا غير ملتزمة أيضا بالافصاح عن أسباب المدول بقرار صريح يتضمن عدولها عن اجراء الاثبات .

● يجوز للمحكمة أن تعمل عما أمرت به من اجراءات الاثبات اذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . . كما أن لها ألا تأخذ بنتيجة الاجراء . . والمشرع وإن تطلب في نص المادة التاسعة من قانون الاثبات بيان أسباب العدول عن الاجراء في محضر الجلسة وبيان عدم الأخذ بنتيجة اجراء الاثبات الذي تنفذ في أسباب الحكم إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ولما كانت المحكمة قد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة لتنفيذ حكم الاستجواب وكان هذا عدولا ضمنيا عن تنفيذه فلا يعيب الحكم عدم الافصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب العدول . .
(نقض ١٩٧٩/١٠/٢٩ المجموعة ٣٠ ج ٣٠ ص ١٠)

تسبب الحكم الصادر برفض اجراءات الاثبات :

إذا طرحت الدعوى على المحكمة فقد يطلب أحد أطرافها إحالتها على التحقيق لاثبات عناصر الدعوى ، أو لاثبات واقعة معينة يرى فيها أنها منتجة فهل المحكمة هنا مقيدة بطلوبه ؟ وبمباراة أخرى فهل تجيبه الى مطلوبه دون ارادة منها ؟ أم أنها تملك أن تعرض عن هذا الطلب وتمضي نحو الفصل في موضوعها . قد يكون الطلب غير منتج فتقضى برفضه (٨) . وقد ترى في وقائع الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها وحملها على الفصل فيها عندئذ لا تجيب طالب الاثبات الى طلبه (٩) . وقد ترى فيما أوردته من أسباب ما يفنيها على الاحالة للتحقيق ففي هذه الحالة أيضا تقضى برفض الدعوى .

● ان حق محكمة الموضوع في الالتفات عن طلب الاحالة الى التحقيق مرهون بأن تجد المحكمة في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها وبغنى عن الاجراء .

(نقض ١٩٧٧/١١/٢٠ المجموعة ٢٧ - ١٥٩٧)

(٨) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٥ المجموعة ٧ - ٨٤٧ .

(٩) نقض ١٩٧٣/٤/٣ المجموعة ٢٤ - ٩٩ - ٥٩٩ .

ويجدر بنا التنويه الى أن طلب اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملكها محكمة الموضوع ، وتملك رفض اجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها(١٠) - واذا فرغنا وانتهينا الى أنها من الرخص فإن اجابة الخصم الى احالة الدعوى الى التحقيق أو عدم الاحالة طالما أنها من الرخص لا يستلزم تسبب حكم الرخص ويؤاخذ هذا النظر ما انتهت اليه محكمة النقض في قضائها الصادر في ١٩٧٢/٢/١٧ اذ قالت في حكمها « أن من حق محكمة الموضوع رفض طلب الاستجواب اذا رأت أنها ليست بحاجة اليه ، بشرط أن تكون المحكمة قد كونت عقيدتها بناء على أسباب سائفة بحيث يبدو أن رفض طلب الاستجواب لا يمثل اخلافا بحقوق الدفاع(١١) » .

تسبب الحكم القطعي :

الحكم القطعي - هو الذي تستنفذ به المحكمة ولايتها بشأن النزاع المطروح عليها سواء كان صادرا في موضوع الطلب الأصلي أو كان صادرا في طلب عارض أو في دفع من الدفع .

ولا خلاف على تسبب الأحكام القطعية ، ولا استثناءات أو إعفاءات على وجوب تسبب جميع الأحكام القطعية .

ويشترط لصحة التسبب توافر ثلاثة شروط :

الشرط الأول : وجود الأسباب .

الشرط الثاني : كفاية الأسباب .

الشرط الثالث : منطقية الأسباب .

فأما عن الشرط الأول - وهو وجوب الأسباب ، فذلك لأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن بمقتضاها التحقق من أن المنطوق جاء نتيجة لسلامة الأسباب - وفي هذا نصت المادة ١٧٥ من تقنين المرافعات على أن « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم والمستملة على أسبابه ... »

(١٠) نقض ١٩٧٦/٣/٢١ ، المجموعة ٢٧ - ١٥٨ - ٨٢٣ .

(١١) نقض ١٩٧٢/٢/١٧ ، المجموعة ٢٣ - ٢٠٥ .

كما نصت المادة ١٧٧ على أن « تحفظ مسودة الحكم التمتلة على منطوقه
واسبابه بالملف » .

وقد لا يتضمن الحكم الأسباب التي أقام عليها دعامة حكمه الذي أورد
منطوقه سليما سائفا محيلا في ذلك على أسباب صريحة أخرى يقرها
ويعتمدها كأسباب له - ويحدث هذا بصفة خاصة عندما تؤيد محكمة
الاستئناف حكم محكمة أول درجة سواء أكانت الإحالة كلية أم جزئية
ويشترط لصحة الإحالة :

١ - أن تذكر المحكمة ما يفيد الإحالة .

٢ - ايداع الحكم السابق - المحال عليه - ملف الدعوى (١٢) .

٣ - ألا تكون هناك طلبات جديدة قلمت في الاستئناف .

٤ - أن يكون الحكم السابق - المحال اليه - لم ينفى وأن يكون مبني
على أسباب كافية .

٥ - أن يتحد الخصوم في الدعويين .

٦ - ويجب أن يكون التسبيب جديا تواجه فيه المحكمة نقط النزاع
الواقعية والقانونية ، لا تجهل منها شيئا أو تسبب رأيها فيه بما يشبه
الأسباب في ظاهر الأمر ولا مقتنع فيه كالأسباب التقريرية التي يعيد فيها
القاضي « دعوى محل النزاع أو بأسباب لا تعلق لها أصلا بالدعوى ،
أو بأسباب مبهمه أو غامضة ، أو مجملة ، أو متخاذلة ، أو ناقصة ، أو متناقضة
تتهافت بعضها مع بعض ، ويمحو بعضها الآخر ، وإذا كان المشرع قد أوجب
تسبيب الأحكام القطعية فلم يكن قصده أو سبيله من ذلك استتمام الأحكام
من حيث الشكل كورقة من أوراق الاجراءات يكتفى فيها بمطلق الأسباب
ولو جاءت مبهمه تصح لكل حكم ، أو غامضة أو مجملة لا تقنع المطلع عليها
بعدالتها - ولهذا يجب على القاضي أن يبين في حكمه ما هي الدعوى ، وما الذي
أجاب به المدعى عليه ، وطلبات الخصوم الأصلية والاحتياطية ، وسند كل منهم
فيما ادعاه أو دفع به ، وأن يذكر ما استخلص ثبوته من الوقائع ، وطريق
هذا الثبوت ، وما الذي طبقه من القواعد القانونية وسنده القانوني .

(١٢) نقض ١٩٧٦/١/١ مجوعة ٢٧ - ٥٠ - ٢٠٢ .

ونقض ١٩٧٨/٤/٥ الطعنان ٤١٣ ، ٤٣٢ المجوعة ٢٩ - ١٨٨ - ٩٥٢ .

٧ - ألا يكون هناك تناقض في أسباب الحكم المحيل مع أسباب الحكم المحال اليه - ومن ذلك أن تقضى محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان بيع محل التجارة وبالفائه فيما قضى به من الزام البائع بالتضمينات ورفضها وأن تأخذ في قضائها ببطلان البيع بأسباب الحكم المستأنف التي جاء فيها أن البائع قد لبس على المشتري حال محل التجارة فافسد رضاه ولولا ما استعمله معه من الوسائل الاحتيالية لما كان المشتري اشترى منه ذلك المحل على حاله .

أما الشرط الثاني - وهو كفاية الأسباب - فإذا ما التزم القاضى مطابقة الحكم للقانون ومن احترام حقوق الدفاع ، جاء الحكم كافيا في أسبابه من حيث وقائع الدعوى وطلبات المحصوم ودفعهم ودفاعهم .

وأما الشرط الثالث والآخر وهو منطقية الأسباب فذلك لأن الاستعانة بالمنطق في مجال القانون أمر ضروري ولازم باعتباره أنه علم من العلوم ويجب النظر اليه باعتباره بناء فكريا وليس مجرد قائمة تتضمن عرضا لبعض الأفكار^(١٣) .

تطبيقات :

١ - علم التزام محكمة الاستئناف بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألقته :

● وان كانت محكمة الاستئناف غير ملزمة بحسب الأصل بأن ترد على أسباب الحكم الذي قضت بالفائه ، الا أن ذلك منوط بقيام قضاء الاستئناف على ما يكفي لحمله .

(الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨١)

(والطعن رقم ٧٤٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٤/٧/١٩٨١)

٢ - احالة المحكمة الاستئنافية على الحكم الابتدائي :

● لمحكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - اذ تؤيد الحكم الابتدائي أن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى

(١٣) أحمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الاجراءات القانونية . الجزء الثالث في النقص الجنائي ١٩٨٠ بند ٩٨ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

أو في الأسباب التي أقيم عليها متى كانت تكفي لحمله ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف الى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ س ٢٥ ص ٣٦٠)
(والطعن رقم ٨٧٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ص ٥٨١)
(والطعن رقم ٤٤٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/٨)
(والطعن رقم ٩٩٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٧)

٣ - إلغاء الحكم الابتدائي . القامة الحكم الاستئنافي على أسباب كافية لحمله .

● من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكما ابتدائيا فانها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفي لحمل قضائها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار المورثة مساجدة على تقارير موضوعية سائغة فان ما ينيره الطاعن بسبب النعى هو جدول موضوعي في فحوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الانقاع ولا دخل لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧ / ٢٩ سنة ٤٠ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٧٤/١٢/١١ س ٢٥ ص ١٤١٧)
(والطعن رقم ١٧١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ س ١٦ ص ١٣٠٤)
(والطعن رقم ٢٤٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/١٥ س ٢١ ص ١٢٣٤)

٤ - أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي .

● متى كانت محكمة الاستئناف قد نعت منحي آخر يفاير ما ذهبت اليه محكمة أول درجة . ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائي الا بما لا يتعارض منها مع أسباب حكمها ، فان الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أسباب الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، ويكون ما أثاره الطاعنون في أسباب الطعن بالنقض وتعلقا بها انما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف

محلا في قضاء الحكم المطعون فيه .
(الطعن رقم ١٠٦٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٢)

٥ - اعطاء محكمة الاستئناف للدعوى وصفها الصحيح وعدم تنبيه الخصوم .

● اذا كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها أقامت دعواها أصلا على أساس مسئولية الهيئة العامة للبترول (الطاعنة) عن تعويض الضرر الذي لحق بها ، مسئولية عقدية باعتبار أن عقد ايجار السفينة قد تم بينهما ولما قضى برفض دعواها على هذا الأساس واستأنفت الشركة هذا الحكم ذكرت في صحيفة الاستئناف انه اذا لم يكن العقد قد تم فان الهيئة الطاعنة تكون قد ارتكبت خطأ تقصيريا وتكون مسئولة عن تعويض الضرر طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني وقالت ان هذا الخطأ يتمثل فيما وقع من السكرتير العام للهيئة من افعال كان من نتيجتها ايقاع وكيلها في فهم خاطيء بأن العقد قد تم وقد أخذت محكمة الاستئناف بهذا الأساس غير أنها أعتبرت الهيئة مسئولة عن خطأ السكرتير العام لها مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني وليست مسئولية شخصية طبقا للمادة ١٦٣ كما وصفتها المدعية ، فان هذا الذي فعلته محكمة الموضوع ان هو الا انزال الحكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما تملكه تلك المحكمة لأن تكييف المدعى لدعواها تكييفا لا ينطبق على واقعتها لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من اعطاء الدعوى وصفها الحق وانزال حكم القانون الصحيح عليها وهي حين تمارس هذا الحق غير ملزمة بتنبيه الخصوم الى الوصف الصحيح الذي تنتهي اليه .
(الطعن رقم ٢٩٩ ، ٣٠٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ص ٦٤٢)

٦ - صدور الحكم الاستئنافي على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه .

● متى كان صدور الحكم المطعون فيه على خلاف الحكم الابتدائي الذي ألغاه لا يعدم من قبيل التناقض في أسباب الحكم الواحد ، وانما يهدد أسباب الحكم الابتدائي . ويتضمن الرد المسقط لها متى أقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٣٨ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١١/١١ س ٢١ ص ٢٨٤)

٧ - علم التزام محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

● لا الزام على محكمة الاستئناف بالأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى وحسبها أن يتضمن حكمها بيان عدم أخذها بهذه النتيجة ، كما أنه لا تثريب عليها إذا هي لم ترد استقلالاً على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته مادام حكمها محمولا على أسباب تسوغ النتيجة التي انتهى إليها كما أنه لا وجه لتعيب حكمها لأخذه بقرينة لم تقدم الى المحكمة الابتدائية ذلك لأنه يجب على محكمة الاستئناف وفقا للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الأولى .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١ س ٢٠ ص ٧٠٩)

٨ - التزام محكمة الاستئناف بالتسبيب الجزئي الذي شمله التعديل أمامها .

● محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة - ان هي اقتضت على تعديل الحكم المستأنف - الا بتسبيب الجزء الذي شمله التعديل ، ويعتبر الجزء الذي لم يشمل كانه محكوم بتأييده ، وتبقى أسباب محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له ولو خلا الحكم الاستئنافي من احواله صريحة عليها ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه ، وقد اقتصر على تعديل مبلغ التمويض ، ان هو لم يورد بأسبابه بيانا للضرر الذي أصاب الطاعنين متى كان الحكم المستأنف قد تضمن هذا البيان .

(الطعن رقم ٣٩٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢)

٩ - تأييد الحكم الاستئنافي للحكم الابتدائي الباطل اثره بطلان الحكم الاستئنافي .

● لما كان الثابت في الدعوى أن المأمورية احتسبت ضمن أصول الشركة قيمة وثيقتي تأمين لصالح البنك العقاري ، ثم أدرجت ذات المبلغ ضمن المحصوم على أنه قيمة دين البنك المذكور وأن هذا تم بموافقة الورثة ، وكان المطعون عليهما قد التزما هذا الحساب في مذكرتهما المقدمة أمام لجنة الطعن ، ولم ينميا على الحكم الابتدائي ادخال هذا المبلغ ضمن الأصول ، وكان يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء أنه أثبت دين البنك العقاري المذكور

تُحْتَمَنُ الْمُحْصَنُونَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَثْبُتَ قِيَمَةُ الْوُثِيقَتَيْنِ تَحْتَمِنُ الْأَصُولُ خِلَافًا لِمَا صَارَتْ عَلَيْهِ الْمَأْمُورِيَّةُ دُونَ أَنْ يَذْكَرَ سَبَبُ هَذَا الْإِعْتِقَالِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مِنْ سَبَبٍ قَانُونِي يَبْرُرُهُ ، وَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَفَقًّا لِنَصِّ الْمَادَّةِ ٤٠٩ مِنْ قَانُونِ الْمَرَاغَعَاتِ السَّابِقِ يَنْقَلُ الدَّعْوَى إِلَى مُحْكَمَةِ الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ بِحَالَتهَا الَّتِي كَانَتْ غَايِهَا قَبْلَ صُدُورِ الْحُكْمِ الْمُسْتَأْنَفِ وَبِالنِّسْبَةِ لِمَا رَفَعَ عَنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فَقَطْ ، لَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْحُكْمَ الْمَطْعُونُ فِيهِ إِذَا اخْتُِذَ بِتَقْرِيرِ مَكْتَبِ الْخَبْرَاءِ فِي هَذَا الْمُحْصَنُونَ دُونَ أَنْ يَبَيِّنَ سَبَبَ عِلْمِ ادْرَاجِ هَذَا الْمُبْلَغِ ضِمْنَ الْأَصُولِ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَخْطَأَ فِي تَطْبِيقِ الْقَانُونِ وَشَابِهَ قَصُورِ بَيِّنَتِهِ .

(الطعن رقم ٤ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٥ س ٢٥ ص ٩٧١)

١٠ - الفاء محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة يلزمها ببيان الأسباب التي تحمل قضاها .

● من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية ، ومحكمة الاستئناف إذ هي ألقت حكم محكمة أول درجة فإنها غير مكلفة بأن ترد على أسبابه إلا أنها ملزمة بأن تبين الأسباب التي تحمل قضاها .

(الطعن رقم ٥٣٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

الفصل الثانى

النقض المحكم

تمهيد :

تعددت المحاكم من هنا كان لابد من وجود محكمتنا العليا ألا وهي محكمة النقض . ولهذه المحكمة أكثر من وظيفة ، فهي تتمثل على وحدة تفسير القواعد القانونية على مستوى الجمهورية . ومن ناحية أخرى تراقب تطبيق المحاكم لصحيح القانون من الناحية الموضوعية والاجرائية .

من هنا أفسح المشرع طريقاً أو سبيلاً لمن أصابه خسارة من جراء مخالفة الحكم الصادر فى الدعوى للقانون سمي **الظمن بالنقض** .

والظمن بالنقض طريق غير عادى لا يطرح على محكمة النقض الموضوع الذى فصلت فيه المحكمة ، وإنما يطرح عليها موضوع آخر ، هو هل هناك مخالفة لحكم القانون ؟ وهل طبق القانون تطبيقاً صحيحاً من عدمه ؟ .

ولقد قيل - والقول صحيح - أن أحكام هذه المحكمة لها قوة الإلزام الأدبى وآية ذلك ما جرى عليه العمل من استشهداد أحكام المحاكم بأحكام النقض واعتناق ما انتهت إليه فى أحكامها .

ومن المعلوم أن الظمن بالنقض لا يكون إلا فى الأحكام الاستثنائية فى الأحوال الآتية :

١ - حالة ما إذا كان الحكم المظمن فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

٢ - حالة ما إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم .

٣ - حلة مخالفة القواعد الاجرائية .

وينبغى عدم الخلط بين الخطأ فى القانون والخطأ فى تطبيقه - ذلك أن

المقصود بمخالفة القانون هو انكار قاعدة قانونية لها وجود ، أو تأكيد قاعدة قانونية لا وجود لها - أما الخطأ في التطبيق فمؤداه أن المحكمة تنزل على واقعة الدعوى قاعدة مفايرة لتلك القاعدة التي كان يجب تطبيقها على واقعة الدعوى .

أما الخطأ في تأويل القانون فيتحقق عن تفسير نص قانوني غامض يخرج به عن مقصد الشارع وما كان يمتنيه منه . ولا يكفي وجود المخالفة القانونية في الحكم لسلوك طريق الطعن بالنقض وإنما يجب أن تكون هذه المخالفة مؤثرة في الحكم بحيث إذا لم تكن مؤثرة فلا يمكن الطعن بالنقض .

أما الحالة الأخيرة فانه عندما يطبق القاضى القانون الاجرائى بالنسبة لمسألة اجرائية فى الخصومة المطروحة أمامه قد يخطأ فى تحديد القانون الذى يحكم هذه المسألة أو فى تفسيره ، فيرتكب خطأ فى التقدير رغم تعلق الأمر بقانون اجرائى . فإذا اتخذ اجراء معين نتيجة لهذا التقدير الخاطى، فانه يكون قد ارتكب خطأ مزدوج هو خطأ فى التقدير وخطأ فى الاجراء بما يحق معه الطعن فى هذا الحكم بالنقض شريطة أن يكون هذا البطلان قد أثر على تكوين عقيدة المحكمة وانسحب أثره على الحكم .

وميماد الطعن بالنقض ستون يوما ، ولا يسرى هذا الميماد على الطعن الذى يرفعه النائب العام لمصلحة القانون وفقا لحكم المادة ٢٥٠ من تقنين المرافعات .

أما اجراءات رفع الطعن بالنقض فان البين من نص المادة ٢٥٣ من تقنين المرافعات أن المشرع أراد التيسير على الطاعنين الذين يقيمون بعيدا عن مدينة القاهرة حيث تقع محكمة النقض ، اذ أعطى للطاعن الحق فى ايداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وهو بلا شك كان غرض الشارع منها للطاعنين المقيمين خارج مدينة القاهرة ، ولكن ومع عموم النص يمكن للقائطين مدينة القاهرة حيث تقع مقر محكمة النقض أن يودعوا الصحيفة مقر المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون عليه ويتولى قلم الكتاب بدوره ارسال الصحيفة الى قلم كتاب محكمة النقض .

وتسلم الصحيفة عند ايداعها قلم الكتاب من أصل وعدد من الصنوز: بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة الى الجدول .

ويجب أن يوقع على صحيفة الطعن بالنقض محام مقبول للمرافعة أمام

محكمة النقض • وإذا كان الطاعن محام مقيد بالنقض فلا حاجة الى توكيل محام آخر وإنما يكفي هو توقيعه على الصحيفة •

ويجب أن تشتمل صحيفة الطعن على :

١ - اسم الطاعن والمطعون ضده ولقبه وصفته •

٢ - بيان لموطن كل منهما •

٣ - بيان الحكم المطعون فيه بياناً كافياً بحيث لا يكتنفه أى نوع من التجهيل •

٤ - تاريخ الحكم المطعون فيه •

٥ - أسباب الطعن ، فإذا جاء الطعن خالياً من الأسباب أو كانت تلك الأسباب غير محددة أو يشوبها الغموض فإن الطعن يكون باطلاً وتقضى المحكمة بعدم قبوله شكلاً •

ويتحدد نطاق الطعن أمام محكمة النقض بالأسباب التى تضمنتها الصحيفة ، إذ لا يجوز التمسك بسبب غير وارد بها سواء قدمت هذه الأسباب فى ميعاد الطعن ، أو بعد انقضائه إلا تلك الأسباب المتعلقة بالنظام العام فيجوز إبدائها فى أى وقت وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها(١) •

٦ - طلبات الطاعن - أى الشق من الحكم الذى يبغى الطاعن من المحكمة الفائه •

ويجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم إليها صحيفة الطعن ، على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئنافية أو خمسة عشر جنيهاً إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية •

ويجب على الطاعن عند ايداع الصحيفة أن يرفق بها صور من الصحيفة يقدر عدد المطعون ضدهم إضافة الى صورة الجدول ، وسند الوكالة للمحامى الموكل فى الطعن ويكفى تقديمه عند نظر الطعن وحتى حجز الدعوى للحكم •

(١) الطعن رقم ١٥٢٧ س ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ ق ٤٠١ ع ٣ ص ٣٣٧ •

ويرفق أيضا المذكرات الشارحة للأسباب التي تضمنتها صحيفة الطعن ،
وصورة رسمية طبق الأصل من الحكم المطعون فيه ، والمستندات المؤيدة
للطعن .

وإذا اتبع ما سلف قام قلم كتاب محكمة النقض بقيد الطعن في يوم
تقديمه أو وصولها إليه في السجل الخاص بذلك ، وعليه في اليوم التالي
على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها
ورد الأصل الى قلم الكتاب .

وعلى قلم المحضرين أن يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما
على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد
بطلان اعلان صحيفة الطعن .

وخصومة الطعن بالنقض ليست كخصومة الاستئناف ولا هي كالدعوى
المتبادئة فهي تمر بمراحل ثلاثة .

المرحلة الأولى :

إذا عن للمطعون ضده أى دفاع فيقدمه كتابة بمذكرة يودعها قلم
كتاب محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بصحيفة الطعن
وعليه أن يرفق بهذه المذكرات المستندات التي تؤيد دفاعه وسند وكالة
محاميه بحيث إذا تم ذلك فللطاعن الحق في أن يودع خلال خمسة عشر يوما
من انقضاء الميعاد الممنوح للمطعون ضده مذكرة ردا على الدفاع الذي أبداه
المطعون ضده ويرفق بها المستندات المؤيدة لدفاعه الذي أورده في تلك
المذكرة فقط وليس له أن يقدم مستندات تؤيد ما أبداه في صحيفة الطعن .

وفى حالة تعدد المطعون عليهم يكون لكل منهم عند الاقتضاء أن يودع
في ميعاد الخمسة عشر يوما الأخيرة مذكرة بالرد على المذكرة المقدمة من
المدعى عليهم الآخرين .

وإذا استعمل الطاعن حقه في الرد كان للمطعون ضدهم أن يودعوا
في ميعاد خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاتهم على هذا الرد .

على أنه في حالة تقديم مذكرات وحفاظ مستندات فانها يجب أن
تقدم من أصل وصور بعدد خصوم الطعن وموقعة من محاميه . ويجب أن
يكون توكيله سابق على الابداع .

وإذا انقضت المواعيد المضروبة في المادة ٢٥٨ فإنه يسقط الحق في تقديمها . وبعد ذلك يتولى قلم الكتاب ارسال ملف الطعن الى نيابة النقض باعتبار أن تدخل النيابة وجوبى لتبدي رأيها في الطعن . وتتولى نيابة النقض دراسة الطعن. وتقديم مذكرتها ثم يقوم أحد مستشارى الدائرة بكتابة تقرير .

المرحلة الثانية :

بانتهاى المرحلة الأولى يعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة وتقوم الدائرة مجتمعة بفحص الطعن فى غيبة الخصوم ودون دعوتهم وصولا الى معرفة ما اذا كان الطعن مقبولا من عدمه ، وروعت فيه الاجراءات بحيث اذا استبان بها مثلا أن الحكم لا يجوز الطعن فيه أو شاب الاجراءات عيب يبطله قررت بعدم قبول الطعن ولا يقف دور المحكمة فى هذه المرحلة عند هذا الحد فحسب وانما عليها أن تتحقق أن الطعن قد أقيم على أحد الأسباب المنصوص عليها قانونا - فاذا استبان لها أن الطعن غير قائم على هذه الأسباب أصدرت قرارها بعدم قبول الطعن وتلزم الطاعن بالمصروفات فضلا عن مصادرة الكفالة - أما اذا تبين لها أن الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله ، أو وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم ، أو اذا تبين لها أن الحكم انتهائى وفصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى - هنا تحدد جلسة لنظر الطعن .

المرحلة الثالثة :

بعد تحديد جلسة لنظر الطعن يتولى قلم الكتاب اخطار محامى الخصوم بتاريخ هذه الجلسة اضافة الى تعليقه بقلم كتاب النقض ويتم ذلك قبل موعد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبدأ نظر الطعن بتلاوة التقرير الذى أعده المستشار المقرر . وكقاعدة عامة فإن المحكمة تنظر الطعن دون مرافعة شفهية اكتفاء بما يتضمنه من مذكرات متبادلة فاذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة أذنت للخصوم بذلك .

كانت هذه مقدمة لازمة ، أو مدخل أساسى للوقوف على وسيلة أو كيفية اتصال خصومة الطعن بالنقض بمحكمة النقض . وهى - أى محكمة النقض - لا تتصل قانونا بالخصومة القائمة أمامها الا اذا قام لديها طعن

رفع صحيحا ، في الميعاد من شخص يصح منه الطعن بصفته التي اتصف بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، على شخص آخر كان خصما للطاعن أمام هذه المحكمة في حكم يجوز الطعن فيه على ما سبق تفصيله ، ولذا فواجب عليها أن تتحقق أولا من صحة تقرير الطعن من حيث وقوعه في الميعاد ، وتوافر ما اشترط في الحكم وفي الطاعن وفي خصومه من الشروط الشكلية ، فإن رآته معيبا قضت فيه بعدم قبوله شكلا ، وإن وجدته مقبولا شكلا مضت نحو الفصل في موضوعه وهي إما أن ترفضه وإما أن تقبله وتنقض الحكم المطعون فيه كلياً أو جزئياً ، فإذا قضت بعدم قبول الطعن أو رفضه موضوعاً حكمت على رافعه بالمصرفات ومصادرة الكفالة كلها أو بعضها أو بعدم مصادرتها ، وإذا كان الطعن أريد به الكيد جاز لها أن تحكم عليه بتمويض للمدعى عليه في الطعن .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص أقتصرت على الفصل في مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء تحليل الخصوم إلى الجهة المختصة ، وإما إن كان قد نقض لغير ذلك من الأسباب أحالت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم هذه المحكمة فيها من جديد ، وفي هذه الحالة عليها أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها ويجب ألا يكون بين أعضاء المحكمة التي أحيلت إليها القضية أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه . ونفصل ما أجملناه على هذا النحو .

أولاً - أثر الحكم الصادر بعدم قبول الطعن أو برفضه :

الحكم بعدم قبول الطعن ، أو بعدم جوازه ، أو برفضه شكلاً أو موضوعاً ينهى الطعن ويصبح الحكم المطعون فيه غير قابل لطعن آخر ويترتب على صدوره الزام الطاعن بالمصاريف وجواز مصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

أ - **إنهاء القضية :** ومعنى ذلك أن الحكم الصادر في الطعن لا تجوز فيه المارضة ، ولا التماس إعادة النظر ، ولا طعن آخر والا لو جاز ذلك فمفاده أنه نقض النقض . أو طعن ثاني وهو ما سنفصله فيما يأتي .

ب - **عدم جواز رفع طعن ثان :** هذا القول مؤيد بالقاعدة « لا طعن بعد طعن » وهي منصوص عليها في القانون الفرنسي بالمادة ٣٩ من الباب

الرابع من القسم الأول من لائحة ١٧٣٨ (٢) . وتشددت محكمة النقض الفرنسية في الأخذ بهذه القاعدة وما زالت تقضى بعدم قبول أي طعن ثانٍ ولو بني على سبب آخر أو كان الحكم الصادر بعدم قبول الطعن مبنياً على عدم مراعاة الاجراءات الشكلية وكان ميعاد الطعن ما زال ممتداً . فمن خسر طعنه لأنه لم يقدم صورة الحكم المطعون فيه ، ومن لم يقبل طعنه لعدم ايداع الكفالة أو لعدم رفعه على النحو الواجب قانوناً ، ومن حكم برفض طعنه القائم على مخالفة القانون فليس لهم وفقاً للمذهب الفرنسي الطعن مرة أخرى .

ونحن نميل الى الأخذ بما يذهب اليه المذهب الفرنسي وما تأخذ به محكمة النقض الفرنسية ولكن دون التشدد بمثل ما تشددت فيه محكمة النقض الفرنسية وعلى التفصيل الآتي :

إذا كان الطعن الأول قد رفض لعيب شكلي وكان الميعاد لا يزال مفتوحاً واستطاع الطاعن استدراك ما فاتته من الاجراءات الشكلية التي استوجبت الحكم بعدم قبول الطعن الأول أو رفضه جاز له رفع طعن جديد - ومن ثم فمن لم يقرر طعنه بقلم الكتاب ومن لم يودع مبلغ الكفالة قبل تقرير الطعن ، ومن لم يصح منه اعلان تقرير الطعن لحصمه في الميعاد ، كل هؤلاء يجوز لهم اذا حكم بعدم قبول طعنهم أو برفضه أن يقيموا طعناً آخر يستدركون فيه ما فاتهم في الطعن ما بقي ميعاد الطعن قائماً وممتداً .

والحكم بعدم جواز الطعن أو بعدم قبوله أو برفضه شكلاً أو موضوعاً لا يجعل الحكم المطعون فيه غير قابل لطعن آخر الا في حق من طعن من خصوم الدعوى وفي خصوص الحكم المطعون فيه ، فمن لم يفلح في طعن وجهه على بعض خصومه يجوز له أن يقدم طعناً آخر على غيرهم متى كان الحق قابلاً للتجزئة وكان ميعاد الطعن ممتداً .

الزام الطاعن المصاريف :

.. الشارع ألزم الخصم الذي خسر دعواه خصمه الآخر بمصاريف الدعوى استناداً الى أنه هو الذي تنبى مسألته عن هذه المصاريف كتعمييض عن

(٢) نص هذه المادة منشور في جارسوتيه ص ٧٢٦ هامش رقم ٤ . وحامد فهمي

الضرورة التي أصاب المحرم بوقوعه هو دعوى مبطلة، لأن منازعة خصمه في دعواه الملحة ولهذا كانت هذه المصاريف لا تشمل إلا النفقات اللازمة قانونا والناشئة مباشرة عن رفع الدعوى وصيرها ، ووجب أن تدخل فيها بالضرورة ما تكبده المحكوم له من أتعاب محاميه ، وإن جرى العرف بأن لا يقتدر له منها إلا جزء يسير لا يتناسب مع ما دفعه لمحاميه ولا مع قيمة النزاع وأهميته ، وترتب على هذا العرف أن يتحمل من كسب الدعوى ما دفعه لمحاميه زائدا عما قدرته له المحكمة من أتعاب على خصمه . أما أتعاب المحامي على موكله يقتضيها هو منه فلا يمكن أن تلتحق في النظر بالمصاريف ما دامت المحكمة لا تحكم بالمصاريف إلا لمن كسب الدعوى على خصمه الذي خسرها .

مصادرة الكفالة :

مصادرة الكفالة إما أن تكون كلية أو جزئية وهي ، وعملا بنص المادة ٢٧٠ من تقنين المرافعات جوازية للقاضي .

تحديد ما ينقض من الحكم :

الظن قد يكون كلي أو جزئي ، على معنى أنه قد يظن على الحكم كله أو بعضه ، وقد ينقض كله أو بعضه ، ويكون النقض جزئيا إذا ظن أحد أصحاب الشأن في الحكم وقبله الآخرون ، أو كان الظن في بعض أجزاء الحكم دون بعضه ، أو كانت محكمة النقض لم تقبل من أسباب الظن في الحكم كله إلا ما تعلق بجزء منه ، ويكون النقض كليا إذا تعلق وجه الظن الذي قبل بالحكم كله ، كما إذا كان سبب النقض وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات المؤثرة فيه .

وقد تفصح محكمة النقض في منطوق حكمها عما تكون قد قضت بنقضه من الحكم المطعون فيه ، فتقضي مثلا بأنها حكمت بنقض الحكم فيما قضى به من الزام المحكوم عليهم متضامين ، أما إذا لم تفصح فإن السبيل في معرفة ما تنقض وما لم ينقض هو الرجوع إلى حكمها نفسه ومقارنة منطوقه وأسبابه بأسباب الظن وطلبات الخصوم ، فإن غم الحكم تعين الرجوع إلى محكمة النقض بطلب تفسير ويرفع طالب التفسير بالكيفية التي يقدم بها الظن ، أي يقرر طالب التفسير رأيه بquam الكتاب ويطلب الحكم بصحته ، ويعلن الطلب للخصم ، ثم يحضر تحضير الظن ويقدم للجلسة . على أن النقض لا يتناول من الحكم المطعون فيه إلا ما تناولته منه أسباب

الطعن التي حكم بقبولها وبني النقض على أساسها (٣) .

وإذا كان الحكم متعدد الأجزاء ، وكان لكل جزء موضوعه وسببه متميزين ومستقلين عن موضوعات الأجزاء الأخرى ، وأسبابها ، وكان الطعن في بعضها دون بعض فإن النقض لا يكون إلا جزئياً لا يتناول من الحكم المظنون فيه إلا ما تناولته منه محكمة النقض وقبلته بناء على أسباب الطعن المفصلة في تقريره (٤) .

فإذا قضى برفض ما دفع به من عدم الاختصاص أو برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبطلبات المدعى في الموضوع وطعن في الحكم الصادر في الموضوع فإن النقض لا يرد إلا على هذا الشق وهناك فرق بين هذه الحالة وحالة ما إذا كان حكم برفض الدفع وبرفض الدعوى وكان المدعى هو الذي طعن في الحكم الصادر برفض دعواه ثم نقض الحكم فإنه يترتب على نقضه نقض القضاء برفض الدفع .

وهكذا كلما كان الحكم المظنون فيه متعدد المسائل وكانت كل مسألة منها منفصلة ومستقلة عن الأخرى انفصالا واستقلالاً يجوز مهماً أن يقع الحكم في أحدهما بالإيجاب وفي الأخرى بالسلب فإن أثر النقض ينحصر في جزء الحكم الذي نقض ، أما الأجزاء الأخرى فيبقى الحكم فيها على ما صدر به .

أما إذا كان متعدد الأجزاء أو المسائل التي فصل فيها وكان بين بعض أجزائه من الارتباط ما لا يسمح بتبعيضه لو طعن في جزء بعينه من أجزائه فإن النقض يمتد أثره إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء ولو لم يطعن فيها .

(٣) وفي هذا تقول محكمة لنقض في حكمها الصادر في ١٠/٢٤/١٩٣٥ - أنه إذا كان الحكم المظنون فيه متعدد الأجزاء ، وكان دجر الطعن متعلقاً بجزء منه بعينه ورات المحكمة قبول هذا الوجه ، فهذا القول لا يتسع لأكثر مما شمله الطعن (القانون والاقتصاد ص ٦ رقم ٢ ص ٦ وما يبعها والمحامد ص ١٦ رقم ٢٠٣ ص ٢٦٣) .

(٤) حاشية رقم ١٠٩٩ في هذا الفصل .

الآثار المترتبة على نقض الحكم :

رأينا أن رفض الطعن ينهي الخصومة على مقتضى الحكم المطعون فيه أما نقض الحكم فيؤدى الى عودة الخصومة الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض .

ونقض الحكم يقتضى زواله وان شئت قل فسخه واعتباره كأن لم يكن وسقوط ما أمر به وما قرره أو رتبته من الحقوق بين الطرفين - فمن حكم له ينقض الحكم الصادر عليه بسد نافذة أو إزالة بناء أو عدم اجرائه أو بتقرير حق ارتفاق فانه يصبح كأن لم يقض عليه بشئ من ذلك .

ويترتب على اعتبار الحكم المنقوض كأن لم يكن صيرورته غير قابل للتنفيذ ويجب على المحضر الامتناع عن تنفيذه . هذا فضلا عن أن اعتبار الحكم المنقوض كأن لم يكن يؤدى الى بطلان والغاء جميع ما اتخذ فى سبيل تنفيذه من الاجراءات والأعمال ، كالتنبيه بالوفاء ، والحجوز ، واجراءات نزاع الملكية وتسليم العقارات ودفع النقود ، وإقامة المباني وإزالتها ، وتسجيل الأحكام . وتسقط هذه الآثار المترتبة على نقض الحكم ولو كانت فى مصلحة الطاعن نفسه .

تطبيقات :

١ - نقض الحكم وإعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرته . يترتب عليه عودة الخصوم الى ما كانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض .

● من شأن نقض الحكم وإعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرته أن يعود الخصوم بالنسبة للجزء المحكوم بنقضه الى ما كانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يسلكوا أمام تلك المحكمة من مسالك الطاب ما كان لهم قبل اصداره ومن ثم فلهم أن يضيفوا الى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون اضافته فى الاستئناف مما يزيد من التضمينات بمعد صدور الحكم المستأنف اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة (٤١) مرافعات .

(الطعون رقم ٢٩٩ و ٢١٩ و ٣٢١ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٣)
س ١٤ ص ٥٢٠)

(والطن رقم ١٣٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٦٨)
(والطن رقم ٥٠ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٨٠)

٢ - نقض الحكم . اثره . سريلان احكام سقوط الخصومة من تاريخ صدور حكم النقض . عدم تعجيل من صدر حكم النقض لصالحه في الخصومة باهمال منه خلال سنة من تاريخ حكم النقض . لكل ذي مصلحة من الخصوم ان يطلب سقوط الخصومة .

● نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برفض الاستئناف الاصيل والفرعي موضوعا يزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاستئناف لتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم وتجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض احكام سقوط الخصومة وانقضائها فاذا اعمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يجعل الخصومة امام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذي مصلحة من الخصوم ان يطلب سقوط الخصومة عملا بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي في الدعوى .

(الطعن رقم ٤٤ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٤٢)

٣ - نقض الحكم . اثره . عودة الخصومة والخصوم الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض . حق المحكمة في الالة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى واسس قانونية اخرى لا تخالف قاعدة قانونية قررها الحكم المنقوض .

● نقض الحكم المطعون فيه نقضا كلياً واعادة القضية الى المحكمة التي اصدرته يقتضى زواله ومحو حجتيه وبه تعود الخصومة والخصوم الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض بحيث يكون لهم أن يسلكوا امام

هذه المحكمة من مسالك الطلب والدفع والدفاع ما كان لهم من ذلك قبل اصداره ويكون لمحكمة الاحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذى تحصله مما يقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قررتها محكمة النقض .

- (الطعن رقم ٤٩ سنة ٣٢ قى جلسة ١٩٦٦/٤/٦ من ١٧ ص ٨١٣)
(الطعن رقم ١٩ سنة ٤٠ قى احوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/١٢/٦ من ٢٣ ص ١٣٣٨)
(الطعن رقم ٢٢ سنة ٣٩ قى احوال شخصية - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ من ٢٦ ص ٨٦٠)

٤ - نقض الحكم . اثره . التصار محكمة الاحالة على نظر موضوع الدعوى فى نطاق المسئلة التى أشار اليها الحكم الناقض .

● حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المحكوم فيه فى حدود المسائل التى بت فيها . ويمتنع على محكمة الاحالة عند اعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى فى نطاق المسئلة التى أشار اليها الحكم الناقض .

- (الطعن رقم ١٧ سنة ٣٤ قى جلسة ١٩٧٢/٤/١٩ من ٢٣ ص ٧٢٤)

٥ - نقض الحكم . اثره . لمحكمة الاستئناف الاحالة فى بيان الاستئناف ودفاع المحصوم الى الحكم المتقوض متى البات قضاءها الى أسباب مستقلة .

● من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم الاستئنافى أن يحيل فى بيان الوقائع ودفاع المحصوم على الحكم الابتدائى اذا قضى بإلغائه مادام هذا الحكم قد اشتمل على وقائع الدعوى ومراحلها وما استند اليه المحصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية والدعائم التى ركن اليها فى قضائه . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ولئن أحال

- ٢٦٥ -

الى الحكم الاستثنائي المنقوض الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ فى بيان أسباب الاستئناف ومستندات الطرفين ودفاعهما - الا أنه بالرغم من ذلك قد حصل وقائع الدعوى ومراحلها المختلفة ودفاع الخصوم فيها وأورد استقلالا الدعامات التى استند اليها فى قضائه وبالتالى يكون النemy عليه بهذا السبب فى غير محله .

(الطعن رقم ١٧٧٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٦)

فہرست

الصفحة

الموضوع

الباب الأول

نظرية الطمن

الفصل الأول

مقتضيات الطمن

٩	أولا - بالنسبة للطاعن
٩	النيابة العامة وحققها في الطمن
١٢	الفصل في الطلب الاحتياطي مع رفض الطلب الأصل
١٣	الحكم بالمصروفات وأتعاب المحاماة
١٣	الطمن من المتوفى
١٣	اغفال الفصل في بعض الطلبات
١٤	المصلحة في الطمن
١٤	ثبوت الحق
١٤	ثانيا - بالنسبة للمطعون ضده
١٦	

الفصل الثاني

محل الطمن

١٨	الاستثناءات :
----	---------------

٢٠	١ - الأحكام الصادرة بوقف الدعوى
٢٠	٢ - الأحكام الوقتية والمستعجلة
٢١	الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري
٢٢	أمثلة لأحكام غير منهيبة للخصومة
٢٤	أمثلة لأحكام منهيبة للخصومة

الفصل الثالث

عوارض الطمن

٢٥١	المقصود بميماد الطمن
٢٥٢	

الصفحة

الموضوع

٢٦

استثناءات :

٢٦

١ - حالات يبدأ فيها الميعاد من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه

٢٧

٢ - حالات يبدأ فيها ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم او اعلانه

٢٧

٢٩

اعلان الحكم
حساب المواعيد

الفصل الرابع

٣١

سقوط الحق في الطعن

٣٢

٣٢

٣٣

٣٤

مدى تعلقها بالنظام العام
اثر رفع الطعن الى محكمة غير مختصة
وقف مواعيد الطعن
زوال الوقف

الباب الثاني

٣٧

شكل الاستئناف

الفصل الاول

٣٧

جواز الاستئناف

٣٧

٣٨

٣٨

٣٨

٣٩

٣٩

٣٩

٤٠

تقدير نصاب الاستئناف
في حالة ضم دعوتين مختلفين سببا وموضوعا للفصل فيهما بحكم واحد
في حالة التدخل
في مصاريف الدعوى
في دعوى التزوير الفرعية
العبارة بالمطلوب في الدعوى لا بالمحكوم به
الطلبات الاحتامية للخصوم
في دعوى الشفعة

الصفحة

الموضوع

٤٠	في دعوى تثبيت الملكية
٤١	الأحكام الجائز استئنافها
٤٣	الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة
٤٣	أحكام قاضي التنفيذ
	الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى في حالة
٤٤	وقوع بطلان في الحكم أو الاجراءات أثر في الحكم
٤٥	الحكم المعدوم والحكم الباطل
٤٥	ما يعلم الحكم
٤٥	أسباب استئناف الأحكام الانتهائية
٤٥	وقوع بطلان في الحكم
٤٧	وقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم
٤٩	الكفالة وقبول الاستئناف
٤٩	الاعفاء من الكفالة
٥٠	تعدد الكفالة
٥٠	مصادرة الكفالة
٥١	سلطة محكمة الاستئناف
٥٣	الأحكام الغير قابلة للاستئناف
٥٥	أحكام الصلح
٥٦	الأحكام الصادرة بناء على اليمين الخامسة
٥٧	القرار الصادر برفض التصحيح

الفصل الثاني

ميعاد الاستئناف

٦٠	المواعيد العامة
٦١	كيفية حساب المواعيد
٦٢	امتداد الميعاد
٦٦	المواعيد الخاصة
٦٦	أمثلة لأهم المواعيد
٦٦	استئناف الحكم الصادر في طلب الرد
٦٦	استئناف حكم ايقاع البيع

المادة

المؤتمسوع

- ٦٨ استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة
٦٨ استئناف الأحكام الصادرة في مواد الأحوال الشخصية
ما تقضى به المادتين ٨٧٥ ، ٨٧٦ من قانون المرافعات المدنية
٦٩ والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩
٧٠ استئناف أحكام الاعسار المدني
٧٠ الأحكام الموضوعية الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي

الفصل الثالث

- ٧١ صحيفة الاستئناف
٧١ مشتملات الصحيفة
هل يلزم لصحة الصحيفة أن يوقع عليها محام مقبول للمرافعة أمام
٧٤ المحكمة المختصة بنظر الاستئناف
٧٥ توقيع المحامي المستبعد من الجدول
٧٦ توقيع المستشارين السابقين على الصحيفة
٧٧ الدعاوى المرفوعة ضد محام
المحامون بالإدارات القانونية لهيئات العامة وشركات القطاع العام
٧٨ والمؤسسات الصحفية
٧٨ مكان توقيع المحامي على الصحيفة

الباب الثالث

- ١٨ رفع الاستئناف

الفصل الأول

- ٨٣ المصلحة في رفع الاستئناف

الفصل الثاني

- ٨٨ المحكمة المختصة
٨٨ الاختصاص النوعي
٨٨ أولاً - المحكمة الابتدائية

الصفحة	الموضوع
٩٠	ثانيا - محكمة الاستئناف
٩٢	الاختصاص المحل
	الفصل الثالث
٩٤	رفع الاستئناف
٩٥	طريقة رفع الاستئناف
٩٦	رفع الدعوى بغير طريق الابداع
٩٦	أولا - التظلم من رسوم التوثيق والشهر
٩٧	ثانيا - رفع الاشكال أمام المحضر
٩٨	ثالثا - تمجيل الدعوى التي انقطع فيها سير الخصومة
٩٨	رابعا - اغفال المحكمة لبعض الطلبات
٩٨	خامسا - الحصول على صورة تنفيذية ثانية
٩٨	سادسا - المنازعة في اقتدار الكفيل أو الحارس
٩٩	سابعا - المعارضة في مواد الأحوال الشخصية
٩٩	ثامنا - الطعن الضريبي
١٠٠	تاسعا - دعوى المخاصمة ضد القضاء وأعضاء النيابة
	الفصل الرابع
١٠١	استئناف وصف النفاذ
	الفصل الخامس
١٠٤	الخصوم في الاستئناف
١٠٤	فيمن يقبل منه الاستئناف
١٠٤	المستأنف طرف في الخصومة
٩٠٧	علم جواز التدخل في الاستئناف
١٠٨	استئناف الخصم المتدخل
	الفصل السادس
١١٠	الاستئناف المقابل والفرعي
١١٢	تبعية الاستئناف المقابل

- ١١٢ الاستئناف الفرعى
١١٣ تبعية الاستئناف الفرعى
١١٣ الاستئناف الفرعى أمام محاكم الأحوال الشخصية

الفصل السابع

- ١١٧ قيد الاستئناف

الفصل الثامن

- ١١٨ اعلان الاستئناف

- ١١٨ تمهيد
١١٩ أولا - ماهية أوراق المحضرين وبياناتها
١٢١ ثانيا - اعلان الأشخاص الطبيعيين
١٢١ ١ - الاعلان فى الوطن الاصلى
١٢١ التعريف بالوطن الاصلى
١٢١ موطن الاعمال
١٢١ الموطن القانونى
١٢٢ الموطن المختار
١٢٣ تعدد الموطن الاصلى
١٢٣ الاعلان على موطن الاعمال
١٢٤ وجود الشخص المطلوب اعلانه وتسليم الصورة اليه
١٢٤ وجود أحد المقيمين مع المطلوب اعلانه وتسليم الصورة اليه
١٢٦ الاعلان فى شخص الوكيل
١٢٦ تسليم الاعلان لجهة الادارة
١٢٩ تسليم الاعلان الى النيابة
١٣٠ الاعلان فى الوطن المختار
١٣٢ الاعلان فى قلم الكتاب
١٣٣ اعلان أفراد القوات المسلحة
١٣٦ اعلان المسجونين
١٣٧ اعلان المقيمين بالخارج
١٣٩ اعلان العاملين بالسفن التجارية
١٤٠ اعلان الأشخاص الاعتبارية

المادة

الموضوع

- ٢٤٦ أثر استئناف الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي
٢٤٨ الأثر الناقل للاستئناف
٢٤٨ الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها الى المحكمة الاستئنافية
النتائج :
الاستئناف لا يطرح على المحكمة الاستئنافية الا ما رفع عنه فقط
٢٥٣ استثناءات
٢٥٣ أثر الاستئناف في التنفيذ

الفصل الثاني

- ٢٥٤ الطلبات الجديدة والأسباب الجديدة
٢٥٤ الطلبات الجديدة - متى يعتبر الطلب جديدا
٢٥٤ لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف
٢٥٥ الاستثناء الأول
٢٥٥ الاستثناء الثاني
٢٥٦ أمثلة لما يعتبر طلبا جديدا في الاستئناف
٢٥٩ الأسباب الجديدة

الفصل الثالث

- ٢٦٣ التصدي للموضوع
٢٦٣ من القواعد الأساسية
٢٦٤ حالات لا تجيز لمحكمة الاستئناف التصدي للموضوع
٢٦٦ حالات يجب فيها على محكمة الاستئناف التصدي للموضوع

الباب الخامس

- ٢٧١ نظر الاستئناف
٢٧١ نظام الجلسة

المحكمة الأولى

- ٢٧٨ - حضور الخصوم وإحياءهم

الصفحة	الموضوع
١٤٠	١ - الأشخاص الاعتبارية العامة
١٤٢	٢ - الأشخاص الاعتبارية الخاصة
١٤٥	الاعلان بالبريد
١٤٥	احكام خاصة
١٤٧	بطلان الاعلان
١٤٧	بطلان الصحيفة معتم للخصومة
١٤٨	معيار البطلان

الفصل التاسع رسوم الاستئناف

١٥١	مدلول الرسم
١٥١	تقدير الرسم
١٥٢	رسوم الاستئناف
١٥٢	العلاقة بين رفع الدعوى والرسم

١٥٥	ملحق الفصل التاسع
١٥٧	القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
١٨٥	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤
٢٠٤	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤
٢١٣	القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨
٢٢٤	قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٥٧
٢٢٥	قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٩
٢٢٦	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
٢٢٩	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

٢٤٥	الباب الرابع آثار الاستئناف
-----	--------------------------------

٢٤٥	الفصل الأول الآثار الناقلة للاستئناف
٢٤٥	تمهيد

الفصل الثاني

٢٨٨

نظر المحكمة للاستئناف

الباب السادس

٢٩١

ما يعترض خصومة الاستئناف

الفصل الأول

٢٩٣

اعتبار الاستئناف كان لم يكن

٢٩٤

أولا - لعدم الاعلان خلال الميعاد

٢٩٩

ثانيا - لعدم تجديده من الشطب في خلال ستمين يوم

٣٠٢

ثالثا - لاهمال المستأنف في ايداع مستنداته

الفصل الثاني

٣٠٥

وقف الاستئناف

٣٠٦

الوقف الجزائي

٣٠٧

الوقف الاتفاقي

٣١٠

الوقف التعليقي

٣١٣

حجية حكم الوقف

٣١٣

مواعيد التعجيل

٣١٣

الطعن على الحكم

الفصل الثالث

٣١٤

ترك الخصومة

٣١٤

الترك والتنازل

٣١٤

الترك في المرحلة الابتدائية والاستئنافية

٣١٥

شروط الترك

٣١٦

أحوال لا يشترط فيها قبول المدعى عليه للترك

٣١٧

كيف يحصل الترك

الصفحة	الموضوع
٣١٨	ميعاد حصول الترك والعدول عنه
٣١٨	آثار الترك
	الفصل الرابع
٣٢٠	سقوط الحصومة
٣٢٠	تعريف السقوط وحكمته
٣٢١	شروط السقوط
٣٢٤	التمسك بالسقوط واجراءاته
٣٢٦	آثار سقوط الحصومة
	الفصل الخامس
٣٢٨	انقضاء الحصومة بمضى المدة
٣٢٨	شروطه
٣٢٨	التمسك به
٣٢٩	آثاره
	الفصل السادس
٣٣٠	انقطاع سبب الحصومة
٣٣٠	اسباب الانقطاع
٣٣٣	آثار الانقطاع
	الباب السابع
	الفصل الأول
٣٣٧	تسبب حكم الاستئناف
٣٣٧	تمهيد
٣٣٧	تعريف الحكم
٣٤٠	موجبات تسبب الحكم
٣٤٣	تطبيقات

الصفحة

الموضوع

٣٤٦	تسبيب الحكم القطعي
٣٤٦	شروط صحة التسبيب
٣٤٦	وجود الأسباب
٣٤٦	كفاية الأسباب
٣٤٦	منطقية الأسباب
	تطبيقات

الفصل الثاني

٣٥٣	أثر نقض الحكم
٣٥٣	تمهيد
٣٥٦	مراحل الطعن بالنقض
٣٥٦	المرحلة الأولى
٣٥٧	المرحلة الثانية
٣٥٧	المرحلة الثالثة
٣٥٨	أثر الحكم الصادر بعدم قبول الطعن أو برفضه
٣٥٨	١ - انتهاء القضية
٣٥٨	٢ - عدم جواز رفع طعن ثاني
٣٥٩	الزام الطاعن المصاريف
٣٦٠	مصادرة الكفالة
٣٦٠	تحديد ما ينقض الحكم
٣٦١	الآثار المترتبة على نقض الحكم
٣٦٢	عودة الخصومة الى ما كانت عليه
٣٦٢	تطبيقات

تظهر للمؤلف

- ١ - قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين - ١٩٨٤
- ٢ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والجنائية - ١٩٨٤
- ٣ - جرائم الموظف العام - ١٩٨٥
- ٤ - التمييز بين المسئولية العقيدية والتقصيرية - ١٩٨٥
- ٥ - الادخال والتدخل - ١٩٨٥
- ٦ - أحكام النقض فى قوانين الاجازات - ١٩٨٥
- ٧ - أحكام النقض فى مواد الاثبات - ١٩٨٥
- ٨ - جرائم الآداب العامة - ١٩٨٥
- ٩ - التنفيذ واشكالاته فى المواد الجنائية - ١٩٨٥
- ١٠ - حجية الأوراق الرسمية والعرفية فى الاثبات - ١٩٨٥ - طبعة ثانية
- ١١ - الفسخ والانفساخ والتفاسخ - ١٩٨٦
- ١٢ - أحكام النقض فى قوانين العمل والتأمين الاجتماعى ونظام العاملين بالقطاع العام - ١٩٨٦

وقريبا باذن الله :

جريمة الامتناع عن تنفيذ الحكم الجنائى

رقم الايداع ١٩٨٧/٢١٥٠

مطبعة اطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

